

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232796

UNIVERSAL
LIBRARY

طبع مطبعہ الامل مطبوعہ درجہ اولیٰ

بسم الله الرحمن الرحيم

حَمْدَكَ يَا مَنْ تَوَكَّلْتُ فِي الْأَمْتَيْنِ رَسُولَهُمْ يَتْلُو عَلَيْكَ يَا نَبِيَّكَ وَيَسْمَعُ مِنْكَ وَيُفْضِلُ عَلَى
نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ الَّذِي أَمِنْتُ عَلَيْهِ النَّاسَ وَجَعَلْتَ نَهَايَا دِيَارِ سَبِيلِهَا مَبْرُورًا وَعَلَى اللَّهِ وَنَحْنُ بِاللَّهِ زَيْنُ هَذِهِ الْأُمَمِينَ
سَيِّدِهِ الَّذِينَ جَعَلْتَ كَلَامَهُمْ سَمْسَ الْوَقْتِ وَاللَّذِينَ نَمِينُوا وَعَلَى سَائِرِ أُمَّتِهِ سَيِّدًا لَا مَقَامَ لَهُ دُبْعَةُ الَّذِينَ هُمْ
لِقَوْمٍ بِهِ كَالْعَمَلِ دُبْعَةٌ وَلَا يَنْبَغِي الْعَابِدُ أَنْ يَكُونَ كَلِمَةً مِنْهُمْ لَهُ مَعُونًا وَظَمِيرًا أَمَا بَعْدُ فَيَقُولُ أَجْبَلُ

لَا حَفَرَ الْهَابُ الْحُسَيْنِ السَّيِّدِ مَرْضَاةَ خَالِي النُّفَلَيْنِ **سيد محمد باقر حسين** إِنَّهُ تَقَدَّرَتْ إِلَى الرَّسَالَةِ

وَسُوءَ مَنَاقِبِهِ الْحَقِّ الْمُسَوِّبَةِ فِي الظَّاهِرِ وَالْجَامِعِ الْحَسَنِ الْمَوْلُودِي مُحَمَّدٍ طُوبَى الَّذِينَ تَشْرِحُ اللَّهُ صُدْرَهُ
بِالْيَقِينِ الْمُسْتَقْفَةِ فِي الْحَقِيقَةِ مُحَمَّدٍ شَاوِ الشَّجَايِي الَّذِي أَقَامَ عِنْدِي ذَهَابَ الْأَنْجُسَيْنِ وَاسْتَفَادَ فِي
أَفْرَاقِ الْوَقْتِ وَأَصْلَحَ بِنِهَايَةِ عِلْمِهِ الْإِسْلَامِ الْحَسَنِ الْبَهِيمِ وَالْهَلَعْتُ عَلَيْهَا وَتَوَكَّلْتُ إِلَى مَا فِيهَا تَوَكَّلْتُ
مُسْتَهْلِكَةً عَلَى الْمَقَاسِدِ وَالْخُطُوبِ وَتَدَكَّرْتُ مِنْ مَثَلِ كَلِمَةِ اسْمِهَا قَوْلُ السَّائِرِ عَ بِرَكْسِ نَبِيٍّ نَامٍ
بِكَامُورٍ إِذْ وَجَدْتُ نَعْمًا وَهُوَ الْبَابُ الْأَوَّلُ نَحْنُ لَقَائِمًا دَرَى عَنِ الْحَقِّقِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُؤَرِّجِينَ
لِلْحُسَيْنِ وَمُتَّفَعًا لِلْأَحَادِيثِ الْوَاهِيَةِ الْمَوْضُوعَةِ الَّتِي نَقَلَ عَنْهَا وَتَوَكَّلْتُ عَلَى الْحَقَائِدِ الْحَقِّقِينَ

الْحَقُّ الْقَوَالُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَبِهِ إِمَانًا وَسَيِّدًا أَبُو حَفْصَةَ التَّمَامُ أَخْبَرَنَا اللَّهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ
 مَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ جَمْعٍ بَرٍّ أَوْ فَاجٍ أَوْ سَوِيٍّ مِنْ الْمُتَّقِينَ وَالْمُحْسِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ
 وَكَانُوا مِنْكُمْ أَوْ كَانُوا مِنْ غَيْرِكُمْ لَأُولَئِكَ أَجُرَّتْ أَصْوَابُهُمْ فَمِمْزَلَةٌ لَكُمْ فِيهَا كَسْرٌ
 وَفَتْحٌ وَلَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّائِلُ عَنْ الْحَقِّ شَيْطَانٌ آخَرُ مِنْ جِبَابِ
 دَعْوَى اللَّهِ كَيْدًا بَاطِلٌ حَقٌّ فَلَمَّا سَمِعْتُمْ بِاسْمِ كَالْمُسْتَمِيِّ مَعْيَا الْحَقَّ وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا دَعَيْنَاهُ لَكُمْ مِنْ ذَلِكَ
 الرَّسَالَةِ فِي الْحَقِّ لَمْ يَنْشَأْ بَعْضُهَا دَعْوَاهُ بَعْدَ مَا عَتَلَتْ عَنْكُمْ كَانَ سَاعِدًا مِنْ عَدُوِّكُمْ فِي جَمْعٍ
 مَا أَدْرَكْتُمْ مِنْ ذَلِكَ مَا فِي الرَّسَالَتَيْنِ التَّيَّارَتَيْنِ يُضِلُّ عَنْ تَبِيعَتَيْنِ لِمُعْتَدِيَا الْمُؤْمِنِينَ
 أَحْمَدُ بْنُ شَيْخٍ حَاجٍ الْكُرْمِينِ فَلَمَّا اخْتَلَفْتُمْ لِمَجْمَعٍ وَتَمَّ مَا يَقِيدُ مَا قَصَدَهُ أَنْ دَافِعًا لَهُ وَافْسَاةً لِكُتُبِهِمْ
 إِلَى أَلْسِنَتِهِمْ وَأَوَّلُهَا تَقَاتُلُ الْبَلَاءِ كَيْفَ يَنْظُرُ ثَمَّةً كَيْدِي وَلِي يَلْتَفِتَ لِي وَجْهًا مِنْ جِبَابِ
 فَتَحْتَسِبُ مِنْ تَنْسِيبِ الْقِسْمِ مَجْمُوعٍ هُوَ مِنَ الشَّهِيدِينَ وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ مَارِئًا غَائِبًا مِنْ كَيْدِ الْغَائِبِينَ
 فَوَجَدُوا فِيهَا لَدُنَّاهُ مَجْمُوعُ الْوَعْدِ وَالْكَرَمِ الْوَعْدُ تَكَلُّبُ الدِّينِ مَا تَلَفَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مَلِكِ الدِّينِ الْخَصَامِ فِي الدِّينِ
 فَالْحَقُّ الْبَرُّ هَذَا السُّؤَالُ نَهَارَهُ وَلَيْلَاهُ وَكَانَ يَذْهَبُ فِي خَصْرَتِهِ ضَمَامُهُ وَمَسَاءُهُ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ
 تَكَلُّبُ الَّذِينَ كَذَلِكَ لِمَا صَرَفَتْهُ عَنْهُ فِي تَأْلِيفِ الْكُتُبِ الْمُتَقَرِّبَةِ لِلْمَسْأَلِ السَّهْلَةِ لِلْمَشْهُورِ وَالْمُسْتَعْرِ
 سَلَامًا لِكِتَابِ كَيْدٍ دَقِيقٍ مِنْ كُتُبِ الْأَسْرَى وَسَبَاحَتِ فَرْعِ الْعُلَمَاءِ الْمَاهِرِينَ بِالْفِقْهِ وَكَذَلِكَ مِنْ الْعَدْلِ
 حَقٌّ يُلَاحِظُ عَلَى مَبَاحِثِ عَصَائِلِ مَعْرِكَةِ الْأَرْوَاحِ الْمُحَقِّقِينَ لِبَعْضِ نَفْسِهِمْ عَنْ غَوَاةِ الْغَوِينِ غَاثَةً مِنْ لَيْلَاهُ وَنَهَارِهِ
 فَاسْتَجَابَ دَعْوَتَهُ وَآخَذَ مَجْمُوعَهُ وَكَانَ فِي الْعِبَادَةِ الْعَرِيشَةِ فَجَمَعَ بِالْهَيْدِيَّةِ وَسَمَاءَهُ لِيُزِيلَ الْحَقَّ وَتَسْبِيحَهُ
 إِلَى نَفْسِهِ خِلَافَ الْوَقْعِ الْحَقِّ وَلَكِنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى مَا أَوْذَنَاهُ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ مِنْ أَنْ تَابَ فَلْيَحْضُرْ عِنْدَنَا
 فَلْيَطْلُبْ مَنَا تَشَوُّهَهُ وَاللَّيْلُ وَاللَّيْلُ كَمَا لَمْ يَجْعَلْ سَلِيمٌ وَعَقْلٌ مُسْتَقِيمٌ سَلِيمٌ مِنْ قَلْبِهِ مِنْ مَقَالَةٍ خِلَافَ ذَلِكَ
 الرَّسَالَةِ لَا يَنْفِي لَهَا فَرَادًا مِنْ مُحَمَّدٍ شَاهِدًا بِمَا يَصْلُقُ هَذَا الْمَقَالَةَ وَمَا كَانَتْ الرَّسَالَةُ فِي الْعِبَادَةِ أَصْلًا يَنْشِئُ
 أَنْ يَكُونَ جَوَاهِرًا أَيْدِيًا فِي الْهَيْدِيَّةِ بَيْتًا فَاكْمُلُوا مِنْ أَرْبَابِ الْفَضْلِ وَالْكَمَالِ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى مَا يَنْبَغِي لَهُ إِلَى
 مَنْ قَالَ فَإِنَّ الْمُحَقِّقِينَ يَعْرِفُونَ الرِّجَالَ بِالْحَقِّ لَا الْحَقَّ بِالرِّجَالِ وَالتَّوْفِيقُ مِنَ اللَّهِ لِلنَّعَامِ الْمَفْضَالِ
 بَعْدَ حُدُوفَتِ كَيْدِهِ عَاجِزٌ هَالِكٌ حَسَنَاتُ دَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ زَيْدِ حُسَيْنِ عَرْضَ كِتَابِهِ بِجَمْعِ خِدْمَتِ
 عِلْمًا مَاهِرِينَ مَثَرَتِ غَرَاؤُتُ بَقِيرِينَ لَمْتُ بَعْضًا كَيْدُهُ بَارَهُ سِ اسْمِي مِنْ أَيْكٍ سَالِ سَمْتِ

حَقٌّ الْقَوَالُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَبِهِ إِمَانًا وَسَيِّدًا أَبُو حَفْصَةَ التَّمَامُ أَخْبَرَنَا اللَّهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ
 مَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ جَمْعٍ بَرٍّ أَوْ فَاجٍ أَوْ سَوِيٍّ مِنْ الْمُتَّقِينَ وَالْمُحْسِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ
 وَكَانُوا مِنْكُمْ أَوْ كَانُوا مِنْ غَيْرِكُمْ لَأُولَئِكَ أَجُرَّتْ أَصْوَابُهُمْ فَمِمْزَلَةٌ لَكُمْ فِيهَا كَسْرٌ
 وَفَتْحٌ وَلَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّائِلُ عَنْ الْحَقِّ شَيْطَانٌ آخَرُ مِنْ جِبَابِ
 دَعْوَى اللَّهِ كَيْدًا بَاطِلٌ حَقٌّ فَلَمَّا سَمِعْتُمْ بِاسْمِ كَالْمُسْتَمِيِّ مَعْيَا الْحَقَّ وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا دَعَيْنَاهُ لَكُمْ مِنْ ذَلِكَ
 الرَّسَالَةِ فِي الْحَقِّ لَمْ يَنْشَأْ بَعْضُهَا دَعْوَاهُ بَعْدَ مَا عَتَلَتْ عَنْكُمْ كَانَ سَاعِدًا مِنْ عَدُوِّكُمْ فِي جَمْعٍ
 مَا أَدْرَكْتُمْ مِنْ ذَلِكَ مَا فِي الرَّسَالَتَيْنِ التَّيَّارَتَيْنِ يُضِلُّ عَنْ تَبِيعَتَيْنِ لِمُعْتَدِيَا الْمُؤْمِنِينَ
 أَحْمَدُ بْنُ شَيْخٍ حَاجٍ الْكُرْمِينِ فَلَمَّا اخْتَلَفْتُمْ لِمَجْمَعٍ وَتَمَّ مَا يَقِيدُ مَا قَصَدَهُ أَنْ دَافِعًا لَهُ وَافْسَاةً لِكُتُبِهِمْ
 إِلَى أَلْسِنَتِهِمْ وَأَوَّلُهَا تَقَاتُلُ الْبَلَاءِ كَيْفَ يَنْظُرُ ثَمَّةً كَيْدِي وَلِي يَلْتَفِتَ لِي وَجْهًا مِنْ جِبَابِ
 فَتَحْتَسِبُ مِنْ تَنْسِيبِ الْقِسْمِ مَجْمُوعٍ هُوَ مِنَ الشَّهِيدِينَ وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ مَارِئًا غَائِبًا مِنْ كَيْدِ الْغَائِبِينَ
 فَوَجَدُوا فِيهَا لَدُنَّاهُ مَجْمُوعُ الْوَعْدِ وَالْكَرَمِ الْوَعْدُ تَكَلُّبُ الدِّينِ مَا تَلَفَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مَلِكِ الدِّينِ الْخَصَامِ فِي الدِّينِ
 فَالْحَقُّ الْبَرُّ هَذَا السُّؤَالُ نَهَارَهُ وَلَيْلَاهُ وَكَانَ يَذْهَبُ فِي خَصْرَتِهِ ضَمَامُهُ وَمَسَاءُهُ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ
 تَكَلُّبُ الَّذِينَ كَذَلِكَ لِمَا صَرَفَتْهُ عَنْهُ فِي تَأْلِيفِ الْكُتُبِ الْمُتَقَرِّبَةِ لِلْمَسْأَلِ السَّهْلَةِ لِلْمَشْهُورِ وَالْمُسْتَعْرِ
 سَلَامًا لِكِتَابِ كَيْدٍ دَقِيقٍ مِنْ كُتُبِ الْأَسْرَى وَسَبَاحَتِ فَرْعِ الْعُلَمَاءِ الْمَاهِرِينَ بِالْفِقْهِ وَكَذَلِكَ مِنْ الْعَدْلِ
 حَقٌّ يُلَاحِظُ عَلَى مَبَاحِثِ عَصَائِلِ مَعْرِكَةِ الْأَرْوَاحِ الْمُحَقِّقِينَ لِبَعْضِ نَفْسِهِمْ عَنْ غَوَاةِ الْغَوِينِ غَاثَةً مِنْ لَيْلَاهُ وَنَهَارِهِ
 فَاسْتَجَابَ دَعْوَتَهُ وَآخَذَ مَجْمُوعَهُ وَكَانَ فِي الْعِبَادَةِ الْعَرِيشَةِ فَجَمَعَ بِالْهَيْدِيَّةِ وَسَمَاءَهُ لِيُزِيلَ الْحَقَّ وَتَسْبِيحَهُ
 إِلَى نَفْسِهِ خِلَافَ الْوَقْعِ الْحَقِّ وَلَكِنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى مَا أَوْذَنَاهُ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ مِنْ أَنْ تَابَ فَلْيَحْضُرْ عِنْدَنَا
 فَلْيَطْلُبْ مَنَا تَشَوُّهَهُ وَاللَّيْلُ وَاللَّيْلُ كَمَا لَمْ يَجْعَلْ سَلِيمٌ وَعَقْلٌ مُسْتَقِيمٌ سَلِيمٌ مِنْ قَلْبِهِ مِنْ مَقَالَةٍ خِلَافَ ذَلِكَ
 الرَّسَالَةِ لَا يَنْفِي لَهَا فَرَادًا مِنْ مُحَمَّدٍ شَاهِدًا بِمَا يَصْلُقُ هَذَا الْمَقَالَةَ وَمَا كَانَتْ الرَّسَالَةُ فِي الْعِبَادَةِ أَصْلًا يَنْشِئُ
 أَنْ يَكُونَ جَوَاهِرًا أَيْدِيًا فِي الْهَيْدِيَّةِ بَيْتًا فَاكْمُلُوا مِنْ أَرْبَابِ الْفَضْلِ وَالْكَمَالِ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى مَا يَنْبَغِي لَهُ إِلَى
 مَنْ قَالَ فَإِنَّ الْمُحَقِّقِينَ يَعْرِفُونَ الرِّجَالَ بِالْحَقِّ لَا الْحَقَّ بِالرِّجَالِ وَالتَّوْفِيقُ مِنَ اللَّهِ لِلنَّعَامِ الْمَفْضَالِ
 بَعْدَ حُدُوفَتِ كَيْدِهِ عَاجِزٌ هَالِكٌ حَسَنَاتُ دَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ زَيْدِ حُسَيْنِ عَرْضَ كِتَابِهِ بِجَمْعِ خِدْمَتِ
 عِلْمًا مَاهِرِينَ مَثَرَتِ غَرَاؤُتُ بَقِيرِينَ لَمْتُ بَعْضًا كَيْدُهُ بَارَهُ سِ اسْمِي مِنْ أَيْكٍ سَالِ سَمْتِ

بتوفیر الحق نامزد بنسبت جناب مولوی محمد قطب الدین خاں صاحب سلمہ اللہ تعالیٰ کے حبیب کریم
 ہوجا مشہور ہوا چنانچہ ناگاہ اس عاجز کی نظر سے ہی گذرا تو معلوم ہوا کہ یہ رسالہ حقیقت میں
 جمع کیا ہوا اور ترتیب دیا ہوا شیخ محمد شاہ ساکن موضع پیر سکندرہ ضلع پاک پٹن کا ہے لیکن
 نامبروہ نے اسے سبب غیر مشہور ہونے اپنے کے آمد رفت اور رابطہ اخلاص کا جناب مولوی صاحب سلمہ
 پچا لیا اور شیوہ عجز و انکسار اور چالوسی و خوش آمد و عرض معروض کر کے جناب مولوی صاحب سلمہ
 کو اس پر آمادہ و مستعد کیا کہ آپ بذات خود اس سال کو مشہور کر کے ترجمہ اردو زبان میں فرماویں
 اور معرفت اپنی جیساویں کہ عوام الناس بنابر شہرت فضیلت اور دیانت آپ کی خواہش کر کے لے
 لیں اور دستور العمل پنا تھراویں پس جناب مولوی صاحب سلمہ پیاس حیا و کرم و مروت بلی اپنی کے
 شاہ مقرون باجابت فرما کر اچانک اس میدان جان فرسا میں پانماز بنی
 رحمت معہودہ فدیہ اپنی کو چھوڑ کر ذات شریف اپنی ہمیں سباحث و قیقہ معرکہ آزمائی
 اہل مولین ڈالی حالانکہ جناب مدوح پہلے اس سے ایام شباب تا بغایت سال غایس تجربہ و عفت
 اس میدان لوق ووق کے تھے صرف بقصد ساسی رافت و مروت کے بنظر سرسری نامبروہ کے
 لکھنے پر کار بند ہو کر ترجمہ کر دیا اور حلقہ قوت ماخذ اور صحت و ضعف اور راج اور مرجوح اتنا
 اور مسائل متنازع فیہا کہ نہیں شیخ محمد شاہ نے قدم ڈالا مطلع نہوئے کسی کہنے والے نے
 خوف کہا ہے مضر غہ نہ این کار باز بچہ و سرسری است * اس واسطے کہ جناب مولوی صاحب
 سعزی الیہ کو ہمیشہ رد و غلطی اور سرانجام امر ضروری روزمرہ اہل حاجات سے
 فرصت کہاں ملتی ہے کہ بلجمعی تمام سباحث و مسائل و شکلا اصولیہ میں نظر باریک فرمادیں
 اور شیخ صاحب نے جس جس مقام میں سبب تمام صبی اور نا تجربہ کاری کے اس رسالہ
 کی توجیہات لغزش کہانی ہے نیز مولوی صاحب مدوح سے اوپر اعتماد اس کے
 لغزش واقع ہوئی ہے دیکھنے اور سننے میں بڑا فرق ہے شندہ کے
 بودمانند ویدہ + اور کوئی نامدان اس بیان سے نہ سمجھے کہ اس میں است اور منقصت جناب
 مولوی صاحب کے پائی جاتی سے ماشا کیوں نہیں کیونکہ سباحث و قیقہ اصولیہ لوازمات
 اور ضروریات دین سے نہیں کہ جاننا اور کاہل اہل صلاح و یقین پر واجب ہو و معہذا

باب اول موقع و مزین جو ہر کسی راہر کاری ساقندہ اور پوشیدہ نرہی کہ شیخ صاحب نے ظاہر
 فرمایا ہے سالہ من تا مد مذہب حنفی کی کی ہے مگر باعث کج فہمی اور ناواقفیت کے کہ سنوڑاؤ آمو
 ہے بیان جو بتقلید مذہب عین میں خلاف مسلک راہی امام صاحب و صاحبین و غیرہم کے چلا
 خصوصاً دپے رو کرنے رسالہ ایضاح الحق وغیرہ کہ جو منجملہ مصنفات مبارکات جناب فیضیاب تاسع شرک
 و بدعت مجاہد فی سبیل اللہ مولانا ابوالفضل اولنا محمد اسمعیل شہید عمری رحمہ سے ہے ہمہ تن متوجہ ہوا
 چنانچہ ناظرین و قاضین رسالہ مذکورہ پر خوب و دشمن اور پیوید ہے ہر رنگی کی آمدی شانس ہم
 مقام افسوس کا ہے کہ مشا را لہ ہمارے پاس کئی برس رہ کر شہر روز مستغید ہوتا رہا و لیکن حق تحقیق
 علماء حقانی ربانی سے بی بہرہ رہے ہندستان قسمت راجہ سودا زہر کامل بنا براسکے ہل خزانے
 واسطے اظہار حق اور خیر خواہی عوام مومنین کے کہ افراط و تفریط میں نہ پڑیں در باب اول
 تقلید مذہب اربعہ اور غیرہم جہم اللہ تعالیٰ کے مطابق تحقیق جناب شاہ ولی اللہ رحمہ اللہ
 جناب مولانا شاہ عبدالعزیز اور اوافق تقریر دلپذیر مولانا محمد اسمعیل شہید علیہ الرحمہ والرضوان اچھے
 کتب اصولیہ خفیہ و رالکلیہ اور شافعیہ وغیرہ میں دلیل شرعی کے ساتھ معمولان نزدیک علماء محققین منصفین
 چلا آتا ہے کہ و کاست لکھیا اور اپنی راہی کو اس میں مضل یا اور نام اس کا سہارہ الحق کہ باخداوند
 کریم انہی فصلوں کے ہم سے افراط و تفریط اور تعصب سے محفوظ رکھا کہ توفیق ہو ابدی باصواب کی علماء
 فرما و کر رہے وہی علماء آئین بابا علیہم ثم آمین ابی الشہداء ان شرع شریف کے کو حکمت و حقیقت کتاب
 سنت و تعامل و آداب صحابہ اخبار اور آداب روش تابعین اور تبع تابعین اور مجددین با و رومندین کہا
 و طریقہ علماء ائمہ متاخرین منصفین رضی اللہ عنہم سے بخوبی واقف ہیں اتنا کہ تاج ہے کہ سوا ارمیا لہ
 کو نظر انصاف ملے فرماویں اور چین چین لایں کہ الحق مگر کلام ستین سید المرسلین ہے پس اگر تائید
 میں عملی و جمعی پاویں تو بلا غوف و غلطی لازم اظہار حق میں بی گمان کریں بلکہ صاف دل سے و ادق گوئی
 کا اس طرح سے ادا کریں ہذا کتاب یطوّر الحق و ما ذلک الحق الا الفضل و لیکن انکم الحق کا رکھو اور جو
 اس میں غلط واقع ہوئی سو تو بمقتضای و اعفوا و اصفحوا اصلاح و بین اور جو اصلاح نہ ہو سکین
 تو خاموش رہیں قال المؤلف باب اول بیچ فضائل امام عظیمہم کے اقول ہر چند کہ
 فضائل سے امام صاحب کے ہر کو عین عزت اور فخر ہے اسلیئے کہ وہی ہمارے پیشوا میں اور ہم ان کے حق

یہ کتاب جو بتقلید مذہب عین میں خلاف مسلک راہی امام صاحب و صاحبین و غیرہم کے چلا
 خصوصاً دپے رو کرنے رسالہ ایضاح الحق وغیرہ کہ جو منجملہ مصنفات مبارکات جناب فیضیاب تاسع شرک
 و بدعت مجاہد فی سبیل اللہ مولانا ابوالفضل اولنا محمد اسمعیل شہید عمری رحمہ سے ہے ہمہ تن متوجہ ہوا
 چنانچہ ناظرین و قاضین رسالہ مذکورہ پر خوب و دشمن اور پیوید ہے ہر رنگی کی آمدی شانس ہم
 مقام افسوس کا ہے کہ مشا را لہ ہمارے پاس کئی برس رہ کر شہر روز مستغید ہوتا رہا و لیکن حق تحقیق
 علماء حقانی ربانی سے بی بہرہ رہے ہندستان قسمت راجہ سودا زہر کامل بنا براسکے ہل خزانے
 واسطے اظہار حق اور خیر خواہی عوام مومنین کے کہ افراط و تفریط میں نہ پڑیں در باب اول
 تقلید مذہب اربعہ اور غیرہم جہم اللہ تعالیٰ کے مطابق تحقیق جناب شاہ ولی اللہ رحمہ اللہ
 جناب مولانا شاہ عبدالعزیز اور اوافق تقریر دلپذیر مولانا محمد اسمعیل شہید علیہ الرحمہ والرضوان اچھے
 کتب اصولیہ خفیہ و رالکلیہ اور شافعیہ وغیرہ میں دلیل شرعی کے ساتھ معمولان نزدیک علماء محققین منصفین
 چلا آتا ہے کہ و کاست لکھیا اور اپنی راہی کو اس میں مضل یا اور نام اس کا سہارہ الحق کہ باخداوند
 کریم انہی فصلوں کے ہم سے افراط و تفریط اور تعصب سے محفوظ رکھا کہ توفیق ہو ابدی باصواب کی علماء
 فرما و کر رہے وہی علماء آئین بابا علیہم ثم آمین ابی الشہداء ان شرع شریف کے کو حکمت و حقیقت کتاب
 سنت و تعامل و آداب صحابہ اخبار اور آداب روش تابعین اور تبع تابعین اور مجددین با و رومندین کہا
 و طریقہ علماء ائمہ متاخرین منصفین رضی اللہ عنہم سے بخوبی واقف ہیں اتنا کہ تاج ہے کہ سوا ارمیا لہ
 کو نظر انصاف ملے فرماویں اور چین چین لایں کہ الحق مگر کلام ستین سید المرسلین ہے پس اگر تائید
 میں عملی و جمعی پاویں تو بلا غوف و غلطی لازم اظہار حق میں بی گمان کریں بلکہ صاف دل سے و ادق گوئی
 کا اس طرح سے ادا کریں ہذا کتاب یطوّر الحق و ما ذلک الحق الا الفضل و لیکن انکم الحق کا رکھو اور جو
 اس میں غلط واقع ہوئی سو تو بمقتضای و اعفوا و اصفحوا اصلاح و بین اور جو اصلاح نہ ہو سکین
 تو خاموش رہیں قال المؤلف باب اول بیچ فضائل امام عظیمہم کے اقول ہر چند کہ
 فضائل سے امام صاحب کے ہر کو عین عزت اور فخر ہے اسلیئے کہ وہی ہمارے پیشوا میں اور ہم ان کے حق

این بیرومین لاکن اون فضائل سے جو فی الواقع یہی ہوں اور ساتھ اساد صحیح کے ثابہ ہون میں تو
 مہر پہلی تریف شعبہ فضائل کی کیونکہ وہ لوگ اسی مرض سے ہلاک ہو گئے ہیں اور رافضی ٹہرائی گئے ہیں اسلئے
 ہر چیز ورمو اگر اس بات کی یہی تحقیق مکملین کیونکہ کچی کچی باتیں کہ جو بایہ تحقیق سے نزدیک علماء محققین
 ثقات کے دور میں ہر برہین میں اور اسمیں امام صاحب کے تابعی ہونیکا دعویٰ کیا ہے اور اس طے ثبات اس
 دعویٰ کے احادیث موضوعہ اور معلقہ ارفعی و اہیات وارد کئے گئے ہیں اور اسمیں کچھ امام صاحب کے
 کسر شان اور ذمت نہیں ہے اسلئے کہ اونکی فضیلت تابعی ہونے پر وقوف نہیں اونکا معتد ہونا
 اور تبع سنت اور تہمتی اور یہ ہونیکا کافی ہے اونکی فضائل میں اور آیت کریمہ سابق اکثر مکرر خدا
 انفقکم زینت بنش مراتب اونکے کی ہے اور اکثر ائمہ نقل امام صاحب کے تابعی ہونیکے قائل نہیں چنانچہ
 آری بیان اسکا آئیگا قال در اعلام الاخبار وغیرہ میں لکھا ہے کہ امام صاحب حضرت اسحق بن علی
 سے ترمیمین نقل کہین احادیث کل العلم فی نضۃ علی کل مسلم حدیث دوم ان الله یحب اعانة اللہان
 مہر ہی حدیث لو وثق العبد بالله تعالى ثقة الصیر لوزة کابر ذی الفکر تغذیہ صا و تروح بھا ناکا
 فی الفطحاوی و دوسرے عبد اللہ بن ابی اوفی بن علقمہ کہ کونی بن اسحق چٹاسی یا تاشی میں سب
 اصحاب کے بعد رحلت فرمائی اوسوقت امام چٹہ یا ثبات بر سکے تھے اور امام نے اوسنے حدیث نقل کی ہے
 من بنی علی منسجود و لو مکفص فطایر بنی الله له بینا فی الجنة کفانی الفطحاوی
 اور ترمیمین ابن حجر نے لکھا ہے کہ پانچ برس کی عمر میں حدیث میں معتبر ہے چنانچہ محمد بن سعید بخاری
 نے مجموعہ میں بیع کی روایت پانچ برس کے عمر میں قبول کی ہے تیسری سہل بن سعد سادی کہ وینہ
 امین سن اثنا عشر یا اکانوین میں بعد سب اصحاب کے اجل جنت ہوئی اوسوقت امام صاحب آٹھ گیارہ برس
 کے تھے لاکن انہیں کچھ روایت نہیں کی چوتھی ابو طفیل عامر بن وائلہ مکہ میں بعد سن مائیکہ کے سارکہ بیان
 کے اصحاب کے بعد رحلت فرمائی اور پہلا ج امام نے سولہ برس کی عمر میں شیعہ مجری میں کیا ہے
 اس سے معلوم ہوا کہ امام نے بیشک ابو طفیل سے ملاقات کی ہوگی کیونکہ وہ مجری میں ایک صحابی
 باقی ہے تھے اور لوگ تلاش کر کے اصحاب کو ملاقات کرتے تھے انہیں سے حدیثیں منقول ہوتی تھیں
 منہ البسوال الی تحقیق یہ چارہوں صحابی امام کے زمانہ میں موجود تھے لاکن امام صاحب کی
 اونہیں سے کسی سے یا روایت کرنی اون سے نزدیک اکثر ائمہ نقل کے ثابہ نہیں ہوتی چنانچہ شیخ

اس میں صاحب مجمع البحرین نے تحقیق سے فرمایا کہ حدیث وہاں میں علماء خوب واقفین میں مذکور ہوئے
 میں سے ہیں۔ وکان فی ہذا کتاب فی حقیقتہ أربعۃ من الصحابۃ انس بن مالک بالبصرۃ وعبد اللہ بن
 ابی اوفی بالکوفۃ وسہل بن سعد الساعدی بالمدينة وابو طفیل عامر بن رائد مملکۃ
 ولم یلق ہذا منہم ولا اخذ عنہ واصحابہ یقولون انہ لقی جماعۃ من الصحابۃ وروئے
 ولیسبت ذلک عند اہل النقل انتہی کلامہ ترجمہ بطریق اختصار کے یہ چاروں صحابی امام کے نام میں موجود
 ہے کہ کج واقعات امام کی انہیں سے ایک سے بھی ثابت نہیں ہو سکتا کہ انہیں سے کسی اور اسی انداز پر سند
 ہی بعض عبارتوں کا ترجمہ کیا گیا اور اعلیٰ قاری نے سچ شرح شرح نہایت الفا کے لکھا ہے
 علامہ خواصی صاحب مقاصد الحسنۃ سے قول متداول صحیح یہی ہے کہ امام ابو حنیفہ رحمہ کو کسی صحابی سے
 روایت کرنی ثابت نہیں اور ایسا ہی ذکر کیا علامہ محمد اکرم نقوی نے سچ حاشیہ نہایت فکر کے علامہ
 خواصی سے نقل علی القاری رحمہ فی شرح شرح الخیۃ عن الصحابۃ وروی عنہم لا یرد الیہ الامام عن
 احدهن الصحابۃ لصغره فی ذلک اذ لہ اقامۃ انتہی کلامہ و ذکر محمد اکرم النعمانی فی امتحان النظر
 توضیح مختصر الفکر فی ذکر قیلۃ الوسائط فی الروایۃ منہا الشذائک للحدادی رحمہ و الشذائک فی وکلا
 امام مالک والوحدانی فی حدیث الامام ابی حنیفہ رحمہ قال العلماۃ الشیخاؤ لکن الامام سیدنا ابو حنیفہ
 اذ العذر انہ لا یرد الیہ الامام ابی حنیفہ عن احد من الصحابۃ نہ شیء کلامہ او قاضی و شمس الدین بن
 خلکان نے جیسا ہی فائدہ فرمایا ہے چنانچہ وفیات الاسیاء میں فرماتے ہیں واذن ابو حنیفہ
 عن الصحابۃ رحمۃ اللہ علیہم جمیعین وہم انس بن مالک بالبصرۃ وعبد اللہ بن ابی اوفی بالکوفۃ و
 سہل بن سعد الساعدی بالمدينة وابو طفیل عامر بن رائد مملکۃ ولم یلق واحد منہم ولا اخذ عنہ
 انتہی کہ یہ قول لقی جماعۃ من الصحابۃ ولم یثبت ذلک عند اہل النقل انتہی ازل قولہ اور انتہی
 اربعۃ من الصحابۃ معہ اذ لک زمانہم کما صرح بہ الشیخ ابن طاہر والا فلا معنی لما قالہ و قد روئے
 واحدا منہم وهذا لا یجفی علی من لہ ادنی لب اور امام خواصی شامی صحیح مسلم تہذیب عامر بن رائد
 میں قال الشیخ ابواحن فی الطبقات هو الثعلبان بن ثابت بن ذرہ بن مہ مولى نیرم اللہ بن ثعلبہ
 ولد سہل ثمانین من الهجرة وروی بخلاف سنۃ خمسین ومائۃ وهو ابن سبعین سنۃ اخذ الفقہ
 بن ابی سلیمان وکان فی زمانہ اربعۃ من الصحابۃ انس بن مالک وعبد اللہ بن ابی اوفی وسہل بن

۲

مجمع

البحرین

صاحب

مقاصد

الحسنۃ

توضیح

مختصر

الفکر

فی ذکر

قیلۃ

الوسائط

فی الروایۃ

منہا

الشذائک

سَعْدٍ وَابُو الطَّغِيلِ وَابُو يَحْيَى عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِنَّهُ سَيِّدٌ أَوْ شَيْخٌ مِنْ
مِصْرَ الْعَامِينَ فَرَأَوْهُ مِنْ ابْنِ حَفِيفَةَ النَّعْمَانِ بْنِ قَابَتِ بْنِ ذُو طَانٍ مَاهُ مَاهُ الْوَقْفِ سَوَّى تَيْمٌ ابْنُ ثَعْلَبَةَ وَهُوَ
نَهْضَ حَزْرَةَ الْوَيْلَةِ وَكَانَ جَزْأً يَبِيعُ الْحَرْبَ كَانَ جَاهَهُ مِنْ أَهْلِ كَابِلٍ أَوْ بَابِلٍ مَلَكُوا لِبَنِي تَيْمٍ فَأَعْتَقَهُ وَقَالَ سَمِعِلُ
بْنُ حَادِ بْنِ ابْنِ حَفِيفَةَ نَحْنُ مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسٍ مِنَ الْأَحْمَارِ مَا وَقَعَ عَلَيْنَا دِقٌّ قَوْلُ حَدِيثٍ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَذَهَبَ بِهِ إِلَى
أَعْلَى وَهُوَ صَغِيرٌ فَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَ فِيهِ وَفِي ذُرِّيَّتِهِ وَمَاتَ بَعْدَ سَنَةِ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ عَلَى الْأَحْمَرِ وَكَانَ فِي أَيَّامِهِ
أَدْبَعُ مِنَ الْقَهْقَابَةِ أَسْنَى بْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَابُو الطَّغِيلِ وَلَمْ يَلِكْ أَحَدٌ مِنْهُمْ
وَلَا أَحَدٌ عَنْهُ وَأَصْحَابُهُ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَيَقِي جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَدَوَى عَنْهُمْ وَلَا يَبْتَثُ ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْفَقْلِ
وَأَنْتَ أَقُولُ نَقْلُ السَّخِّ مَقُولُهُ اسْمِعِيلُ بْنُ حَادِ بْنِ ابْنِ حَفِيفَةَ تَغْرِيفُ عَلَيْهِ وَتَنْبِيْهُ عَلَى كَذِبِهِ بِإِذْنِ الْقَهْقَرِ
فَلَيْسَ مَقُولُهُ مُتَّفَعَةً عَلَى حَرْفِيَّةِ أَصْلِهِ وَالْحَقُّ الرَّقُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ أَنَا وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّقْرِيبِ
وَلَمْ يَمُتْ التَّوَارِثُ فِي التَّمْهِيدِ وَالْعَلَامَةُ ابْنُ خُلَكَانٍ فِي وَثِيَّاتِ الْأَعْيَانِ وَغَيْرِهِمْ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الْإِسْلَامِ
أَبَا حَفِيفَةَ جَدُّ اسْمِعِيلِ ذَهَبَ بِهِ إِلَى عُلَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَ وَهُوَ خِلَافُ التَّحْقِيقِ عِنْدَ
هُوَ لَا دَبْعَةً وَغَيْرِهِمْ مِنْ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ بَلْ هُوَ يُقَالُ بِهِ لَعْنَةُ الْجَاهِلِ فَمَا لَمْ يَكُنْ بِالْعُلَمَاءِ لَنْ عَلَيْهِ مَاتَ
قَبْلَ وَلَا دَوَّلَةَ مَاهُ بِأَدْبَعِينَ سَنَةً كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعَسَدُ لَا فِي فِي التَّقْرِيبِ وَغَيْرِهِمْ فَادْفَعُوا لَا يَتَوَهَّمُ أَنْ تَرُدَّ اسْمِعِيلُ
مِنْ الْجَدِّ الَّذِي ذَهَبَ بِهِ إِلَى عُلَى بِحُجَّتِهِ أَنْ يَكُونَ جَدًّا أَعْلَى لَنْ اسْمِعِيلُ يَعْنِي بِالْجَدِّ الْجَدُّ الَّذِي مَاتَ بَعْدَ
سَنَةِ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ وَهُوَ لَيْسَ إِلَّا أَبَا حَفِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَوْ اسْمِ الْقَدَامِ مِنْ
حَافِظِ دَرَاوِشِ وَرَبِّ هَبِي سَهْلِي أَوْ رَاهِ تَحْقِيقٍ سَهْلِي خِيَانَةِ أَوَّلِ تَرْجُمَةِ فَارِسِي بِأَوَّلِ
مِصْرَ خَبَرِي مِينَ بِيَجْ بَيَانِ مَنَاقِبِ مَاهُ أَبُو حَفِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ كَلِمَةٍ مِينَ كَسَمِيلِ سِرْجَانِ
كَفَتْ كَرْدِ مَنَاقِبِ مَاهُ أَبُو حَفِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ شَبَابُهُ مَتَوَلَّدَ وَهُوَ أَوَّلُ بَدْرٍ وَثَابِتِ بَعْدَ مَاتَ عَلِيَّ شَاهِ
وَلَا يَتَبَرَّهَ بَرْدُ بَرْدِ وَدَرَانِ حَالِ أَوْ خُورِ سَالِ بَرْدِ مَاتَ حَضْرَتِ عَلِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
وَرِيحَانِ حَالِ بَدْرِ كَاهِ أَيْزِ وَدَمْتَعَالِ دَمَا بَرِينِ سَوَالِ كَرْدِ كَرْدِ حَقِّ اَتَمَالِ بِهَلْفِ وَرَحْمَتِ
مِينَ خَيْرِ وَبَرَكَتِ بِي شَاهِ دَرُوْسِ وَوَلَادِ دَوْسِ بِأَيَّادِ نَمَائِدِ اَتَمْتِ كَسَرِ وَفِ
مَجْمُوعِ يِهِ لَوُكٍ سَاهِ حُبِّكَ الشَّيْءِ لَيْمِي وَبُصْمِ كَسَمُوفِ أَوْ رَمْتِ اَزْ
مِينَ كَرْدِ اَيْسِي بِي خَبَرِي بِرَا بِي كَرْدِ سَوَجِبِ شَرْمِ وَبِيَا كَلِي بِخَبَرِ نَهْنِ رَكَبْتِ

برس قبر بر سے چنانچہ طحاوی نے نقل کیا ہے اِنَّمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ خَصَّ أَبَا حَنِيفَةَ
 بِالْإِثْرَةِ وَالْكَرَمَةِ وَهِيَ كَرَامَاتُهُ أَنَّ الْخَضِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُخَيِّلُهُ كُلَّ يَوْمٍ قَفَّتِ الطُّيُورُ
 مِنْهُ أَسْكَامُ النَّبَرِ عِزَّ الْخَمْسِينَ فَلَمَّا تَوَلَّى الْخَضِرَ نَالَهُ الْخَضِرُ ذُبَابٌ لَهِيَ أَنْ كَانَ لِي غِنْدَاكَ مَنَزَلَةٌ فَكَانَ
 لَا يَخِيفُهُ حَتَّى يَبْلُغَنِي مِنَ الْقَبْرِ عَلَى حَبْرَةٍ حَتَّى أَعْلَمَ تَسْرِعَ مُحَمَّدٌ ﷺ عَلَيَّ الْكَلَامَ الْخَضِرُ
 الطَّرِيقَةَ وَالْحَقِيقَةَ فَنَوَّذَنِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَى قَبْرِهِ وَتَعْلَمُ مِنْهُ مَا شِئْتَ بِحَقِّ الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَعْلَمُ مِنْهُ مَا شِئْتَ
 لَكَ إِلَى الْخَمْسِينَ عَشْرِينَ سَنَةً حَتَّى آتَمَ الدَّلَالُ لَوْلَا قَارِيَةُ أَنْتَ أَمَّا طَحَاوِي أَوْ رَأْسُ
 بَرٍّ كَرِهَ فَتَدْفِئُ شِرِي كَاجِسِينَ ذُوبَ تَفْصِيلَ خَضِرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَوَامِ صَاحِبِ كَاسْتَقْدَبَا يَأْتِي
 چنانچہ وہ بھی طحاوی میں منقول ہے اور سوائے اسکے بہت ایسی باتیں فقہاء و تقلیدین مابین
 سے اپنے اپنے ائمہ کی تعریف میں صادر ہو چکی ہیں تو اگر مجرد قول مابین کا کالو بخیر مِنَ السَّمَاءِ
 ہوتا اور ایسے امور اہم میں حاجت دلیل و روایت کی ائمہ نقل سے نہ ہوتی تو پھر قصہ شیر علی و
 قصہ خضر و اشاہا کو علماء حنفیہ ہی نے کیوں رد کر دیا ہے ویکو کہ طحاوی میں اوں قصوں پر
 کیا کچھ لے دی ہوئی ہے تو خوب ثابت ہو کہ طحاوی و من شئکہ کا قول امام صاحب کو تابعی
 نہیں کر سکتا جب تک ائمہ نقل سے ثبوت نہ ہوئے اور اسکا حال تم دیکھ ہی چکے ہو اب اگر کوئی
 اعتراض کرے کہ بی شک امام کی ملاقات اوں صحابہ سے بتقل ائمہ نقل تو ثابت نہیں لاکن ہم عصر
 تو تھے اور روایت کرنا امام کا انس اور عبداللہ بن ربیعہ اور فی سے طحاوی وغیرہ نے بھی نقل کیا
 ہے سو مجھ امر واسطے اثبات دعویٰ لقائے انس اور عبداللہ کے کافی ہے بنا بر مذہب امام مسلم
 صاحب صحیح کے تو جواب اسکا یہ ہے کہ روایت کرنا امام کا انس اور عبداللہ سے طحاوی وغیرہ
 نے بسند متصل لے الامام سے روایت نہیں کیا اور علم حدیث و سیر میں ملاحظہ حال او فو کا درجہ
 درجہ آخر تک پر ضرور ہے عبداللہ بن مبارک کہتی میں بیان کرنا اسناد کا منجملہ دین سے ہے
 کیوں کہ جو اعتبار اسناد کا نہو تاہر کوئی چو چاہتا کہ بتا تو جھوٹ اور سچ میں امتیاز نہو تا عبد اللہ
 بن المبارک یقولُ الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ يُقَالُ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ كَذَا فِي مُقَدِّمَةِ
 صحیح مسلم وغیرہ اور روایت ملحق بلا سند اسی لئے حجت نہیں ہوتی نزدیک مجہور علماء کے کما
 فی نخبۃ الفکر و شرحہ وغیرہا تو بنا بر مذہب مسلم کے بھی بقا ثابت نہو علاوہ یہ ہے کہ جو

مجلس عالی تعلیم و تربیت
کتابخانه ملی افغانستان
سازمان اسناد و کتابخانه ملی افغانستان
جمهوری اسلامی افغانستان

[illegible]

دودو زبانت او دودو
 خوشبو جانم سار کلا کلا
 اس منی کلا کلا کلا کلا
 دشتان کلا کلا کلا کلا
 دودو زبانت او دودو
 خوشبو جانم سار کلا کلا
 اس منی کلا کلا کلا کلا
 دشتان کلا کلا کلا کلا
 دودو زبانت او دودو
 خوشبو جانم سار کلا کلا
 اس منی کلا کلا کلا کلا
 دشتان کلا کلا کلا کلا

امام حسن عجل الله فرجه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان له دين فليؤدبه

امامیہ کے متعلق یہ بات کہ امام کو قیامت میں جابر بن عبد اللہ اور عبد اللہ بن ابی نعیم
 موجود تھے اور امام نے اونیسی روایت ہی کی ہے امام نوادی کی طرف اسکو نسبت کرنے جیسا کہ مولف نے فرمایا
 کیا ہی کذب صریح اور بہتان قبیح ہے نفوذِ باندہ شمس علی کہ امام نوادی نے تہذیب السامیہ میں ہرگز نہیں کیا
 کہ یہ لوگ امام کو قیامت میں موجود تھے جسکی کو شک وہ تہذیب السامیہ کو ملاحظہ کر لی بلکہ امام نوادی کی کلام
 اسی جو مختصر یہ مقبول ہوگا صاف معلوم ہوتا ہے کہ جابر بن عبد اللہ اور عبد اللہ بن ابی نعیم امام ہی پہلے
 تھے برس انتقال کر چکی تھی اور جبکہ جابر مولف کی سبب سے کہہ کر فی طرف امام نوادی کی غلطی صریح کہا ہے
 تو اسی قیاس پر امام باغی کی طرف نسبت کرنا اور نقل کا بھی محض غلط ہی حاشا کہ امام باغی نے کہا ہے کہ یہ
 لوگ امام کے زمانہ میں تھے اور امام کو اونیسی القاسم ہے اور روایت کی ہی اونیسی اب عبارت مرآت البحانہ
 تاریخ امام باغی کے نقل کجائی ہے کہ جہو بیچ معلوم ہو جاوے کہ الیہ باغی فی تاریخ خزانہ البحانہ
 فی حواشی شمس حمزین و بیانہ فیہا توفی فیہ العرب الامام ابو حنیفہ الثعالی بن
 ثابت الکوفی مولیٰ بنی تیمار اللہ بن ثعلبہ و مولدہ سنۃ ثمانین و اسی انسا و زیدی
 عن عطیہ بن ابی ریحان و طبقہ و کان قد اذک اذکۃ من الصحابة ثم اتى بن علیہ
 بالبصرہ و عبد اللہ بن ابی اوفیٰ الکوفی و سهل بن سعد الساعدی بالمدینۃ
 و ابی الطفیل عامر بن وائلہ بمکہ قال بعض اصحاب القدریج و لم یأخذ منهم
 لا اخذ عنه و اصحابہ یقولون لقی جماعۃ من الصحابة و روى عنہم
 و لم یثبت ذلک عند اهل النقل علی الامام باغی و تصانف معلوم ہوا اس کی بیسی کہ ذکر جابر بن عبد
 اللہ و عبد اللہ بن ابی نعیم اور جابر بن القار امام جاسکے سینہ نہ کہ رہنمائی تو بخیر افزا پر وازی کی کج اور تہذیب
 سوادہ و تہذیب طوسی پر عمل اعتماد کرنا موجب مذہب است کا ہوتا ہے اور اگر بالفرض و التقادیر امام باغی نے یہ
 قول کہا ہے ہو تو یہ قول اور کیا ناقبول اور مخالف عقل و نقل ہے ہوگا اسلی کہ تھا بعض اصحاب
 اور ان بیچ میں ہی امام کمال ہے عقلاً اور بعض سے عاودہ تو یہ ہر کسی قول اور کیا صاحب کیا امام
 باغی اگر بالفرض یہ کہہ لے ہوں کہ امام کو آدم علیہ السلام ہی ملاقات ہی تو قول اور کیا مقبول ہوگا
 حاشا و ظلاً البتہ تسلسل حال سبب ملاقات کی سنو کہ جابر بن عبد اللہ نے اناسی میں ایک اسلاف
 امام کے پہلے انتقال کر چکی تھے کہ امام شہداء میں پیدا ہوئے تھے محقق ابن العابدین شامی و البحانہ

ابوالموید محمد بن محمد انجو از می است که ستم شصت و هفتاد و چهار هزار پنج ساخته سائید امام عظم
 که علما سابق پرورفته بودند درین مجمع کرده بنوعی بیچ چیز از روایات امام عظم هر ترک نکرده پس این
 سند را نسبت بحضرت امام عظم کرده کردن از آن باب است که سندی بلبر انشدا از سند امام احمد نسبت بحضرت
 ابو بکر صدیق تا میم و از تصانیف ایشان انگاریم و آن از مغلطه پیش نیست خلاصه تقریر سولانا شاخه غیر
 قدس سره کی بستان الحمد من سیه نقل کی کسی تو کیا جاتی به غلطی اور و ج کرنا حدیث موضوع کا اسلم
 جامع سی واقع ہو انقطا اور عبد اللہ بن انیس قبل تولد امام کی پہلی برس سنہ چوتن میں انتقال کر چکے
 تھی کہ پیدائش امام کی چوبیس برس کی بعد سنہ اسی میں ہوئی تھی اور بنا بر بعضی روایات کی سنہ چوبیس میں
 انتقال کیے ہیں تو صورت میں تولد امام کا چہ برس بھی ہو اچانچ حافظ احمد بن عثمانی تقریب میں
 فرماتی ہیں عبد اللہ بن انیس الجعفی ابو یحیی الذی حلیف الانصار صحابی تھے
 العقبة واحد مات بالثام فی خلافة معاویة سنہ اربع و خمین قدیم
 من قال سنہ ثمانین لانتھی اور امام نوادی تہذیب میں فرماتی ہیں قال
 ابن عبد البر توفي سنہ اربع و سبعین وقيل توفي سنہ اربع
 و خمین لانتھی تو جو کسی روایت وفات میں اس عبد اللہ کی اختیار کر وگی اوسی ہی قدیم
 وفات او سکی کی امام کے تولد پر ثابت ہوگی تو پہر کس طرح کہہ سکوگی کہ امام نے قبل تولد کی ملاقات عبد
 ابن انیس کی حاصل کیے ہی اور ایک حدیث بھی سنی اور اگر کوئی اعتراض کری کہ یہ عبد اللہ بن انیس جو
 قبل تولد امام کی وفات پہلے تھے عبد اللہ جنہی تھے تو ہو سکتا ہی کہ امام کی ملاقات کوئی اور عبد
 چون تو جواب رکھا یہ ہے کہ جنہوں نے دعوی امام کی ملاقات کا عبد اللہ بن انیس سے کیا ہی تو مراد
 او انکی وہی عبد اللہ بن جو کوئی میں کیے تھے نہ کوئی اور عبد اللہ چنانچہ مولف کی کلام میں ہے گدرا ہی
 کہ طحاوی بن منیر جی کہ امام نے چودہ برس کی عمر میں عبد اللہ بن انیس سے کوئی میں سنہ چورازوین
 کی بعد حدیث سنی انجو اور روا المختار وغیرہ میں ہی ایسا ہی منقول ہے اور حال یہ ہی کہ وہ عبد اللہ
 کوئی والی نہیں ہیں مگر غیبی کیونکہ سوا او انکی اور کوئی عبد اللہ بن انیس کوئی میں نہیں کیے چنانچہ
 محقق ابن العابدین والمختار میں فرماتی ہیں فلیجب بان هذا الاثر الخمسة من
 الصحابة قلعل المراد غیر الجعفی قد بان غیره لمدخل الکوفه لانتھی

اور اس حدیث کو جسکو مؤلف فی مخطاوی سی نقل کر لی کہ اباسی کہ امام فی چودہ برس کی عمر میں موفی
 میں تھے چنانچہ نوین میں عبداللہ سی یہ حدیث سی اسی نظری کہ عبداللہ تہہ تو کشتہ چون میں انتقال کر چکے
 تھی یہ کہ کشتہ چنانچہ نوین میں ونسی کس طرح ملاقات ہوئی اور اس نظری کہ جس سند سی وہ حدیث امام سی
 نقل کی گئی اوہیں درسا کہ مجهول الحال میں محققین کے رو کر دیاسی چنانچہ محقق ابن العابدین رد المحتار میں
 فرماتی ہیں فَاخْرَجَ بَعْضُهُمْ بِسَنَدِهِ إِلَى إِمَامِهِ أَنَّهُ قَالَ وَلِدَتْ سَنَةَ ثَمَانِينَ
 قَدَّمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلْفَ سَنَةٍ
 سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَصَحَّفَتْ مِنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمُ اللَّهِ
 يُعْجِي وَيُحِثُّمْ وَأَعْتَرَضَ بِلَا فِي سَنَدِهِ بِمُحَمَّدٍ لَيْزَ وَبِلَا ابْنِ أَنَسٍ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ
 وَخَمْسِينَ اِنْتَهَى تو دیکھو کہ جاہل بن عبداللہ و عبداللہ بن نسیس با اتفاق قبل تولد امام کے وفات پہلی
 تھی اور قطع نظر سب محققین کے کلام سی امام نووی سی کی قول سی تقدیم وفات اون و دون کے تولد
 امام پر ثابت ہو رہی ہو تو انصاف سی کہو کہ اون فی سی ملاقات کا دعویٰ کرنا کیا مخالف عقل و عقل
 سی اور نسبت اسکی طرف امام نووی کی کیسا بہتان عظیم ہے اور شیخ مؤلف کیسا شیر بہادر ہے کہ اکیلا
 اور نقل دونوں سے لیتا ہی اور زیبا ترجمہ صاحب دہو کیا کیا اسکی اعتماد پر اور عایشہ بنت جبر کی ملاقات
 اگر بالفرض ثابت ہے ہو تو اسکی ملاقات سی امام صاحب تابعی نہیں ہو سکتی اسلی کہ عایشہ بنت جبر و صحابیہ
 نہ تھی جیسے کہ شیخ الاسلام حافظ احمد دیت و دارالرحال محمد بن احمد ابو عبداللہ دہبی ترکمانی کی کلام سی
 جنگی جدالت شان و در علوی مکان سی سب علماء آؤ اور اعلیٰ و قصبہ میں آؤ شیخ الاسلام حافظ احمد دیت
 ابن جبر عدانی کے کلام سے معلوم ہوتا ہی چنانچہ محقق ابن العابدین رد المحتار میں فرماتی ہیں قَوْلُهُ
 بِنْتُ جَبْرِ لَمْ يَمْهَأْ عَائِشَةَ وَأَعْتَرَضَ بِلَا حَاصِلُ كَلَامِ الدَّهْبِيِّ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ
 ابْنِ جَبْرِ الْعَسْقَلَانِيِّ أَنَّ هَذِهِ لَا مَحْتَمَلَةَ لَهَا وَأَنَّهَا لَا تَكَادُ تُعْرَفُ اِنْتَهَى
 اور اسی نظری وہ حدیث جسکو مؤلف فی مخطاوی سی رو کیا امام کے عایشہ سی قرار دیا سی وہ نامقبول ہے چنانچہ
 محقق شامی رد المحتار میں فرماتی ہیں وَبِذَلِكَ رَدُّ مَا زَوَّيَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَوَى
 عَنْهَا هَذَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ أَلَّا تُجْنَدَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ الْجَبَرَادُ لَا الْكُلَّةُ
 أَلَا أَحَدٌ مِنْ ابْنِ جَبْرِ الْهَيْثِي اِنْتَهَى اور وائے بن بالاستیع کے ملاقات عقل

محال نہیں تو محال عادی تو ہی اور بقول نبیؐ اور اسکا کسی امام ائمہ نقل میں سے مرجح دوسرا ہی درجہ
 استحکام عادی کی یہ ہے کہ وائلیہ بقول متفق علیہ کے سنہ چھاسی میں ملک شام میں بیچ شہر
 دمشق کے وفات پائی ہے اور امام صاحب اوس زمانہ میں پانچ برس کے لڑکی تھی اور یہ بات کہ
 امام صاحب پانچ برس کے لڑکی ہو کر دمشق میں واسطی ملاقات وائلیہ کے تشریف لے گئی ہونے ثابت
 نہیں اور عقل سلیم کو سب سے انکار ہے کہ پانچ برس کے لڑکی سی یہ امر صادر ہو اور سنہ وفات ائمہ
 کا اور محل انتقال کا تصحیح سے حافظ ابن حجر اور امام نوادی کی علامہ سوباسی حافظ ابن حجر تقریباً
 فرماتی ہیں **وَالْإِثْنَانِ الْإِسْفَعِ بِالْقَافِ ابْنُ كَعْبٍ اللَّيْثِيُّ صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ زَكَاتُ الشَّامِ وَ**
حَاشَ لِي مَسْتَهْ خَمْسٌ وَثَمَانِينَ وَكُلُهُ مِائَةٌ وَخَمْسٌ سِنِينَ اِنْتَهَى اور امام نوادی
 تہذیب میں فرماتی ہیں **وَبَقِيَ بَدَ مِثْقَ سَنَةٍ سِتٍّ أَوْ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَهُوَ ابْنُ**
ثَمَانٍ وَتَلْعَيْنَ قَالَ أَبُو مُسْهِرٍ قَالَ سَجْدُ بْنُ خَالِدٍ تُوُفِيَ سَنَةً ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ
وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَخَمْسٍ سِنِينَ لاشک ہے کہ ان روایات میں سے روایت متفق علیہا کو
 حسین امام نوادی اور حافظ عسقلانی کا اتفاق ہے انہی اختیار کیا اور باقی دو روایتیں جسے ہماری
 موافق میں خاص کر تیسرے روایت جو کہ سعید بن خالد سی مروی ہے بہت مفید ہے اسلمی کہ بنا برآں
 امام کے عمر وقت وفات وائلیہ کے تین سے چار برس کے ہوتی ہے کما لا یخفی اب باقی رہی عبد اللہ بن جبر
 سواؤ کسی ہے ملاقات امام کی سنہ چھانوین میں جیسا کہ مولف اور اسکی اتباع کو دعویٰ ہے
 عقلاً محال ہے اسلمی کہ عبد اللہ بن جبر زنی سنہ چھاسی میں مسد میں انتقال کیا ہے چنانچہ حافظ ابن
 حجر تقریب میں فرماتی ہیں **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَبْرِ بَقِيَ الْجَنِينُ وَكَوْنُ**
الْإِثْنَانِ بَعْدَهَا هَمَزَةُ الزُّبَيْدِيِّ بِضَمِّ الزَّاءِ صَحَابِيٌّ أَبُو الْحَارِثِ مَكْنَى
مِصْرَ وَهُوَ أَحَدُ مَنْ مَاتَ بِهَا مِنْ الصَّحَابَةِ سَنَةً خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ
أَوْ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَالشَّامِي الْأَصَحُّ اِنْتَهَى اور یہ سن وفات کا عبد اللہ کی متفق
 شامی نے اور شیخ ابن طاہر نے نقل کیا ہے جیسا کہ غفریب و لکھا تو علی تحقیق امام صاحب نے کل
 چھ سال حیات سی عبد اللہ بن جبر کی پائی اور امام چھٹی سال میں تھے کہ ابن جبرانی انتقال
 کیا پس کو کو کر تسلیم کیا جاوے کہ یہ ستر سال برس کے ہو کر سنہ چھانوین میں عبد اللہ ملاقات

اور دو حدیثیں سنیں تو دیکھو کہ یہ کبھی غلطی فاش نہیں اور خطا صریح مولف مذکور سے واقع ہوئی نہایت تیرنے
اور عدم اطلاع اور پرکتب سے تحقیق کے ساتھ بدنام کن نام کو نام چند چنانچہ اس عوی کو خطا سے کذب
بیہی اور بہتان قطع کی علماء محققین حنفیہ سے رو کر دیاجی چنانچہ ابن العابدین حنفی روایت میں
فرماتے ہیں وَأَمَّا مَا جَاءَ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِهِ سَنَةً سِتٍّ تَعْنِي
وَأَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ هَذَا يَدْرُسُ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَسَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا فَرَدَّهُ جَمَاعَةٌ
مِنْهُمْ الشَّيْخُ قَاسِمُ الْحَنْفِيِّ بَانَ سَنَدَ ذَلِكَ فِيهِ قَلْبٌ وَتَحْرِيفٌ وَفِيهِ
الْكَذِبُ بِإِتْفَاقٍ وَبِأَنَّهُ جَرَّ مَاتَ بِمَصْرٍ وَلَا فِي حَنِيفَةٍ سِتُّ سَنَاتٍ
وَبِأَنَّهُ جَرَّ لَمْ يَدْخُلِ الْكُوفَةَ فِي ذَلِكَ الْمَدَّةِ ابْنُ حَجْرٍ انْتَهَى اور شیخ ابن
عابدین حنفی مذکورہ موضوعات میں فرماتی ہیں فِي الدَّلِيلِ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ثنا أَحْمَدُ
بْنُ أَحْمَدَ اشْعَثِي ثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ ثنا أَحْمَدُ بْنُ الصَّلْتِ الْحَمَاقِيُّ ثنا أَحْمَدُ
بْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُونُسَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي وَلِي سِتٍّ
عَشَرَ سَنَةً فَمَرَرْنَا حَلَقَةً فَلَا أَظْهَرَ فَقُلْتُ مَنْ هَذَا لَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
الْحَارِثِ بْنِ خَرْجٍ فَقَدَّمَ إِلَيْهِ فَمِيعَتْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ مَنْ تَفَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ كَفَاهُ اللَّهُ هَمَّتْ وَدَدَتْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ
فِي الْمِيزَانِ هَذَا الْكَذِبُ فَإِنْ جَرَّ مَاتَ بِمَصْرٍ وَلَا فِي حَنِيفَةٍ سِتُّ سَنَاتٍ وَلَا فَرَدَّهُ
مِنْ الْحَمَاقِيِّ قَالَ ابْنُ عَدِي مَا رَأَيْتُ فِي الْكَذَّابِينَ أَقْلَ حَيَاءٍ مِثْلَهُ
قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ فَقَدْ وَقَعَ لَنَا هَذَا الْحَدِيثُ
مِنْ وَجْهِ الْخَرَدِ وَهُوَ بَاطِلٌ أَيْضًا وَاحْتَدَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْوَاهِيَاتِ
الْأَثَمَى لَيْقَهُ دَعْوَى إِمَامٍ كِي مَلَقَاتٍ كَا جَابِرِي جَوْفِيلٍ تَوْلَدَ إِمَامٌ كِي الْكِسَالِي دَوْلَا تَقَالِ لِحَالِي تَجْ
اور ایسا عبد اللہ بن ابی سیف جو چہلین برس پہلے تولد امام سے امام کے وفات پاچکی تھے اور ایسا ابن خرد
سی سنہ چھیانوین میں حالانکہ وہ سنہ چھیاسی میں ولادت فرماچکی تھی ایسی بے تمیز دان سی کچھ نے بات
نہیں کیے کیونکہ وہ شخص جسے یہ دعویٰ کیا تھا کہ خضر علیہ السلام نے میں برس میں امام سی علم حاصل
کیا تھا یا پھر برس زندگی میں اور پچیس برس بعد موت کی قبر پر سی وہ بھی تو انہیں کا بہانی

بے تیز تھا یہاں اگر انہوں نے بھی دو تین مردوں کے ملاقات کا دعویٰ کیا تو کون عجب نہیں
 کیونکہ تصائب ربی تیزی میں و نون برین فتد بر قال الحاصل امام نے بمصدق آیت کریمہ
 اَلْبِقُونَ الْاَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْاَنْصَارِ وَالَّذِينَ ابْتَعَوْهُمْ
 بِاِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَدَضَوْا عَنْهُ وَاَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي
 تَحْتِهَا الْاَنْهَارُ علم مغفرت اور فضیلت کا اور ہر سہ مجتہدین کی بلند کیا کہ باقی مجتہدین میں
 یہ فضیلت نہیں پائی جاتی اسلئے کہ امام مالک تیرا نوین یا چورا نوین یا ستا نوین سن میں پیدا
 ہوئی اور زکین میں کہ میں تشریف لیا ناوان کا ثابت نہیں تا ابو طفیل سے ملاقات کا احتمال ہو بلکہ ابن صلامہ
 فی تصریح کیے ہی کہ امام مالک تبع تابعین میں کہ کسی صحابہ سے ملاقات نہیں ہوئی اور امام شافعی ہر کون
 و غیرہ سہ میں پیدا ہوئی شاگرد امام محمد رحمہ کی اور امام مالک کے میں اور امام احمد بن حنبل شاگرد امام شافعی
 کی میں کہ ایک سو چونسٹھ میں پیدا ہوئی پس ثابت ہوا کہ امام ظہر کا مرتبہ سب مجتہدین سے نہایت ہے
 بڑا ہی اقوال امام صاحب اس تیر کی مصداق تو ہوتی جبکہ تابعی ہوتے اور اسکا حال خوب روشن ہو گیا
 تو فضیلت امام کے باقی تینوں مجتہدوں پر اگر تابعی ہونی کے نظری سے تو نہ ہی پیر تابعی ہونے میں
 جارون برابرین اور باوجود تابعی ہونے کے تبع باسان میں عموماً داخل میں جیسا کہ تفسیر بخاری سے
 وغیرہ ہی مستفاد ہوتا ہی وَالَّذِينَ ابْتَعَوْهُمْ بِاِحْسَانٍ اَلَّا يَحْقُقُونَ بِالْاَسْبَاطِ
 مِنَ الْقِبْلَتَيْنِ اَوْ مِنَ ابْتَعَوْهُمْ بِالْاِيْمَانِ وَالطَّاعَةِ اِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ
 اب اگر کہو کہ امام کے فضیلت بعضی حدیثوں سے معلوم ہوتی ہی جیسا کہ جناب مولف نے کہا ہی کہ بعض
 الصحیفہ میں سیوطی نے کہا ہی کہ امام کی فضیلت میں یہ حدیث صحیح بخاری کے کافی ہی کوکات
 الْاِيْمَانُ عِنْدَ لَرَّيَا لَنَا لَه رِجَالٌ مِّنْ مِّنَّا رِيسٌ تَوْبَىٰ بَاقِي اور اما سون پر فضل نہیں ثابت
 ہوتا کیونکہ اور آئمہ جہ کئی احادیث صحیحہ کے مصداق ہو سکتی ہیں چنانچہ امام مالک حمہ اللہ علیہ حدیث
 يَوْمَئِذٍ اَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ اَكْبَادَ الْاِلْبِلِ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَلَا يَجِدُوْنَ اَحَدًا
 اَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِيْنَةِ کی جو کہ ترمذی فی روایت کی ہی مصداق ہو سکتی ہیں جیسا کہ
 عبد الرزاق اور عفیان بن عینی سے جو راوی ہیں اس حدیث کی ترمذی فی روایت کی ہے اور امام شافعی
 نے تو کئی احادیث صحیحہ کے مصداق ہو سکتی ہیں جیسا کہ امام نوادی نے ان احادیث کو تہذیب میں

خوب تفصیل سے وارو کیا ہی طالب تفصیل کو چاہی کہ تہذیب کو ملاحظہ کری اور اگر کہو کہ اوہی خاصیت
 مذکورہ بالا میں تو نام کسی کی ہے نہیں اور مصداق ہونا کسی امام کا مثلاً ابو حنیفہ کا یا شافعی کا اور اچانک
 میں تو تجویز اور فرع اپنے اپنی عقیدہ کی ہے لاکن ابو حنیفہ کی فضیلت میں بعضی ایسے حدیث میں جو
 اوہی میں اسم مبارک پر اوہی کی تخصیص اور تصریح ہی ایک ایہ میں اس طرح آیا ہے یٰکُونُ فِی امَّتِی
 رَجُلٌ یُقَالُ لَهُ اَبُو حَنِیْفَةَ وَهُوَ سِرَاجُ امَّتِی اور ایک میں یٰوَن اَیَاہِی سَیَاتِی بَعْدَ
 رَجُلٍ یُقَالُ لَهُ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ الْکُوْفِیِّ وَیَکُونُ بَابِی حَنِیْفَةً لِّحَسَنٍ دِیْنِ اللّٰہِ
 وَسُنَّتِی عَلٰی بَیْدَہ اور ایک میں یٰوَن اَیَاہِی یَخْرُجُ فِی امَّتِی رَجُلٌ یُقَالُ لَهُ اَبُو حَنِیْفَةَ
 وَبِیْنِ کُتُبِہِ خَالِ یَحْمٰی اللّٰہُ تَعَالٰی عَلٰی بَیْدَہ سُنَّتِی اور حضرت علی سی روایہ ہے
 اَلَا اَبَتِیْ کُمُ رَجُلٌ مِّنْ کُوْفٍ کُمُ ہٰذِہِ یَکُونُ بَابِی حَنِیْفَةً قَدْ مَلَکَ قَلْبُہُ
 عِلْمًا وَحُکْمًا وَسَیْهَلُکَ بِہِ قَوْمٌ فِی الْاٰخِرِ الزَّمَانِ الْغَالِبُ عَلَیْہِمُ النَّاسُ یُقَالُ لَہُمْ
 الْبَنَانِیۃُ کَمَا هَلَكْتَ الرِّقْصَۃُ بِابِی بَکْرٍ وَنَعَرَضِی اللّٰہُ عَنْہُمَا اور یہ دور و اہل خبر کس
 مؤلف فی نقل کہیں میں سو یہ بات کسی کو سوا امام صاحب کیے میسر نہیں تو اور وہی پر فضل ثابت ہوا تو ہم
 اسکی جواب میں کہیں کی کہیں سب بیات اور تصریحات اور موضوعات میں اور وہی کے مصداق ہیں
 اس حدیث کی من گذب علی متعمداً فلیکذبوا مقعداً من النار اور تلمیذ
 انکی اگر باوجود علم بالوضع کی اوہی کو نقل کیے میں تو فاسق میں بالاجماع کیونکہ روایت کرنا حدیث ممنوعہ
 کا حرام ہی اتفاقاً اور اگر سبب جہل کیے اوہی کے ممنوع ہونے سے نقل کیے میں تو جابل اور مغرور میں اور
 ممنوع ہونا اوہی و اہیات کا اوہی الفاظ اور معنی ہی ظاہر ہے اور میں میں یہی بتدبیر کیے ہے چنانچہ
 نور الدین علی کتاب مختصر تفسیرہ الشریعہ المفروغہ عن الاخبار الشیعۃ الممنوعہ میں فرماتے ہیں حدیث
 سَیَاتِی بَعْدَ رَجُلٍ یُقَالُ لَهُ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ وَیَکُونُ بَابِی حَنِیْفَةً لِّحَسَنٍ دِیْنِ
 اللّٰہِ وَسُنَّتِی عَلٰی بَیْدَہ حَظٌّ مِّنْ حَدِیْثِ اَنَسٍ مِّنْ طَرِیْقِ ابَانَ وَعَنْہُ اَبُو
 الْمُعَلِّی بْنُ الْمَہَاجِرِ مَجْہُولٌ وَعَنْہُ سُلَیْمَانُ بْنُ قَیْسٍ کَذٰلِکَ وَعَنْہُ
 مُحَمَّدُ بْنُ یَزِیْدٍ عَنْ عَبْدِ اللّٰہِ السَّیِّمِیِّ مَتْرُوکٌ وَوَجَدَ مِنْ طَرِیْقِ الْجَوْنِبَارِیِّ
 وَنَاہِیْکَ بِہِ کَذٰبًا اور قبل اس عبارت کیے فرماتے ہیں حدیث کیوں

فِي امْتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدٌ بْنُ اِذْ رِيسٍ اَخَرْتُ عَلَى امْتِي مِنَ الْبَيْتِ
 يَكُونُ فِي امْتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَهُوَ سِرَاجُ امْتِي فَاَمَّا مِنْ حَدِيثِ اَسِرٍ
 فَفِيهِ اَحْمَدُ جَوْبًا رَدِي وَعَنْهُ مَا مَوْنُ السَّلْمِيِّ وَاحَدٌ هَا وَصَمٌّ وَذَكَرَ الْحَاكِمُ فِي الْمَثَلِ
 اَنَّ مَا مَوْكَ قَتَلَ لَهُ كَمَا تَرَى اِلَى الشَّرَافِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ اِلَى حُرَّاسَانَ فَقَالَ
 حَدَّثَنَا اَحْمَدُ اِلَى اَخِيهِ بَيَانٌ بِهَذَا اَنَّهُ الْوَاضِعُ لَهُ عَلَيْهِ مَا السَّخِيْفَةُ
 وَجَعَلُوهُ اَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ هُرَيْرَةَ اَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ
 سَعْدِ الْمُرْزُوقِيِّ الْبُورْقِيِّ وَقَالَ الْحَاكِمُ وَالْخَطِيبُ وَهُوَ مَنْ وَضَعَهُ
 اِسْتَشْنَى وَرَقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ الشُّوْكَانِي كِتَابُ فَوَائِدِ الْجَمْعِ فِي الْاَعَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ مِنْ فَرَاغِي
 وَيَكُونُ فِي امْتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَهُوَ سِرَاجُ امْتِي وَهُوَ مَوْضُوعٌ فِي
 اِسْتِنَادِهِ وَصَاحِبَانِ مَا مَوْنُ السَّلْمِيِّ وَاحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَوْبِ رَدِي وَالْوَاضِعُ
 لَهُ اَحَدُهُمَا اِسْتَشْنَى اَوْ رَشِيحُ ابْنِ طَاهِرٍ ذَكَرَ مَوْضُوعَاتٍ مِنْ فَرَاغِي مِنْ قَالَ الصَّغَابِيُّ
 سِرَاجُ امْتِي أَبُو حَنِيفَةَ مَوْضُوعٌ اِسْتَشْنَى اَوْ رَقَاضِي اَلْمَدِينَةِ اَلْمَدِينَةِ اَلْمَدِينَةِ اَلْمَدِينَةِ
 قَامُوسُ سَفَرِ السَّعَادَةِ مِنْ فَرَاغِي مِنْ دَرَفُضَائِلِ اِمَامِ ابِي حَنِيفَةَ وَاِمَامِ شَاْفِعِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وَذَكَرَ اِيضًا
 خَيْرِيَّةً صَحِيحَةً نَابِتَةٌ نَشَدَهُ وَهَرَجَهُ وَرَأَى اَنْ مَعْنَى ذِكْرِ كُورِ سِتٍّ مَجْمُوعٍ مَغْرَبِيٍّ وَمَوْضُوعٍ هِيَ اَتَمَّتْ اَوَّلَ اَيَّامِهِ
 مِنْ يَسَّرَ كَيْسِي حَضَرَتْ كُوْدُ وَهَرَجَ بِرَقْعُضِلٍ كَلِمَةٍ سَبَّحَ حَضَرَاتِ اَنْصَارِ دِينَ اَوْ رَقْعُضِلٍ اَوْ رَقْعُضِلٍ
 سَتِيْنٌ تَجَاوَزَ اِيْضًا شَرَايِيْنِ مِنْ كَهَابِ اَلْاَمَّةِ كَلَامٌ عَلَى هُدًى مِّنْ دِيْنِهِمْ اَوْ كَيْسِي
 صَاحِبِ مِنْ كَيْسِي فَضْلٌ تَبَا اَوْ كَيْسِي مِنْ كُوْنِي فَضْلِيَّتِ تَبَا مَسْرُوعٍ هَرَجَ اَزْكَى اَوْ كَيْسِي وَكَيْسِي
 تَقْبِيَةِ اسْ قَوْلِ كَيْسِي اِيْضًا اَزْكَى اَوْ كَيْسِي كَيْسِي كَيْسِي كَيْسِي كَيْسِي كَيْسِي كَيْسِي كَيْسِي كَيْسِي
 هُوَ كَيْسِي وَهُوَ مَوْضُوعٌ اَدْنَى جِهَةِ نَهْمٍ كَهَاتَمُ كَا اِسْ وَكُوَاوِيْكَ بَاسِيَةً كَامٍ بِرَقْعُضِلٍ كَرِيْمًا قَوْلِ
 اَعْدَا اِمَامِ كَا قَوْلِ هُوَ كَرْمُودَةُ حَضَرَتْ صَلَاحُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَا اَوْ رَاصِحَابِ كَا سَرَّ كَرْمُودَةُ
 بِرَ اَوْ قَوْلِ تَابِعِيْنِ كَا هَارِيَّةٍ قَوْلِ كَيْسِي بَرَابَرٍ اَعْنَى اَوْ لَكَ قَوْلِ سَمِيْعٍ تَحْتِ نَعِيْنِ اِسْ قَوْلِ سَمِيْعٍ
 تَابِي هُوَ نَابِتٌ هِيَ اَقْوَلُ اِذَا رَدَّ سَلِيْمٌ اِمَامِ كَيْسِي قَوْلِ كُوَاوِيْكَ تَابِعِيْنِ كَيْسِي اِمَامِ صَاحِبِ كَا
 تَابِعِي هُوَ نَابِتٌ هُوَ تَوَاجَاهُ كَيْسِي كَرْنِي كُوَاوِيْكَ اَوْ رَاصِحَابِ كُوَاوِيْكَ اَوْ اَبَا جَاعَتِ

غیظہ کو علماء اصول سے صحابہ کہدین کیونکہ منافق رہے بنا بر قول جدید کی اور ان کا علم
 سی خجکا نام گذرایہ مروی ہی کہ قول صحابی کا حسین ای کو دخل نہ ہو ہمہر حجت نہیں جیسا کہ
 متغیر وغیرہ میں لکھا ہے حالانکہ اون لوگوں کو کوئی شخص صحابہ نہیں کہتا تو چاہئے کہ امام
 کو بے تابعی نہ کہو بسبب انکا اونکے کے تسلیم سے قول تابعی کے فاجہم قال پھر ایک روز ٹرگون
 نے امام صاحب کو دیکھ کر کہا کہ یہ شخص نہرا۔ رکعت ہر شب میں پڑھتا ہے اور تمام بیدار رہتا ہی
 اوس درزیہ آپ ہزار رکعت پڑھتی تھے اور تمام شب جاگتی طوطا ویسے میں نقل ہے کہ جس مقام پر
 امام نے وفات پائی ہے وہاں ستر ہزار ختم کئے تھے اور تاریخ بغداد میں خطیب نے لکھا ہے کہ میر
 باچالیں پس تک امام نے ایک وضو سی نماز عشاء اور صبح کے پڑھے ہے اقول یہ سب
 و امیات ہی اور موجب ذم کا ہے نہ یہ کہ مدح کا باعث ہوا اور جناب حضرت امام کے تو یہ شان
 نہیں ہے کہ ایسی تکلیف شائق اور بدعات کو اونکی طرف نسبت کیا جاوی اور دلیل باعث ہوئی
 اوس عبادت کی یہ ہے کہ جناب رسالت مآب صلی اللہ علیہ وسلم نے عمر پیر میں کبھی شب کو
 تیرہ رکعت سی زیادہ نوافل نہیں پڑھے اور نہ کہو تہم شب جاگتی بلکہ ایک ثلث جاگتی اور
 دو ثلث سوتی اور اس پر زیادہ دیتے کہ بنو الی کو فرماتی کہ یہ شخص میری مسنت ہی فرماتا ہی اور ہم
 میں سے نہیں اور ایسا ہی ختم کرنا قرآن کا ہے ستاد ان کے وری درست نہ کہتی اور فرماتے کہ
 تین دن سے کم مدت میں پڑھنی والا تو قرآن کو سمجھتا ہے نہیں چنانچہ روایت ہی عبداللہ بن
 عمرو سی قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم احب الصلوة الی اللہ صلوة
 داؤد و احب الصیام الی اللہ صیام داؤد کان یساکر ینصف اللیل ویقوم
 ثلاثاً ینسہ ویصوم یوماً ویفطر یوماً رواہ الشیخان اور روایت ہی
 عائشہ صدیقہ سی قالت کنعنی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ینام اول اللیل ویحیی آخرہ
 ثم ان کانت لہ حاجۃ الی اہلہ فقی حاجتہ ینام وان کان عند اللیلۃ الا ول
 جنباً و شب کا قاض علیہ الماء وان لم یکن جنباً توضأ للصلوة ثم صلی رکعتین
 رواہ ایضاً الشیخان اور روایت ہی عائشہ صدیقہ سی کہ فرماتے تھیں ولا اعلم ان نبی
 اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قرأ القرآن کلہ فی لیلۃ ولا قام لیلۃ کاملۃ حتی الصبح

وَكَا صَامَةً بِهَا كَامِلًا غَيْرَ مَضَانِ الْحَدِيثُ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ أَوْ رَوَاهُ سَيِّدُ عَالِيَةِ
صَدِيقِي إِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ مَفْصُوعٍ خَلَاهُ فَقَالَ يَا عُمَرُ
أَرِغِبْتَ عَنْ سُتْنِي قَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَكِنْ سُنَّتَكَ الْخَلْبُ قَالَ فَإِنِّي نَامٌ
وَأَصَلُّ وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأَتَكِي الْعَسَاءَ فَأَتَقِ اللَّهَ يَا عُمَرُ فَإِنَّ لَاهِلَكَ عَلَيْكَ
حَقًّا وَإِنْ لَضَيْفِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنْ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا هُمْ وَأَفْطَرُ
وَصَلِّ وَتَحْمَدُ وَاهِ ابْنُ دَاوُدَ أَوْ رَوَاهُ سَيِّدُ عَالِيَةِ عُمَرُ بْنُ عَمْرٍو
إِنَّهُ قَالَ أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنِّي أَقُولُ وَاللَّهِ لَا صُومَ مِنَ الشَّهَادَةِ
لَا قَوْمَ مِنَ اللَّيْلِ مَا عَشْتُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ ذَلِكَ
فَقُلْتُ كَرِبَانِي دَامَنِي قَدْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ
فَصُمْ وَأَفْطِرْ وَمَنْ وَمَنْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعْثُهَا مِنْهَا ذَلِكَ
مِنْ صِيَامِ الدَّهْرِ ثَلَاثُ أَيَّامٍ أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا
قُلْتُ فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا فَذَلِكَ صِيَامُ
دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ أَعْدَلُ الصِّيَامِ وَفِي رِوَايَةٍ أَفْضَلَ الصِّيَامِ
قَالَ فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ
زَادَنِي رِوَايَةً فَإِنَّ جَسَدَكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنْ زَوْجَكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنْ زَوْجَكَ
عَلَيْكَ حَقًّا وَفِي آخِرِهِ لَمْ أَجْرَانِكَ تَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ فَقُلْتُ يَا نَبِيَّ
اللَّهُ وَإِنِّي لَمْ أَدِدْ بِذَلِكَ إِلَّا خَيْرًا وَقَدْ قَالَ وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ قَالَ قُلْتُ
يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَنَا أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ فَاقْرَأْهُ فِي سَبْعٍ لَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ
الْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ أَوْ رَوَاهُ سَيِّدُ عَالِيَةِ عُمَرُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
فِي كَمْ أَقْرَأُ الْقُرْآنَ قَالَ فِي شَهْرٍ فَأَتَى قَوْلِي مِنْ ذَلِكَ دَدَّ الْكَلَامَ أَبُومُوسَى
وَتَنَا قَصْرَهُ حَتَّى قَالَ أَقْرَأْ فِي سَبْعٍ قَالَ فَإِنِّي أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ قَالَ لَا يَفْقَهُ مِنْ قُرْ
الْقُرْآنِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ رَوَاهُ ابْنُ دَاوُدَ أَوْ رَوَاهُ سَيِّدُ عَالِيَةِ عُمَرُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ جَاءَ ثَلَاثَةٌ دَهْطَ إِلَى دَاوُدَ بْنِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُنَ عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا أَخْبَرُوا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فَقَالُوا إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَصُومُ

وَسَلَّمَ فَقَدَعَفَرَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ فَقَالَ أَحَدُهُمْ
 أَمَا أَنَا عَلَى اللَّيْلِ أَبَدًا وَقَالَ الْآخَرُ أَنَا الصُّومُ النَّهَادُ أَبَدًا وَلَا أَفْطَرُ قَالَ
 آخِرُ أَنَا غَيْرُ النَّسَاءِ فَلَا تَزْجُجْ أَبَدًا فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَنْتُمْ
 الَّذِينَ خَلْتُمْ كَذَا وَكَذَا وَاللَّهِ إِنِّي لَا خَشَاكَمُ اللَّهُ وَاتَّقَاكُمْ بِهِ لَكُنِي صَوْمٌ وَأَفْطَرُ وَأَصِلُ وَإِذَا قَدَرْتُ
 أَنْ تَزْجُجِ النَّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتَيْيَ فَلَيْسَ مِنِّي رَوَاهُ الشَّيْخَانِ قَالَ سَلْمَانَ لَا يَلِي اللَّهَ
 ثُمَّ فَلَمَّا كَانَ مِنَ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَ سَلْمَانُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ
 كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مِنْ هَذِهِ فَلَمَسَتْ
 لَأَنَامَ بِاللَّيْلِ فَذَكَرَ مِنْ صَلَاتِهَا فَقَالَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ بِمَا تَطِيعُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمْلِكُ حَتَّى
 تَمْلُؤُوا وَكَاهُ الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ مَا يَكُونُ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ مَا لَكَ مِنْ السُّبْحِ بَنِي حَكِيمٍ أَنْ يَبْلُغَ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ امْرَأَةً مِنَ اللَّيْلِ تَقُولُ فَقَالَ مِنْ هَذِهِ فَقِيلَ لَهُ هَذِهِ
 الْحَوَالِي بِنْتُ نَوَيْتٍ لَأَنَامَ بِاللَّيْلِ فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ حَتَّى عَرَفَتْ
 الْفَرْقَةَ فِي دَجْرِهَا ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَمْلِكُ حَتَّى تَمْلُؤُوا الْكَلْبُورَ مِنَ الْعَمَلِ
 مَا لَكُمْ بِهِ حَافِرٌ رَوَاهُ مَا لَكَ فِي الْمَوْطِائِ بِسَلْبِ بَصِيرَةٍ أَوْ صَاحِبِ فَنَاطِئِ بِسَبَبِ عَطَايَا بَادِيَةٍ
 مَذْكُورَةٍ بِاللَّيْلِ بِمَنْ هُوَ مَوْطِئٌ تَامٌّ شَبَّ كِي حَاكِنِي كَا أَوْ رَسَاتِهِ مَدَاوِئِ كِيَاتِ بِهَرَمِينَ زَرَارِ رُكْعَتِ بِرُغْمِي كَا
 كَمَا هِيَ مِنْ طَرَحٍ كَيْ شَقَتْ وَرُكْعَتِ نَحْتِ بِلِي جَاتِي هِيَ أَوْ شَرَّ زَرَارِ قَرَارِ خَيْرِ كَا كَرِيكَ جَو شَرِّ بَرَسِ كَيْ عَمْرِي مِنْ بَعْدِ
 مَنَاهُ كَرِي جَارِ بَا بِخَسَالِ طُفُولِيَّتِ كَيْ مَن خَرَمَ تَحْمِيْلَهُ رُزْمِينَ هَوِي مَن دَرَاكِي ضَوْسِي عَشَارِ أَوْ قَرَجِي كَيْ
 نَا زِيْرِي كَا ظَاهِرِي تَوَالِيْسِي مَعَاتِ كُوْجَابِ مَامِ كَطِيْرَتِ هَرِ كَرَسَبَتِ كَرِيْنِي نَجَابِي كَيْوَنَكُمَا مَامِ صَا حَسْبِ لِحَاظِ
 مَنَتِ كَا بِبَتِ كَهْتِي شَبَّ أَوْ بِرْ خِلَافِ مَنَتِ كَيْ مَنِيْنِ كَرِيْتِي تَبِي عَاوَدُ بَدْعَتِ هَوِي اسْ عَاوَدُ كَيْ سِي عِيَادَتِ
 تَوَعَّلَقِي بِرُجُوْسِي اسْلَمِي كَمَا تَامَاتِ كِي دَرَجَا أَوْ سَطِيْنِ بَارَكْنِيْ هَوِي مَن أَوْ جَارِ كَنْهِيْ أَوْ سِيْنِ بِسَبَبِ مَنَاهُ
 كَرِيْنِي جَا مَن تَيْنِ كَهْنِيْ أَوَّلِ سَبَبِ كِي كَرَاوِيْنِ كَهَانِ بَا بِنَا شَبَّ كَا أَوْ رَسْتِجَا طَهَارَتِ أَوْ رُضُوْ أَوْ رَاغِيْ شَا
 كِي لِحَاظِ أَوَّلِ كَهْنِيْ أَوْ رَسْتِجَا طَهَارَتِ أَوْ رُضُوْ أَوْ رَاغِيْ شَا كِي لِحَاظِ أَوَّلِ كَهْنِيْ أَوْ رَسْتِجَا طَهَارَتِ
 تَوَالِيْسِي بِرُجُوْسِي اسْلَمِي كَمَا تَامَاتِ كِي دَرَجَا أَوْ سَطِيْنِ بَارَكْنِيْ هَوِي مَن أَوْ جَارِ كَنْهِيْ أَوْ سِيْنِ بِسَبَبِ مَنَاهُ
 كَرِيْنِي جَا مَن تَيْنِ كَهْنِيْ أَوَّلِ سَبَبِ كِي كَرَاوِيْنِ كَهَانِ بَا بِنَا شَبَّ كَا أَوْ رَسْتِجَا طَهَارَتِ أَوْ رُضُوْ أَوْ رَاغِيْ شَا

كهنه

واجبات اور سنتجات ایک گہنڈہ کی سی عادیں عقل سلیم محال جانتی ہے مان اگر یہ کہو کہ اس کیفیت سے
پڑھتی تھے کہ بعد تحریر کی قراءۃ بقدر ما سنان کر کے رکوع و سجود میں اشارۃ ذرہ سانس کو تہہ کا رکعت
پورے کرتے تھے تو البتہ اسکا ہے لاکھ بیہ کیا عبادت ہے اور اس میں کیا تقریب ثواب اور ایسا شہر
ہزار ختم جسکے تجھنا تین ختم ہر روز ہوتے ہیں جب دشوار ہے اسلئے کہ امام صاحب کار بار تجارت ہی کرتے تھے یہاں
کہ کلام میں بن طاہر کے جو جمع البجا سے نقل کیا گیا ہے گزر چکا اور اجتہاد مسائل ہے کرتے تھے اور بعد
اجتہاد کے مباحثہ اور نثرہ گرد و سب کرتے تھے اور تعلیم و تعلم میں بے شغل رہتے تھے بن انیمہ ہر روز
میں ختم قرآن کے کس طرح کرتے ہوئے اور یہ ہے نہیں کہہ سکتے کہ کراست سے تین ختم ہر روز کرتے تھے اسلئے
کہ کراست تو ایک اتفاق ہے کہ خارج عادت کی ہوتی ہے نہ دائمی اور عادی حالانکہ یہ شہار امام کا
مقبول خصم کے دائمی تھا تو خوب ثابت ہو کہ ایسی شایع عبادت شرعاً عادت ہے اور عادیہ دشوار ہے اور نسبت کرنا
اسکا طرف جناب امام کے اچھا نہیں اور شاہ حضرت امام کے اس سے بلند تر ہے اور ثواب کثیر و تباہ است
میں لٹا ہے نہ زیادہ شقت اور ٹھانی میں جسکے قاضی تھے تھارندہ موعوم ترجمہ ارشاد الطاہرین وغیرہ میں ارشاد
فرماتی ہیں در جناب شاہ ابی احمد محدث والد ابی احمد مولانا شاہ عبد الغفریز قدس سرہما حجا مد اللہ الباقیہ میں آیا ہے
مِنْ وَمِنْهَا التَّشَدُّدُ وَحَقِيقَةُ اخْتِيَارِ الْعِبَادَةِ السَّائِقَةِ لِمَا مَرَّ بِهَا الشَّارِعُ كَدَامِ
الصِّيَامِ وَالْعِيَامِ وَالتَّبَتُّلِ وَتَرْكِ التَّزْوِجِ وَانْ تَلْتَزِمَ السُّنَنَ وَالْأَدَابَ كَالْتَزَامِ التَّوْحِيدِ
وَهُوَ حَدِيثُ نَبِيِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَوَعُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ عَمَّا قَصَدَا مِنْ
الْعِبَادَاتِ السَّائِقَةِ وَهُوَ كَلِمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَنْ يَشَادَ الدِّينَ أَحَدًا لَا غَلْبَةَ فَادِ الْأَصْدَاقِ الْمُعْتَمِقِ
مَعْلَمُ قَوْمٍ وَبَيِّنَتُهُمْ كَسَوَالِ هَذَا أَمْرُ الشَّرْعِ وَدَرْصَاهُ هَذَا دَاءُ رُهْبَانِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَةِ
اسْتَمَى كَلَامُهُ بِأَبِ حَكَامٍ الَّذِي مِنْ التَّحْرِيفِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِذَا أَمَرَهُمْ أَمْرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا يُحْيِقُونَ قَالُوا إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ
قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ فَيَغْضَبُ حَتَّى يَبْعَثَ الْغَضَبَ فِي قَوْمٍ يَقُولُ
إِنْ أَتَيْنَاكُمْ وَاعْلَمْنَا بِهِنَّ أَنَا كَمَا دَوَاهِ الْبَحَارِيِّ فِي تَكْلِيفِهَا وَإِنْ أَمْرًا فَهُوَ الْبَارِ بِهِنَّ سَاسَ حَدِيثِ
نَوَافِيسِ مِنْ بَحْلِهِ أَيْ تَسْمُودِهَا بِهِنَّ التَّالِثُ الْوَقُوفُ عِنْدَ مَا حُدِّثَ الشَّرْعُ مِنْ غَيْرِ تَهْدِيدٍ وَخُفْيَةٍ وَ
الْإِعْقَادُ بِالْأَخْذِ بِالْوَقُوفِ الْفَرَقِ أَيْ مِنَ الْإِشْقِ الْخَالِفِ لِكُلِّ شَيْءٍ فِي فِتْنَةِ الْبَارِ بِهِنَّ مِنْ بَحْلِهِ

قصہ اسے بیان نہ صحیح کیے فضیلت میں امام صاحب کے نقل کرتے ہیں امام صاحب مک ساتھ نہ صحیح متصل مسئلہ
 نہیں پہنچتا اور نیز مخالف سنت کے ہوا و نشان امام کے ہے اسکو مقتضی نہ تو با یہ اعتبار سے ساقط ہی کہنوں کہ
 اخبار میں نہ صحیح متصل لازم ہو قبول کرنے میں کچھ نزدیک فقہاء اور محدثین کے اور یہ نہ صحیح متصل لازم
 یہاں پائے نہیں جاتے پہر کیونکہ قابل اعتماد کے ہوا اب اہل انصاف سرشتہ عدل کا ماتمہ سے نہیں اور
 خوب غور و فکر کے مطابق اس آیت کریمہ کے اعداؤ کو اعداؤ قُرب لِلتَّقْوٰی اظہار میں چشم پوشی نہ فرماؤ
 کہ حق اور باطل میں امتیاز ہو جاوے قال باب دوسرا بیج بیان تعلید میار بعد کے فرماتا ہے اللہ تعالیٰ
 فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ یعنی پس پوچھو ان سے جو اہلیت ذکر کے کہتی ہیں اگر نہیں جانتے
 ہو تو تم میں یہ آیت ساتھ اجماع است کے مخصوص و ظنی ہے پہلے کہ ہرگز اہل سنت اعجازت نہیں دیتی ہیں
 کہ پھر کو کیا جو یہ روافض و خواج کے اور اس طرح روافض و غیرہ نہیں اعجازت دیتے کہ پھر کو کیا جو یہ اہل سنت کے
 پس اجماع ہوا است کا اور تخصیص اس آیت کے پس ہی یہ آیت مخصوص و ظنی الدلائل اقوال اصل غرض
 مؤلف کے عقدا با ثانیہ سے اثبات وجوب تعلید مجتہد معین ہے لکن عمومی تخصیص نہ اسباب رعبہ کو
 محض و اطلاق نہ ہو کہ مقصد مؤلف کا اس عمومی ہے یہ آیت مخصوص ہے بالاجماع اور ظنی الدلائل ہی یہ ہے
 کہ جبکہ ایک دفعہ ظنی ہو چکی تو اب جہتین تخصیص چاہیے کیا کرینگے تو کہ تخصیص ایک مذہب خاص کے ثبات
 ہو جاوے تو سنو کہ دعویٰ تخصیص کا اور ظنی الدلائل ہونے اس آیت کا غلط اور بے اصل ہے اسٹی کہ لفظ اہل
 اس آیت میں اپنے عموم پر ہے اور اسکی تخصیص کوئی دلیل شرعی نہیں ہے نہ تو کتاب مقدس اور نہ حدیث متواتر
 یا شبہ یا خبر واحد اور نہ قیاس صحیح کسی مجتہد کا اور نہ کوئی قرینہ عقلی جس سے عموم آیت میں استحالة معلوم ہو جائے
 اگر تخصیص کیجاوے تو تخصیص اسکی بلا تخصیص کے اور تخصیص بلا تخصیص نہ کرنا ہی کتاب اللہ کو جیسا کہ عبادت
 شرعاً ہی ایسا جب کیسی معلوم ہوگا اور ممنوع ہی باتفاق امت محمدیہ کے کیونکہ رافع ہی امان کو لغت اور
 شرع سے یعنی جو لفظ بقدر لغت یا شرع کے عام ہو گئے پر دلالت کرتا ہوا اور کوئی دلیل شرعی اسکی خاص
 ہونے پر قائم نہیں پہر جو کوئی اپنے فہم مجروسی بلا دلیل اسکو خاص کر ڈالی تو اعتبار لفظ عموم کا رواج
 لغت اور شرع کی جاتا رہی اور احکام شرعی و رسم برہم ہو جاوے اور یہ بات مخالف اہل زبان
 اور اہل شرع کے ہے تو بلا قرینہ لفظ عام خاص نہیں ہو سکتا اور مؤلف لفظ اہل کہ عام ہے بلا دلیل
 خاص کرتا ہی تو اس میں مخالفت اہل لغت اور شرع کے لازم آوے اور یہ مخالفت ممنوع ہے

چنانچہ صدر الشریعہ توضیح میں فرماتی ہیں وَلَوْ جَازَ ارَادَةُ الْبَعْضِ بِلَا قَرِينَةٍ لَا تَنْفَعُ
 الْأَمَانُ عَنِ اللَّغْوِ وَالشَّرْحِ بِالْكَلِمَةِ لِأَنَّ خُطَابَاتِ الشَّرْحِ عَامَّةٌ اِنْتَهَى اور علامہ
 تفسران فرماتی ہیں فرماتی ہیں فَقَرِئَةُ أَنَّهُ لَوْ جَازَ ارَادَةُ الْبَعْضِ مُسْتَبَيِّنَاتِ الْعَامِّ مِنْ غَيْرِ
 قَرِينَةٍ لَا تَنْفَعُ الْأَمَانُ عَنِ اللَّغْوِ لِأَنَّ كُلَّ مَا دَرَجَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَامَّةِ
 يُحْتَمِلُ الْخُصُوصَ فَلَا يَسْتَقِيمُ مَا يَفْهَمُ السَّامِعُونَ مِنَ الْعُمُومِ دُونَ الشَّرْحِ لِأَنَّ عَامَّةَ خُطَابَاتِ
 الشَّرْحِ عَامَّةٌ فَلَوْ جَازَ ارَادَةُ الْبَعْضِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ لَمَّا صَحَّ قَوْلُهُمْ الْأَحْكَامُ بِمُسْتَقَرِّ الْعُمُومِ
 اِنْتَهَى لکھنؤیہ تخصیص یا مخصص کیا کرتے تھے چنانچہ آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم فرماتی ہیں اِنَّمَا هَٰذَا كَلِمَةٌ
 قَبْلَكُمْ اَنْتُمْ كَانْتُمْ اِذَا سَرَقَ فِيْهِمُ الشَّرِيفُ ذِكْوَةٌ وَاِذَا سَرَقَ فِيْهِمُ الضَّعِيفُ اَقَامُوا
 عَلَيْهِمُ الْحَدَّ ذَوَا الْعِمَارِ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَامَةِ قِصَّةِ الْمَرْءِ
 الْمَخْرُوفِ قِيَّتَهُ اَوْ اَبَتْكَ كَسَى اِيكِ فَرْدِي بَعْدَ دَعْوَى نَهْنِ كَمَا كَمَا اِيهْ اِيهْ مَخْصُصٌ بِهٖ اِجْمَاعٌ كَيْفَ كَيْفَ مَنَى
 اور مولفائے دعویٰ اجماع کو جو محض بے بیعت اور بے سند ہی کون ستا ہی اور جو کہ موافق فی کہا ہے
 کہ اہل سنت اجازت نہیں دیتے کہ پیروی کیجاویں روافض کے اور ایسا، بالعکس اس سے اجماع بخمسین
 لفظ اہل کے اوس آئیہ میں نہیں نکلتا ہے اسلئے کہ اجازت مذنیائے یون کا واسطی اتباع رفضا کیے
 اجازت مذنیارافضیون کا واسطی اتباع اہل سنت کی منی اس پر نہیں ہے کہ ہر ایک فرقہ اپنی مقابل
 کو اہل ذکر کا مصداق جان کر پر اپنی تخصیص کرتا ہی بلکہ ہر ایک فرقہ اپنی مقابل کو اہل ذکر کا مصداق ہے ہمیں
 جاننا اور اوس میں اخل ہے ہمیں کہتا اور جبکہ اپنے مقابل کو اہل ذکر میں داخل نہ مانتو حاجت او کی خلج
 کرنے کے اور اپنی فرقہ کو خاص کرنے کے کہاں ہوئی تقریر مفصل اسکی فرقہ اہل سنت کی طرف سے
 کہے جاتے ہے اہل سنت کہتے ہیں کہ اہل ذکر ہم سے ہیں اور کسی پر فرقہ ضالہ سی اہل ذکر صادق
 نہیں آتا اسلئے کہ لفظ ذکر کا جو کہ مضاف الیہ لفظ اہل ہے نیے نفسہ تو مطلق اور شامل تھا
 ذکر حق صحیح کو ہے اور ذکر باطل محض کو ہے اور ذکر مخلوط اور مشوب ہوا نیے نفسانی کو ہے
 لکن اس آئیہ میں مقید ہے ساتھ قید حق کے اور باعث اس تقیید پر آیا قرآن نے اوجادیت
 ہے میں اور عقل نیز تائید کرتے ہے قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ يَٰٓأَنَّا اللَّهُ نَزَّلَ الْكِتَابَ
 بِالْحَقِّ لَا يَسِرُّهُ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِأَيِّتِهِ وَلَا تَلْسُ الْوَحْيَ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا

وَحَذَّ لَانَهُ وَسَخَطَهُ وَمَقْتَهُ فِي مُحَاكَمَتِهِمْ اِنْ شِئِيَ اور ایسا ہی سب اہل سنت کا دعویٰ ہے
اور علیٰ ہذا القیاس ہر ایک فرقہ اپنی حقیقت کے تقریر کرتا ہے باقی رہے ترجیح اپنے اپنے دعویٰ
کہ فی الواقع کون اہل فکری حق کا ہے فروع میں سو بہت بحث دوسرے مقام میں اس سے بحث نہیں
اس محل میں تو اتنا معلوم کر لینا چاہی کہ ہر ایک فرقہ ذکر کو قید حق کے ضم کر کے اوسکو اپنی ہی
میں منحصر کرتا ہے اور اپنی لوگوں کو اہل اوسن کر کا ٹھہراتا ہی باوجودیکہ اہل اپنے عموم پر سے بیٹے
اس طرح کہتا ہے کہ ہمارے ذکر کے جو کہ حق ہے سب اہل عموماً قابل اتباع کے ہیں تو اجازت مذہب
ہر فرقہ کا واسطی اتباع اپنے مخالف کے مسئلہ تخصیص لفظ اہل میں نہوا اور یہ آیت ظنی الدلالة
نہوئی قال پس بعد تخصیص اس آیت کے اور تقرر مذاہب کے یہ شخص صحت ہونی باجماع اہل سنت و جماع
کے باہم طور کہ مراد اہل ذکر سے ائمہ اربعہ میں ہیں لاکہ کے اس آیت نے کہ تقلید ایک کے ائمہ اربعہ
میں سے واجب لازم ہے اور وہ اجماع سنت کا نقل کیا ہے طحاوی وغیرہ نے کہا طحاوی نے
بیخ شرح درالمختار کے کتاب الذباہر میں قال بعض المفسرین فَعَلِمُكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُؤْمِنِينَ
اِتِّبَاعَ الْفِرْقَةِ السَّاجِدَةِ السَّمَاةِ بِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَإِنَّ نَصْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَحِفْظَهُ
تَوْفِيقِي فِي مَوَاقِفِهِمْ وَحَذَّ لَانَهُ وَسَخَطَهُ وَمَقْتَهُ فِي مُحَاكَمَتِهِمْ وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ النَّاجِيَةُ
الْيَوْمَ فِي الْمَذَاهِبِ الْأَذْبَعَةِ هُمْ الْحَكِيمُونَ وَالْمَالِكِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّونَ وَ
الْحَنَبَلِيُّونَ وَمَنْ كَانَ خَارِجًا مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْأَذْبَعَةِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ
الْبِدْعَةِ وَالنَّارِ اِنْ شِئِيَ اقول اس میں دو دعویٰ کئی میں پہلا یہ کہ اہل سنت کا اجماع ہو گیا ہی اس
کہ اب اس آیت میں اہل ذکر سے ائمہ اربعہ مراد ہیں دوسرا یہ کہ جبکہ ائمہ اربعہ بالاجماع مراد ہوئی تو تقلید
ایک کے ائمہ اربعہ واجب ہو گئی سو دعویٰ دوسرا تو باطل اور غلط محض ہے جائی غور ہے کہ فرض کیا کہ
مذاہب کے تقلید جا ہی لاکن اس سے یہ کہاں لازم آتا ہے کہ ایک مذہب کے خاص کر جسے تقلید واجب
ہو جاوی یہ تو آج تک کسی اہل عقل نے دعویٰ نہیں کیا جیسا کہ چار کے محبت ہونے سے ایک کے
بغبت ہو نہکا دعویٰ کسی نے نہیں کیا اور دعویٰ اول اس سے زیادہ تر باطل ہے اسلئے کہ آج تک جسے
کسی نے نہیں کہا کہ اس آیت میں ائمہ اربعہ مراد ہیں پھر اجماع کا کیا نام لینا ہے اجماع کے تو تمام مسوین
یہ معنی کرتے ہیں هُوَ اِتِّفَاقُ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَصْرِ وَاجِدٍ

علیٰ امر شریعی : اور جو عبارتیں خواہ اس دعویٰ پر طحاوی وغیرہ ہی نقل کیا ہے اون عبارتوں میں
 ایک سی ہے معلوم نہیں ہوتا کہ اس میں ایذا ربیعہ کے مراد ہونے پر اجماع اہل سنت کا ہوا ہے
 طحاوی کی کلام کے تو معنی ظاہری یہ ہیں کہ اکٹھا ہو گیا ہے اب کلی دن وہ فرقہ ناجیہ مذاہب اربعین
 یعنی اگرچہ قبل اس سے سب صحابہ اور تابعین اور مجتہدین آخرین سوائے ایذا ربیعہ اور ابتلع اونکی کے فرقہ
 ناجیہ میں داخل تھے لاکن چونکہ زمانہ اونکا منقرض ہو گیا ہے اور کسی صاحب مذہب کے سوائے ایذا ربیعہ
 اور متقدمین نہیں رہے تو اب اہل سنت میں سے ایذا ربیعہ کے لوگ باقیہ گئی ہیں اور وہ فرقہ نہیں
 میں اکٹھا ہو گیا ہے تو انصاف سے کہہ کہ اس کلام سے اجماع مراد ہونے پر ایذا ربیعہ کے
 گمان نکلتا ہے شاید جناب مولف نے لفظ تبعیت سے کہ جس میں اجماع حروف اجماع کے موجود ہیں
 اجماع کو استنباط کیا ہی تو مستنبط مولف کا ساتھ کلام طحاوی کے باطل ہوا اور باقی اون تینوں
 کو جن سے اجماع سمجھا غرض قریب نقل کر کے اولیٰ جواب دیا جاوے گا انتشار اللہ تعالیٰ اب طحاوی کے
 اس دعویٰ کے کہ ایذا ربیعہ دن اہل سنت مذاہب اربعہ ہی میں منحصر ہیں اور سوائے انکی جو ہو سو وہ اہل
 بدعت اور اہل نار میں سے ہے تحقیق کے جانیے ہی تو سنو کہ اگر اس حصر کو عادی اور اکثری کہیں
 تو مسلم الثبوت ہے جیسا کہ عقاید جلالیہ میں حصر دعائے محض کیا ہے الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ هُمُ الْأَشَاعِرَةُ
 أَجْمَعُ وَهُمْ السَّلَفُ الصَّالِحُونَ مِنَ الْمُخْذَرَيْنِ الْعَارِفِينَ بِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَمَيِّزُهَا
 مِنَ الضَّعِيفِ وَالْحَسَنِ وَالضَّعِيفِ وَغَيْرِهَا وَنَقْدُهَا مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ انْتَهَى
 مافی العقاید الجلالیہ حالانکہ ما ترید یہ ہے فرقہ ناجیہ میں یاریب داخل ہیں بل عبارت عقاید جلالیہ سے
 حصر عادیہ و اکثریہ ہی نہ حصر حقیقی تنزیل کے ما ترید یہ ہے خارج ہو جاوے گا لایحیی علیہ الامام المتفطن
 طور سے توجیہ عبارت طحاوی کے کیجاوے کہ تمام اہل سلف ایذا ربیعہ اور محدثین صاحب صحاح
 ستہ وغیرہم فرقہ ناجیہ میں داخل ہو جاوے گا اور جو بزرگم اپنے ہر شخص اپنے کو فرقہ ناجیہ ہونے کا
 دعوے کرتا ہے اور دوسرے کو خلاف اسکے جانتا ہے تو اس طرح کا دعوے لغو محض ہے شرعاً و عقیدہ
 اہل تصحیح یہ ہوتا ہے الْمُشْهُودُ فِي دِيَارِ الْحَرَّاسَانِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَالْأَنْدَلُسِ
 أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هُمُ الْأَشَاعِرَةُ وَفِي دِيَارِمَا دَدَاءِ النَّهْرِ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَ
 الْجَمَاعَةِ هُمُ الْمَاتَرِيدِيَّةُ أَصْحَابُ أَبِي الْمُسَوْدِ الْمَاتَرِيدِي كَمَا ذَكَرْتُ فِي حَاشِيَتِهِ

تشریح العقاید الجلائرہ ہذا مومن ہوسا یتم ما انزل اللہ بها من سلطان بل کلہم من اہل الشیۃ والجماعۃ کمالا یخفی علی اہل الخیرۃ بالشیعۃ والحوال القرون
 الثلاثۃ وخیرہا اور معنی عادی اکثری کے یہ ہیں کہ فی الواقع تو موجب حکم خدا و رسول کے سب اہل
 سنت کے مقتدا ہی صحابہ اور تابعین اور مجتہدین ائمہ اربعہ اور سوائے انکے اور متقلدین انکے فرقہ ناجیہ
 داخل تھے لکن آج کے دن عادت ایسی ہو گئے ہے کہ سوائے اہل مذاہب اربعہ کے کوئی نہیں رہا اور
 روایت ہے کسی مذہب کے سوائے مذاہب اربعہ کے اکثر کر نہیں ملتے تو اس طرح سے حصر کرنا حصر شرعی
 متعزلات ہوا بلکہ عادی اور اکثریہ سبب وجود ملنے کے ہوا تو اس نفع اس مانع کے سے یہ نظر نہ رہا
 یعنی جبکہ کوئی روایت صحیحہ قبل متصل ثابت کسی مجتہد سے سوائے ائمہ اربعہ کے ہلکویکے تو اس وقت
 ائمہ اربعہ اور وہ مجتہد آخر کیساں ہو گئے جیسا کہ کلام بلاغت نظام سے مولانا جبریل علی خاں
 کے معلوم ہوا ہے چنانچہ شرح تحریر ابن الجہم میں فرماتے ہیں واما المجتہدون الذین تبعوہم
 باحسنان فکلہم سوا فی صلحہم التقلید یتم فان وصل فتویٰ سفیان بن عیینہ
 او مالک بن دینار یجوز الاخذ بہ کما یجوز الاخذ بفتویٰ الامم الا ربیعہ الا انہ لم یبق عن
 الاخرین نقل صیح الاقل القلیل ولذا منع من منع من التقلید ایانہ فان وجد نقل صیح منہ فی مسئلۃ
 فاعمل بہا الا تری ان المتأخرین افتوا بخلاف الشہود اقامۃ لہ موقع
 الشرکیۃ علی مذہب ابن ابی لیلی فانہم استثنیٰ اور اگر یہ حصر اس نظر سے نہ ہو جو
 مذکور ہوا بلکہ اس نظر سے ہو کہ اجتہاد مستقل ائمہ اربعہ پر ختم ہو گیا ہے بلکہ سوائے ائمہ اربعہ کے
 اہل سنت میں کوئی مجتہد ہوا ہے نہیں نہ قبل انکے اور نہ بعد انکے یا اس نظر سے ہو کہ مجتہد
 سوائے ائمہ اربعہ کے بہت ہوئی ہیں لکن سوائے ان چار کے اتباع کیسا درست نہیں خواہ وہ
 صحابی ہو خواہ تابعی ہو خواہ بعد ائمہ اربعہ کے خواہ پہلے ان سے تو یہ حصر ان دونوں نظروں سے

ظاہری ہے کہ ہما وہ مجتہد مستقل صاحب اتباع کثیرہ کہا امام یا فقی نے مراد ابجہان میں
کہ تھے داؤد ظاہری فقیہ و امام اصہبانی صاحب مذہب مستقل اور بہت لوگ ان کے متقلد ہیں
جو کہ ظاہری کہ مشہور تھے اور کہا شیخ ابو اسحق شیرازی نے طبقات میں کہ داؤد ظاہری
مجتہد تھے اور آئمہ متقدمین میں سے تھے اور کہا قاضی ابن خلکان نے وفیات الاعیان
میں کہ ابوسلیم داؤد بن علی بن خلف الاصبہانی امام مشہور تھے اور ظاہری کہ معروف
تھے اور بڑے زہاد اور نقل گذار تھے علم حاصل کیا تھا اسحق بن راہویہ اور امام ابو ثور سے اور
امام شافعی کی طرف بہت میلان رکھتے تھے اور ان کی مرج میں کچھ تصنیف بھی کی تھی اور تھے
صاحب مذہب مستقل کے تابع ہوئے ان کے بہت لوگ جو ظاہری کہلاتے تھے اور تہا بیٹا
ولکا ابو بکر محمد انہیں کے مذہب پر اور منتہی ہوئے طرف داؤد کے ریاست علم کے شہر
بغداد میں اور کہا گیا ہے کہ ان کی مجلس علم بجز چادر پوش حاضر ہوا کرتے تھے اور تھے
سے عقائد کہا ابو العباس احمد بن یحییٰ نے جو معروف تھے ثعلب کہ چحق داؤد کے کہ تھے
داؤد ایسے کہ عقل ان کی زیادہ تھی علم سے ان کے اوپر پیدائش ان کی کو فہم میں ہوئی ہے سنہ
دوسو و دو میں اور بعض روایت میں دوسو ایک میں اور نشو و نما باہمی بغداد میں اور فوت ہوئے
سنہ ستر شاہ و یقعدہ میں یا رمضان میں انتہے اور کہا علامہ مجلسی نے شرح جمع الجوامع میں کہ
داؤد ایک پہاڑ تھے پہاڑوں علم اور دین کیسے اور ان کو محکم نظر کی اور فراخی علم کی اور فزیر
کا اور احاطہ اقوال پر معایہ اور تابعین کی اور قدرت اوپر استنباط مسائل کی اس قدر تھی کہ اب
متعذر اور عظیم ہے وقوع اس کا اور بیشک مدون ہو میں کتابیں ان کی اور بہت ہوئی اتباع
ان کی اور ذکر کیا ہے ان کو شیخ ابو اسحق شیرازی نے اپنی طبقات میں ان اماموں میں
جو اتباع کئے گئے میں سچ فروع کے اور تھی وہ مشہور زمانہ میں شیخ کے اور بعد ان کے
بہت جگہ خاص کر بلاد فارس میں مثل شیراز کی اور متقلد اس کے جانب عراق تک اور سچ بلا
مغرب کے انتہی اور شیخ بلقانی نے بھی شیخ جو ہرہ میں داؤد ظاہری کو مجتہد متقلد
کیا ہے اور عینی نے بھی شیخ بخاری میں مجتہد مستقل قرار دیا ہے اور ایک اور میں ہے
امام ابو عیسیٰ محمد بن جریر طبری میں کہ تھی وہ مجتہد مستقل بڑے زہاد عالم اور بڑے فقیہ

ایک تفسیر دہلی بہت بڑی حجم و ضخامت میں موجود ہے لکھا امام یاضی نے ہر وہ الجحان میں
 کہ ابو جعفر طبری ایک عالم تھے بڑے علما میں سے اور تھے صاحب تفسیر کبیر اور تاریخ شہیر
 کے اور صاحب مصنفات عدیدہ اور اوصاف حمیدہ کے اور تھے مجتہد اور کسی کی تقلید
 نہیں کرتے تھے انتہی اور کہا قاضی ابن خلکان نے وفیات الاعیان میں
 ابو جعفر محمد بن جریر بن یزید بن خالد اور کہا بعض نے یزید بن کثیر بن غالب تھے صاحب تفسیر
 کبیر اور تاریخ شہیر کی اور تھے امام کئی فتوئیں یعنی تفسیر اور حدیث اور فقہ اور تاریخ وغیرہ میں
 اور انکی تصیف میں کئی ایسی کتابیں ہیں کہ انکی وسعت قدر اور طبعی فضل پر دال ہیں
 اور تھے ائمہ مجتہدین میں سے کسی کے مقلد نہ تھے اور ابن الفرج معاف بن زکریا ہمدانی
 جو کہ ابن طراز کہ مشہور تھے انہیں کے مذہب پر تھے اور پیدائش انکی سنہ ۱۸۰ سے
 چوبیس میں ہوئی تھی اہل طبرستان میں اور وفات پائے ہیں آخر وقت دیکھے اور
 مدفون ہوئے اتوار کے دن شہر بغداد میں ستائیسویں شوال کو سنہ تین اسے دس
 میں انتہی اور کھا حافظ ابو محمد ابن خرم نے کہ میں نہیں دیکھتا ہوں روی زمین پر
 محمد بن جریر سے بڑا عالم اور بیشک ظلم کیا حبشیوں نے اس سے اور کہا شیخ
 جلال الدین السیوطی نے کہ محمد بن جریر پہنچ گئے تھے مرتبہ اجتہاد مطلق کو اور
 مدون کیا انہوں نے اپنا مذہب مستقل اور بہت لوگ انکے مقلد ہوئے اور انہیں
 کے مذہب پر ان مقلدین نے قضا اور فتوے جاری کئے اور وہ لوگ جریر یہ
 کہلاتے تھے اور کہا خطیب بغدادی نے کہ محمد بن جریر ایک امام تھے ان ائمہ میں
 سے جنکی طرف رجوع کیا جاتا تھا اور انکے حکم پر چلا جاتا تھا انتہی اور ذکر کیا ہے شیخ
 ابو اسحق شیرازی نے انکو طبقات فقہاء اور محدثین میں اور ایک انہیں سے
 شیخ عزالدین بن عبد السلام میں اور ایک ابن وریق العید میں کہ یہ دونوں
 صاحب ہی مرتبہ اجتہاد مطلق کو پہنچ گئے تھے چنانچہ فاضل حبیب المدقہ ہامی
 معتمد الحصول میں فرماتے ہیں
 قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجْتَلِفُ لِسَانُ
 أَنَّ ابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ وَأَبْنَ وَرِيقَ الْعِيدِ بِلُغَا رَبَّنَا لَا يَجْتَلِفُ لِسَانُهُمَا

پس توشت نمونہ خرواری ذکر کیا بعض مجتہدین کا جو کہ آئمہ اربعہ کے ہوئے ہیں کیا گیا طالب
 شایق کو لازم ہے کہ کتب تواریخ اور طبقات فقہاء کو ملاحظہ کرے ہماری غرض یعنی البطل
 حصہ فرمایا رابعہ بنظر اول سید مرتضیٰ حاصل ہو گئی ہے اور اگر یہ حصہ بنظر ثانی ہو یعنی اس نظر سے
 ہو کہ مجتہد تو آئمہ اربعہ کے سوا کسی کتنے ہی ہوئے ہیں قبل اوند کے صحابہ اور تابعین اور بعد ائسے
 مجتہدین آخرین لاکن اتباع کسی کا سوائے ان چاروں کے درست نہیں تو جی باطل ہونا
 اس حصہ کا ظاہر ہے اسلئے کہ یہ حصہ نسخ کرتا ہے عام کتاب اللہ کو اور ذکر کرتا ہے حدیث
 خَيْرَ الْقُرُونِ قُرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمُ الْحَدِيثُ
 کو اور ذکر کرتا ہے حدیث ابن سعد کو مَنْ كَانَ مُسْتَنَادًا لِيَسْتَنْ بِمَنْ قَدَمَاتِ فَإِنَّ
 الْحَيَّ لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا أَفْضَلَ هَذِهِ
 الْأُمَّةِ وَأَبْرَهَافُلُوبًا وَأَعَمَّهَا عِلْمًا وَأَقْلَهَا تَكْلُفًا اخْتَارَهُمُ اللَّهُ بِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ وَأَقَامَ
 دِينَهُ فَأَعَزَّهُمُ فَضْلُهُمُ وَاتَّبَعُوهُمْ عَلَى تَرْجُمِهِمْ وَتَسْكُوهُمْ بِأَمَانَتِهِمْ مِنْ إِخْلَافِهِمْ وَسَيَرِهِمْ
 كَانُوا عَلَى الْهَدْيِ الْمُسْتَقِيمِ رَوَاهُ رِزِينُ اور مخالف ہے اجماع صحابہ کے اور اجماع تمام مسلمین کے
 جو کہ علامہ قرافی نے نقل کیا ہے اور مخالف ہے قیاس کے اور بر خلاف ہے تصریحات
 سلف اور خلف کے چنانچہ بحث میں تقلید شخصی کی بوجہ بسط معلوم ہوگا اسدو اسطے
 علامہ ابن حزم کتاب بطلان التقليد میں فرماتے ہیں فَمَا الَّذِي خَصَّ بِأَخْنَفَةَ وَمَالِكًا وَ
 الشَّافِعِيَّ بِأَنْ يُقْلَدُوا وَذَوَّابُ بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ
 وَعَائِشَةُ وَذُو نَسْرٍ سَعِيدُ ابْنِ السَّبَّاحِ وَالزُّهْرِيُّ وَالْخُضَّاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكُ ابْنِ
 الْبَصْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ انْتَهَى اور مولانا سبحة العلوم شرح مسلم میں فرماتے
 هُنَّ فَإِنَّ الْمُفْلِدَ إِنْ فَهِمَ مُرَادَ الصَّحَابِيِّ عَمِلَ وَإِلَّا سَأَلَ
 عَنْ مُجْتَهِدٍ آخَرَ فَإِنَّهُمْ أَلْهَ أَخْبَرَهُ اور شرح تحریر میں فرماتے ہیں
 الصَّحَابَةُ أَحْقَاءُ بِالتَّضَلُّدِ فَإِنَّهُمْ أَقْرَبُ إِلَى خِلَافِ الْأَحْكَامِ مِنْ
 صَاحِبِ الْوَحْيِ لِأَخَرِهِ اور چونکہ تحقیق فرمایا رابعہ کی بنظر ثانی شش تخصیص مذہب عین
 کے ہے اور جب اہل ایمان اور دونوں کی سمت ہے اسلئے اس مقام میں قدر قلیل

بیان کیا گیا اور تفصیل مبحث میں ابطال شخصیں مذہب معین کی آویگی انشاء اللہ تعالیٰ
 تفسیر کلام طحاوی کا جس سے مولف اجماع اور مراد ہوئی ائمہ اربعہ کی فاسئلوا اهل
 الذکر سے سمجھتا تھا خوب منع ہوا اور یہ بھی خوب ثابت ہوا کہ اس سے وہ اجماع نہیں
 نکلتا اب اور عبارتوں کو جس سے وہ اجماع سمجھا ہے نقل کر کے اون سے جواب دیا جاتا
 ہے قال اور کہا شیخ محقق ابن ہمام کمال الدین صاحب فتح القدر نے بیچ کتاب
 تحریر کے کہ علم اصول میں ہے انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى عِلْمِ الْعَمَلِ بِالْمَذَاهِبِ الْخَالِفَةِ
 لِلْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ انتہی اور کہا صاحب بحر الرائق نے بیچ کتاب شہادۃ والظاہر
 کے فن اول میں منْ خَالَفَ الْأُئِمَّةَ الْأَرْبَعَةَ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ یعنی جو
 کوئی مخالف ہے چاروں اماموں کے پس وہ مخالف ہے اجماع کے اور کہا قاضی شہار احمد
 یانی پتی نے تفسیر منظر ہی میں بیچ تفسیر اس آیت کے وَلَا يَتَّخِذُ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ
 دُونِ اللَّهِ فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ قَدِ افْتَرَقَ بَعْدَ لِقَاؤِ الثَّلَاثَةِ أَوِ الْأَرْبَعَةِ عُلُو
 أَرْبَعَةَ مَذَاهِبَ لَمْ يَتَّبِعْ فِي فُرُوعِ الْمَسَائِلِ سِوَى هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فَقَدْ انْعَقَدَ
 الْإِجْمَاعُ الْمُرَكَّبُ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِ يَخَالِفُ كُلَّهُمْ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ لَا يَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ
 الْمُؤْمِنِينَ تَوَلَّوْهُ مَا تَوَلَّوْا وَنَصَلَهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا انتہی تم ترجمہ بالہندیہ تم قال
 اور اس طرح اجماع مرکب چاروں اماموں کا اسپر ہوا ہے کہ جہات خلاف ان چاروں کے
 ہیں وہ باطل ہے اور ہونا اجماع مرکب ائمہ اربعہ کا اوپر باطل ہونے عمل کے کہ وہ مخالف
 ہوا ان سب کے پوشیدہ نہیں کسی شخص پر خواہ عوام ہوں خواہ خواص پس دلیل نقل
 کرنی اقوال کی اسپر ضرور نہیں بعض کا قول سمین کافی ہے کہا فخر الدین رازی متنا
 تفسیر کبیر نے بیچ کتاب محمول کے کہ وہ علم اصول میں ہے إِنَّ الْأُمَّةَ إِذَا اخْتَلَفَتْ فِي شَيْءٍ
 مِنْ مَسْئَلَةٍ عَلَى أَقْوَالٍ كَانَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى أَنَّ مَا عَدَلَهَا بَاطِلٌ پھر کہا اَللَّامِذَّ مِنَ الْأُمَّةِ الْأُمَّةُ
 انتہی یہ سب امام متخلف ہوا ایک مسئلہ میں کئی اقوال پر تو ہوتا ہے اجماع اصل است
 کا اسپر کہ سوا حق اور حق کے باطل ہے اور مراد است سے چاروں امام میں پس بسبب

اس جمل کے نقل کیا گیا ہے فقہوں سے کہا محدث ابن صلاح نے کہ وہ مشہور ہے
 و بیان اہل حدیث اور اصول کے اَنَّ تَقْلِيدَ غَيْرِ ذَا رُبْعَةٍ مَمْنُوعٌ لِّكُلِّ مَذْهَبٍ ثَبُوتٌ مِّنْ
 اَلْمَثْبُوتِ مِثْلُ جَوَاسِمْ دَفْنِهِ وَفَانِيهِ سِغَةِ اَسْمِیْنِ شَبَّهَ بِسِغَةِ اَوْتَمِهِ كِیَا شَبَّهَ اَوْتَمَهُ
 سَابِقَهُ نَقْلُ كَرْنِ اَنْ ثَقَاتٌ مَّذْكَورِیْنَ كَ اِسْلَاجِ اَقْوَلُ اِسْلَاقِ نَوَالِثُ سَ
 مَعْلُومٌ مَّوْتَابَ كَ مَوْلَفَ نَ چَہ تین عبارتوں سے یا تو جمیع بسیط سمجھا ہے
 اسلئے اب کہتا ہے کہ اسلطح اجماع مرکب بھی ہوا ہے اور یا اوستے بھی اجماع مرکب ہے
 سمجھا ہے لاکن کسی اور کا سوائے آئمہ اربعہ کے اسلئے اب کہتا ہے کہ اسلطح اجماع
 آئمہ اربعہ کا بھی ہوا ہے تو سنو کہ سمجھنا اوسکا اول معنی کو ان تین عبارتوں سے غلطی فاحشہ
 ہے کیونکہ غلطی سمجھنی معنی اول کی یعنی اجماع بسیط کی عبارت قاضی صاحب کیسی تو
 ظاہر ہے اسلئے کہ اوسمیں سابقہ لفظ اجماع کے لفظ مرکب کا یہی منضم ہے اسلطح
 عبارت تیسری اور شہادہ کی اگر تسلیم کیا جاوے وجود اوستا تو اوسمیں بھی لفظ اجماع
 کے سوائے اجماع مرکب کے معنی نہیں کر سکتے کیونکہ منعقد ہونا اجماع بسیط کا اوپر
 بطلان حکم مخالف کے واسطے آئمہ اربعہ کے کیلطح متصور نہیں اور آجتک کسی عاقل
 نے یہ دعویٰ نہیں کیا ہے اعمنی اسی شخصوں کے کلام کے کیلطح کئے جاوین اور
 وجہ نہ متصور ہونے اوس اجماع کی یہ ہے کہ اجماع بسیط میں دو امر ضروری ہیں ایک
 مجتہد ہونا اہل اجماع کا اور دوسرا ہم عصر ہونا اور ایک عصر میں اتفاق کرنا اونکا جیسا کہ
 صدر الشریعہ تیسع میں فرماتے ہیں اَلَّذِیْنُ الثَّالِثُ فِی الْاِجْمَاعِ وَهُوَ اِتِّفَاقُ الْمُجْتَهِدِیْنَ
 مِنْ اُمَّةٍ تَحْتَ حُدُودِ اَللّٰهِ عَلَیْہِمْ وَاسْلَمَ فِیْ عَصْرِ عَلَیْہُمْ شَرْعٌ اَسْتَحْیٰ
 اِتِّفَاقُ کَرَامَتِ مَجْتَہِدِیْنَ اِیْکِ عَصْرِ کَالِیْ اَمْرِ شَرْعِیِّ پُر اور علامہ سعد الدین تقی تازانی
 نے کہا ہے کہ قید ایک زمانہ میں اختلاف کر نیکی بہت ضرور ہے ورنہ قیامت تک
 اجماع نہیں پایا جائیگا اسلئے کہ اتفاق سب مجتہدین ہر زمانہ کا تو اسی وقت ہو گا جب
 قیامت برپا ہوگی اور اجتہاد ختم ہو گا چنانچہ تلوخ میں فرماتے ہیں قَوْلُ فِیْ عَصْرِ هَالِ
 مِّنْ اَلْمُجْتَہِدِیْنَ مَعْنَاهُ زَمَانٌ عَاقِلٌ اَوْ کَثْرٌ وَّ فَاَئِدَتُهُ اَلْاِخْتِرَارُ عَمَّا یُرَدُّ عَلٰی مَنْ تَرَکَ

کتاب اجماع

هَذَا الْقِيَدُ مِنْ كَرَاهَةِ عَدَمِ انْعِقَادِ الْجَمَاعِ إِلَى الْخِرَافَةِ فَإِذَا لَا يَحَقُّ لِقَائِهِ
 الْمُجْتَهِدِينَ إِلَّا حَيْثُ كَانَ لَا يَحْفَظُونَ مَنْ تَرَكَهُ لِمَتَانِ كَلَمْ يَوْضُوعِهِ لَكِنَّ الْقَصْرَ فِيهِ
 أَشْبَهَ بِالْمَعْرِفَاتِ سَائِلَةً وَكَهَذَا فِي السَّامِيِّ شَرْحِ أَحْسَامِي وَغَيْرِهِ أَوْ يَتَبَيَّنُ أَنَّ دَوَامَ دَلِيلِهِ
 لِحَافِظِ كَرِهِي انْعِقَادَ الْجَمَاعِ بِسَبْطِ كَاوِ بِطَلَانِ قَوْلِ مُخَالَفِ كَسْ وَاسْطَ آيَةِ أَرْبَعَةِ كَسْ تَمَكَّنَ
 نَهْوَ كَاوِ اسْلَ كَسْ اِجْمَاعِ اَلْكَرْخُودَ آيَةِ أَرْبَعَةِ كَوِثِيرِ دَوِينِ تَوَلِيحَافِظِ اَمْرُ ثَانِي يَعْني اِتِّحَادَ زَمَانِهِ كَسْ
 نَهْنِ كَسْ كَسْ كَسْ كَسْ زَمَانِ آيَةِ أَرْبَعَةِ كَاوِ اِيَكِ نَهْنِ كَمَا لَا يَحْفَظُونَ اَوْرَاكَرْ مَقْلِدِينَ كَوِ آيَةِ أَرْبَعَةِ كَسْ
 اِجْمَاعِ كَهْنِ تَوَلِيحَافِظِ اَمْرِ اَوَّلِ يَعْني مَجْتَهِدِينَ اِجْمَاعِ كَسْ نَهْنِ كَسْ كَسْ اَوْرَاكَرْ مَقْلِدِينَ
 هِي نَهْنِ كَسْ اَوْرَاكَرْ مَجْتَهِدِينَ نَسْ سَوَايَةِ آيَةِ أَرْبَعَةِ كَسْ بَطْلَانِ بِرَاوِسِ قَوْلِ كَسْ جَوْ مَخَالَفِ بِرَاوِسِ
 آيَةِ أَرْبَعَةِ كَسْ اِجْمَاعِ كَسْ كَسْ اسْلَ كَسْ اسْلَ كَسْ بَطْلَانِ اَوْنِ كَسْ اَقَاوِيلِ مُخَالَفِ كَاوِ هِي لَازِمُ آيَةِ
 اَوْرَاكَرْ كَاوِ قَائِلِ نَهْنِ كَسْ مَجْتَهِدِينَ اِسْطَ قَوْلِ نَهْنِ كَوِ بَاطِلِ كَهْنِ اَوْرَاكَرْ سَرِ مَجْتَهِدِينَ كِي تَقْلِيدِ
 جَوْ كَسْ حَرَامِ هِي اَوْنِ كَسْ حَتَّى مِثْلِ اِخْتِيَارِ كَسْ اَوْنِ كَسْ اَقَاوِيلِ كَاوِ اِجْمَاعِ وَاجِبِ كَهْنِ تَوَثَابِتِ هِي
 كَسْ فَهْمِ مَعْنَى اَوَّلِ كَاوِ يَعْني اِجْمَاعِ بِسَبْطِ كَاوِ اَوْنِ تَمِينَ عِبَارَتِ تَوْنِ غَلَطِ هِي تَوَابِ سَنُو كَسْ فَهْمِ مَعْنَى ثَانِي
 كَاوِ يَعْني اِجْمَاعِ مَرْكَبِ غَيْرِ آيَةِ أَرْبَعَةِ كَاوِ اَوْنِ تَمِينَ عِبَارَتِ تَوْنِ بَوَجْ اِظْهَارِ بَاطِلِ هِي اسْلَ كَسْ اِجْمَاعِ
 مَرْكَبِ نَامِ هِي اِخْتِلَافِ كَاوِ اِسْطَ مَوْلَفِ هِي كَسْ قَوْلِ مِثْلِ جَمِينَ عِبَارَتِ مَحْصُولِ كِي لَازِمِ هِي
 مَوْجُودِ هِي اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ آيَةِ أَرْبَعَةِ كَاوِ سَبْطِ قَوْلِ مُخَالَفِ كَاوِثِيرِ اِيَا كَاوِ اِسْطَ اِخْتِلَافِ كَوِ اِجْمَاعِ
 اَوْرَاكَرْ مَقْلِدِينَ كَسْ طَرَحِ كَاوِ اِيَا كَاوِ اِيَا كَاوِ اِيَا كَاوِ اِيَا كَاوِ اِيَا كَاوِ اِيَا كَاوِ اِيَا كَاوِ اِيَا كَاوِ
 مَعْنَى نَهْنِ كَوِ بَاطِلِ هِي اَوْنِ سَنُو كَسْ اِنِ جَارُونَ عِبَارَتِ تَوْنِ مَعْنَى هِي مِثْلِ اِجْمَاعِ مَرْكَبِ آيَةِ أَرْبَعَةِ كَاوِ
 اَوْرَاكَرْ بَطْلَانِ اَوْنِ قَوْلِ كَسْ جَوْ مُخَالَفِ هِي آيَةِ أَرْبَعَةِ كَسْ تَوَانِ عِبَارَتِ تَوْنِ هِي مَعْلُومِ نَهْنِ آيَةِ أَرْبَعَةِ
 كِي مَرَادِ هِي بِرِجِ آيَةِ اِجْمَاعِ اِلْذَكَرِ اِجْمَاعِ هِي كَاوِ لَكِنْ اِنِ عِبَارَتِ تَوْنِ اِخْتِصَارِ مِثْلِ سَجْمَا
 جَاوِ اسْلَ كَسْ جَوَابِ دِينَ اِسْطَ فَرْوِ هِي اَوْنِ سَنُو كَسْ عِبَارَتِ تَوْنِ جَوَابِ هِي هِي كَسْ عِبَارَتِ مِثْلِ
 مُخَالَفِ مِثْلِ تَصْرِيحِ سَبْطِ اِجْمَاعِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ
 كَسْ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ
 نَسْ يَهْدِ دَعْوِي جَوْ اِنِ عِبَارَتِ تَوْنِ مَسْتَفَادِ هِي كَسْ كَسْ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ
 اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ اِخْتِلَافِ اَوْرَاكَرْ

ہستان مولف کا معلوم ہوا ہے ایسا ہی یہ بھی کذب معلوم ہوتا ہے اور اگر جناب مولف تصحیح
نقل کر بھی دین اور شیخ نے اور رازی نے یہ دعویٰ کیا ہے جو جیسا کہ قاضی صاحب نے کیا ہے
تو دعویٰ اونکا مخالف دلیل جماعی کے اور نامقبول عند ارباب العقول اور وجہ مخالف ہونے
اوس دعویٰ کی دلیل جماعی سے یہ ہے کہ ہر اجماع مرکب ہو خواہ بسیط اوسمین اتحاد زمانہ
اہل جماع کا شرط ہے ورنہ قیامت تک اجماع معتقد ہی نہ ہو چنانچہ ابھی کلام علامہ فقہ ادا
کا متضمن ان معنی کا گذرا بلکہ خاصکر اجماع مرکب کی تعریف میں ہی یہ امر ملحوظ ہے اسلئے
کہ اجماع مرکب عبارت ہے اختلاف سے تو یہاں کہ زمانہ اختلاف کرنے والوں کا ایک ہو
ورنہ اجماع مرکب قیامت تک معتقد نہ ہو گا کیونکہ اختلاف مجتہدین مختلفین ہر زمانہ کا تو اوس
دن ہو چکے گا جبکہ قیامت برپا ہوگی اور اسید اختلاف کہ سب مجتہدین کی منقطع ہوگی چنانچہ فقیر
تفسیر احمدی سے معلوم ہوگا اسلئے کہ اصل فقہ کشف بز دعوئی اور سلم اور نور الانوار وغیرہ اتحاد
زمانہ پر تصریح کی ہے کہ سلم من ذالینما وناھا لنعصر علی قولین فی مسئلہ لم یجزل حد
ثالث عند اکثر وخصه بعض الحنفیۃ بالصحابۃ وبارعہ ذایفہ مطلقاً وھو متاکر
الامد فی الرازی لکن رفع ما اتفقوا علیہ ممنوع انتہی وکذا فی الکشف وغیرہ اور آیہ لیسوا
اختلاف ایک مانہ میں نہیں ہوا اسلئے کہ امام عظیم شان فائز میں پیدائش امام شافعی کی ہو اور امام
احمد اوسے ہی بعد پیدا ہوئے پھر انکے اختلاف کو اسطرح اجماع مرکب قرار دیا جاوے اور اگر
بطور تنزیل کے اجماع مرکب میں اتحاد زمانہ مشروط نہیں ہے تو بھی لازم آتا ہو کہ فقط امیہ اربعہ کے اختلاف کو
اجماع مرکب کہیں بلکہ یہ کہیں کہیں انکا اختلاف اور امام ابو ثور کا اور امام بخاری کا اور داؤد و ظاہری کا
اور امام محمد بن جریر طبری کا کسی مسلمین اجماع مرکب ہے اور بطلان قول آخر کے تو عدم اعتبار
اتحاد زمانہ سے تمہاری ہی دلیل سے خلاف مذاہب اربعہ کا درست ہوا اور خصوصاً باطل ہوا اور
یہ دلیل اولیٰ پیروی حجت ہوئی بلکہ اس عدم اعتبار اتحاد زمانہ سے لازم آتا ہو کہ قیامت تک اجماع مرکب
پایانہ جاوے کیونکہ اختلاف سب مجتہدین کا اوسیدن ہو چکے گا تو ورے اوسکے ہر مذہب کا اختلاف
درست ہوگا تو نظر اسی افعال اشکال کے اور بے دلیل ہونے بلکہ مخالف دلیل ہوئی دعویٰ جماع
مرکب امیہ اربعہ کی صاحب تفسیر احمدی نے اثبات سے اس دعویٰ کے عاجز ہو کر عترت

کیا ہے کہ اس اعتراض سے جواب دینا سخت امر ہے چنانچہ نور الانوار میں بعد بیان اجماع
مربک کے فرماتے ہیں عِنْدِي أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ هُوَ الشَّوْكَ لَا لِحَصَادِ الْمَذَاهِبِ فِي الْأَبْعَةِ
وَبُطْلَانِ الْخَامِسِ الْمُسْتَحْدِثِ وَلَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ أُدِيدَ بِالْإِخْتِلَافِ الْإِخْتِلَافُ مُشَاهِدَةً
فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَاحِدًا بِنَحْوِ رَحِمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ خِلَافٌ اِخْتَلَفَ أَبُو حَنِيفَةَ
وَمَالِكٌ رَحِمَهُمَا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ وَإِنْ أُدِيدَ بِالْإِخْتِلَافِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ
أَمْ لَا نَكْفِيكَ لَا يُعْتَبَرُ اخْتِلَافُنَا كَمَا أُعْتَبِرَ اخْتِلَافُ الشَّافِعِيِّ وَاحِدًا بِنَحْوِ رَحِمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ خِلَافٌ اِخْتَلَفَ أَبُو حَنِيفَةَ
عَنْهُ صَحْبٌ وَقَدْ بَالِغْتُ فِي تَحْقِيقِهِ فِي التَّفْسِيرِ

ابن کاتب الحروف التماس کرتا ہے کہ حضرات وعین اجماع کو حضرت نبوک ملا احمد نے نما
جائے تفسیر احمدی میں کیا کچھ تحقیق کی ہے کیونکہ یہ عاجز اس کلام کو ان کی ہی نقل
کرتا ہے اور بعد نقل کے اس کی جواب دہی سے ہی شرف ہوگا قال فی التفسیر الاختلافی
ولیت شعری ما معی الاختلاف فی الاقوال اھو فی زمان واحد بالشافعیہ ام مطلقا فان كان مطلقا
فالاختلاف باق الی یوم القیمۃ فلم یخصر المذاهب فی الابدعۃ وان كان فی زمان فمن المعلوم ان
زمان الشافعی رحمہ و زمان احمد بن حنبل غیر زمان ابی حنیفۃ ومالک فاذا اختلف ابو حنیفۃ و
مالک رحمہم بنی ان یكون اجماعا علی بطلان قول الشافعی واحمد بن حنبل رحمہم الا ان یقال
الاختلاف المعتبر هو الذي فی زمان واحد الشافعی وغیرہ اذا قالوا قولنا انما یقولون اذا جزم
بہ رأی ابی یوسف ومحمد مع ابی حنیفۃ رحمہ او كان الاختلاف بین النحایۃ فلتعزوا
حنیفۃ رحمہ بقول صحابی والشافعی رحمہ بقول صحابی آخر انتہی اس کلام میں اعتراض
تو وہی ہے جو کہ نور الانوار کی عبارت میں گزرا ہے اور جواب اس سے یہ دیا ہے کہ جسے
شق اول کو یعنی اعتبار استحواذ زمان کو اختیار کیا اور دفع اس پر او کا جو اس شق پر دیا
تہا دو وجہ سے ہے وجہ اول یہ کہ امام شافعی اور امام احمد نے امام عظیم سے اسی قول
میں اختلاف کیا ہوگا جس میں ابو یوسف اور امام محمد کی رائے ابو حنیفۃ سے متحد ہوگی تو اختلاف
شافعی اور احمد کا ابو یوسف اور محمد سے بعینہ اختلاف ہو ابو حنیفۃ سے نظر الی الامتداد اور
اختلاف ان کا ابو یوسف اور محمد سے تو ایک ہی زمانہ میں ہوا ہے تو لازم آیا کہ ابو حنیفۃ

بحمیم انجرا مذاہب اربعہ پر اجماع مرکب منعقد ہے اور وجہ ثانی کا لغو ہونا بھی ظاہر ہے کیونکہ وہ
 ثانی سے استبعاد لازم آتا ہے کہ جس مسئلہ میں اختلاف آئمہ ربہ سکاہ افتخ اختلاف صحابہ کے ہوگا
 اور عین احداث قول آخر کا ممنوع ہے نہ سب مسائل میں اور نیست سے اہل و اسبہ مختلف قطعاً
 ائمہ اربعہ کی ایسی ہیج اور عین اختلاف اور نکاط طرف اختلاف صحابہ کے راجع نہیں ہے پیرا دہم
 احداث قول آخر کا درست ہوگا تو جواب ملا احمد صاحب دم کا بوجہ حسن تمذوش و در باطل ہوا اور
 دعویٰ غصہ مذہب کا برنم اجماع مرکب کی بوجہ اوضاع منقوض ہوا احمد صاحب علی توفیقہ و الھامہ
 الحق تحقیق یہ ناظرین اہل انصاف اور علماء اصول ہے اعتساف سے اسب غور اور انصاف
 کی ہے اور یہ ہر جو مولف نے اخیر میں قول ثالث کے دعویٰ کیا ہے کہ اسب صلاح نے اس
 فقیر سے کہ مذاہب اربعہ پر اجماع مرکب منعقد ہو گیا ہے تقلید غیر الاربعہ کہ ممنوع کہا ہے اور وہ
 نے اس دعویٰ کو کتاب سلم الثبوت کی طرف سند کیا ہے یہ غلط محض اور کذب محبت ہے
 اسلئے کہ خود سلم الثبوت میں لکھا ہے کہ ابن صلاح نے تقلید غیر الاربعہ کو اس نقل سے منع
 کیا ہے کہ یہ مذہب اربعہ غوب مذکور اور مفصل ہو گئی ہیں اور باب باب اور فصل فصل کے لکھ
 میں اور غوب مھذب اور تفریح او فتل ہو گئی ہیں اور سوائے ان مذاہب کے تحقیق اور تفصیل در
 تعلیل اور ثبوت اور تفریح کیسین یا نہیں جاتی اور صاحب سلم نے ابن صلاح کی اس نظر
 کو جو در اصل بتنی اسکا قول امام انحرین کلمہ بھی باطل کر دیا ہے بدلیل اجماع صحابہ اور اجماع
 تمام مسلمین کے اور سلم کی شرح میں ولانا بحر العلوم لکھنوی حنفی نے خوب تفصیل سے
 دلائل سے قول ابن صلاح کو اس کے معنی کو باطل کیا ہے اور اسی طرح سے تحصیل در تعیان
 مذاہب اربعہ کو اوہا یا ہے چنانچہ کہلے سلم اور شرح بحر العلوم میں قال الامام
 اجماع المحققون علی منع العوام من تقلید ائمان الصحابة رضوان اللہ تعالیٰ
 علیہم فان اتواکم قد تحتاج من استخراج الحكم منها الى تنقیة كما في السنة
 ولا یقید العوام علیہ بل یحب علیہم اتباع الذین سبروا ای تعمقوا و یروا
 ای اوردوا آیو ابابا یکل مسئلہ علی حدہ فہد بوا مسئلہ کل باب
 ونفقوا کل مسئلہ عن غیرہا و جمعوا بجامع و فرقوا بفارق و عللوا ای

أوردوا إلى مسئلة مسئلة علمه وفصلوا تفصيلا يعني يجب على العوام تقليد من تصدى
 لعلم الفقه لا لعين الصحابة وعليه انبنى ابن الصلاح منع تقليد غير الائمة الاربعه هم
 الامام الهمام امام الائمة ابو حنيفة الكوفي والامام مالك والشافعي والامام احمد رحمهم
 الله تعالى وجرأهم عنا احسن الجزاء لان ذلك المذکور لم يدركني غيرهم وفيه ما فيه في الحاشية
 قال القرافي العقد الاجماع على ان من اسلم فله ان يقلد من شاء من العلماء من غير حجر واجمع
 الصحابة على ان من استفق اياكرو وعمر اميري المؤمنين فلان يستفتي ابا هريرة ومعاذ بن
 جبل وغيرهما ويحل بقولهم من غير تكبر فمن ادعى برفع هذين الاجماعين فعليه البيان انتي
 فقد بطل هذين الاجماعين قول الامام وقوله اجمع المحققون لا يفهم منه الاجماع الذي
 هو حجة حتى يقال يلزم تعارض الاجماعين بل يكون مختاراً عند احد ويكون الجماعة متفقين
 يقال اجمع المحققون على كذا في كلامه خلل اخر وهو ان التسوية لا دخل لفي التقليد
 وكذا التفصيل فان المقلد ان فهم مراد الصحابي عمل ولا سأل عن مجتهد اخر فافهم و
 بطل بهذا قول ابن الصلاح ايقر في كلامه خلل اخر اذ المجتهدون لا يخرجون ايقر بدلو
 جهدهم مثل الائمة الاربعه وانكار هذا مكابرة سوء ادب فالحق انه انما منع من منع تقليد غيرهم
 لم يبق رواية مذهبه محفوظة حتى لو وجد رواية صحيحة من مجتهد اخر يجوز العمل
 بها الا تركي ان المتأخرين ائتوا بحليف الشهود اقامة له مقام التزكية
 على مذهب ابن ابي كليل فافهم انتهى ما في المسكلم وشرحه
 في العلوم

اور ايسا ہی فاضل قندہ ری نے منعتم الحصول میں فرمایا ہے قواس عبارت مسلم کی
 اور شرح کی صحابہ مولف کی کیسی تکذیب ہوئی اور معلوم ہوا کہ منع کرنا ابن صلاح کا تقلید
 سے غیر ایمہ اربعہ کی اجماع مرکب پر مبنی نہیں بلکہ قول پر امام الحرمین کی اور وہ پہر ہی غلط
 اور مخالف اجماع صحابہ اور اجماع تمام مسلمین کے اور اسی جگہ سے باطل ہوا جو کہ مولف نے
 اعتراض نہ مافیہ سے جواب ماصواب یا تھا اور کہا تھا کہ اوٹھ گیا شبہ اسکا ساتھ نقل نے
 ان ثقات مذکورین کے اس جماع کو انتہی اور وجہ باطل ہونے اس جواب کی میری کہنی

اعتراض مسلم کا اجماع صحابہ کا ہے جسکے بعد کوئی اجماع مخالف اوسکے اور ناسخ اوسکا باجماع
اہل اصول کے مقبول نہیں ہے اور اجماع تمام مسلمین کا ہے جو کہ قرآنی نے نقل کیا ہے
اور مبنی مولف کے جواب کا اختلاف ائمہ اربعہ کا ہے جسکو فی دلیل وجہ اجماع مرکب نام رکھ
لیا ہے اور جسکے قرار واقعی تعلیق کی گئی ہے فتدبر ولا تلک من المغترین متنبیہ
کردینو دعوی اجماع مرکب کے حاجت رد کرنے کی باقی کلام کو مولف کی نہیں ہی کیونکہ
وہ تمام اسی سے مستنبط اور اسی پر مبنی ہے اور جبکہ مبنی اور اصل باطل ہو گیا تو جو کہ سیر
بنایا گیا ہے اور اوپر مترفع کیا ہے بطریق اولی باطل ہو گیا لاکن چونکہ کلام باقی مولف کا قطع
نظر بطلان دعوی اجماع مرکب کے سے اور دلائل اور وجوہات سے ہی باطل تھا اسلئے اسکی رد
درپے ہوتے ہیں قال پشانت ہو میں اس سے کتنی باتیں اول تو یہ کہ باطل ہوا قول
اون جہلا کا کہ کہا اونہوں نے تقلید شرک ہے بسبب قول مدقعالے کے قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ
تَعَالَوْا إِلَى رِبْطَةٍ سَوَاءٍ بَيْنُنَا وَبَيْنَكُمْ اَنْ لَا نَعْبُدَ اِلَّا اللَّهَ كَلَّا تَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَا
لَا يَخُذُ بَعْضُنَا بَعْضًا اَدْبَابٌ اَمِنْ ذُوْنِ اللَّهِ اور بسبب
قول مدقعالے کے اِيْخُذْ اَحْبَادُكُمْ دُخْبَانَهُمْ اَدْبَابًا مِنْ ذُوْنِ اللَّهِ پس اصل یہ کہ یہ قول باطل
بسبب اہل جماع کے کہ منقول ہے بڑی علماء سے اور بسبب قول مدقعالی کے يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
اطِيعُوا اللَّهَ وَاَطِيعُوا الرَّسُوْلَ وَاذِلْ لَكُمْ مِنْكُمْ اور بسبب اس قول مدقعالے
کے فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ اِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُوْنَ اِلٰہِ اقول یہ چوٹ ہو مولوی
اسمعیل صاحب پر قوت ثابت ہو اجو کہ مہنہ خطبہ میں کہ باہتا کہ رسالہ مدقعالے کا مقابلہ مولوی اسمعیل
کے تالیف ہوا ہے سو بیان اسکا پیر ہو گا پہلے ایک مقدمہ سن لینا چاہیے وہ مقدمہ یہ
ہے کہ معنی تقلید کے اصطلاح میں اہل اصول کی بھی میں کہ مان لینا اور عمل کر لینا ساتھ
قول بلا دلیل اس شخص کے جسکا قول حجتہ شرعی نہ ہو تو اب اس اصطلاح کے رجوع کرنا مانے
کا طرف مجتہدوں کی اور تقلید کرنی اونکی کسی مسلمین تقلید نہو گی بلکہ اسکو اتباع اور
سوال کہیں گے اور معنی تقلید کے عرف میں بھی ہیں کہ وقت لاعلمی کے کسی اہل علم کا
قول ان لینا اور اوپر عمل کرنا اور اسی معنی عرفی سے مجتہدوں کے اتباع کو تقلید بولا جاتا ہے

چنانچہ ملاحسن شہر نیلائی حنفی عقد الفرید میں فرماتے ہیں حقیقۃً التقلید العمل بقول
 من لیس قولہ احدی الحجج الاربعۃ الشرعیۃ بلا حجتہ منہا فلیس الرجوع الی النبی
 صلی اللہ علیہ وسلم والاجماع من التقلید لان کلامہا حجتہ شرعیۃ من الحجج
 الشرعیۃ وعلیٰ هذا اقتصر الکمال فی تحریرہ وقال ابن امیر الحاج وعلیٰ هذا عمل
 العاجی بقول المفتی وعلیٰ القاضی بقول العدول لان کلامہما وان لم یکن حجج
 الحجج فلیس العمل بہ بلا حجتہ شرعیۃ لا یجاب النص اخذ العاجی بقول
 المفتی واخذ القاضی بقول العدول انتہی مافی العقد الفرید لیبیان
 التراجیح من الاختلاف فی جواز التقلید
 اور فاضل قندھاری مفتی محصل میں فرماتے ہیں التقلید العمل بقولہ من
 لیس قولہ من الحجج الشرعیۃ بلا حجتہ فالرجوع الی النبی علیہ الصلوۃ
 والسلام او الی الاجماع لیس منہ ہکذا رجوع العاجی الی المفتی
 والقاضی الی العدول لوجوبہ بالنص بل رجوع المجتہد او العاجی
 الی مثلہ لکن العرف علیٰ ان العاجی مقلد للمجتہد قال امام الحرمین وعلیہ معظمہ الاصلین قال
 الغزالی ولا صدیق وابن الحاجب ان سببی الرجوع الی الوسول والی الاجماع
 والی المفتی والی الشہود تقلیداً فلا مشاکحۃ انتہی پس ثابت ہوا کہ آنحضرت کی پیروی
 کو اور مجتہدین کی اتباع کو تقلید کہنا مجوز ہے مدت المقدمہ اور جبکہ مقدمہ مہند ہوا تو اس معلوم
 کرنا چاہیے کہ تقلید مجتہد و مکی عالم بالحدیث و بالقرآن کو وقت جاننے ایک سلسلہ کے قرآن مجید
 سے یا حدیث سے اس سلسلہ معلومہ میں نہ چاہیے مثلاً جبکہ عالم بالحدیث و بالقرآن کو معلوم
 ہو کہ پانچ وقت کی نماز فرض ہے ہر تکلف پر تو پورا ہو سکا اس سلسلہ میں تقلید کسی مجتہد کی نہ چاہیے
 بلکہ اسوقت تقلید رسول مقبول صلی اللہ علیہ وسلم کی بر ضرور چاہیے اسلئے کہ جس یہ کہ حکم سے کہ تقلید ثابت
 ہے تو وہ اویس صورت میں ہی جبکہ لاعلمی ہو قال اللہ تعالیٰ فاسئلوا اہل الذکر ان
 تم لا تعلمون یعنی پس سوال کرو اہل ذکر سے اگر نہ جانتے ہو تم ادیہی آیہ دلیل ہے وجوب
 تقلید پر کما اشاد الیہ المحقق ابن الصمام فی التحدیر وغیرہ اور ظاہر ہے

کہ امر بالسوال اس میں بین مقید بالشرط ہے اور اس میں مقتضی ہے کہ حکم مقید بالشرط مستعمل
 نہیں ہوتا ہے اس فرد میں جو کہ مجرد ہو اس شرط سے جو منقطع عن الثبوت میں لکھا ہے
 الظاهر ان التخصیص بمعنی القصر اتفاقاً وانما الخلاف فی انساب التلخیص
 اور توضیح میں کہا ہے و عندنا لا یثبت به ای بالتعلیق بل یبقى الحكم
 علی العدم الاصلی حتی لا یكون هذا العدم حکماً شرعياً بل علماً اهلیاً استیعاب اور ایسی کوئی دلیل
 قرآن سے یا حدیث سے یا اجماع سے یا قیاس سے جو کہ باوجود علم کے تقلید کو واجب یا جائز
 کر دے اور اس کو عدم اصل سے نکالے بلکہ کئی آیات صریح دلالت کرتی ہیں سپر کہ مجرم کسی مسئلہ
 کے وقت یا حدیث سے بدون کسی تقلید کے یہ وہی قرآن اور حدیث کی لازم سے قال
 تعالیٰ وَلَئِنْ أَتَیْتُمْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِی جَاءُوكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَیْءٍ
 ولا نصیر اور وجہ استدلال کی اس یہ ہے عنقریب شاہ عبد الغزیز قدس سرہ کے کلام سے معلوم
 ہوئی و قال السد تعلیٰ فبشر عباد الذین یتسمعون القول فتبعون احسنه
 اولئک الذین ہذا ہم اللہ واولئک هم اولو الالباب یہ واسطے آئمہ اربعہ اور
 اون کے اتباع سے نبی اور کبیر وہی ہے چنانچہ شیخ جلال الدین سیوطی کتاب التذکر علی من
 اخلد الی الارض میں فرماتی ہیں هل اباہ مالک و ابو حنیفہ و الشافعی
 رضی اللہ عنہم قطراً لا حد تقلید ہم حاشا انہم بل انہم قد تروا عن ذلك فلم یفعلوا لا حد فیہم
 اور شیخ عبد الوہاب شعرانی یواقیت و البحرین فرماتے ہیں وکان الامام احمد
 یقول لیس لاحد مع اللہ ورسولہ کلاً لا تقلد فی ولا تقلد مالک ولا
 الاذاعی ولا الفعی ولا غیرہم وخذ الاحکام من حیث اختلفت الکتاب و السنة علی ما نقل فی عقد الجہد
 اور فاضل بھاری مسلم الثبوت میں فرماتے ہیں تعدد عن الدلیل الی التقليد
 خلاف المعقول کیف و فیہ ریب وقد امرنا بالترک فی الحدیث المنقول استیعاب اور تاج الدین
 عثمانی جامع الفوائد میں فرماتے ہیں من یعمل بقول المجتہدین فهو متباہ فی الدنیا
 والاخرۃ عالم یجد الحدیث الصحیح المتصل الاسناد واذ وجدہ یعمل بالحدیث
 استیعاب اور علامہ محمد الدین صاحب قاموس سفر السعادت میں فرماتے ہیں اور در باب

عبادات اعتماد کلی بران کنند یعنی برانچرا حدیث ثابت است و از خلاف زبرد و عمر منشد
 انتہی اور قاضی عہد شائع مختصر الاصول فرماتے ہیں الْمُسْتَفْقَى الْمَقْلَدُ وَالْمَقْلَدُ الْجَمْعُ
 وَالْمُسْتَفْقَى فِيهِ هُوَ الْمَسَائِلُ الْوَاجِبَاتُ فِيهَا دَيْتُهُ انتہی یعنی وہ مسئلہ جس میں کسی
 تقلید چاہیے وہ مسائل اجتہاد یہ ہیں نہ منصوصہ اور مولانا شاہ عبد العزیز قدس سرہ فتح العزیز
 میں تحت اس آیت کے وَلَٰكِنْ اَتَّبِعْتَ اَهْوَاءَ نَفْسِكَ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ آیت
 فرماتے ہیں ازین آیت معلوم شد کہ بعد از وضوح دلائل و سطوح براہین تقلید باطل است زیرا کہ اتباع
 ہوا بعد مجہول العلم است انتہی مولانا اسماعیل شہید صراط المستقیم میں فرماتے ہیں پس ہر مسئلہ کہ
 حدیث صحیح غیر منسوخ یا متابعا صحیح مجتہدوران کنند انتہی تو ثابت ہوا کہ عالم بالحديث کو تو
 علم کسی مسئلہ کی نصوص سے تقلید کسی مجتہد کی چاہیے اگرچہ قول وس مجتہد کا موافق ہے
 اوس حدیث کے ہوا لکن جو لوگ کہ حدیث پر عمل کر نیسے منع کرتے ہیں او کو باوجود وضوح
 براہین کے حق نہیں سوچتا تو وہ بھیہ عذر پیش کرتے ہیں کہ آجکلے دن حدیث پر عمل کرنا بہت
 دشوار ہے کیونکہ حدیث و قرآن ایک ریاضی ناپید اکنار او سکھ سمجھنا اور او سپر عمل کرنا مجتہد
 مطلق ہی کا کام ہے اور ہمارے شان ایسی نہیں ہے کہ حدیث و قرآن کو سمجھیں اور اگر کچھ
 ترجمہ ظاہری سمجھتے ہیں تو ہر مکمل بھیہ معلوم نہیں ہوتا کہ فلاں حدیث منسوخ ہے یا نہیں
 یا معنی ظاہر پر محمول ہے یا منقول ہے یا کوئی اور حدیث اسکے معارض موجود ہے یا نہیں
 تو اس عذر کا دو وجہ سے جواب ہے وجہ اول بھیہ کہ قرآن اور حدیث ایسے شکی نہیں ہیں
 کہ سوائے مجتہد مطلق کے کسی کی سمجھ میں نہ آوے بلکہ ایسے آسان ہیں کہ جسکو اہل عرب سے
 معرفت ہو غناس کر لیا تو وہ بخوبی بشرط فہم سمجھنے کے منی سے قرآن اور حدیث کے توف
 ہو جائے تو قرآن و حدیث لَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلَّذِينَ هُمْ مِنْ مُّذَكِّرٍ وَّ قَالَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي
 الْأُمِّيِّينَ رُسُلًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ
 قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ لَا يَزِدُّكَ قَالَ تَعَالَى وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ
 تو جو کوئی اہل علم مدکر کہے کہ ہم قرآن و حدیث نہیں سمجھتے تو گو یا وعید میں آیت کریمہ مذکور ہوا
 کے دانش و اجیسا کہ مولانا اسماعیل شہید رسالہ تقویۃ الایمان میں فرماتے ہیں ہوا سلسلے

سب محققین تصحیح کی ہے کہ حکم مخصوص کو ہر ایک عالم سمجھتا ہے اور جو اساتذہ مجتہد کے
 مختص ہے وہ قیاس ہی ہے چنانچہ شرح شاشی میں کہا ہے کل عالم لہ اصابہ المحکم
 المنصوص علیہ مطلقاً سواء کان قطعياً أو ظہیاً بحسب اللہ لآلہ والأشیاء بما کان ظہیاً للشیء
 أغنی القیاس فهو المختص بالجهل استہ اور قاضی خضد نے کہا ہے إذا دخل العالم فی لفظ الراوی
 مثل رأی معاشر فہم فالفقیہ وغیرہ فی ذلک سواء استہ بلکہ شیخ ابن الہمام نے
 کہا ہے کہ دلالہ النص کو جو کہ عبارات النص اور اشارۃ النص سے مرتبہ خفا میں ہے عوام بھی سمجھتے
 ہیں چنانچہ تحریر میں فرماتے ہیں أن دلالة النص یحالیف القیاس فی أن القیاس یختص بالجهل ولا
 دلالة النص فیہما العوام استہ تو اسی سبب سے کتب فقہ میں تصحیح ہے کہ جو عامی ظاہر معنی پر حدیث
 افطر الحاجم والمجوم کے مطلع ہو کر بعجمامت کے جانکر کچھ کہائے تو اس پر کفارہ نہیں آتا چنانچہ بحر الرائق
 میں کہا ہے فذلک لو لیسفت فلیکن بلغة الجبر وهو قوله علیه السلام افطر الحاجم والمجوم
 وقوله علیه السلام الغيبة یفطر الصائم ولم یعرف النسخ ولا تأویلہ فلا کفارۃ علیہ عندہم ولا ظاہر
 الحدیث واجب العمل به خلافاً لابی یوسف لانه لیس للعامی العمل بالحدیث لعدم علمہ بالناسخ والمنسوخ
 انتهى ائمہ اربعین کہیں ہی ولو بلغہ الحدیث فاعتمد فذلک لک عند محمد لأن قول الرسول صلی اللہ علیہ
 وسلم لا ینزل عن قول المفیئ انتهى قول خلاف ابی یوسف بما هو فی العامی الضرر الجاہل الذی
 یعرف معنی الأحادیث وتأویلاتها وأما العارف بمعانی النصوص وتأویلاتها ونسخها وبخرجات
 صحیحها وسلامتها عن معارضہ اقویٰ منها فلا خلاف فی صحۃ علمہ بها كما قال فی خبر آئۃ الروایۃ
 نقل عن دسوق الساکین وأما الجواب عن قول ابی یوسف انه ان العامی لا یفد بما یفقه
 فحکوم علی العامی الضرر الجاہل الذی لا یعرف معنی الأحادیث وتأویلاتها
 لانه أشاد لایہ لعدم الاہتداء فی حقہ الی معرفۃ الأحادیث وکذا قوله وإن
 عرف العامی تأویلہ یجب الکفارة لیشیر الی ان المراد من العامی غیر العالم
 فی الحکم بدی العامی منسوب الی العامة وھم الجھال فعلم من ھلک
 الاشیاء راساً أن مراد ابی یوسف ایضاً من العامی الجاہل الذی لا
 یعرف معنی النص وتأویلہ فیما ذکر من قول ابی حنیفہ والثانی فی جرح بندہ

میں عبد الرحمن بن اسماعیل ابو شامہ کے آویگا اور وجہ نافی یہ کہ اگر کوئی شخص بل علم حب
 وسعت اپنی کے ایک حدیث کو تحقیق کر کے اور سپر عمل کرے تو نہایت ہی ہوگا کہ وہ حدیث
 منسوخ ہوگی تو ہم کہتے ہیں کہ وہ شخص عمل کرنے میں ساتھ اور حدیث کے گنہگار نہ ہوگا اور وہ
 عمل اور سکا باطل اور قابل عارہ کے نہ ہوگا جیسا کہ مروی ہے کہ بعد نسخ قبلہ ہیر نے بیت المقدس
 کے بعض لوگ بدستور قدیم طرف بیت المقدس کے نماز پڑھتے رہے اور جب آنحضرت سے
 اوکو خبر پہونچی تو متوجہ کہ کی طرف ہوئے اور آنحضرت علیہ السلام نے انکو بھی امر کیا کہ جو نماز طرف
 بیت المقدس کے باوجود منسوخ ہونے استقبال بیت المقدس کے پڑھ چکے تھے انکو عارہ
 کریں چنانچہ فاضل قدما رمی نے معتمد میں لکھا ہے اِنَّ عَلَیْهِ الصَّلٰوةَ وَاللَّامُ لَوْ كَانَتْ
 لَنَزَلَ صَلَوةٌ اِلَى بَيْتِ الْقُدْسِ بَعْدَ التَّحْوِيلِ اِلَى جَاهِلِيْنَ بِمَنْ اَنْ يُعِيدَ صَلَوةً وَتَسْبِيحًا تَوْعِزًا رَاوَن لَوْ كَانَتْ
 جو کہ حدیث پر عمل کرنے سے بالکل منع کرتے ہیں جمیع وجوہ باطل ہو اور ثابت ہو کہ عالم
 باحدیث کو وقت جانتے ایک مسئلہ کے حدیث سے تقلید کسی مجتہد کی نہ چاہئے اس مسئلہ
 خاص میں باقی رہی تقلید وقت لاعلمی سویمہ چار قسم ہے قسم اول واجب ہے اور وہ طلوع
 تقلید ہے کسی مجتہد کی مجتہد اہل سنت کی لاعلمی تعیین جبکہ مولانا شاہ ولی اللہ نے عقائد
 میں لکھا ہے کہ یہ تقلید واجب ہے اور صحیح ہے باتفاق امت اور اس کے یہ علامت لکھی
 ہے کہ عمل مقلد کا ساتھ قول مجتہد کے اسطرچر ہو جیسے شرط کی ہوئی ہے کہ اگر وہ قول مؤلف
 سنت کے ہو تو عمل کئے جاؤں گا اور جبکہ معلوم ہوگا کہ مخالف ہے سنت کے تو اسکو چھوڑنا
 دونگا چنانچہ فرماتے ہیں اَعْلَمُ اَنْ تَقْلِيدَ الْمُجْتَهِدِ عَلَى وَجْهِينَ وَاجِبٌ وَحَرَامٌ قَاعِدُهُمَا
 اَنْ يَكُوْنَ مِنْ تَابِعِ الرَّوَايَةِ وَكَوْلَاةٍ نَقْضُهُ اَنْ الْجَاهِلُ بِالْكِتَابِ وَالشَّرْعِ لَا يَسْتَطِيعُ
 التَّبَعُ وَلَا اَلَا يَسْتَبَاطُ نَكَانَ وَطِيفَتُهُ اَنْ يَكُنْ اَقْبَهُ مَا حَكَمَ رَسُوْلُ اللّٰهِ ﷺ عَلَيْهِ فِيْ شَيْءٍ كَذَا
 وَكَذَا بِلَا تَعَيَّنٍ اِذَا اخْبَرَهُ بَعَثَهُ سَوَاءٌ كَانَ مَا خُوْذًا مِنْ صَرِيحٍ نَصْرًا وَتُسْتَبَاطُ مِنْهُ اَوْ
 مَقْبِيًا عَلَى النُّصُوصِ كُلِّ ذَلِكَ رَاجِعٌ اِلَى الرَّوَايَةِ عَنْهُ ﷺ وَلَوْ دَلَاةٌ وَهَذَا قَدْ اُفْقِدَ
 اَلَمْ يَكُنْ حَتَّى تَرَى نَا بَعْدَ قَرْنٍ وَاَمَادَةُ هَذَا التَّقْلِيدِ اَنْ يَكُوْنَ عَلَيْهِ بِقُوَّةِ التَّحْقِيْقِ الشَّرْطُ وَطَرِيقَتُهُ
 مُوَافَقًا لِّلشَّرْعِ فَلَا يَزَالُ مُتَخَصِّصًا مِنَ الشَّرْعِ بِقَدْرِ اَلْمَكَانِ مَعْنَى طَرِيقَتِهِ لِحَالِهِ تَوَلَّى بَعْدَهُ وَخَلَفَهُ

قسم ثانی مباح اور وہ تقلید مذہب معین کی ہے بشرطیکہ مقلد اس تعین کو امر شرعی سمجھو
بلکہ اس نظر سے تعین کرے کہ جبکہ امر اللہ تعالیٰ کا واسطے اتباع اہل ذکر کے عموماً صادر ہوا ہے
تو جس ایک مجتہد کا اتباع کرینگے اسی کے اتباع سے عہدہ تکلیف کیسے فارغ ہو جائینگے اور سمیز
سہولت بھی پائی جاتی ہے اور علامت اس تقلید کی یہ ہے کہ اگر دوسرے مذہب کی کسی مسئلہ
پر عمل کر سکے تو اس سے انکار نہ کرے اور کسی شخص غلط کرنے والی کو برا نہ جانے اور ملامت اور
تکلیف نہ کرے مثلاً حنفی المذہب کو مسافر میں اگر معلوم ہو تو اس کے استعمال سے نفرت اور انکار
نہ کرے بلکہ کہی کر بھی لے اور حنفی ہو کر کسی کریمو اسے پر طعن نہ کرے قسم ثالث حرام و بدعت
ہے اور وہ تقلید ہے بطور یقین کے برعکس جو کہ برخلاف قسم ثانی کے قسم رابع شرک ہے اور وہ ایسی
تقلید ہے کہ وقت لاعلمی کے مقلد نے ایک مجتہد کا اتباع کیا یا دوسکو حدیث صحیحہ غیر منوعہ غیر معارض
مخالف مذہب سن مجتہد کے مثلاً معلوم ہوئی تو اب وہ مقلد بدستور ان عذرات کے جن سے سابقاً
بنوبی جواب یا گلبا ہے یا تو حدیث کو قبول ہی نہیں کرتا اور یا وہ میں بدو سب کے تاویل و تحریف کر کے
اور حدیث کو طرف قول امام کے لجام ہے عرض کہ وہ مقلد مذہب اپنے امام کا نہیں چھوڑا سون قسم پنجم
قسم اول اور ثانی تو محتاج اثبات کے نہیں کیونکہ ان دونوں کو فریقین تسلیم کرتے ہیں لاکن قسم ثالث اور
رابع بیشک معرکہ آرا اور محاط انظار ہے سو دلائل قسم ثالث کی تو بحث میں تقلید شخصی کی آویختگی فائز نظر
اور قسم رابع کو اس مقام پر مدلل کیا جا رہا ہے تو واضح ہو جاوے کہ شرک ہونے پر ایسی تقلید کے آیات قرآنی
اور احادیث نبوی بہت سے دال ہیں اور بہت علمائے اہل آیات اور احادیث سے شرک ہونا
ایسی تقلید کا ثابت کیا ہے پس نقل کر دینا تاویل ان علما کا جنہیں وہ آیات اور احادیث موجود ہیں
مستغنی ہے ذکر کرنی آیات کیسے عیسویہ و ہندو کہ تفسیر میں پوری میں ضمن اس آیت لا تحذروا
اجتادہم و ذہباتہم از بابا من ذوق اللہ کے مذکور ہے کہ یہ مراد نہیں کہ یہہ و انصار علی
اپنے علما اور درویشوں کو خدا پر الیا تھا بلکہ مراد یہ ہے کہ اطاعت انہوں نے اپنے علما اور درویشوں کی نہ
حکم خدا و رسول کے کی تھی عبارت تفسیر مذکور کی معنی کہی جاتی ہے لا تخلفوا فی معنی انما ذہباتہم از بابا
بعد الاثبات علی انہ لکن المراد انہ جعلوہم اللہ فقال الذل تفسیر فی المراد انہم اہل اعوہم
فی اوارہم و نواہیہم و نقل عن عبدی بن حاتم کان نصرانیاً فانتہی الی النبی صلی اللہ علیہ وسلم

وَهُوَ يَفْرَهُ سُورَةَ بَاءَ فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ إِنَّا لَنَسْنَا نَعْبُدُهُمْ فَقَالَ
 أَلَيْسَ تَحَرَّمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَتَحَلُّوْنَ مَا حَرَّمَ فَقُلْتُ بَلَى فَقَالَ بَلْكَ عِبَادَتُهُمْ قَالَ الرَّبِيعُ فَلْتَكُنِ
 الْعَالِيَةُ كَيْفَ كَانَتْ الرُّبُوبِيَّةُ فِي بَنِي إِسْرَءِيلَ فَقَالَ لَهُمْ دُرَّجًا وَحَدَّثَنِي كِتَابُ اللَّهِ مَا يَخْلُفُ قَوْلَ
 الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّهْبَانِ فَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِأَقْوَالِهِمْ وَمَا كَانُوا يَقْبَلُونَ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ الْعُلَمَاءُ لَا مَالَهُمْ
 بَلْزِمُوا تَكْفِيرَ الْفَارِسِيِّ بِطَاعَةِ الشَّيْطَانِ خِلَافَ مَا عَلَيْهِ الْخَوَارِجُ لِأَنَّ الْفَارِسِيَّ إِذَا كَانَ يَقْبَلُ دَعْوَةَ
 الشَّيْطَانِ لِأَنَّهُ يَلْعَنُهُ وَيَخْفَتُهُ بِحِلَالِ أُولَئِكَ الْأَنْبِيَاءِ الْعَظِيمِينَ قَالَ الْأَيَّامُ نَحْرُ الدِّينِ الْوَازِي
 قَدْ شَاهَدْتُ جَمَاعَةً مِنْ مُقَلِّدِي الْفُقَهَاءِ قَرَأَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتٍ كَثِيرَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فِي سَائِلِ
 كَانَتْ تِلْكَ الْآيَاتُ مُخَالِفَةً لِمَذْهَبِهِمْ فِيهَا فَلَمْ يَقْبَلُوا تِلْكَ الْآيَاتِ وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَيْهَا وَكَانُوا
 يَنْظُرُونَ إِلَيَّ كَأَنِّي عَجَبٌ بَعْضِي كَيْفَ يُمْكِنُ الْعَمَلُ بِظَوَاهِرِ تِلْكَ الْآيَاتِ مَعَ أَنَّ الرُّبُوبِيَّةَ عَنِ الْقُلُوبِ
 لَنَسْنَا لَافِئًا وَلَوْ نَأْمَلْنَا أَنَّ مَا رَجَدَتْ هَذِهِ الْأَسَارِيَا فِي غَيْرِهَا لَكُنَّا لَنَسْنَى مَا فِي الْقُبُورِ الْبَارِئَةِ وَلَكِنَّا نَقْبَلُ
 مِنْ مَذْهَبِ الْفَرِيدِينَ بِزَيْدِي كَيْ تَقْرِيسَ صَافٍ وَاضِحٍ هُوَ أَنَّ الْقُرْطَبِيَّ مَنِ اتَّخَذَ قُرْآنَ وَحْدِهِ
 كَقُرْآنٍ سَبَّحَ مِنْ سَبَبِ غَلْبَةِ تَقْلِيدِهِ كَأَوْ تَبَيَّنَ ظَاهِرُهُ أَوْ كَلَامُهُ سَبَّحَ كَالسَّيِّ قَتْلِهِ كَخِلَافِ
 قُرْآنِ وَحْدِهِ كَسَبَّحَ مِنْ مَذْهَبِهِ وَاجِبُ الرُّبُوبِ أَوْ مَنِ اتَّخَذَ مِنْ سَبَبِ آيَاتِهِ سُورَةَ
 جَلِيٍّ أَوْ مِنْ كَرَامَتِهِ تَعْصِبَ مَذْهَبِي كِي ظَاهِرُ قُرْآنِ وَحْدِهِ بِرُحْمَةِ كَرَامَتِهِ سُبُورَتَاهِي أَوْ بِرُحْمَةِ مَذْهَبِي
 صَدَقَ اتَّخَذَ وَالْأَجَادِئُ وَدَهَبَاتِهِمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَمِنْ أَوْ جَنَابِ مَوْلَانَا شَاهِدِي السُّورَةَ مَا كَسَبَ
 كَدَابْنِي أَمَامَ كَوَيْسَا سَجْدَةٍ لِيَا كَسَكِي شَانِ سَبَّحَ خَطَابِي سَبَّحَ تَوَاسُفِي سَبَّحَ كَرِجِي كَوْنِي وَدَلِيلِي
 قَوْلِ أَوْسِ أَمَامِ كَسَكِي تَوَبَّحِي أَوْ سَكِي تَقْلِيدِي كَوَيْسَا سَبَّحَ تَوَاسُفِي سَبَّحَ خَطَابِي سَبَّحَ تَوَاسُفِي سَبَّحَ كَرِجِي كَوْنِي وَدَلِيلِي
 أَسْبَادِي سَبَّحَ دَهَبَاتِهِمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنِ اتَّخَذَ مِنْ سَبَبِ آيَاتِهِ سُورَةَ
 مَنْ يَكُونُ عَامِيًا وَيَقْلُدُ رَجُلًا مِنَ الْفُقَهَاءِ بَعْضُهُ يَرَى أَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ مِثْلِهِ الْخَطَا وَأَنَّ
 مَا قَالَ هُوَ الصَّوَابُ لَيْسَ وَخَمَرٌ فِي قَلْبِهِ أَنْ لَا يَتْرُكُ تَقْلِيدَهُ وَإِنْ ظَهَرَ الدَّلِيلُ عَلَى
 خِلَافِهِ وَذَلِكَ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ حَاسِمٍ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 يَقُولُ لَا تَخْذُوا أَجْبَادَهُمْ وَدَهَبَاتِهِمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ لَمْ يَنْهَهُمْ لَهُ
 يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَحَلَّوْهُمُ شَيْئًا لَمْ يَحَلُّوْهُ

امامہ فقہ شافعیین الشریعہ کا بدلہ علیہ حدیث الترمذی عن عدی بن حاتم انه سئل
 رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم عن قولہ اتخذوا احبارہم وھنباہم اربابا من دینکم فقال
 انکم ظلمتموا اھلوا وجرتم ما حرمتوا وکسیر المراد بالتقلید التقلید فی العقائد علی ما یفید لفظ حاکم
 ہنم فان التعلیل الخرم انما یشتمل علی فی الایضاح وکسیر المراد بالتقلید مطلقا والا لزم کیف
 کل عام بالاجتہاد وکسیر المراد رد النص فی الجادہ فی مقابلہ قول التمام والاکبر نونا نصا
 بل المراد ہوتا ویل الکلام فی الشریعۃ الی قول منہ فہذا من ہذا ان شاع شخص معین حیث یشک
 بقولہ ان ثبت علی خلافہ ذلک من السنن والکتاب والی قولہ شوب عن التمر بنی وحظ
 من الشریعۃ والعجب من القوم لا یخافون من مثل ہذا الا اتباع الخفیون ناکرہ فما حق ہذا الا
 جوامع کیف احاط ما شریککم وکذا فان انتم اشرکم ما یزولہ علیکم سلطانا فانی للفرقین
 حق الا من ان کثر تعلمین قد بدوا نصف ولا تکن من المیزین وغیرہما لہ ان یكونین للمعین
 انتہی اور جناب قاضی ثناء الدین نے بھی اسی تقلید کو شرک کہا ہے اور اثبات کتابتہ قلی
 اھل کتاب تھا لوالی کلنہ سوائے نبینا وپیغمبر لا نعبد الا اللہ ولا نشکرہ بشیئا ولا یخیرنا
 جنادنا بائینا سے اور نیزہ اتخذوا احبارہم الایہ سے و حدیث عدی بن حاتم سے
 کیا ہے چنانچہ تفسیر طبری میں تحت آیت قلی یا اھل الکتاب الہم کے بعد نقل کرنی حدیث عدی بن
 حاتم کے فرماتے میں ومن ہمنایطعونہ اذا اعم عند حدیث مرفوع من النبی صلی اللہ علیہ و
 سلم سائما عن المعارضین یظہر انما سئل وکان فتویٰ یحییٰ قد رحمہ اللہ خلا نہ وقد ذہب
 علی وفق الحدیث احد من الائمة الاربعہ یجب علیہ اتباع الحدیث الثالث وکما یستنبط عن
 من ذلک لیس لایلوہ تمخاذا لبعضنا بعضا اربابا من دین اللہ انتہی
 اسلئے ایہ اربعہ نے اسی ہی تقلید سے منع کیا ہے اور ان کے اتباع نے اور صوفیہ اور محدثین نے
 اس تقلید کو مگر اجماعی اور باعث غضب الہی قرار دیا ہے امام ابو حنیفہ نے فرمایا ہے کہ جب
 کوئی آیت قرآنی یا کوئی حدیث یا قول کسی صحابہ کا میرے قول کے مخالف معلوم ہو تو میرے
 قول کو چھوڑ دو جیسے میری تقلید است کہ وجہ انچہ امام زہد و بیسی نے روضۃ العلماء میں بروایت
 صاحب ہدایہ کے امام ابو حنیفہ سے نقل کیا ہے اذہ یخفی یا حنیفہ سئل اذا قلت قلی

یہ حدیث ترمذی ہے
 حدیث ترمذی ہے
 حدیث ترمذی ہے
 حدیث ترمذی ہے
 حدیث ترمذی ہے
 حدیث ترمذی ہے
 حدیث ترمذی ہے
 حدیث ترمذی ہے
 حدیث ترمذی ہے
 حدیث ترمذی ہے

وَكِتَابُ اللَّهِ يَخْلُقُ قَالَ أَتُرْكُو قَوْلِي بِكِتَابِ اللَّهِ فَقِيلَ أَذْكَانَ حَبْرُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْلُقُ قَالَ أَتُرْكُو قَوْلِي بِحَبْرِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقِيلَ أَذْكَانَ
 الصَّاحِبِ يَخْلُقُ قَالَ أَتُرْكُو قَوْلِي بِقَوْلِ الصَّاحِبِ أَتَنْتَبِهُ مِنْ بَهْقِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ يَنْقُلُ كَرْتَن
 مِنْ قَالِ يَنْتَبِهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ إِذَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَى الرَّاسِ
 وَالْعَيْنِ وَإِذَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَتِّهِمْ وَذَا جَاءَ مِنَ التَّابِعِينَ زَاهِمًا هُمْ
 أَنْتَ كَذَا فِي التَّفْسِيرِ الْمَطْهَرِ إِمَامُ مَا لَكَ فَرَمَاتُ بَيْنَ كَرْتَنٍ شَخْصٍ بِيَا هَبْنِ كَرْتَنٍ قَوْلُ سَ
 مَا خَوْفُهُ وَهُوَ كَلَامُ أَوْسَكَو سَبْرُ رُوْدُو وَهُوَ سَوَابُ رَسُولِ صَلَّى السَّعْدِيَّةِ وَسَلَّمَ كَيْفَ قَوْلُ غَيْرِ سَبْرُ بَكَرُ وَرُوْدُو بَابُ
 بِسَابِغٍ يُوَاقِيتُ الْجَوَابِ مِنْ شَيْخِ عَبْدِ الرَّوَّابِ شَعْرَانِي فَرَمَاتُ بَيْنَ وَكَانَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ مَنْ
 أَحْدَا مَا خَوَّضَ مِنْ كَلَامٍ مَرْدُودٍ عَلَيْهِ هُوَ لَا دُسُوءَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْتَ إِمَامُ شَاغِي
 فَرَمَاتُ تَحْتِ كَبْرُكَ مَكْرُوحَاتٍ صِيحْ مَخَافَ مِرْوَنُورِ كَيْفَ مَعْلُومُ مِرْوَنُورِ وَاسْصِدِثْ هِيَ كُوْمِرُورِ مَسْبُوحَاتٍ مَعْنَى مِرْوَنُورِ
 مِرْوَنُورِ وَنَايَا نَجَابَتِي نَبَايَا مِنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ فَرَمَاتُ بَيْنَ أَنْ يَنْتَبِهُ الشَّاعِرُ قَالَ إِذَا بَلَغَكُمْ خَيْرٌ صَحِيحٌ يَخْلُقُ
 مَنْ هَبِي فَاتَّبِعُوهُ وَأَعْلُوا أَنْتَ مَدَّ هَبِي فَقَدْ مَوْلَانَا شَاهِدٌ وَلِي اللَّهِ فِي عَقْدِ الْحَيْدِ ثُمَّ قَالَ وَقَدْ صَحَّ
 مَسْئُومًا أَنْتَ قَالَ إِذَا بَلَغَكُمْ عَنِّي مَذْهَبٌ صَحِيحٌ عِنْدَكُمْ حَبْرٌ عَلِيٍّ يَخْلُقُ فَا عْلُوا أَنْ مَذْهَبِي خَيْرٌ مِنْ غَيْرِهِ
 إِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَرَمَاتُ تَحْتِ كَيْسَا كَلَامُ رَسُولِ كَلَامُ كَيْسَا مَضَى نَهْنِ مَسْئُومًا مَعْنَى مَذْهَبِ كَيْسَا
 كَيْسَا قَوْلُ مِشْرِكَرَاجَا بَسَ جَانِبُ يُوَاقِيتُ وَالجَوَابِ مِنْ شَعْرَانِي فَرَمَاتُ بَيْنَ وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ
 يَقُولُ لَيْسَ أَحَدٌ مَعَ اللَّهِ وَدُسُوءُهُ كَلَامٌ لَا تَقْلِيدِي وَلَا تَقْلِيدُ مَالِكًا وَلَا الْأَدْعَايَ
 وَلَا التَّعْيِي لَا عِيَهُمْ وَخَلَّ الْأَحْكَامُ مِنْ حَيْثُ أَخَذُوا مِنَ اللَّهِ ﷺ أَنْتَ خَيْرُ الْحَدِيثِ مِنْ طَبِيعِ شَيْخِ مُشْكُو
 مِنْ إِبْرَاهِيمَ كَيْسَا كَلَامُ رَسُولِ كَلَامُ كَيْسَا مَضَى نَهْنِ مَسْئُومًا مَعْنَى مَذْهَبِ كَيْسَا
 أَنْتَ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَأَمَّا أَحَدٌ ثُمَّ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحْلُوهُمَا وَخَدَّ
 مِنْ خَيْرِ مَوْلَى الْعَالَمِينَ وَوَالِدُ الرَّحْمَةِ عَنِ الْمَقْدَمِ مِنْ مَعْرِكَرَبِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَمَاتُ بَيْنَ كَرْتَنٍ صِدْقِ مِشْرِ
 بَرِي جَزَلِي أَوْ خَفَلِي بِرُجُوكِ بِلَا مِشْرِ عَصَبِ عَظِيمٍ سَ أَوْشَ شَخْصٍ رَجُوعِ حَدِيثِ كُوْرُكِ كَرِي سَ نَظَرُ كَرُورَانِ كَرِي
 كَانِي بَسَ حَدِيثِ كِي كَجَرَجَاتِ نَهْنِ بِرُكِيَا مَالِ أَوْشَ شَخْصٍ كَرِي كَرِي كَرِي كَرِي كَرِي كَرِي كَرِي كَرِي كَرِي
 كَرِي جَانِبُ شَخْصٍ مُشْكُو مِنْ فَرَمَاتُ بَيْنَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَوْجِيحٌ وَتَقْرِيعٌ يَنْشَأُ مِنْ غَضَبِ عَظِيمٍ

مَنْ تَرَكَ الشُّعْبَةَ وَمَا عَلِيَ بِالْحَدِيثِ اسْتَغْنَاءً عَنْهَا بِالْكَتَبِ فَكَيْفَ مِنْ دُخْرِ الرَّأْيِ عَلَى الْحَدِيثِ
 وَلَإِذَا سَمِعَ حَدِيثًا مِنْ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ قَالَ لَا عَلَى أَنْ يَمْلَأَ بِهَا قَلْبِي مَذْهَبًا اسْتَغْنَاءً
 شيخ الصوفية محي الدين ابن العربي فرماتے ہیں کہ جسے حدیث کے مقابل میں قول کسی امام مجتہد کا یا
 کسی پر مشوا کا پکڑ کر کہا اور حدیث کو ترک کیا تو وہ شخص گمراہ ہو گیا اور نکل گیا اسد کے وسیع چنانچہ
 فتوحات مکیہ میں ارشاد کرتے ہیں اِذَا سَمِعَ الْحَدِيثَ وَعَادَ صَرْفَ قَوْلِ صَاحِبِ اَوْ اِمَامٍ فَلَا يَسِيرُ
 اِلَى الْعَدْوِ وَلَعَنِ الْحَدِيثِ وَيَتْرُكُ قَوْلَ ذَلِكَ الْاِمَامِ وَالصَّاحِبِ لِلْخَيْرِ ثُمَّ قَالَ وَكَانَ يَحْكُمُ
 تَرْكُ اَيَّةٍ اَوْ خَبَرٍ يَقُولُ صَاحِبًا اَوْ اِمَامًا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَلَّ مَلَكُوتَهُ عَنْ رُبِّهِ سُبْحَانَ مَنْ يَجُوبُ
 سبحانی قطب ربانی محی الدین عبد القادر جیلانی نے فتوح الغیب میں فرمایا ہے کہ فکر کرو کتاب اسد و حدیث
 یہ الہدیین اور فریب ست کھاؤ کسی قول تصنیف یا فتویٰ سے معنی حدیث کے مقابل اور مخالف کیا کہ تو اس
 مانو و اگر کی شافعی سے مروی ہے کہ کبھی اوستے سے حدیث کے مقابل کیا تو ان میں کرنا تو فرماتے کہ کبھی
 بلاکت یہ حدیث ہے رسول اللہ علیہ السلام کی چنانچہ خطیب بغدادی نے سند صحیح سے نقل کیا ہے اِنَّ
 الدَّارِيكَ مِنَ الشَّانِعِيَّةِ كَانَ يَسْتَمِعُ وَدَبَّ اَيْقَتِي بَعْضَ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَابْنُ حَنِيفَةَ فَقَالَ
 لَمْ يَهْدِ اَجْمَاعُ قَوْلُهُمَا فَيَقُولُ وَيَلْكَ حَدِيثُ فَلَانٍ عَنْ فَلَانٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ هَذَا
 انتہی بعد الحجد و قاضی شمس الدین ابن چلکان نے یوں نقل کیا ہے وَكَانَ اَيُّ الدَّارِيكَ اِذَا اُجَاءَتْهُ
 مَسْئَلَةٌ تَفَكَّرَ طَوِيلًا ثُمَّ يَقْتَضِي فِيهَا وَدَبَّ اَيْقَتِي عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِ الْاِمَامَيْنِ الشَّافِعِيِّ وَابْنِ حَنِيفَةَ
 رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فَيَقَالَ لَمْ يَهْدِ اِلَكَ فَيَقُولُ وَيَلْكَ حَدِيثُ فَلَانٍ عَنْ فَلَانٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ هَذَا
 بلکہ اگر کوئی کہتا ہے امام مجتہد بصر شیعہ عز الدین ابن عبد السلام کھارے کہ بڑا تعجب ہے کہ فقہا مقلدین انما ہوں
 کی ضعیف بات پر واقف ہو کر ہر ایسے جم جاتے ہیں کہ اگر دوسرے امام کا قول موافق کتاب اسد و حدیث کے
 اونکے آگے پیش کیا جائے تو ہرگز قبول نہیں کرتے بلکہ کتاب اسد و حدیث کے دفع کرنے کے بعد یہ کہتے ہیں
 کرتے ہیں اور تاویلین اعلیٰ پیش لاتے ہیں جیسا کہ کلام او نگامولانا شاہ ولی اللہ عقد الحجد میں نقل کرتے
 ہیں قَالَ يَسْتَعِينُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ مِنْ عَجَبِ الْعَجَائِبِ اَنَّ اَسْفَهَاءَ الْمُقَلِّدِينَ يَقِفُ لِحَدِّثِهِمْ
 عَلَى ضَعْفِ اَصَابِهِمْ بِحَيْثُ لَا يَجِدُ لِمُضْعَفِهِمْ مَدْنًا وَنُوعًا مَعَ ذَلِكَ يُقْلِدُهُمْ فِيهِ وَيَتْرُكُ
 مَنْ شَرِهْدَ لَهُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَيَتَّكِلُ عَلَيْهِمَا بِالنَّاسِ وَيَتَّبِعُهُمْ فِي مَا نَفَقُوا عَنْهُ وَحَدِيثُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ

بن اسمعیل ابو شامہ اور ان فقہاء مقلدین کی طرف سے جو احادیث سے متنفی ہو کر غریب یا بڑی حد
 قسیمی کی تکفیر ہی تھی اور حدیث کو بہت مشکل جان کر وہی عذرات جو سابق میں نقل کر کے اون سے جو
 دیا گیا ہے پیش کرتی تھی افسوس اور غم کیا کرتے اور ان کی جان پر و او لیا کرتے چنانچہ کتاب اُمول
 میں فرماتے ہیں وَقَدْ حَرَّمَ الْفُقَهَاءُ فِي زَمَانِنَا النَّظَرَ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ وَ
 الْبَحْثِ عَنْ فِقْهِهَا وَمَعَانِيهَا وَمُطَالَعَةِ الْكُتُبِ النَّفْسِيَةِ الْمُصَنَّفَةِ فِي شَرْحِهَا وَعَمَلِهَا
 بَلْ أَفْنَوْا زَمَانَهُمْ وَعُصْرَهُمْ فِي النَّظَرِ فِي أَقْوَالٍ مَنْ سَبَقَهُمْ مِنْ مُتَاخِرِيهِ
 الْفُقَهَاءُ وَتَرَكُوا النَّظَرَ فِي نُصُوصِ نَبِيِّهِمُ الْمُعْصُومِ مِنَ الْخَطَا صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَ
 أَنَادِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ شَهِدُوا الْوَحْيَ وَعَايَنُوا الْمُصْطَفَى صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهِمْ
 نَفَائِسُ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا جَرَمَ حَرَمَ هَؤُلَاءِ رُبَّمَا اجْتِهَادًا وَبَقْوَا مَقْلِدِينَ عَلَى الْأَبَاءِ وَقَدْ كَانَ
 الْعُلَمَاءُ فِي الْقَدْرِ الْأَقْلَ مَعْدُودِينَ فِي تَرْكِ مَا لَمْ يَقِفُوا عَلَيْهِ مِنَ الْحَدِيثِ لِيَكُونَ لَدَيْهِمْ
 لَمْ تَكُنْ خِيَلًا فِيمَا بَيْنَهُمْ مَدُونَةً أَعْمَاكَتْ تَلَقَّى مِنْ أَقْوَاهِ الْعُلَمَاءِ وَهُمْ يَتَفَرَّدُونَ فِي الْمَذْهَبِ
 وَقَدْ رَأَى ذَلِكَ الْعَدُوُّ لِلَّهِ الْحَمْدُ جَمْعَ الْأَحَادِيثِ الْجَمْعَ بِمَا فِي كُتُبِ بَوْبِهَا وَتَسْمِيَتُهَا وَسَهْلُهَا
 إِلَيْهَا وَيَسْنُو أضعف كثير منها وصححه وتكلم في عدالت الرجال وجرم المحدث منهم وفي علل الأحاديث
 ولم يدعوا للمستعمل ما يتعلل به وفسر القرآن وتكلموا في غيرهما وفقها وكل ما يتعلق بها
 مُصَنَّفَاتٌ عَلَيْهِ جَلِيلَةٌ وَلَا كَانَتْ مَتَمِيمَةً لِذِي حَلَبٍ صَادِقٍ وَذَكَاءٍ وَطَائِفَةٍ وَكَذَا اللَّعْنَةُ
 وَمَسَاغِدُ الْعَرَبِيِّ كُلِّ ذَلِكَ فَقَدْ حَرَدَهُ أَهْلُهُ وَحَقَّقُوهُ فَالتَّوَصَّلُوا لِاجْتِهَادِ الْعَدْلِ الْجَمْعِ وَالنَّظَرِ
 فِي الْكُتُبِ الْمُعْتَمَلَةِ إِذَا دُرِقَ الْإِنْسَانُ الْحِفْظُ وَالْفَهْمُ وَمَعْرِفَةُ الْإِنْسَانِ أَسْهَلُ مِنْهُ بَلْ كَانَ
 أَسْخَرُ عَلَى النَّبِيِّ إِيَّكَ فَعِيَ كَرِهْتُمْ كَرِهْتُمْ سَبِيحِي وَسَبِيحِي سَبِيحِي سَبِيحِي سَبِيحِي سَبِيحِي
 عمل کرے اور پھر کہی تو کہ میرے امام کا مذہب ہے امامون نے توصف کہہ دیا ہے کہ جبکہ ہمارے
 اقوال مخالف ہوں احادیث کے تو ہمارے قول کو کو چھوڑ دو تو اگر تم کو امام ہی کی تقلید منظور ہے تو
 اس قول کو کیوں نہیں ماننا اور دلیل یعنی اس حدیث پر متفقین سب سے علی کیوں نہیں کرتا جیسا کہ امام
 کے قول پر اس حوالے سے کہ امام کو کوئی دلیل معلوم ہوگی محکوم اور سپر اطلاع نہیں عمل کرتا ہے چنانچہ
 شیخ شعرائی مشارق الانوار القدسیہ میں فرماتے ہیں وَسَمِعْتُ سَيِّدِي عَلِيَّ بْنَ أَبِي الْحَسَنِ

اِنْسَانٍ مِنْهُمْ اَوْ مِنْ قَبْلَهُمْ نِيَاخُذْ كُلَّهُ فَلْيَعْلَمْ مَنْ اخَذَ جَمِيعَ اقْوَالِ ابِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ
 اَوْ جَمِيعَ اقْوَالِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اَوْ جَمِيعَ اقْوَالِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اَوْ جَمِيعَ اقْوَالِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ
 وَلَا يَتْرُكْ شَيْئًا مِنْ اقْوَالِ مَنْ اتَّبَعَ مِنْهُمْ اِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ وَلَمْ يَعْتَدِ عَلَى مَا جَاءَ
 فِي الْفَرَاغِ وَالسُّنَنِ غَيْرَ صَادِقٍ لِذَلِكَ اِلَى قَوْلِ اِنْسَانٍ بَعْثَنِي اَنَّهُ قَدْ خَالَفَ
 اِجْمَاعَ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا عَنْ آخِرِهَا بِبِقِينٍ لَا اِشْكَالَ فِيهِ وَانَّهُ لَا يَجِدُ لِنَفْسِهِ سَلَفًا وَلَا اِمَامًا
 فِي جَمِيعِ الْأَعْصَادِ الْمَحْمُودَةِ الثَّلَاثَةِ وَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْمَذَلَّةِ
 اورو جو معمول ہونے اس کلام کی تقلید بمعوض منصوص پر ظاہر ہے اس لیے کہ مطلق تقلید کو جو کو وقت
 لا علمی کے کجاوے اور اوسمیں مخالفت احادیث کی نہ ہو کوئی ممنوع ٹانگ نہیں کہتا اسیدو اسطے جناب
 حضرت شاہ ولی اللہ قدس سرہ اس کلام کو ابن عزم کے نقل کر کر فرماتے ہیں کہ یہ کلام ابن عزم
 کا اوسی شخص کے حقیق ہے جو قرآن اور حدیث کے استنباط سے پہلے اور ایک سلیب ہی حدیث سے
 استنباط کرے اور نہ کسی اہل حق کو کرنے دے یا اوس کے حق میں ہے جسکو کوئی حدیث مخالف نہ
 اویسکے کجاوے اور وہ منسوخ ہی نہیں ہو وہ شخص امام کے استیلاء کو نہیں چھوڑتا اور حدیث کو
 برگزیر نہیں قبول کرتا تو یہ خصلت سے منافقوں کی اور احمقوں کی چنانچہ محمد مجید میں بعد نقل کرنے کلام
 ابن عزم کے فرماتے ہیں اِنَّمَا يَتَّبِعُ بَعْضُ كَلَامِ ابْنِ حَزْمٍ فَيَمْنُ يَضْرِبُ مِنْ الْجَهَادِ وَلَوْ فِي سُنَنِ
 وَفِي مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ ظُهُورًا بَيِّنًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ هَكَذَا أَوْ نَهَى عَنْ كَذَا وَإِنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَوْجِبٍ
 أَمَّا بَابُ يَتَّبِعُ الْحَادِيثَ وَأَقُولُ الْخَائِفُ وَالْمُتَوَقِّفُ فِي الْمَسْئَلَةِ فَلَا يَجِدُ بَهَا سُنَنًا أَوْ بَابَ بَرِي
 جًا غَيْرَ مَنْ الْمُتَوَقِّفِينَ فِي الْعِلْمِ بَيْنَ هَبْنِ الْيَدِ وَبَرِي الْمَخَالَفَ لَهُ لَا يَتَّبِعُ إِلَّا بِقِيَّاسٍ وَاسْتِنَابَ
 اَوْ تَعُوذُ لَكَ خَيْرٌ لَا سَبَبَ لِمَا لَفَزَ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا نِفَاقٌ جَلِيٌّ وَحَقٌّ
 حَقٌّ هَذَا هُوَ الَّذِي أَشَادَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ حَيْثُ قَالَ وَمِنْ عَجَبِ الْعُلَمَاءِ
 أَنَّ الْفُقَهَاءَ الْمُتَقَلِّدِينَ يَقِفُ أَحَدُهُمْ عَلَى ضَعْفِ إِمَامٍ حَيْثُ لَا يَجِدُ لِمُضَعِّفِهِ مَدْنًا هُوَ
 ذَلِكَ يَقُولُهُ فَيَتْرُكُ مَنْ شَهِدَ لَهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْأَقْبِيَّةُ الضَّعِيفَةَ لِمَنْ هَبْنِ جُودًا
 عَلَى تَقْلِيدِ إِمَامٍ بَلِّغِ لِدَفْعِ ظَاهِرِ الْكُتُبِ وَالسُّنَنِ دِيْنًا وَلَمْ يَلْبِثْ تَابِلَاتِ الْعَبْدَةِ الْبَاهِلِكَةِ اِنْتَهَى
 اور حضرت شاہ ولی اللہ صاحب ایک جگہ یہ فرماتے ہیں کہ فقہاء کی تقریبات کو کتاب بہر

اور حدیث رسول اللہ پر عرض کر کے موافق قرآن اور حدیث کے دیکھو اوسکو قبول کر دو جو مخالف قرآن اور حدیث کے ہو وہ مستح باد اور کہوئی ہے اوسکو اونہیں کی ریش پر دی مارو اور ایسے فقہا متفقہ سب جنہوں نے تقلید کو دست آورنا کر قرآن و حدیث میں غور اور متبع کو ترک کر رکھا ہے انہیں امت کر دو اور ان سے دور رہنے میں خدا کی قربت سمجھو چنانچہ رسالہ وصیتہ اور نصیحتہ میں فرمایا میں دعا کرتا ہوں کہ تم میرے کتاب و سنت عرض کروں اچھے موافق باشد درخیز قبول آوروں والا کا بدبریش خواندہ اداں امت را ہیچو چار عرض مجتہد کتاب سنت استقامت حاصل میت و سخن متفقہ فقہا را کہ تقلید عالمی را دست آور ساخته قبح کتاب سنت را ترک کردہ نشیند و بدیشان التفات نہ کروں قرابت خدا جستن بدو ہی نہایت ہے اور عقد الحید میں فرماتے ہیں جو کوئی کسی امام کی تقلید کو اپنی ذمہ پر لازم سمجھ کر التزام کر لے اور اوس امام کو ایسا سمجھ کہ وہ خطا سے پاک ہے اور اسی جہت سے کوئی حد بھی مخالف قول اپنے امام کے دیکھ کر حدیث کو قبول نہ کرے تو یہ عقیدہ اوسکا فاسد اور صحیح قول اوسکا کہو ناہی کوئی اوسکا گواہ نہیں نہ عقل سے اور نہ نقل سے اور ایسے ہی شخص کے

حقین یہ است و اردو: اِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ مَنَاسِكٍ وَارِنَا عَلَىٰ تِلْكَ

مُقْتَدِرُونَ اور پہلے وینوں میں جو فساد و مواسے تو اسی عقیدہ سے مواسے چنانچہ عقد الحید میں فرماتے ہیں وَاللَّهِ تَعَالٰی اِنْ يَنْظُرْ بِفَقِيْهِ اَنْ يَبْلُغَ الْغَايَةَ الْقَصْوٰى فَلَا يَمْنَنْ اَنْ يَخْلُفَ عَنْهَا بَلْغَةً حَتّٰى يَصِيْحَ صَرِيْحًا يَخَالِفُ مَقَالَهُ لِمَ يَتْرُكْ اَوْ لَمْ اَنْهَ لَمَّا قَلَدَهُ كَلَفَهُ اللّٰهُ بِمَقَالِهِ وَكَانَ سَفِيْهُهُ الْحُجْرَةُ عَلَيْهِ غَاثٌ بَلْغَةً حَلِيْمٌ وَاسْتَيْقَنَ بِصَحِيْحِهِ اَنْ يَقْبَلَهُ لِيَكُوْنَ ذِمَّةً مَّشْغُوْلَةً بِالتَّقْلِيْدِ فَمِنْ اَيْنَ تَقْلِيْدًا فَاسِدًا وَكَانَ كَاسِدًا لَيْسَ لَهُ شَاهِدٌ مِنَ الثَّقَلِ وَالْعَقْلِ وَمَا كَانَ اَحَدٌ مِنَ الْقُرَرَيْنِ السَّابِقَةِ يَفْعَلُ ذٰلِكَ وَكَانَ كَذِبٌ فِيْ ظَنِّهِ مِّنْ لَّيْسَ بِمَحْضٍ مِّنْ الْخَطَا اَوْ مَعْصُوْمًا حَقِيْقَةً اَوْ مَعْصُوْمًا فِيْ مَقَامِ الْعَمَلِ يَقْبَلُهُ وَفِيْ حَقِّهِ اَنْ اللّٰهُ تَعَالٰى كَلَفَهُ بِقَوْلِهِ وَارِنَا مَتَّعَ مَشْغُوْلَةً بِالتَّقْلِيْدِ وَفِيْ مَنَاسِكِنَا تَقْرَرًا وَارِنَا اَنَّا نَرٰهُمْ مُقْتَدِرًا فَهَلْ كَانَ لِلْمَلِكِ السَّابِقَةِ اَنْ يَكُوْنَ هٰذَا الْوَجِيْزَةُ تَوْبِ خَوْفٍ وَارِنَا اَلَيْسَ تَقْلِيْدٌ كَثِيْرٌ اِيَّاهِ الْكَابِرُ فَيَسْرُكُ كَمَا هُوَ

اور کثیرون نے اسکی مذمت کی ہی پس اگر جناب مولف ایسے تقلید کے شرک کہنے والا ہو تو کون جابل جانتے ہیں تو پھر عالم کون ہو نہیں کہ جناب لف اس پر دلیل کیا رکھتے ہیں تو مجرد قول جہین اتنے اکابر پر جہل کا دعویٰ کیا ہے کس طرح سنا جاوے اور جو کہ مولف نے اس دعویٰ پر آیات اور حدیث اور بزرگ خود اجماع کو نقل کیا اور ان سے

عَلَى مَا يَقُولُونَ وَ أَهْجَرَهُمْ هَجْرًا جَمِيْلًا قَالَ وَ تَقْسِرُ بَاتِ اس اجماع سے یہ نکل کر ثابت ہوئی
 تقلید بطریق یقین یعنی مذہب معین کی اور باطل ہوئی تقلید بطریق عدم تعین کی نیز ثبوت تقلید کا بطریق
 تعین پہلے اس سبب سے کہ جب منعقد ہوا اجماع اہل سنت و جماعت کا اور اجماع ائمہ اربعہ کا اور پر عمل کرنے
 اوس عمل کے کہ مخالف ہوا ائمہ اربعہ کے تو ثابت ہوئی اور ان دونوں اجماعوں سے تقلید مذہب معین اس لئے کہ یہ
 ایک فرد ہے اور اداؤں و نواہیوں کے سے اقول یہ ایک اور چوٹ ہے مولوی اسماعیل پر کیونکہ
 انہوں نے اس تقلید کو بدعت اور شرعہ فاضل لکھا ہے چنانچہ غریب کلام اور نکال دینا اور حق بھی یہی ہے کہ
 وجوب پر تقلید مذہب معین کی کوئی دلیل شرعی کتاب الہیہ یا حدیث یا اجماع یا قیاس سے نہیں اور نہ کوئی
 نقل کسی مجتہد یا فقیہ مقدم معتد علیہ سے اور ظاہر ہے کہ جناب مؤلف نے بھی کوئی دلیل شرعی نہیں لکھی مگر
 ایسی کہ جبکہ جابر مذہب کی تخصیص ثابت ہوئی تو ایک مذہب کی بھی ثابت ہو گئی تو یہ دلیل ایسی ہے کہ قابل
 انتقادات اور جناب کے نہیں کیونکہ یہ تو ایسی بات ہوئی کہ جبکہ چار جہت ہوئے تو ایک بھی جہت ہو گیا اور بظاہر
 اس ملازمہ کا ظاہر ہے ہر عاقل پر اور قطع نظر اس سلطان جمہی سے بنا اس کی تخصیص مذہب اربعہ کے ہے اور لکھا
 بوجہ احسن معلوم ہو چکا ہے تو دعویٰ وجوب تقلید مجتہد معین کا بی دلیل ہوا اس لئے اوس دعویٰ کو ہم نہیں مانتے
 بلکہ ہم دعویٰ کرتے ہیں کہ واجب تھا کہ ایک مجتہد کی تقلید کرنی بدعت ہے اور حرام اور حرمت اس کی ثابت
 ہے کتاب اللہ سے اور حدیث سے اور اجماع سے اور اوس قیاس سے جس کا چہرہ لالہ النص کرتے کرتے
 میں اور امام ملازمی قیاس نام رکھتے ہیں اور تمام اکابر سلف اور خلف کی تصریحات سے بھی معلوم ہوتا ہے
 کہ عدم التزام مذہب معین جال ہے قرون نمشہ کی تو بنظر اسی عامل قرون نمشہ کی جاری آئینہ نمشہ نے فرمایا ہے
 کہ عدم التزام مذہب میں مفکد کو مرست ہے پس پہلے قایل سلف نقل کیے جاتے ہیں بعد اسکے دلائل کتاب
 اور حدیث اور اجماع اور قیاس بیان کیے جائینگے اس لئے کہ ان دونوں نقل روایت سے لوگ بحث مٹتے
 ہوتے ہیں لہذا جناب حضرت امام ابو حنیفہ اور صاحبین سے مروی ہے کہ شخص اپنی عورت کے کسی حادثہ
 میں مبتلا ہو اور اسے حکم اوس حادثہ کا کسی فقیہ سے پوچھا اور فقیہ نے ایک حکم کہہ دیا کہ تیری عورت تجھے حلال ہوئی
 یا حرام ہوئی تو اوش شخص نے اوس حکم کو اوس حادثہ میں جاری کر دیا مثلاً اوس عورت کو حرام سمجھ کر چھوڑ دیا پھر
 وہی حادثہ دوسرے عورت میں پیش آیا تو اوسنے اوس ہی فقیہ سے یا دوسرے سے حکم پوچھا تو اوس فقیہ
 نے یا دوسری عورت کو حرام سمجھ کر مخالف پہلے حکم کے دیا مثلاً اوس عورت کو حلال کہہ دیا تو اب اوس شخص

مثلا کو اختیار ہے چاہے تو اس دوسرے عاشرہ میں پہلے فقہ کے تقلید کر لے چاہے دوسرے فقہ
 کی تقلید کرے چنانچہ فتاویٰ عالمگیری میں لکھا ہے **وَقِي تَوَادُّ دَاوُدَ بْنَ دَشِيدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ**
فِي دَجَلٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ أَبْتَلَى بَعَاذَ لَتٍ فِي الْمَرْأَةِ فَسَلَّ عَنْهَا فِقْهَهَا فَأَقْتَاهُ بِأَمْرٍ مِنْ لَحْرَمٍ أَوْ
لَحْلِيلٍ نَحْرَمَ عَلَيْهِ وَأَمَضَاهُ ثُمَّ أَقْتَاهُ ذَلِكَ الْفَقِيهُ بَعْضُهُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ فِي آخِرَةِ الْخَرَجِ
لَهُ فِي عَيْنِ بَلْكَ النَّازِلَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَلَاخَذَ بِهِمْ وَعَزَمَ عَلَيْهِمْ وَسَعَهُ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا وَلَوْ كَانَ
هَذَا الرَّجُلُ سَأَلَ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ عَنْ نَازِلَةٍ فَأَقْتَاهُ بِحَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ فَلَمْ يَعْزَمْ عَلَى
ذَلِكَ فِي ذَوِّجَتِهِ وَتَرَكَ فَتَوَى الْأَوَّلَ وَسَعَهُ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ أَمَضَى قَوْلَ
الْأَوَّلِ فِي ذَوِّجَتِهِ وَعَزَمَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِمْرَأَتِهِ ثُمَّ أَقْتَاهُ فِقْهَ الْخَرَجِ بِخِلَافِ ذَلِكَ
لَا يَسَعُهُ أَنْ يَدَّعِ مَا عَزَمَ عَلَيْهِ وَيَلْخُذَ بِقَتَوَى الْآخِرِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَهَذَا كَلِمَةٌ قَوْلُ أَبِي حُسَيْنٍ وَاقْتَضَى قَوْلُنَا
 اس فقہ کا یہ نسخہ جاننے والے نے اس روایت کو اخیر میں باب ثانی کی نقل کر کے اسے دو وجہ سے جواب دیا
 ہے وجہ اول یہ کہ اگر عیال تین وسعہ الامران سے مرویہ ہے کہ نجاشی ہے سائل کو نفاذ اس حکم کا اور
 نفاذ حکم سے جواز اس فعل کا لازم نہیں آتا وجہ دوسری یہ کہ یہ عبارت علی العموم تو نہیں خواہ مخواہ رو فض جاج
 مستثنی ہوگی اور اہل سنت مستثنی ہوگی اور جبکہ ایک دفعہ تخصیص ہو چکی تو اب ہم کہتے ہیں کہ اس میں دوسری فقہ
 سے مجتہد فی المذہب مرویہ ہے ثم جوابہ بکلام الوہابین سو جواب وجہ اول کا یہ ہے کہ لفظ امران سے
 جو ثنیہ کا صیغہ ہے ارادہ نفاذ و نفوذ کا خلاف نقل اور عقل کے ہے اور علادہ اسکے وہ نفاذ و رعیت میں
 سائل کے کھان ہے اور پچوہ دوام جو سائل کے رعیت میں ہوں کہ بعض فقہ قولہ وسعہ الامران اور وہ دوام نہیں
 مگر عمل کرنا اور فروعی پہلے فقہ کے اور عمل کرنا اور فروعی دوسرے فقہ کے فافہم اور جواب ثانی یہ کہ تخصیص
 پر اہل سنت کے تو یہیہ باعث ہے کہ وہ انصاف خواجہ اہل حق نہیں ہوں نہ تو یکا ہل سنت کے تو اس
 تخصیص سے تخصیص صحیح نہ فی المذہب کی سطح بلا قرینہ او بلا باعث کیجاوے اور جو کہ مؤلف نے
 جامع فقہ فتاویٰ عالمگیریہ کے کلام کو قرینہ قرار دیا ہے وہ مفید نہیں کیونکہ قرینہ مختص اہل حق میں
 کلام قائلین اہل حق کا یعنی امام صاحب اور صاحبین کا چاہئے ۲ امام مجتہد شیخ غزالی بن
 عبد السلام اپنے فتاویٰ میں فرماتے ہیں کہ جبکہ کو غلغلہ کسی مسلمان کسی امام کی تقلید کر لے
 تو یہ کہ یہ ضرور نہیں کہ او مسائل میں بھی اسی امام کی تقلید کا التزام کر لے کیونکہ زمانہ صحابہ سے

[illegible]

فَقِيلَ يَكْزَمُ وَقِيلَ لَا وَقِيلَ مِثْلُ مَنْ لَمْ يَكْزَمْ وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَى الظَّنِّ
 اس کے متنبیہ قولہ لا یرجع عما قبلہ معنی اس کے بعد میں کہ جرح و تہمیدین میں تقلید کر چکا ہے اور حاد ثبوت
 میں رجوع نہ کرے اگرچہ اسی سلسلہ میں دوسرے حادثہ میں اور دوسرے وقت میں رجوع کرے
 جیسا کہ ملا حسن بشر بن ابی حفص نے اور سید علی السہودی نے اور سید ابن العابدین نے اور
 سید احمد طحاوی نے اور سید پادشاہ شجاع شہر نے اور فاضل قزاقی نے خوب دلائل اور تفصیل
 سے لکھا ہے جیسا کہ بحث رجوع بعد العمل میں آگیا انشاء اللہ تعالیٰ ۲ سید پادشاہ شجاع
 نے بھی ایسا ہی لکھا ہے کہ صحابہ کے زمانہ سے لیکر آج تک بھی حال اور ملک چلا آیا ہے کہ کبھی سبکی
 تقلید کرتی اور کبھی سبکی بدون انکار کے اور ان تینوں قولوں میں سے اس قول کو کہ التزام سے بھی
 لزوم نہیں ہوتا خوب دلائل سے ثابت کیا ہے تو کہ خصم کو گنجائش اختیار کرنے کے قول اول کی نیز
 لزوم کی نہ ہی اور لکھا ہے کہ یہ تین قول اور شخص کے حصص میں جو از خود اس تک التزام کرے
 اور جو کوئی سرسری سے التزام کرے تو دوسرے اتفاق تعین مذہب معین کے لازم نہیں بلکہ اجماع
 صحابہ و مفسرین بعد ائمتہ کے اور لکھا ہے کہ عامی شخص کو تو تعین مذہب کی سزا نہیں دینی اور باطل ہے اس لیے
 کہ اس کو مذہب سے کیا خبر اور اس کے اصول اور قواعد سے کیا اطلاع پراس کا یہ قول کہ میں جہنی ہوں
 یا شافعی ہوں ایسا ہو گا جیسا کہ کہی کہ میں نجوی ہوں چنانچہ شرح تحریر میں مختصر الشرح ابن حجر
 فرماتے ہیں لَا يَرْجِعُ الْمُقْلِدُ فَإِنَّ قَلْدَهُ مِنَ الْحُكْمِ الْمُجْتَهِدِينَ أَيْ عَمَلٌ بِهِ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ لَا يَرْجِعُ الْمُجْتَهِدُ وَلَا يَرْجِعُ
 إِلَى الْمُؤَصِّلِ إِثْقَانًا لِقَوْلِهِ وَأَنَّ الْحَاجِبَ الْأَجْمَاعُ عَلَى عِلْمِ جَوَادِ دُجُوعِ الْمُقْلِدِ فَمَا قَلْدَهُ
 وَقَالَ الزَّوْكَشَنِيُّ لَيْسَ كَمَا قَالَا فِي كَلَامِهِ غَيْرَهَا مَا يَقْتَضِي خُرْيَانَ الْخِلَافِ إِحْدَمِ الْعَمَلُ أَيْضًا وَهَلْ
 يَقْلِدُ غَيْرَهُ أَيْ غَيْرَ مَنْ قَلْدَهُ فِي حُكْمٍ غَيْرِهِ أَيْ غَيْرِ الْحُكْمِ الَّذِي عَمِلَ بِهِ أَوَّلًا الْخِتَارُ فِي الْجَوَابِ نَعَمْ لِلْقَطْعِ
 بِالْإِسْتِقْرَاءِ بِأَنَّهُمْ أَيْ الْمُسْتَفْتِينَ فِي كُلِّ عَصْرٍ مِنْ دَمِينَ الصَّعَابَةِ إِلَى الْآنَ كَانُوا يَسْتَفْتُونَ مَرَّةً وَاحِدَةً
 مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ وَمَرَّةً غَيْرَهُ أَيْ غَيْرَ الْمُجْتَهِدِ الْأَوَّلِ خَالِ كَوْنِهِمْ غَيْرَ مُتَّبِعِينَ مُقْتَبِينَ وَاحِدًا وَشَاعَ ذَلِكَ مِنْ
 غَيْرِ تَكْرِيرٍ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكْزَمْ مَذْهَبًا مَعِينًا فَلَا يَكْزَمْ مَذْهَبًا مَعِينًا كَأَنِّي خِيفْتُ أَوَّلَ السَّائِلِ فِي هَذَا لِيَنْزِلَ
 الْأَسْمَاءُ عَلَيْهِ فَلَا يَقْلِدُ غَيْرَهُ فِي مَسْئَلَةٍ مِنَ السَّائِلِ أَمْ لَا فَقِيلَ يَلْزَمُ كَمَا يَلْزَمُ الْأَسْمَاءُ فِي حُكْمِ حَادِثَةٍ
 مَعِينَةٍ فَلَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ مَذْهَبَهُ حَقٌّ فَجَبَّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمُوجِبِ اعْتِقَادِهِ وَقِيلَ لَا يَلْزَمُ وَهُوَ

الأصح لأن التزام غير ملزم إذا واجب لا ما أوجب الله ودسوله ولم يجب على أحد أن يمتد به
 بهذا هو رجل من الأئمة فيقلده في كل ما يأتي ويدعيه والتمام ليس بنذ حتى يجب الوفاء
 به تلك دون ذلك لا يلزمه البحث عن العلم وأسسه المذهب على التمسك كما السيد السهم
 وقال ابن حزم إنه لا يحمل الحاكم ولا مفتب تقليد رجل فلا يحكم ولا يفتي إلا بقوله وقول ابن حزم لم
 يؤخذ به وهو كالحكمي عنه من دعوته لإجماع على أن متبع الرخص فاسق وهو مردود بما أنتمى به
 الشيخ المتفق على علمه وصلاحه العلامة عز الدين بن عبد السلام في كتابه لا يتعين على العامي إذا
 قلنا أما ما في مسئلتك إن يقلد في سائر مسائل الخلاف لأن الناس من لدن الصحابة إلى الآن
 المذهب يسئلون فيما يستتبعه لهم العلماء المختلفين من غير تمييز سواء اتبع الرخص في ذلك أو الحرام
 لأن من جعل المصيب واحد وهو الصحيح لم يعينه ومن جعل كل جهة مصيبا فلا انكاد على من قلده في
 الصواب وقال أيضا وأما ملحقا بعضه من ابن حزم حكاية الإجماع على منع تتبع الرخص من المذهب فلعلة
 مجموع على من تتبعها من غير تقليد لمن قال بها وعلى الرخص المكنى في القطر الواحد كذا في العقد الفريد
 أحكام التقليد للسيد على السهم هو رأي الشافعي بل قيل لا يصح للعامي مذهب بل المذهب لا يكون إلا لولي
 نوع نظر وبصيرة بالمذهب أو لولي فرائضنا في فروع مذهب وعرف فتاوى مامنه وأقواله وأما من لم يتأهل
 لذلك بل قال أنا حنفى أو شافعى لم يضر من أهل ذلك المذهب عجز هذا كما لو قال أنا فقيه وهجو لم يضر
 فقيها أو حنوفيا وقال الإمام صلاح الدين العلائى والذى صرح به الفقهاء في مشهور حديثهم جواز انتقال
 في أحاد المسائل والعلم فيها بخلاف مذهبهم إذا لم يكن على وجه التبع للرخص انتهى قلت والمراد بخلاف مذهبهم
 المسائل التي عمل بها التي اعتقد هايدون على لقول المال ثم حقيقة لا شقال أى عن المذهب انما يحقق
 في حكم مسئلة خاصة قلده فيرد على من لا نقوله قلده أبا حنيفة رحمه الله فيما أنتمى به من المسائل
 والتممت العمل به على الإجمال فهو لا يعرف صودها ليس حقيقة التقليد بل هذا حقيقة تعلقت التقليد
 أو عكسها لأنه لا يتم أن يعمل بقول أبي حنيفة فيما يقع له من المسائل التي تتعين في الواقع وإن أرادوا يعنى
 الشافعى القائلين من الخفية بأن المنقول من مذهب إلى مذهب أم يستوجب التعزيزات أود هذا
 التزام فلا دليل على وجوب اتباع المذهب المعين بالترامية بنفسه ذلك وكذا أدبته شرعا قلت وكذا يلزم العمل
 على الصحيح كما نقلتم بل الدليل أن تنضى العمل بقول الجمهور فيما إذا احتاج إليه لقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر

انکثتم لعلون و السؤال انما يتحقق عند طلب الحكم الحار دية المعينة وحسين اذا
 ثبت عنده قول المجتهد وجب علمه به انتهى كما نقله السيد السهمودي رحمه الله
 ثم قال السهمودي اذا افتاه مفتيان واختلفا بغير على الاظهر انتهى وقيل الملتزم
 لمن لم يلتزم بمعنى انه ان عمل لحكم تقليد المجتهد لا يرجع عنه اي عن ذلك الحكم
 بقي غيره اي غير ذلك الحكم له تقليد غيره من المجتهدين وهذا القول في الحقيقة تفصيل
 لقوله وقيل لا قال المصنف يعني ابن الهمام وهو يعني هذا القول الغالب على الظن بنية
 عن كمال قوته بحيث يجعل الظن متعلقاً بنفسه فلا يتعلق بما يخالفه ثم بين وجه
 عليه بقوله لعدم ما يوجب اي لو دم اتباع من التزم تقليده شرعاً اي إيجاباً
 شرعياً اذ لا يجب على المقلد الا اتباع اهل العلم بقوله تعالى فاستولوا اهل الذم ان
 كنتم لا تعلمون وليس التزمه من الموجبات شرعاً ويخرج منه اي يستنبط منه اي من
 جواز اتباع غير مقلده الا قول وعدم التضييق عليه جواز اتباعه رخص المذاهب
 اي اخذ من المذاهب ما هو الا هو عليه في يقع من المسائل ولا يمنع منه مانع شرعي ^{للاستدلال}
 ان يسلك المسلك الاخف عليه اذ كان له اي للاستدلال اليه اي ذلك المسلك سبيل ثم بين السبيل
 بقوله بان لم يكن عمل باخر اي بقوله اخر خالف لذلك الاخف فيه اي في ذلك العمل
 المختلف فيه انتهى عباد السيد بادشاه هكذا في العقد الغرید للاحكام ملا حسن الشيرازي الحنفی
 علامہ ابن امیر حاج نے کہا ہے کہ مختار بھی ہے کہ ایک مسلمین ابو حنیفہ کی تقلید کرنی اور
 دوسرے مسلمین کسی دوسرے امام کی تقلید کرنی مباح اور مجوز ہے واسطے یقین سببات
 کہ تمام مخدو قات زمانہ صحابہ سے لیکر آج تک کہہہ کسی تقلید کرتی تھی اور کہہہ کسی اور کی اور
 و شایع اور متکرر ہو گیا ہے اور اوپر کسی نے انکار نہیں کیا یعنی گویا سبیل مومنین کا یہی ہو گیا ہے
 و فرمایا کہ التزام ایک مذہب کیسے وہ مذہب لازم نہیں ہو جاتا اس واسطے کہ واجب اور لازم
 وہی مومن ہے جو کہ اللہ تعالیٰ اور رسول و سکا لازم اور واجب کر دے حالانکہ اللہ اور رسول
 کسی کو حکم نہیں دیا کہ ایک مذہب کی فاص کی تقلید کرو اور فرمایا کہ دلیل شرعی سے توقف بھی
 ثابت ہوتا ہے کہ وقت حاجت کے قول کسی مجتہد کا نہ کیا جاوے ایہ التزام وہی مجتہد کا سو

یہ نہیں ہے ثابت سے چنانچہ سیر شرح تحریر میں فرماتے ہیں **فَهَلْ يَقْلِدُ عِمْرَهُ أَيْ مَنْ**
قَلَّدَهُ أَوْ لَا فِي شَيْءٍ فِي غَيْرِهِ أَيْ غَيْرَ ذَلِكَ الشَّيْءِ كَانَ يَحِلُّ أَوَّلًا فِي مَسْئَلَةٍ يَقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ
لَا يَأْتِي فِي أُخْرَى بِقَوْلِ جُمُودٍ آخِرِ الْخِتَارِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَمَدِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ نَعَمْ لِلْقَطْعِ بِالْإِسْقَامِ
الَّتَامِ بِأَنَّهُمْ أَيْ الْمُسْتَفْتِينَ فِي كُلِّ عَصْرِ مِنْ زَمَنِ الْقَبَابِغَةِ وَهَلْ جَرَّأُكَ أَنْوَاسُ مُسْتَفْتُونَ حَرَهُ
وَمَرَّةً أُخْرَى غَيْرَهُ غَيْرَ مُلْتَكِمِينَ مُغْتَبًا وَاحِدًا وَشَاغٍ وَتَكَرَّرُوا لَمْ يَكُنْ كَرَانَتِي
 اور دوسری جگہ تحت اس قول تحریر کے وقیل لا فرماتے ہیں **إِذَا وَاجِبًا لِمَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى**
وَدَسُّوْهُ لَمْ يُوجِبِ اللَّهُ وَدَسُّوْهُ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَقْدَحَ بِمَدَّهِ نَحْلٍ مِنْ الْأَمْرِ يَقْلِدُهُ
فِي كُلِّ مَا يَأْتِي وَيَدُّ غَيْرُهُ أَنْتَوَا اور تیسری جگہ تحت قول اس تحریر کے عدم ما یوجبہ
 فرماتے ہیں **بَلِ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ اقْتَضَى الْعَمَلُ يَقُولُ الْمُجْتَهِدُ وَتَقْلِيدُهُ فِيهِ فَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ**
فَاسْتَوْا بِمَا الذِّكْرُ وَالسَّوَالُ إِنَّمَا يَحْقُقُ عِنْدَ طَلَبِ حُكْمِ الْحَادِثَةِ الْعَتِيقَةِ
فَإِذَا اثْبَتَ عِنْدَهُ قَوْلُ الْمُجْتَهِدِ وَجَبَ عَمَلُهُ وَأَمَّا الْإِزَامَةُ فَلَمْ يَلْتَمِزْ مِنَ السَّمْعِ
إِغْتِبَارُهُ مُلْزَمًا إِنَّمَا ذَلِكَ فِي التَّذَرُّعِ وَلَا فَوْقَ فِي ذَلِكَ بَيِّنٌ أَنْ يَلْتَمِزَ مُنْزِلَ قَطْعِهِ أَوْ
بِقَلْبِهِ عَلَى أَنْ قَوْلُ الْقَضَائِلِ مَثَلًا قَدْ تَقَلَّبْنَا فِيهِ أَفْتَى بِتَعَلُّقِ الْقَلِيدِ لَوْ أَنَّ ذَكَرَ الْقَلِيدَ
 ابن الحاجب مالکی نے کہا ہے کہ ایک مسالین ایک مجتہد کی تقلید کرنی اور دوسری سلسلہ
 میں کسی دوسرے مجتہد کی تقلید کرنی متبادل دونوں سے ثابت ہے کیونکہ بعض معلوم ہے
 کہ قرون اولیٰ میں ایسا ہی واقع تھا اور اگر کوئی ایک سلسلہ کے التزام بھی کر لے تو وہ التزام ایسا
 ہے جیسا عدم التزام چنانچہ مختصر الاموال میں فرماتے ہیں **وَلَا يَزُجُّ عَنْهُ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ**
إِتِّفَاقًا وَفِي حُكْمِ آخِرِ الْخِتَارِ جَوَازُهُ لَنَا الْقَضِيحُ بِوُجُوْعِهِ لَمْ يَذَرُ فُلُو التَّزَمِ مِنْهُمَا مَعِيَ الْمَلِكِ وَ
السَّابِقِ وَغَيْرِهِ فَتَسَاهَا كَالْأَوَّلِ سَبَقَهُ فَاَضْعُفْهُ والدین شافعی نے بھی یہی کہا
 کہ زمانہ صحابہ سے لیکر بعد اوسکے ہر عصر میں یہی مسلک تھا کہ **وَنَ الْإِزَامِ** ایک نوبت کے تقلید
 کیا کرتے تھے اور کلام کو ابن حاجب کی خوب تفصیل سے جیسا کہ **نَحْنُ كَاتِبُوهُ كَيْفَ** شرح کی ہے چنانچہ
 شرح مختصر میں فرماتے ہیں **إِذَا عَمِلَ الْعَامِي يَقُولُ الْمُجْتَهِدُ فِي حُكْمِ** **مَسْئَلَةٍ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ فِي**
الْغَيْرِ وَاتِّفَاقًا وَآمَنًا فِي حُكْمِ مَسْئَلَةٍ أُخْرَى **فَلَمْ يَحْزَرْ لَنَا الْقَطْعُ**

بُوْثُوْهُ فِي دَمْنِ الصَّحَابَةِ فَإِنَّ النَّاسَ فِي كُلِّ عَصْرٍ يَسْتَفْتُونَ الْمُفْتِينَ كَيْفَ مَا اتَّفَقُوا
 لَمْ يَسْأَلُوا سَوَالُ مُفْتٍ بَعِيْنِهِ وَقَدْ شَاعَ وَتَكَرَّرَ وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُ التَّزَمِ مَذْهَبًا مَحْصِيًّا وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُ
 لِكُلِّ مَذْهَبٍ مَالِكٌ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرُهُمَا فَيُفْتِي ثَلَاثَ مَذَاهِبٍ أَحَدُهَا يَلْزَمُ
 وَغَيْرُهُمَا لَا يَلْزَمُ وَثَالِثُهَا لَمْ يَكُنْ كَلَامًا وَلَا دَهْوَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمْ فَإِنْ دَقَّقْتَ وَانْتَهَيْتَ
 فِيهَا لَيْسَ لَكَ الرَّجُوعُ وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَيَتَّبِعُ فِيهَا مَنْ شَاءَ
 اسے ۴ ناضل جامع و ماہر اصول و معقول مجاہد حنفی بھاری نے کہ اوہی مباحثات شان سے
 اہل علم کا ہل و قدم ہندوستان وغیرہ کے خوب واقف ہیں و یہاں ہی کہا ہے جو کہ کلام سے
 اون ثقات مذکورین بالا کے لایح ہو چنانچہ مسلم الثبوت میں فرماتے ہیں وَهَلْ يُقَالُ غَيْرُهُ
 فِي غَيْرِهِ الْمُتَخَذُ دُرْعَمًا عَلَيْهِ اسْتَفْتَا بَيْنَ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ وَآخَرَى غَيْرُهُ بِلَا تَكْيِيدٍ وَلَا
 التَّزَمِ مَذْهَبًا مَعِينًا مَذْهَبَ ابْنِ خَيْفَةَ أَوْ غَيْرِهِ هَلْ يَلْزَمُ لِاسْتِمْرَارِ عَلَيْهِ فَقِيلَ نَعَمْ
 لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ لَا يَخْلُو عَنْ إِعْتِقَادِ غَلْبَةِ الْحَقِيقَةِ فِيهِ وَفِيهِ لَا إِدْلَا وَاجِبٌ إِلَّا مَا
 أَوْجَبَهُ اللَّهُ وَلَمْ يُوجِبْ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَتَّخِذَ مَذْهَبَ مَذْهَبٍ دَخِلَ مِنَ الْأُمَمِ وَقِيلَ كُنْ
 لَمْ يَلْزَمْ فَلَا يَرْجِعُ عَمَّا قَلَّهِ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ يُقَالُ مَنْ شَاءَ وَعَلَيْهِ السَّكِينُ وَفِي التَّحْرِيرِ
 وَهُوَ الْخَالِبُ عَلَى الظَّنِّ لِعَدَمِ مَا يُوجِبُهُ شَرْعًا وَتَخْرُجُ مِنْهُ جَوَارِ تَتَّبِعُ رِخْصَ الْمَذَاهِبِ
 وَلَا يَمْنَعُ فِيهِ مَا بَعْدَ شَرْعِي إِذَا لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْلُكَ الْأَخْفَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَهُ الْيَمِينُ
 سَبِيلُ بَأَن لَمْ يَكُنْ عَمَلٌ فِيهِ بِآخِرٍ وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحِبُّ مَا خَفَّتْ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُ
 وَمَا عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْعَامِّيِّ تَتَّبِعُ الْوَحْصَ إِجْمَاعًا فَأَجِيبَ بِالْمَنْعِ إِذَا
 فِي تَقْسِيْمَتِي مُتَتَّبِعُ الرِّخْصَ عَنْ أَحَدٍ دَوَائِيَّانِ وَمَا أُوْدِدْتُ بِمَا يَكُونُ الْجَمْعُ
 مِمَّا لَمْ يَقُلْ بِرَأْسِهِ فَيَكُونُ بِأَهْلٍ إِجْمَاعًا كُنْ تَزَوُّجٌ بِلَا صِدَاقٍ وَلَا شَهَادَةٍ وَلَا دَلِيلٍ
 فَأَقُولُ مِنْكَ نَعَمْ بَعْدَ إِتْحَادِ الْمَسْئَلَةِ وَلَا تَكُنْ لَوْ اسْتَفْتَا مُفْتٍ بِغَيْرِهِ اسْتِ
 لا مولانا بخر العلوم عبد العلی حنفی نے جبکہ تحقیق سے علوم نقلیہ اور عقلیہ میں کسی اہل علم کو انکار
 نہیں اور نام اور نگاہ پر دیر اور اہل محاسن میں اہل علموں کے وظیفہ زبان ہو رہا ہے فرمایا ہے کہ
 جامع امت کا تہا سپر کہہ ایک امام کی تقلید کرتے اور کہہ دوسرے امام کی تقلید کرتے اور

اون تین قولوں میں سے جو شکے بجائے تو نہیں گذری ہیں اس قول کو کہ التزام کر لینے سے مذہب لازم نہیں ہو جا تا خوب ثابت کیا ہے اور اوس کا اختیار کیا ہے اور فرمایا ہے کہ اللہ تعالیٰ نے کسی شخص پر ایک مذہب معین کی تقلید واجب نہیں کی تو اس کا وجہ کہنا گویا نبی شریعت الہیہ موعی اور اس قول کو کہ التزام کر لینے سے ایک مذہب لازم ہو جا تا ہے بوجہ مقول اہل کیا ہے اور قول ثالث کو یعنی التزام مثل عدم التزام کو تو تسلیم کیا ہے لکن کلام اہل سبہوں کے یعنی فلا یجوز عما قلده فیہ دینی غیروہ یقلدہ من شاء کو موقع اور رد کیا ہے اور فرمایا کہ جو کہ بعض کافرین نے تشدید کی ہے کہ اگر حنفی ہو کر شافعی ہو جاوے تو قیام تفسیر کے

سے یہ اون کے اپنے کہی شرع ہے اور بہت دہم و دام سے اس التزام مذہب معین کو باطل کیا ہے چنانچہ شرح مسلم میں فرماتے ہیں وَهَلْ يُقْلَدُ غَيْرُهُ أَيْ مِنْ قُلْدِهِ فِي شَيْءٍ أَيْ غَيْرِ مَا قُلْدَ فِيهِ الْمُتَعَدُّ لِعَمَلٍ إِنْ شَاءَ لِمَا عُلِمَ مِنْ اسْتِفْتَاءِ بَعْضِهِمْ مَرَّةً أَوْ مَرَّةً أُخْرَى أَوْ مَرَّةً أُخْرَى أَوْ مَرَّةً أُخْرَى مِنْ غَيْرِ بَلْ يَكُونُ مِنْ خِلَافِ قَصَادِ اجْتِمَاعِ وَتَوَاتُرِ هَذَا الْبَحْثِ لَا لِجَمَالِ الْمُمَارَاةِ فِيهِ وَكَوْنِ الْتَزَامِ مَذْهَبًا مُعَيَّنًا أَيْ عَهْدًا نَفْسِهِ أَوْ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَمْ يَكُنْ هَبِ ابْنِ حُسَيْنٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِتِمَامُ لِمَعْرِفَتِهِ دَلِيلُ كُلِّ مَسْئَلَةٍ وَهَيْئَةُ رِجَالٍ عَلَى دَلِيلِ الْمَذَاهِبِ الْآخَرِ الْمَعْلُومَةِ مَقْصُودًا لِأَنَّهَا يَكُونُ الْعَهْدُ مِنْ نَفْسِهِ بَطْنِ الْخَطَأِ اجْتِمَاعًا أَوْ يَسْبَبُ آخَرَ فَهَلْ يَلْزَمُ مِنَ الْإِسْتِمَارِ عَلَيْهِ أَمْ لَا فَقِيلَ نَعَمْ يَجِبُ الْإِسْتِمَارُ وَتَحَرُّمُ الْإِسْتِقَالِ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ آخَرَ حَتَّى شَدَّ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ السُّكُوفِينَ وَقَالُوا الْحَقُّ إِذَا صَارَ شَأْنًا فِعْلًا يَحْتَاجُ وَهَذَا شَرُّ نَعْمٍ مِنْ عَهْدِ أَنْفُسِهِمْ لِأَنَّ الْإِتِمَامَ لَا يَحْتَاجُ عَنْ إِعْتِقَادِ عَلَيْهِ الْحَقِيقَةِ فِيهِ ثَلَاثٌ لَا تَمُوتُ ذَلِكَ فَإِنَّ الشَّخْصَ قَدْ يَلْزَمُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُنْتَفِعَةِ لَهُ فِي الْحَالِ وَدَفْعِ الْحَرَجِ عَنْ نَفْسِهِ وَكَوَسْلَمِ فَهَذَا الْإِعْتِقَادُ لَا يَشَاءُ بِهِ لَدَلِيلُ شَرْعِي بَلْ هُوَ هَوَسٌ مِنْ هَوَسَاتِ الْمُتَعَقُّدِ وَلَا يَجِبُ الْإِسْتِمَارُ عَلَى هَوَسِهِمْ وَأَفْهَمُ وَقِيلَ لَا يَجِبُ الْإِسْتِمَارُ وَيُطْعِمُ الْإِسْتِقَالُ وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُؤْمَنَ وَيُتَقَدَّرَ بِهِ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ الْإِسْتِقَالُ لِلتَّحْتِ فَإِنَّ التَّحْتِ حَرَامٌ فِي الْمَذْهَبِ كَانَ أَوْ فِي غَيْرِهِ وَلَا وَاجِبُ مَا وَاجِبُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْحُكْمُ لَهُ وَلَمْ يُوجِبْ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَتَمَذَّهَبَ بِمَذْهَبٍ يَحِلُّ مِنَ التَّكَلُّفِ

فَالْحَاجَةُ شَرْعِيَّةٌ جَدِيدَةٌ وَفِيهِ مِنَ التَّزَمِ لَمْ يَلْتَزِمْ فَلَا يَرْجِعُ عَمَّا قُلِدَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ يُقْلَدُ مِنْ شَأْنِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ فِي التَّحْرِيمِ وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَى الْقَوْلِ مَا لَوْجِهَتْهُ أَيْ لَا تَكُنْ لَيْسَ بِتَبَاطُحٍ مَذْهَبٌ
وَلَا حُجَّةٌ مُوجِبَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَهَذَا أَيْ مَا يَلِدُ عَلَى جِهَةِ الدَّعْوَى وَهُوَ أَنْ يُقْلَدَ مِنْ شَأْنِهِ لِيَأْنِ قَطْعُ الْإِلْهَامِ بِحُجَّةِ
الشَّرْعِ بِالْأَمَلِ لِأَنَّ الشَّرْعَ يَنْبَغِي بِالْوَلَايِ حَرَامٌ وَأَمَّا أَنْ يَرْجِعَ عَمَّا قُلِدَ فِيهِ فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ قَطْعًا فَلَا يَنْطِقُ بِالْبَلَلِ
عَلَى الدَّعْوَى فَتَأَمَّلْ وَيُخْرِجُ مِنْهُ أَيْ عَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا يَحِبُّ أَنْ يَسْتَمِرَّ عَلَى مَذْهَبٍ جَوَادٍ اتِّبَاعُهُ وَخَصَّ الْمَذْهَبَ
قَالَ فِي نَحْوِ الْقَدْرِ لَعَلَّ الْمَانِعِينَ لِلْإِنْتِقَالِ إِنْ مَا مَنَعُوا الْمَلَائِكَةَ يَتَّبِعُ أَحَدَهُمْ رَحْصَ الْمَذَاهِبِ فَقَالَ هُوَ حُجَّةٌ
وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ مَا نَعَى شَرْعِيٌّ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ أَنْ يَسْئَلَ الْإِخْفَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَهُ أَلِيَّةٌ سَبِيلُ بَيَانٍ لَمْ يَنْطَهَرْ
مِنَ الشَّرْعِ مَنَعَ التَّحْرِيمَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمَلٌ فِيهِ بِإِحْدَى هَذِهِ الْمَذَاهِبِ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْتِقَالِ عَمَّا
يَبْهَرُ وَكَوْمَةٌ دَكَانَ عَلَيْهِ وَالْهَاجِرُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حُبُّ الْأَحَدِ عَلَيْهِمْ أَنْتَهَى لَكِنْ
لَا بُدَّ أَنْ لَا يَكُونَ اتِّبَاعُهُ رَحْصَ الْوَحْصِ لِلتَّكْلِيفِ كَقَوْلِ حَقِيقٍ بِالشَّرْعِ عَلَى رَأْيِ الشَّافِعِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
شَرِبَ التَّلْكَاتِ لِلتَّكْلِيفِ بِهِ وَهَذَا حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ الْأَمْرَ حَرَامٌ بِالنَّصِّ الْقَاطِعِ فَافْتَمَ وَ
مَا عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْعَامِيِّ تَتَبُّعُ الْوَحْصِ إِجْمَاعًا فَقَدْ وَجَدَ مَا نَعَى شَرْعِيٌّ
عَنِ اتِّبَاعِ رَحْصِ الْمَذَاهِبِ فَاجْتَنِبَ بِالْمَنْعِ أَيْ مَنَعَ هَذَا الْإِجْمَاعَ الَّذِي تَفْسِيْقُ تَتَبُّعُ
الْوَحْصِ عَنِ الْأِمَامِ أَحْمَدَ وَابْنِ تَائِبٍ فَلَا إِجْمَاعَ وَلَعَلَّ دَوَائِرَ التَّفْسِيْقِ إِنْ مَا هُوَ فِي مَا
إِذَا قَصِدَ التَّلْكَاتِ فَقَطْ لَا غَيْرَهُ وَمَا أُرِيدَ أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ جَوَادٍ الْأَخْذِ بِكُلِّ مَذْهَبٍ خَيْرًا
وَقَوْعُ الْخِلَافِ الْمَجْمُوعِ عَلَيْهِ إِذْ بَمَا يَكُونُ الْمَجْمُوعُ الَّذِي يَعْمَلُ بِهِ بِمَا لَا يَقْلِبُ بِهِ أَحَدٌ يَكُونُ
بِأَهْلِ الْأَحْمَادِ كَمَنْ تَزَوَّجَ بِلَا عِيْدَانٍ لِلْإِسَاءِ بِقَوْلِ الْأَمَامَيْنِ أَيْ ابْنِ حَنِفَةَ
وَالشَّافِعِيَّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَلَا شَهْرَهُ اتِّبَاعًا بِقَوْلِ الْأَمَامِ مَالِكٍ وَلَا وَفِي عَلَى قَوْلِ
إِمَامِنَا ابْنِ حَنِفَةَ فَهَذَا الزَّكَاجُ بَأَهْلِ اتِّفَاقًا أَمَّا عِنْدَ نَافِلَةِ نَفَاقَةٍ
شَهْرِهِ وَمَا عِنْدَ غَيْرِنَا فَلَا نَتَفَاءَ الْوَلِيَّ فَا قَوْلُ مُسْتَدْنَحٍ كَعَدَمِ
الْإِحْمَادِ الْمَسْئَلَةِ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى بُلْهَلَانِ الْقَوْلِ الثَّالِثِ
إِتْمَاكِ يَكُونُ إِذَا اتَّخَذَتْ الْمَسْئَلَةُ حَقِيقَةً وَحَقْمًا قَدَرًا
وَلَا تَكُونُ لَمْ يَكُنْ اسْتِفْتَاءً مُفْتً بَعْضُهُ وَالْآخَرُ الْقَوْلُ الْوَقْعُ أَنْتَهَى مُحَقِّقِينَ

حقیقتیں نکتہ شناس کر اس کلام بلاغت نظام سے مولانا سحر العلوم کی تحقیقی اقوال نمائشی دریاب
 التزام اقلیہ کے خوب معلوم ہوئی اور خوب متیقن ہوا کہ امر محقق بھی ہے کہ التزام سے بھی نہ تنہا مجتہد
 معین کے لازم نہیں ہو جاتی ۔ حافظ الفیہ والہ اول فاضل اخوان حبیب المدقہ دار
 حنفی نے بھی یہی کہا ہے کہ بالاجماع التزام مذہب معین لازم نہیں اور اگر کوئی اپنی طرف التزام
 کر لی تو پھر اس میں تین قول میں لاکن حق بھی ہے کہ لازم نہیں کیونکہ المدقہ نے کسی شہرہ پر
 واجب نہیں کیا کہ ایک ہی مذہب کو یکسر رستے اور فرمایا ہے کہ عامی کو سیدہ رست ہی نہیں
 کیونکہ مذہب تو اوسکا ہوتا ہے جسکو کچھ معرفت و دلیل اور احکام کے ہو سوا اگر عامی ہو کر کسی مذہب
 حنفی المذہب بن تو وہ ایسا ہے جیسا کہی میں نحوی ہون یعنی وہ جہوٹا ہے چنانچہ معتز احمد و
 میں فرمائی ہیں **وَيَقْلُدُ الْمُقْلِدُ الْعَامِلُ بِمَذْهَبٍ فِي حُكْمٍ غَيْرِهِ الْخِتَارُ نَعْمَ الْقَلْعُ بِأَنَّ الْمُسْتَفِيدِينَ مِنْ عَمَلِهِ**
وَلَمْ يَجْزْ كَالْوَايِسْتَفُونَ مَرَّةً وَاحِدًا وَآخَرَى غَيْرِهِ غَيْرَ مُلْتَزِمِينَ مُقْبِلًا وَاحِدًا وَشَاعَ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ وَلَمْ يَنْفُذْ
إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّ التَّزَامَ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ غَيْرِ لَزَامٍ وَخْتَلَفَ فِي أَنَّهُ هُوَ مُلْزَمٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ التَّزَامُ فَهَلْ يُلْزَمُ لَا سِرَّاد
عَلَيْهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ فَعِيلٌ نَعْمَ لِأَنَّ التَّزَامَ يُدْنِي عَلَى ظَنِّ حَقِيقَةٍ نَحْنُ فِيهِ عَلَى مُوجِبِهِ وَقِيلَ لَا إِدْلَاءً وَاجِبٌ
لَا أَوْجِبَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ يُوجِبْ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَتَّخِذَ بِمَذْهَبِ إِمَامٍ بَعْضُهُمْ فَيَقْلُدُهُ فِي كُلِّ مَا يَأْتِي وَبَدَلَهُ
وَلَا لَتَزَامٍ لِمَا يَعْهَدُ مُلْزَمًا مِنَ الشَّرْعِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ التَّزَامِ كَذَلِكَ الْفُلَانُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَيْهِ فِي التَّقْرِيرِ
وَهُوَ لَا مَحْذُومٌ فِي الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ بَلْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ وَلَا مَقْتٌ تَقْلِيدُ مُعَيَّنٍ
فَلَا يَحْكُمُ وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا بِقَوْلِهِ أَمَّا وَقَدْ انْفَرَقَتِ الْقُرُونُ الْفَاصِلَةُ عَلَى عَدَمِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ بَلْ لَا يَحِلُّ
لِلْعَامِيِّ مَذْهَبٌ وَلَوْ تَمَّ ذَهَبَ بِهِ لَأَنَّ الْمَذْهَبَ إِنَّمَا يَكُونُ لِمَنْ لَهُ نَوْعٌ نَظَرٌ أَسْتِدْلَالٌ وَمَعْرِفَةٌ بِأَقْوَالِ
إِمَامِهِ وَأَحْكَامِهِ وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَتَّخِذْ هَذَا لِمَا قَالَ أَنَا حَنْفِيٌّ أَوْ شافِعِيٌّ كَانَ لُغَوًَّا قَوْلُهُ نَافِقَةً
أَوْ نَحْوِي وَغَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ وَعَدًا إِلَى آخَرٍ مَا قَالِ مِثْلُ مَا قَالِ الْأَوَّلُونَ ۲۱ شيخ الفقهاء
 و امام الاصولین مولینا اکل صاحب عنایتہ حاشیہ ہدایہ میں ہی تقریر الاصول
 میں ایسا ہی لکھا ہے کہ التزام مذہب معین لازم نہیں چنانچہ فاضل تندرہ
 نقل کرتی ہیں **ثُمَّ فِي التَّقْرِيرِ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ**
لِلْمُتَّخِذِ مَذْهَبٌ مُدَوَّنٌ وَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ أَحَدًا أَنْ يَتَّخِذَ مَذْهَبَ بَعْضِهِمْ

أَحَدُ كَلَامٍ وَإِنَّمَا نَقَلْنَاهُ مُحَافَظَةً عَلَى النُّقْلِ فَيَسْقَى مُسْتَدْنَافِي كَلَامِهِ عَزَمَ النُّقْلَ الْقُرْآنِي وَالْعِلْمَ السَّلَفِي
 فَانْفَهَمَ ۝ ابُو الْإِخْلَاصِ مَلَّاحُ بْنُ شَرِّ بْنِ عَلِيٍّ الْخَفِيُّ فِي دَلَالِ عَلَى عِلْمِهِ أَوْ تَقْلِيدِهِ تَابَتْ كَيْفَا
 نَبِيَّ كَمَا تَزَامُ مَذْهَبِ عَمِينَ كَمَا إِنْسَانٍ بِرَضْوَرِ نَهْمِينَ أَوْ رَسَبَاتٍ مِنْ أَيْكَةِ السُّقْلِ تَالِيفٍ
 كَيْفَا بِجِهَانِ مَرْكَهَاتِهِ الْعَقْدُ الْفَرِيدُ لِبَيَانِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ فِي جَوَازِ
 التَّقْلِيدِ جَانِحٍ مَعْدُ خُطْبَةٍ مِنْ سَالِكَةِ فَرَمَاتِهِ مِنْ وَبَعْدُ فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْوَاتِقُ
 بِكَرَمِ رَبِّهِ الْوَقِي أَبُو الْإِخْلَاصِ حَسَنُ الشَّرِينِ لِي الْخَفِيُّ قَدْ دَدَ سَوَالٍ فِي رَجُلٍ
 خَفِيَ الْمَذْهَبُ يَسْئَلُ مِنْهُ دَمٌ أَوْ خَوْهُ أَدَا تَقْلِيدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عَدَمِ نَقْضِ الْوُضُوْءِ
 بِذَلِكَ الْخَارِجِ وَتَقْلِيدَهُ أَيْضًا فِي عَدَمِ النُّقْضِ بِاللُّبْسِ الَّذِي لَا لَكُهُ مَعَهُ كَمَا قَالِ
 الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ مُطْلَقًا هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ وَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ لِبَسْطِ الْجَوَابِ
 وَبِكُمُ النَّوَابِ مِنَ الْكِرَامِ الْوَهَّابِ فَاجَبْتُ بِجَوَازِ التَّقْلِيدِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ
 بِالْعُدْ دُجَانًا لِلتَّلْفِيْقِ مُصَاحِبًا لِلتَّوْفِيْقِ بِالْحَقِيقِ وَسَادَّ كُرْعَنَ أَمْتِنَا جَوَازِ
 ذَلِكَ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْفُرُوعِ كَقَوْلِ أَهْلِ الْأُصُولِ إِنِّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَجَمَعْتُهُ بِهَذِهِ
 لَا وَرَاقِ أَمْتِنَا لَا مَرَّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَيْثُ أَمَرَ بِجَمْعِ الْعِلْمِ وَالتَّقْلِيدِ
 وَسَمِيَتْهُ بِالْعَقْدِ الْفَرِيدِ لِبَيَانِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ فِي جَوَازِ التَّقْلِيدِ رَاجِحًا مِنْ اللَّهِ
 سُبْحَانَهُ الْقَبُولُ فَهُوَ خَيْرٌ مُسْتَوَلٍ وَكَرَّمَ مَا مَوَلٍ فَقُلْتُ نَعَمْ يَصِحُّ تَقْلِيدُ الْإِمَامِ
 مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عَدَمِ نَقْضِ الْوُضُوْءِ بِمَا يَسْئَلُ مِنْ دَمٍ وَرَيْحٍ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْحَرَجِ أَوْ غَيْرِهِ وَسَوَاءٌ
 كَانَ التَّقْلِيدُ لِمَعْدُودٍ أَوْ سَالِمٍ مِنَ الْعُدْرِ وَسَوَاءٌ كَانَ التَّقْلِيدُ بَعْدَ الْعَمَلِ بِمَا يَخَالِفُ مِنْ مَذْهَبِ
 أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ كَانَ قَبْلَ الْعَمَلِ بِهِ وَلَكِنْ عَلَى الْمُقْلِدِ الْإِتْيَانُ بِمَا هُوَ مُسْتَوَلٍ أَوْ مُسْتَحْبَبٌ
 لِمَا أَمَرَ بِهِ خُفِيَّةٌ وَهُوَ شَرْطُ عِنْدِ الْإِمَامِ مَالِكٍ كَانَ يَتَوَضَّأُ دَائِمًا مَرَّتَيْنِ مَوَالِيًا غَسَلَهُ مَرَّةً بِمَاءٍ
 بِرَبْعَةٍ كَمَا هُوَ الْخَارِجُ دَعْوَى كَوْنِ دَلَالٍ مِنْ تَابَتْ كَرَكَةِ خَيْرٍ مِنْ رَسَالَةِ كَبَلِ الْإِبْرَاقِ
 كَ فَرَمَاتِهِ مِنْ فَيَحْصِلُ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِنْسَانِ التَّزَامُ مَذْهَبِ
 عَمِينَ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِمَا يَخَالِفُ مَا عَمِلَهُ عَلَى مَذْهَبِهِ مُقْلِدًا فِيهِ
 تَبَرُّا مِمَّا هُوَ مُسْتَحْبَبٌ شَرْطُهُ وَهُوَ يَعْمَلُ بِأَمْرَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فِي حَادِثَيْنِ

لَا تَعْلَقُ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِالْآخَرَى وَلَيْسَ لَهُ إِبْطَالٌ عَيْنِ فِعْلِهِ بِتَقْلِيدِ إِمَامٍ أَوْ
 لِأَنَّهُ مُضَاءٌ الْفِعْلِ كَمَا مُضَاءُ الْقَضَايِ لَا يُنْقَضُ انْتِهَى كَلَامُهُ —
 ۱۵ اسید محمد امین المشہور بابن العابدین الشافعی الحنفی نے بھی یہی کہا ہے کہ تعین مذہب
 معین انسان پر لازم نہیں اگرچہ خود التزام کرے اور اسناد اس دعویٰ کی تحریر شیخ ابن
 الہمام اور شرح تحریر ابن امیر حاج سے اور عقد الفرید ملاحسن شربنہ الملی حنفی سے لائے ہیں
 مگر چونکہ کلام شیخ ابن الہمام کا اور شراح ابن امیر حاج کا اور ملاحسن شربنہ الملی کا یہی گذرا
 ہے اسلئے نقل کرنا عبارات شامی کو جو مستحسن ہے اور یہ کلام ادن اکابر کے ضرور نہیں اور
 یہ بھی فرمایا ہے کہ عامی کو مذہب سے کیا علاقہ اسلئے کہ مذہب تو اس شخص کا ہوتا ہے
 جسکو کوہ سیرت مذہب میں ہو پھر عامی ہو اگر کوئی کہے کہ میں حنفی ہوں یا شافعی ہوں تو وہ
 حق فی الواقع ہو اور اسی ہو جاوے گا جیسا کہ کہی کہ میں بخاری ہوں چنانچہ رد المحتار حاشیہ
 رد المحتار میں بعد نقل کرنے عبارت تحریر اور تجبیہ کی ارشاد کرتے ہیں قُلْتُ وَانْفِرْ
 قَالُوا الْعَامِيُّ لَا مَذْهَبَ لَهُ بَلْ مَذْهَبُهُ مَذْهَبُ مُفْتِيهِ وَعَلَّاهُ فِي شَرْحِ "تَحْرِيرِ بَابِ الْمَذْهَبِ"
 انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذاهب على حسب العلم والقرآن كتابا في فروع
 ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه واقولله وامايغره ممن قال انا حنفى او شافعى لم يصير كذلك
 بمجرد القول لقوله انا فقيه ونحوى اه وتقدم تمام ذلك في المقدمة اول هذا الشرح وانما
 المختار ذلك لئلا يغير بعض الجهلة ما يقع في الكتب من الاطلاق بعض العبادات الموهبة خلافا للمعجم
 على تنصيص الامامة المجتهدين فان العلماء حاشا لهم ان يريدوا الاذدراء بمذهب الشافعى او غيره بل
 يطبقون تلك العبادات بالمنع من الانتقال خوفا من التلاهي ^{بمنه} المجتهدين انتهى
 ۱۶ عبد سندی حنفی فرماتے ہیں کہ واجب ہونے پر تقلید مجتہد معین کی کوئی دلیل نہیں تو
 عقلی اور نہ نقلی اور بہت علمائے عدم وجوب پر تصریح کی ہے اور اس قول اپنے کو مستند کرتے
 ہیں فقہاء حنیفہ اور مالکیہ اور شافعیہ کے طرف اور فرماتے ہیں کہ قرون اولی کا اجماع تھا اس پر کہ مذہب
 ملا کر سیکر ایسا ہی مجتہد کی تقلید کرنی اور اس قول کو مستند کرتے ہیں طرف علامہ ابن امیر حاج
 کے چنانچہ طوابع الا نوار حاشیہ الدار المختار میں ارشاد کرتے ہیں نَا قِلَادَعْنِ الشَّيْخِ ابْنِ الْعَالِي

على التخيير وتخصيص العمل بقتوى محمد دون

مجتہد محکم لا یلتفت الیہ بل ہو تغیر حکم الشارع من دون بڑھان حج و حجتہ اللہ الواسعۃ
 ۱۹ مولانا ریس المحققین المتأخرین حجۃ من حج المولانا شاہ ولی اللہ صاحب دلائل عدید
 اس الزام تقلید مذہب معین کو باطل کیا ہے اور کتاب مستطاب عقد الجید اور انصاف ایسی
 تحقیق اور تفصیل میں تالیف فرمائی ہے سو تمام عبارات کتابوں او کو کی سبک کہان نقل ہو سکتی ہے
 غالب حق کو اور شایق تحقیق اور تدقیق کو چاہیے کہ اوں کتابوں کو مطالعہ سے مشرف ہووے
 لاکن کچھ قدری قلیل بطور تین اور تبرک کے ہم ہی ذکر کرتے ہیں مگر پہلو اتنا سمجھ لینا چاہیے
 کہ عامی کے حتمین تو یوں فرماتے ہیں کہ اسکا کوئی مذہب ہی نہیں اور اسکی سبیل عمل کے
 بھی ہے کہ وہ علماء وقت سے سوال کرے جیسا کہ پہلے ساتوین روایت میں کلام سے
 سید بادشاہ کے اور گیارہویں روایت میں کلام سے آخون قدما رسی کے اور پندرہویں میں
 کلام سے محقق شامی کے معلوم ہوا تو مذہب اختیار کرنا اونکے نزدیک علماء ہی کی شان ہے جو
 مسائل فروع و اصول امام کے سے واقف ہیں سوا اسکے حق میں عقد الجید میں فرماتے ہیں
 إِذَا ارَادَ هَذَا الْمُجْتَهِدُ أَنْ يَخْلُفَ مَذْهَبَ إِمَامٍ مُقَلِّدٍ فِيهِمَا إِمَامٌ آخَرُ هَلْ
 يُجُوزُ لَهُ ذَلِكَ اِخْتَلَفُوا فِيهِ فَمَنْعَهُ الْغُرَّالِيُّ وَشَرَّذَمَةٌ وَهُوَ قَوْلُ ضَعِيفٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّهُ
 بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يُحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ بِالْأَدِلِّ فَإِذَا فَاتَ ذَلِكَ لِحُجْلِهِ بِالْأَدِلِّ لَا يَثِلُ
 إِنَّمَا اِعْتِقَادُ أَفْضَلِيَّةِ إِمَامِهِ مَقَامَ الدَّلِيلِ فَلَا يُجُوزُ لَهُ أَنْ يُخَالِفَ الدَّلِيلَ الشَّرْعِيَّ
 وَدُرُ بَانَ اِعْتِقَادُ أَفْضَلِيَّةِ الْإِمَامِ عَلَى سَائِرِ الْأَئِمَّةِ مُطْلَقًا غَيْرَ لَا زِمَ فِي مَحَبَّةِ التَّقْلِيدِ
 اِجْمَاعًا لِأَنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأَئِمَّةِ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُو كَانُوا
 يُقَادُّونَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ غَيْرِهَا بِخِلَافِ قَوْلِهِمَا وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَى ذَلِكَ فَكَانَ اِجْمَاعًا عَلَى
 مَا قُلْنَاهُ وَأَمَّا أَفْضَلِيَّتُهُ قَوْلِي فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهَا لِلْقُلُودِ الصَّحَفِ
 فَادَّيْجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لِلتَّقْلِيدِ إِذْ يَلْزَمُ أَنْ لَا يَصِحَّ تَقْلِيدُ جُمْهُورِ الْمُقَلِّدِينَ
 ذَلَوْ سَلَّمَ فَبِهِ سَسَلْتُنَا هَذِهِ هَذَا عَلَيْنَا لَأَنَّهُ كَثِيرًا أَمَّا يَطْلُعُ عَلَى حَدِيثٍ يُخَالِفُ
 مَذْهَبَ إِمَامِهِ أَوْ قِيَاسٍ قَوْلِي يُخَالِفُ مَذْهَبَهُ فَيَعْتَقِدُ الْأَفْضَلِيَّةَ فِي تِلْكَ
 الْمَسْئَلَةِ بَعْدَ غَيْرِهِ وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى جَوَازِهِ مِنْهُمْ الْأَمْدِيَّةُ وَابْنُ الْحَاجِبِ

وَابْنُ الْهَسَامِ وَالنُّوْدِي وَاتَّبَاعُهُ كَأَبْنِ جُنَيْدٍ وَالرَّمْلِيُّ وَجَمَاعَاتٌ مِنَ
الْحَنَابِلَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ مَنْ يَفْقَهُ ذِكْرَ اسْمَائِهِمْ إِلَى الطَّرِيقِ وَهُوَ الَّذِي اتَّعَقَدَ عَلَيْهِ لَا تَفَاقُ

مِنْ مُفَقِّهِ الْمَذَاهِبِ لِأَدْبَعِهِ مِنَ الْمُنَافِرِينَ وَتَحْقِيقِهِمْ كَلَامَهُمْ تَحْقِيقًا شَبِيهِ فِي سَبِيلِ الْمَدْحِ كَمَلِ مَوْلَانَا
مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمْعِيلٍ فِي السِّيَرِ هِيَ تَقْلِيدُ كُودِ بَدْعِ حَقِيقِي قَرَارِ دِيَا هِيَ اَوْ شَعْبَةُ رَفَضِ كَا تَهْمِ يَا هِيَ

اَوْ رَجَابِ مُؤَلَّفِ كُوَاهِنِينَ سَيِّدِ مُقَابِلِ هِيَ اَوْ اَهْنِينَ كَلَامِ كِي مُقَابِلِ مِيْنِ دَعْوِي وَجُوبِ تَقْلِيدِ
مُجْتَهِدِ مَعِينِ كَا كِيَا هِيَ اَوْ يَحْيَى سَمْعِيلِ كَا اِسْ عَدَمِ وَجُوبِ كَا تَامِ عَالَمِ قَائِلِ هِيَ اَبْ سَمْعِيلِ كَلَامِ بِلَاغَتِ
نَقَامِ دَلَلِ دَلَالِ عَطَامِ مَوْلَا سَمْعِيلِ صَاحِبِ كَا اِيضَاحِ الْحَقِّ الصِّرَاحِ فِي احْكَامِ الْمِيْتِ وَ
الصِّرَاحِ مِيْنِ اَعَادِيْتِ صَحِيحِ سَيِّدِ لَالِ كَرِ كِي مَسَائِلِ مُتَفَرِّعِ كَرِ تِي جَاتِي مِيْنِ اَوْ رِبْعِ تَفَرِّعِ
يَحْيَى مَسَائِلِ كِي فَرَاتِي مِيْنِ سَلْسَلَةِ خَاصَةِ تَحْسَنَاتِ الْاَكْثَرِ مُتَاخِرِينَ اَزْ فِتْهَاتِ وَصُوفِيَةِ كِي مَحْضِ بَابِ رُطْبِ حَصُولِ

بَعْضَةِ مَنَافِعِ دِيْنِيَةِ وَصَحِيحِ شَرْعِيَةِ بَرُونِ تَسْكُ بِدَلِيلِ اَزْ دَلَالِ شَرْعِيَةِ عِبَادَاتِ يَا مَعَالِمَاتِ اخْتِرَاعِ
مِيْنَا يَنْدَا تَا خَدِيْدِ صَلِي اَزْ اَصُولِ دِيْنِيَةِ مَجْدِ وَوَاصِلَةِ اَحْدَاثِ مِيْكَنَدَا تَا تَرْوِجِ اَمْرِ كِي خَالِ وَرَقْرُونِ سَابِقَةِ
بُودِ رَوِي كَا رَمِي اَرَنْدَا تَا اَخْطَالِ اَمْرِ كِي دِرَانِ اَزْ مَنَهْ مَرْوِجِ بُو وَبَعْلِ مِي اَرَنْدَا مِثْلِ نَا زِ مَسْكُونِ وَجُوبِ تَقْلِيدِ
شَخْصِي مَعِينِ اَزْ اَيْمِ مَجْتَهِدِينَ وَهِيَةِ ثَوَابِ عِبَادَاتِ اِيْجَابِ رَامِي اَمَوَاتِ بَخْلَافِ نِيَابِتِ دَرِ عِبَادَاتِ تَا مِي
كِي اَنْ نَابِتِ الْاَصْلِ سَيِّدِ مِثْلِ تَحْدِيْدِ كَرِ كَلِمَةِ تَهْلِيلِ اَوْ صُلَاعِ مَحْضُودِ اَزْ اَعْدَادِ وَضَرَبَاتِ وَجَلَسَاتِ وَتَحْدِيْدِ
مَا كَثِيْرُ بَعْشَرِي فِي عَشْرَةِ تَرْوِجِ اَنْزَاوِ بَا بَرِ شُغَالِ عِبَادَاتِ وَطَالَعَةِ كِتَابِ تَرْوِجِ مَسَائِلِ قِيَاسِيَةِ وَكَشْفِيَةِ سَتَرْزَا

بَرِجِيْعِ مِثْ خُوْدِرَانِ وَخَالِ ظَاهِرِ كِتَابِ سُنْتِ مَكْرُطِ رِيْقِ تَبَرِكِ وَتَمِيْنِ وَاَخْطَالِ اَمْرِ مَعْرُوفِ وَنَهِيْ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَعَدَمِ مِهَالَاتِ بَا قَا تَرْجِيَا وَلسَانِي وَنَسَانِي وَامْثَالِ اِيْنِ اَمْرِ مُجْتَهِدِ شَانِ مِهْمَزِ قَبِيْلِ بَدْعَاتِ حَقِيقَةِ سَيِّدِ
اَسْتَعْنِ اَوْ دَوَسَرِيْ جَلِجَلِ اِسْمِ الْفِيْضِ الْحَقِّ مِيْنِ اَرْشَادِ فَرَاتِي مِيْنِ بَخْلَافِ قِسْمِ ثَانِي كِي هَرِ كَسِ اَرْتَحَقِيقِ اَحْكَامِ

قِيَاسِيَةِ شُغَالِ صُوفِيَةِ وَتَوَاقِيْنِ عَرَبِيَةِ ضَرْوِيْسِتِ دَاوِدِ وَتَقْلِيدِ شَخْصِي مَعِينِ اَزْ مَجْتَهِدِينَ وَنَسَانِجِ دُرْكَانِ
وِيْنِ نِيْ بَلَكِهْ مِيْنِ قَدَرِ كَا فَيْسِتِ كِي وَتَقِي كِي حَاجِي تَحْيِيْلِ اِيْدَا كَسِي اَزْ اِيْشَانِ اَسْفَا رُكْرُوْدِ اَمْكِي اَرَادِهْ وَ
تَقْلِيدِ اَحْمِ مِثْلِ اِيْمَانِ بِالْاَنْبِيَا اَزْ اِيْكَانِ دِيْنِ شَمْرُوْدِ لَعْبِ حَقِيقِي وَقَادِرِيْ مِثْلِ اَعْبِ مَسْلَمَانِ وَنَهِيْ
اَهْلَا رُكْرُوْدِ اَمِيْثَا اَزْ اَشْفَا اِيْمَانِ وَحَشِيْتِيَانِ مِثْلِ اَمِيْثَا اَزْ اَكْفَا رُوْ وَفَضْلِ اَزْ اَوْرَقِ مِيْنِ شَمْرُوْدِ شَمْرُوْدِ

وَاَسْفَالِ اَزْ اَمْرِيْ مِيْجِيْ يَا اَزْ طَرِيقَةِ بَطْطِ بَقِيْعَةِ مِثْلِ اَرْتَاوِ وَابْتِدَاعِ وَبَعْنِيْ مَوْجِبِ اَقْسَالِ نِيْكَ مَعْدُوْ

کرده شود یا دعوی اجتهاد و ولایت را مثل دعوی نبوت یا دعوی امامت بطریق بغی بر امام حق باعث
قتال و امانت قرار داده شود آیا دعوی مبنی بر اطاعت قاضی جبرکرون میرسد به اطاعت مجتهد
که رو حکم قاضی دیگر را هم میرسد به جایی احاد و رعایا را بخلاف حکم مجتهد که بر کسی قبول آن حجت
نیست لایماد و قیاس که اگر حق مجتهد باشد که او را تقلید می کنند اول اصلاً جایز نیست و بغی بر امام
حق اگرچنان باغی بی اقامت امامت نیست بلکه باشد اصلاً جایز نیست برخلاف دعوی خبیث
که قیاساً مکلف اجتهاد باید کرد و تقلید از اگر کرون خود و و باید انداخت با جملة غرض از این کلام آنکه اشتغال
بغیر شغل هر کتاب و سنت و تعلم و تعلیم آن خواه بخواندن باشد خواه با سماع مضامین سماع
و اشاعت آن از جنس کل شرب و لباس است که در آن زمان کافی بر آنست و اشتغال با چاه و چتر
معتبر و اشتغال صدوقه باغزار قبیل مراد و و صاحب است که عند الضرورت بقدر حاجت باطل
آرند و بعد از آن بکار پسندی خود اشتغال باشند و عثمان و شعاع خود محرمیت خاصه و تسنن و تعیم
باید داشتند و توبه به توبه است و انسلاک در طریق مخصوصه بکودناهب و طرق را مثل
و کالین عطارین باید شمر و خود را از مسلک آن چند مجتهدی باید ساخت چنین آنکه پایبندان را عوان
پس گیر می شعار است و اعلا کلمه سلطانی کار و بار و وقتی که بدو این محتاج میشوند از هر دو کانی که
برست آمد میگرد و بقدر حاجت بعمل آرد و باقی بر برای وقت ضرورت نگاه میدارند و بکار و
بار خود مشغول میباشند همچنین محدثه خاصه را شعار خود باید کرد و اقامه ظاهر سنه را کار بار خود با
و شت و احکام فقهیه صحیح و اشتغال صدوقه معتبره را که خالی از شوب فساد و بدعت باشد بقدر حاجت
استعمال باید کرد و زاید از آن بان توغای نماید کرد استیسمان البدو لانا نے کیا اچھی تمثیل
عمل با محدث کے ساتھ امور و از نو کانی کی توبہ عمل با قوال مجتہدین کے ساتھ و واکوی
سے سو و شبہ اول کی تو ایسی ہے کہ اس سے کسی مسلمان کو انکار نہیں لاکن وہ شبہ
ثانی کی پس یہ ہے کہ جیسے دو وقت در دفاتر بچکے مثلاً بکار ہوتی ہے اچھی تقلید کسی مجتہد
کی قول کی وقت مرض قلبی کے کہ وہ جہل ہے کسی سنیہ سے و کار ہوتی ہے اور شبہ نہایت
مجتہدین کی و کانون سے عطار و ملی بھی کیا واضح ہے تو اس سے نظر باریک غور کرنا چاہیے
کہ جب کوئی شخص التزام کرے کہ کہ میں عبد عطار ہی سے مثلاً دو الیا کو نکادو سرے سے کہہ

نو نگا تو وہ بیشک ایک ایکن ہلاک ہی ہو جائیگا یعنی اوسدن گز وہ تو درذات الجنب میں
 مثلاً مبتلا ہو رہا ہو اور عبد اللہ عطار کے پاس و سکی دوا نہیں ہے ایسا ہو وہ شخص جسے
 الزام کر کہا ہو کہ میں تمام عمر ابو حنیفہ ہی کی مشائخہ کر دنگا شافعی مالک کی ہرگز نہیں تو وہ
 کئی کیسین گناہ میں مبتلا یا کسی فرض کا تارک ہی ہو جائیگا مثلاً الیغورت خفیہ ہر جوان شہنشاہ
 اور اسکا خاوند منقہ و الخمر ہو اور عرصہ چار برس کا گزر گیا ہو اور اسکو شہوت کا ایسا غلبہ ہو کہ نہ
 کے صادم ہو نہ کا خوف غالب ہو تو دیکھو کہ اس عورت کو زنا سے بچنے کا امام ابو حنیفہ کے
 مذہب میں کوئی علاج نہیں وہ تو یہی فرماتے ہیں کہ نو تو ہر برس تک زنا کی نظر ہے تو وہ عورت
 خواہ زنا میں مبتلا ہو وے ہی گی اور اگر الزام نہ ہو تا تو بیشک نہ سبوح جانی اسلیئے کہ امام
 مالک کے مذہب میں اسکی دوا یعنی تجویز نکاح ثانی کی بعد چار برس کے موجود ہے ایسا ہی ایک
 شخص خفی کہ سفر میں ایسا موقع آن پڑا کہ نماز ظہر و عصر کی اپنے اپنے وقت میں دوا نہیں کر
 سکتا اور اسکو الزام تھا کہ شافعی مذہب کی تقلید کہو کہ اگر اوجرح میں ظہر و عصر گزر کر گیا تو وہ
 بیشک یکساں زکوٰۃ و دو نوغین سے قصاص ہی کر لگا اور اگر اسکو الزام خفیہ کا نہ تو نوبی ناسل
 دو نوغین زکوٰۃ و شافعی مذہب پر جمع کر کر ادا کرتا اور ترک فرض سے محفوظ رہتا مالک اور ابو حنیفہ
 رسالہ تنویر العینین نے اثبات رفع الیدین میں جسم میں ایسی تقلید کو شبہہ نفس کا فرمایا ہے یہ
 اشیاء کرتے ہیں وقد غلا الناس التقليد و تعصبوا فی الزام تقلید شخص معین حتی معوا
 الاجتهاد و منعوا تقلید غیر امامہ فی بعض المسائل و هذا ہی الداء العضال الی ہلک
 الشیعہ فہو لاء البصر اشرف علی ہلالک الا ان الشیعہ قد بلغوا اقصاها فجوبوا
 رد النصوص بقول من یؤمن تقلیدہ و ہولاء اخذوا
 فیہا و اقول لہذا آیات المشہورۃ الی قول امامہم انتہی بل
 شیخ عبد الحق محدث دہلوی حنفی ہی مقرر ہیں کہ طریق متقدمین کا یہی تھا کہ کسی ایک کی خاص
 کر تقلید نہیں کیا کرتے تھے اور اس قول کو آیت اور حدیث اور اجماع کی طرف مستند فرماتے
 ہیں اور کلام سے حافظ الحدیث ابن حزم کے یہی استہاد کرتے ہیں اور فرماتے ہیں
 کہ انصاف و عدل اس میں ہے چنانچہ تحصیل التعرف فی معرفۃ الفتن و التصوف میں

میں ارشاد کرتے ہیں تو وہ اتباع المجتہدین والاقتداء بہم فیہ طریقان فكان طریق -
 المتقدم من انہم لا یزول التزام مذہب معین واتباع مجتہد واحد بل كان للمجتہدین
 العمل باجتہادہم وكان سبیل العوام ان یتسفقوا لفقہاء ویرجعوا الیہم من غیر متابعتہ
 احد بعینہ قال الحافظ ابو محمد بن حزم الظاہری ما تعلم احدنا فی زمان القرون
 الثلثۃ الذین ہم خیر القرون اخذ بقول احد بعینہ وانما حدث ذلك بعد تلك القرون
 من غیر انکار احد فكل ذلك عمل الاجماع دلیلہم علی ذلك قی سبحانہ فاسئل اهل
 الذکر ان کنتم لا تعلمون وبقولہ ان الناس صامرون بالحمل بالکتاب السنۃ
 والاجماع والاقتداء بالعلماء فیما یقتضی فما وجب التحیین والتخصیص الی ہذا الشا
 قول النبی صلی اللہ علیہ وسلم اصحابنا کالجوامع بالجموع اذہم اقتدیتم اہتدیتم والعلماء کلہم
 فی حکمکم وهذا القول اقرب الی الاضمار والعدل انتهى قول قدم الحاکم فی ہذا
 الحدیث فی مستندنا فی کلام الشیخ الابرار والجماع علی ما علی قاری فی
 ہی وقرآن کیا ہے اللہ تعالیٰ نے کسی علم پر کیا کہ ضعیفی ہو یا سنی یا شافعی ہی ہو
 یا سنی بلکہ یہ حکم یہ ہے کہ اگر ان علم پر قرآن و حدیث پر عمل کرے اور اگر ان ہی ہو
 تو کسی اہل علم سے پوچھ لے چنانچہ شریعت میں اسلام میں فراموشی میں وہیں معلوم
 ان اللہ سبحانہ و تعالیٰ ما کلف احدا ان یشکک حقیقتا او مالکیا او شافعیاً
 حنبلیاً بل کلفہم ان یعملوا بالکتاب السنۃ ان کانوا علماء و یقلدوا العلماء ان کانوا
 جملاء انتہ اور نیز بیچ رسالہ سیم القوارض کے تم غریب بقایا نقلہ اند لو انتقل خفی الی الشافعی
 لم یقبل شہادۃ وان کان مالکاً فی او اخر الجواہر وقد انما تری لا یجوز لمسلم ان یتفق
 بمثلہ فان المجتہدین من اهل السنۃ والجماعۃ کلہم علی ہذا اند ولا یحب علی احد من ہذا الامۃ
 ان یشکک حقیقتا او شافعیاً او مالکیاً او حنبلیاً بل یحب علی احاد الناس ان یشککوا
 ان یقلدوا احد امین ہو لاء الاماع لوم لقولہ تعالیٰ فاستعلموا
 اهل الذکر ان کنتم لا تعلمون وبقولہ بعض مشائخنا سراج من سراج
 عالمنا لقی اللہ ساردا انتہی طام السلی القاری فی سیم القوارض فی فوم الروافض

علم ازجہ مؤخر

علماء حنفیہ عراق اور ماوراء النہر نے سات سلسلوں میں امام مالک و امام شافعی کے قول پر فتویٰ
 دے رکھا ہے پھر اگر تقلید ایک ہی مجتہد کی واجب ہوتی تو وہ علماء حنفیہ کیوں مذہب
 مالک اور شافعی پر فتویٰ دیتے جیسے کہ فرمایا شرح اسپغیانی میں نقلاً عن جامع الفتاوی
 افتی علماء العراق و ما وراء النهر علی قول مالک و الشافعی فی
 سبع مسائل منها تقریئ ہما فی الغائب بأربع سنین الی اخرہ اس روایت سے
 ہوا عزراون متقلدین مخصوصین کا جو کہتے تھے کہ جس نے اپنا مذہب کے خلاف پر فتویٰ
 دیا ہے تو ایک یا دو سلسلوں میں دیا ہے اور اس سے زیادہ ممکن ہے اور وجہ دفع ہونے کے
 ظاہر ہے اس شخص پر جو کہ دو میں اور سات میں فرق کر سکتا ہے اسے فتاویٰ حنفیہ
 میں ہی فرمایا ہے کہ مسئلہ نکاح بن مفعود میں امام مالک کے مذہب پر حنفیوں نے عمل کر رکھا
 ہے چنانچہ بعد بیان مذہب امام مالک کے در باب نکاح زوجہ مفعود کے فرمایا ہے
 قول مالک مَعُولٌ ہما فی ہذی المسئلۃ و اھلّنا من لے السنا فی ولوا فتی بد الحنفی
 یحیی فتی اہ انتہی بل بعض علماء حنفیہ خوارزم کے نے اختیار کر رکھا تھا کہ جو کوئی نماز
 میں خطا سے قرأت غلط پڑھ جائے تو نماز اسکی فاسد نہیں ہوتی تو اسپغیانی امام شافعی
 کے مذہب پر فتویٰ دے کر رکھا تھا چنانچہ فتاویٰ بزاز نے میں کہا ہے ان من علماء
 خوارزم یضربون اصحابنا من اختار علیہم فساد الصلوٰۃ بالخطا فیہا اخذ الیہ مذہب
 الشافعی فقیل لہ مذہبہ فی غیر الفاتحۃ فقال اختار من مذہبہ الاطلاق و ترک
 الھتد انتہی نقلک العلمۃ خاتم المتاخرین ابن نجیم فی بعض سائلہ فی الوقف و
 نقل الھما مہ البضا فی القول السدید سوا الرقیین مذہب ضروری ہوتی تو یہ فتویٰ بعض
 علماء خوارزم کا بلا تکلیف کیوں جاری ہوتا ہے قصات متاخرین نے فتویٰ دی رکھا ہے قسم
 کہلانے گواہوں کو قائم مقام ترکیہ کے برابر مذہب ابن ابی ایلیہ کے چنانچہ فیما بعد
 شرح مسلم میں فرماتے ہیں کو زوجہ و اید صحیحہ من مجتہد آخریون العمل بالاکثری
 ان المتاخرین اقبلوا بتخلف الشہد اقامہ لہ مقام الذمۃ علی مذہب
 ابن ایلیہ فاقفہم انتہی سوا الرقیین مذہب ابن ابی ایلیہ کے برابر

بلکہ اگر فقہین مذاہب اربعہ کی لازم ہوئی تو یہ فتویٰ مذہب پر ابن ابی سیلی کے کیوں جاری ہوتا
 جبکہ مائز میں مذہب بعین ابن روایت کو دیکھتے ہیں کچھ نہیں کہہ سکتے مگر اتنا کہ یہ فتویٰ اور
 احکام علماء حنفیہ کی مذہب ایک اور شافعی اور ابن ابی سیلی پر بنا بر ضرورت کی تھی الضرورات
 مخرج المخطورات چنانچہ حضرت مولف فی روایت اخیر سے اخیر میں باب ثانی کے ہی جواب یا
 ہی اس لیے ضرور ہوا کہ علی الرغم ان کے جواب میں اس عذر کی وہ روایات جسٹے بلا ضرورت فتویٰ دینا
 مذہب مخالف پر ثابت ہونے کی وجہ سے تو سنہ ۱۲۸۷ ش شیخ الاسلام عطارد بن حمزہ سے ایک
 شخص نے ایک مسئلہ خلاف حنفی مذہب کے دریافت کیا اور کہا کہ واسطے اجرائی اس حکم
 کے جو مخالف حنفیہ کے جو قاضی حنفی کسی شافعی الذہب کے پاس مقدمہ بھیجے کہ وہ شافعی
 موافق اپنے مذہب کے حکم جاری کرے اور حنفی قاضی اپنے مذہب کے مخالفت سے باز رہے تو جواب
 دیا کہ درست ہے قاضی حنفی کو بھیجا مقدمہ کا پاس شافعی الذہب کے اور اگر وہ
 قاضی حنفی آپ ہی او مستعد میں مخالف مذہب یا پھر امام کے حکم دیوے تو یہی درست
 ہے چنانچہ مجموع انوازل میں ذکر کیا ہے سئل شیخ الاسلام عطاء بن حمزہ عن اب
 الصغیر لزوجہا من معصیہ وقیل ابیہ وکبر الصغیران وبنہما غلبۃ منقطعۃ و
 قد کان النکاح بشہادۃ الفسقة هل یجوز للقاضی ان یتبع الی شافعی الذہب
 لیبطل هذا النکاح بسبب نہ کان بشہادۃ الفسقة قال نعم وللقاضی الخفی ان یفعل
 ذلک بنفسہ لخذلما الذہب ان لم یکن مذنباً انتی کذا فی العالگیریۃ تو غور کر کہ اگر عمل اور
 فتویٰ بذہب مخالف ضرورت ہی کیوں جائز ہوتا تو اس سائل کو شیخ الاسلام عطارد بن حمزہ
 باوجودیکہ شافعی الذہب ہو چودہا اور ضرورت خلاف کرنیکی اپنے مذہب حنفی کو نہ ہی کیوں
 حکم دیا کہ حنفی قاضی آپ ہی اس نکاح کو برخلاف مذہب امام اپنے کے باطل کر دے جیسا
 کہ شیخ الاسلام عطارد بن حمزہ نے فقہاء علی خلاف الذہب کو بدون ضرورت کے ہی
 درست کیا ہے ایسا ہی اور فقہاء سنی ہی درست کیا ہے چنانچہ عہدہ میں فرمایا ہے
 یجوز للقاضی ان یتبع الی شافعی الذہب لیبطل النکاح اذ کان التزوج بشہادۃ
 الفسقة والخفی ان یفعل ذلک وکے مسئلۃ الفخاء علی خلاف مذہب

کہانی الفضل السہودی رحمۃ اللہ علیہ سے کہ امام طوسی نقل کرتے ہیں کہ ایک روز جمعہ کی نماز ہوئی تھی
 اور قاضی ابوالطیب طبری شافعی بکبر کہنے کو مستعد ہو کر تو ناگاہ ایک جانور نے اُنکے
 اوپر بیٹھ کر دی اور ظاہر ہے کہ شافعی مذہب میں بیٹھ جانور و کلمی نجس ہونی سے اگر کین
 قاضی ابوالطیب نے شافعی ہو کر اُس بیٹھ کے نجس ہونے میں امام احمد بن حنبل کی تقلید
 کر لی اور کہا کہ میں اب باطلی ہوں اور تکبیر تحریمہ کہہ دی اور نماز میں داخل ہوئے چنانچہ امام
 سید شریف علی السہودی نے نقل کیا عن الکتاب النحوم فرمایا ہے ان الامام الطحاوی
 رَحِمَهُ اللہُ حَکَمَ اَنْدَرِ قِيَمَتِ صَلَوةِ الْجَمْعَةِ وَكَمَ الْقَاضِي ابُو الطَّيْبِ الطَّبْرِيُّ بِالتَّكْبِيرِ فَاِذَا
 طَاوُفَ دَرَقَتِي عَلَيْهِ فَقَالَ اَنَا حَنِبَلِيٌّ ثُمَّ اَحْرَمَ وَدَخَلَ قُلْتُ وَمَعْلُومٌ اِنْ اَنَا كَانُ شَافِعًا
 يَتَجَنَّبُ الصَّلَاةَ بِدَرَقَتِي طَاوُفًا فَلَمْ يَمْنَعُهُ عَمَلُهُ اَيَّ السَّابِقِ عِنْدَ هَبْرِي لَكَ
 مِنْ تَقْلِيدِ الْخَالَفِ اِنْتَبَهَ عَلَيَّ مَا قُلْتُ الْعَلَامَةُ الْحَسَنُ الشَّرْبِيلَا لِي الْحَنَفِي فِي
 الْعَقْلِ الْفَرِيدِ اَوْ اَيْسَا ہای مروی ہے کہ قاضی ابو عاصم عامری حنفی وقت نماز میں
 قُتِلَ شَافِعِي كِي سَجْدَةٍ اَشْرَفَ لِيَا قَاضِي ابُو عَاصِمٍ عَامَرِي حَنَفِي كُو تَقَالَ شَافِعِي نِي
 وَيَكْمُرُ سُوْدُنَ كُو حَلَمَ دِيَا كَبِيرِي مَن دُو دَوَلْمَ كَبِي وَاسْطَ خَاطِرِ دَرَقَتِي قَاضِي حَنَفِي كِي بَاوُجُو كِي
 شَافِعِي مَذْهَبِ مِي كَبِيرِي اِي كَا يَك كَلْمَ كَبَا جَا تَا تَا اور قاضی حنفی کو امام بنایا تو اوہوں نے
 بھی اپنے مذہب کے خلاف پاسی طر تعال شافعی کے جہر بملہ مع الفراءۃ اور رفع یدین و
 غیر شافعیوں کے موافق نماز ادا کیا چنانچہ امام سید شریف علی السہودی کتاب دوم سے
 نقل فرماتے ہیں ان القاضی اباعاصم العامری الحنفی کان یفتی علی باب مسجد الفقا
 والمؤذن یؤذن المغرب فترک ودخل المسجد فلما راه القفال امو المؤذن ان یشتی
 الاقامة وقدم القاضی فقدم وجہ بالبسملة مع القراءة والی بشار الشافعیہ
 فی صلوتہ ومعلوم ان القاضی اباعاصم انما یصل قبل بشار مذہبہ فلم یمنعہ سبقت
 عملہ عند ہبر فی ذلک ایضا انتہی علی ما نقلہ العلامة الشربیلالی الحنفی فی العقول الفرید
 اور طحاوی نے بھی اس قصہ کو نقل کیا ہے تبیینہ حضرت مولف نے جواب میں روایت قُتِلَ
 اور ابو عاصم کے پھر ارشاد کیا ہے کہ یہ روایت مخالف ہے اجماع کے تو اس کو ترک

غوب دیکھتے چلے آتے ہو کہ اجماع است کا کس طرف ہے التزام کی طرف ہو یا عدم التزام
 کی طرف اور یہی فرمایا ہے کہ جائز ہے کہ کیا گیا ہو یہ فعل نظر نفوذ کے نہ نظر اسنے کے یہ
 فعل درست ہے سو بطلان اس قول کا صریح ہے اسلئے کہ یہ فعل اور ترک مذہب امام اپنے کا
 قاضی ابو عاصم وغیرہ سے باوجود منع جاننے کے واقع نہیں ہوا اور نہ کیا جبر ہوا تھا کہ باوصف
 علم عدم جواز اقسام کے مرتکب اس گناہ کے یعنی ترک تقلید کے بزعم مؤلف ہوئے تھے
 راست فرمایا حضرت مسلم بن یزید اللہ بہ خیر ائفقه فی الدین نامہ رین
 فہم و دانش ۳۲ خاتم المتأخرین زین العابدین ابن نجیم صاحب بحر الرائق ذیل صحت
 حکم ملحق کے میں اور ظاہر ہے کہ جو شخص ملحق کو جو جمع میں لکھ زمین فی حادثہ و عادیہ سے
 عسایت ہے جائز کہی و اختیار عمل بذاتہ مختلفہ میں بطریق اولے جائز کہ کیا گئے کہ جمع
 اولئین تو اختلاف ہی ہے اور ثانی مجمع علیہ ہے چنانچہ فرماتے ہیں رسائل زینیہ میں
 وَیُمْکِنُ اَنْ یُّؤْخَذَ حَقُّهُ اِلَّا سَبْدًا لِّمَنْ قَوْلُ ابْنِ یَسْفَ وَحَقُّهُ الْبَیْعُ لِبَعْضِ قَاضِی
 بِقَوْلِ ابْنِ حَنِیْفَةَ بِنَاءً عَلَیْهِ جَوَازُ التَّلَافُتِ فِی الْحُكْمِ مِثْلُ الْقَوْلِ ۳۳ غانیہ سے منقول ہے
 کہ اگر کسی شخص نے قسم کہا ہے کہ میں عورت کو میں نکاح میں لاؤں گا اسکو طلاق ہے پہر اسے
 ایک عورت کو نکاح کر لیا اور کسی فقیہ سے پوچھا کہ اب اسکو طلاق ہوئی یا نہیں تو فقیہ نے حکم
 دیا کہ طلاق نہیں ہوئی تو اس شخص نے اس عورت کو اپنی زوجیت میں کہا اور پہر آئندہ
 ایسی ہی قسم کہا لی اور بعد اسکے دوسری عورت کو نکاح کر کے حکم اسکا کسی دوسری فقیہ سے پوچھا
 تو اس دوسری فقیہ نے برخلاف پہلے فقیہ کے حکم دیا کہ طلاق واقع ہو گئی تو اس شخص کے مقین
 ہوا کہ اسکا یہ فتویٰ ہے اور حکم ہے کہ وہ شخص پہلی عورت کو پہلے فقیہ کی تقلید سے اپنے نکاح
 میں سمجھے اور دوسری عورت کو دوسری فقیہ کی تقلید سے مطلق سمجھے چوہدری سو یہ حکم
 صریح روایت کرنا ہے اس بات پر کہ ہوا ایک فقیہ کی تقلید کرنے اور کہ دوسرے کی اور ایک مسئلہ
 میں صنفی ہوتا اور دوسرے مسائل میں شافعی ہو مگر درست ہو اور ایک ہی امام معین کی تقلید واجب
 نہیں ہے چنانچہ شیخ عبدالحق محدث دہلوی صنفی تحصیل التوفیق فی سمرقہ الفقہ و تصوف میں
 فرماتے ہیں وَلَقَدْ لَعَنَ الْحَازِنَةُ فِی مُسَلِّطَةِ تَعْلِیْقِ الطَّلَاقِ بِالْفَرْجِ اَنْدَقَالَ اَصْحَابُ اَبْنِ حَكَمٍ

روایت ملحق

میں سے

میں سے

اللَّهُ أَنْ صَاحِبَ الْحَادِثَةِ إِذَا اسْتَفْتَى عَدْلًا مِنْ أَهْلِ التَّقْوَى نَافَقِي بَطْلَانِ الْبَيْنِ وَسِعَهُ
 أَنْ يَأْخُذَ بِقَتْلِهِ وَيُسَبِّحَ الْمَرْأَةَ فَإِنْ تَزَوَّجَ أُخْرَى بَعْدَهَا وَقَدْ حَلَفَ بِطَلَاكِ كُلِّ امْرَأَةٍ
 تَزَوَّجَهَا فَاسْتَفْتَى فِيهِمَا أَحَرَّ مَثَلَهُ نَافِقًا بَعْضُهُ الْبَيْنِ وَدُفِعَ الطَّلَاقُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ
 بِالْتَزَوُّجِ فَإِنَّهُ يُمْسِكُ الْأَوَّلَى وَيُفَارِقُ الثَّانِيَةَ وَهَذَا كُلُّهُ دَلِيلٌ
 عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الرُّجُوعُ مِنَ فَقِيهِ الْفَقِيهِ وَأَنْ يَكُونَ النِّقَاحُ حَتْفِي الْمَذْهَبُ فِي مَسْئَلَةٍ
 وَشَافَهُ الْمَذْهَبُ وَغَيْرُهُ فِي أُخْرَى وَلَا يَحْتَقِلُ دَامَ بَعْضُهُ نَهَى أَوْ يَحْتَقِلُ دَامَ بَعْضُهُ نَهَى أَوْ يَحْتَقِلُ دَامَ بَعْضُهُ نَهَى
 نَوَافِرُ سَمْعِ مَنَ أَوْ قَوْلِ سَيِّدٍ وَغَيْرِهِ مِنْ بَعْضٍ مَوْجُودٌ فِي ۱۲۰۰ أَوْ مَوْلَوِي سَيَّاحِدِ عَلَى
 مَرْحُومِ سَاكِنِ قَصْبَةِ ثَمَكِ كَهْوِ بَرْتِ عَالَمِ مَتَجَرِّبِ جَامِعِ مَعْقُولِ وَنَسْقُولِ شَاكِرِ رَشِيدِ مَوْلَانَا شَاهِ
 عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْ مَوْلَانَا شَاهِ رَفِيعِ الدِّينِ قَدَسَ سِرُّهُمَا كَيْ تَحِيَّ رَسَالَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَتُحْيِيَ
 الْخَلْقَ مَنْ كَهْوِ رُؤَيْنِ مَوْلَوِي فَضْلِ رَسُولِ بِلَا نُونِي كَيْ تَحْيِيَ رَسَالَةَ الْأَنْبِيَاءِ وَتُحْيِيَ
 بَعْضَ مَتَجَرِّبِ رُؤَيْنِ رُؤَيْنِ حَالِ سَلَكِ اسْتَدْعَاكِ كَيْ جَنْدِ بَاتِنِ مَوْلَوِي اِسْمَعِيلِ كَيْ طَرِيقِ حَقِّهِ فَقَالَ
 كَيْ مَوَافَقِ مَخَالِفِ سَمْعِ تَحْقِيقِ كَيْ جَاوِيْنَ هَرْجَنْدِ اِنْتِزَامِ رُؤَيْنِ مَوْلَوِي اِسْمَعِيلِ كَيْ كَلَامِ سَوَابِ هَرْجَنْدِ
 أَوْ كَلَامِ اِسْلَامِ قَيْدِ مَذْهَبِ مِلَّتِ كَيْ نَهْنِ بَرْدِ اِسْمَعِيلِ اَلْجَبَا وَغَيْرِهِ رَسَائِلِ مِنْ مَحْقُوقِ مَوْجِبِ كَيْ جَوَابِ سَاكِنِ
 يَهْمِ هَرْجَنْدِ كَيْ حَالِ سَائِلِ مَلُوكِ كَا تَوْ كَيْ سَمْعِ مَعْلُومِ بَرْدِ كَا پَرَاتِنَا كَيْ جَا تَا سَمْعِ كَيْ مِلَّتِ سَمْعِ اَكْرَامِ
 يَهْمِ هَرْجَنْدِ مَوْلَوِي اِسْمَعِيلِ كَيْ قَيْدِ دِينِ اِسْلَامِ كَيْ نَهْنِ تَبِي كَيْبِي سَلَامَتِ كَيْبِي يَهْمِ هَرْجَنْدِ كَيْبِي
 كَيْبِي مُشْرِكِ نَسْتِ تَبِي تَوِيهِ بَاتِ قَابِلِ جَوَابِ كَيْ نَهْنِ اِسْمَعِيلِ كَيْ جَا تَا سَمْعِ كَيْبِي جَهْمِ هَرْجَنْدِ
 أَوْ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ سَمْعِ هَرْجَنْدِ يَهْمِ هَرْجَنْدِ كَيْ جَوَابِ سَاكِنِ يَهْمِ هَرْجَنْدِ كَيْ قَيْدِ اِيكِ مَذْهَبِ كَيْ اَلْاَكْرَامِ كَيْ
 حَقِيقِ اَكْثَرِ اَحْوَالِ مِنْ اَوَّلِي اَوْ سَمْعِ بَلَكِ ضَرْبِ مَوْتِ كَيْ كَيْ نَهْنِ اَكْثَرِ اَحْوَالِ مِنْ اَوَّلِي اَوْ سَمْعِ بَلَكِ
 لِيَكُنْ هَرْجَنْدِ كَيْ سَمْعِ اَسْطِ ضَرْبِ نَهْنِ جَسَدِ اَلْقَدَالِي مَرْتَبَةِ تَحْقِيقِ كَا سَمْعِ وَهْ كَيْبِي اَكْثَرِ اَحْوَالِ
 يَهْمِ تَقْلِيدِ اِيكِ شَخْصِ مَعْنِ كَيْ سَمْعِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ
 بِيْعَالَمِ كَيْ سَمْعِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ
 يَهْمِ كَا اَوْلَا دَرْوِشِ اَكْرَامِ كَيْ اِيكِ جَهَنَّمِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ
 اَوْلَا دَرْوِشِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ اَوْلِيَّتِ اَكْرَامِ

حرام ہو اور جو تحقیق اصل ہو سہی اور تقلید ضروری یعنی وقت نہون مرتبہ تحقیق کی ضرورت پڑے
 تو ہونی تو اس لیے مجتہد مغلی کو بھی ایک جبر ہے اور اگر مصیبت تو دو جبر بخلاف عامی مسئلہ کے
 کہ اسکو خطا میں نہ دونا اجر نہ ایک محقق کے حقیقین کلام برسیل تہزل کیا گیا والا عامی اور تقلد
 کو بھی موافق تحقیق متاخرین اور متقدمین کے تقلید کا شخص کے لازم اور واجب نہیں اگرچہ اولی
 اور بہتر اور موجب سہل ہونے عمل کے ہو اس ہمارے دعوی پر صحابہ رضاکا اجماع اور دلیل ہے تو
 جو شخص کہ تقلید ایک شخص کے لازم اور واجب کہتا ہے وہ غلط کہتا ہے جو عدم وجوب پر اجماع
 صحابہ کے ہو رضاسکو علم نہیں اب سنو اسکا بیان مسلم کتاب علم حدیث الفقہ کے متن میں ہے
 ہوا اخیر اور پہلی کتاب میں حاجت بیان کی نہیں اس میں ہمارا مطلب ہوا اور آخر محققین میں امام
 اور اسکی شرحین بھی ایسی سے اب پہلی کتاب ورا سکی شرح کی عبارت نقل کی جاتی ہے مسلم
 اور اسکی شرحین یوں ہے ^{مسئلہ} قال الامام اجمع المحققون على منع العلوم من تقليد اعيان الصحاء
 رضوان الله تعالى عليهم فان قولهم قد يحتاج في استخراج الحكم منها الى تتبعها في السنة
 ولا يقدر العوام عليه بل يجب عليهم اتباع الذين سبواواى نعمقول ويؤثرواى ورد
 ابوابا لكل مسألة على حدة فهذا بابي نقول كل مسألة عن غيرها واجمعوا
 بينهم ما جامع و فرقا بفارق و عللواى وردوا لكل مسألة مسألة على وفصلوا تفصيلا
 يعني على العلوم تقليد من تصدى بعلم الفقہ لا اعيان الصحاء بل المجملين القول و عليه نقول
 ابن الصلاح منع تقليد غير الائمة الاربعه الامام المام الامام الاثمة مامنا ابو حنيفة
 الكوفي الامام مالك والامام الشافعي والامام احمد رحمهم الله تعالى و خراهم عنا
 الخ اعلان ذلك المذکور لم يدرفي غيرهم وفيه ما يفيد الحاشية قال القرافي ان نقد الاجماع
 على ان من اسلم فلان يقلد من شاء من العلماء من غير محج و اجمع الصحاء على ان من استفتى
 ابا بكر وعمر من المؤمنين فله ان يشفعه ابا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما و يميل بقولهم من غير
 تكليف و دعوى رفع هذين الاجماعين فعليه البتة ان يوفق بطلان هذين الاجماعين قول الامام
 وقوله اجمع المحققين لانهم من الاجماع الذي هو المحجة حتى يقال يلزم تحايل الاجماع بل الذي
 يكون مختارا عند احد و يكون الجماعة متفقين عليه يقال اجمع المحققين على كذا انهم في كل

ایضا فیہ خلیل اثر اذا المجتهدون لا یخرون ایضا بل لا یجوز لهم مثل الایمان والکفر والکفر
 و سؤی اذیب بل الحق انه انما منع من منع تقلید غیرهم لانه لم یبق روایة
 منہم محفوظہ حتی لو وجدوا روایة صحیحة من مجتہدین لیسوا یجوز العمل
 بها الاثر ان الملتزمین اختلفوا بتخلیف الشهود اقامہ له موضوع
 التي حکية علی مذهب ابرائیم کیا ہم نتیجہ
 اس تحقیق سے معلوم ہوا کہ طعنہ نئی خصوصاً ایسے علماؤں پر عدم تقلید مذہب اور ملت کے
 اور دوسرے مطالعن نشاء اسکا وہی نشہ و شراب قہر الہی کا ہے جسے مکر معلوم ہوا تمام ہو
 تقریر یوں ناجید علی مرحوم کی صیانتہ الاناس میں اور نیز مولانا منقولہ نے سنہ بارہ سے ستر میں
 ایک فتویٰ جواب میں کسی سائل کے تحریر فرمایا تھا اور اسلئے میں مع مواہب علماء اٹونک اور وہی
 بقاب طبع آیا تھا وہی نقل کیا جاتا ہے چہ میفرمایند علماء دین و مفتیان شیعہ متین دربار
 کیسکے ایمان برخدا و رسول آوردہ بر اتباع احکام شرعیہ بلا تقلید مذہبی از مذہب اربعہ جل و جان
 مکرستہ و آئمہ اربعہ را پیشوای خود میداند و خود را محمدی میگویند و مقلد مذہب حسین را کہ خود را حنفی یا شافعی
 مثلاً میگویند نیز محمدی میداند مثل عبد اللہ نو مسلم و مانند آن شخص مسلمان سے مست یانہ و ہر کما
 مشرک یا کافر یا مردود گوید آن کیست بینوا تو جو ابلی ازین گفتا آنت کہ این سوال حقیقہ سے
 سوال است اول آنکہ ہر کہ باوجود ایمان بخدا و رسول بر اتباع احکام شرعیہ بلا تقلید مذہب از مذہب
 اربعہ بدل و جان مکرستہ و آئمہ اربعہ وغیرہم از ائمہ اہل سنت و جماعت را بر حق میداند و خود را محمدی
 میگویند این اتباع جائز است یا نہ دوم آنکہ اگر کافر یا مشرک یا مردود و گشتن و اورا فرستہ اہل سنت
 خارج و اگشتن رواست یا نہ سوم آنکہ در صورتیکہ اگر کافر یا مشرک یا مردود و گشتن روا نباشد
 فلم این گویند چیست جواب از سوال اول آنکہ در کتاب مسلم کہ در اصول الفقہ مذہب حنفی مثل آن تائید
 زمان تالیف نگشتہ در منہیہ آن از امام قرانی رحمہ نقل کردہ ترجمہ اش نیست کہ اجماع منعقد است
 برینکہ ہر کہ اسلام آورد و برائی اور وہست تقلید مجتہد کہ بخوابد بغیر تعیین من غیر محمد و نیز اجماع صحابہ است
 بر اینکہ شخصی کہ استقامت از حضرت ابی بکر و حضرت عمر رضی اللہ عنہما میکرد و تقلید این پروردگار و عین و برائی اور وہست
 نہ استقامت از ابی ہریرہ و معاذ بن جبل مکنبد و عمل با قوال اینان نماید من غیر تکریم کسی کہ رفع این
 ارد و اجماع را دعوی کند برود و جب است کہ دلیل دعوی خود بیان نماید است ترجمہ سلسلہ

نیست که اتباع احکام شرعی و احادیث را بر نمهند که خواهد با تقلید و سبب زندا سبب راجع و غیره جاریست
 باجماع صحابه پس منکر و مخالف آن منکر و مخالف اجماع صحابه است و در خوف تردیدی و ملاکست لیکن
 باید دانست که چنانکه عدم تعیین مجتهد و تقلید جاریست همچنین تعیین نیز جاریست بلکه تعیین بین زمانه
 موجب سهولت عمل در دین است و نیز در تقلید متبینه معین فایده دیگرست که چون بر سبب کتاب عمل
 جاریست بلکه کتاب معتبر متداول مبراهیل سنت و جماعت در کارست و همچنین هر قول هر معلم را در
 نیست که صریح بالحققون از اینجا است که فتوی مجتهد فاسق چنانکه حجاج و واجب التوقف است
 صریح علی الشیروی و غیره و نیز صحت علی سیف باید آنجا که فاسق فیکفای فیکفای از اینجا است که قول نقل
 و روایات و دیانات معتبر نیست بلکه عالم سوتوق بر در دین ضرورت و نه منتهی در تقلید متبینه معین
 سهولت و در غیره شواهد و قبول عمل واقع گردد و در اینجا عرض بیان عدم وجوب تعیین مجتهد است و
 بر که تعیین کنند اگر اینست جواب از سوال دوم آنکه چون آن شخص متبع احکام بر وجه مذکور ایمان بفرمود
 رسول الهی مسلم سیدار و سبب اتباع مذکور که باجماع صحابه رضایز است از ایمان خارج گشت نمی تواند
 صحیح الا ایمان باشد جواب از سوال سوم آنکه چون صحیح الا ایمان یکا فرمایا مشرک گفتن حسب فرموده
 رسول الله علیه الصلوة و السلام روا بشد بلکه خود کافر یا مشرک گویند کافر میگردد و جمع لمواجم
 است لاذ قال الرجل لا خیر لیکما فرقت بآءید احد هما خ ت عن ابن عمر ^{رضی الله عنهما} اذا قال الرجل
 لا خیر لیکما فرقت بآءید احد هما ان کان الذی یقول لک کافر ^{نفسه} فکافر و الا یجمع الی
 من قال عن ابن عمر ^{رضی الله عنهما} ینت حکم گویند لفظ کافر بدون شرک مستلزم کفرست نیز حکم شرک گویند و
 باشد اگر شرک حقی مرادش نباشد آنچه امام قرافی چه در اجماع نقل کرده و صاحب مسلم از امام مسلم
 از چه بر تمامی اهل سنت و جماعت ثابت لیکن بسبب بدون نقل از عالم سحر شافعی و محقق سبغینی
 از امام حجت بر سبب شافعی اتم بحمل سنت و بر المعلوم محقق نیست که از صحابه کرام چند صحابه معدوم مجتهد
 بودند و باقی نبویه تمامه باز التزمه ازینا تقلید یک کس معین از صحابی مجتهد لازم ^{مگر فیه تردید}
 باز اگر کسی مقلد یک کس بین اتفاقا میبود این تقلید حاصل بالمقصود واجب لازم نمیدانست که خدا
 اجماع صحابه بود با تقلید دیگری هم جاریست از این پس از مردم بیایک که خود را با تابع و پیغمبر علی
 شیخ را آنچه مذکور معنی لازم نیست قرار داد و اندر آنکه صحابه با تابع و پیغمبر صحابه با تابع و پیغمبر

شمعق بود و نیز متاخرین علما حنفیه حکایت شده و موافق فریب بن ابی لیلی با الحکم منزله لازم
 شهود گردانیده اند و قضاة امصار و مهاجرین عمل میکنند با آنکه در هر چهار مذهب تحلیف شهود است
 پس این لفظا مذهب مقام طعن بر زبان آوردن قدحی و جرحی است العیاذ بالله تعالی و دعا
 اگرام و در مفتیان و قضاة علما متاخرین حنفیه پس موسی صادق را از المعلوم لازم است که درین یکریه
 اَفَوَيْتَ عَنِ اخْتِذِ اللّٰهُ هُوَ وَاَصْلَهُ اللّٰهُ عَلَى عِلْمٍ وَحَمَّ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشًّا
 من بعد ازین ^{که} الله فلا بد که مورد و خایف و خاشی باشد که خدا نخواست باشد صدق همین کریمه کرد
 و این کتاب که بون خود و قله مذهب خفی است اگر کسی برین مذهب طعن کند خود خضم او را بیک حق بیار
 نیست خصوصاً از یک سوال که در حدیث وارد است السَّائِكُ عَنِ الْحَقِّ شَيْطَانٌ اَخْرَسٌ
 و نیز در حدیث مرفوع است مَنْ عَمِلَ وَكَمَّ اَلْحَمْلُ يَلْقَاهُ مِنَ النَّارِ حَسْمًا اَوْ رَحْمَةً خود را بداند
 شیطان مطلع فرموده یا نیکه با من باورداوت کنیم یا مو فرموده ان الشَّيْطَانَ كُفْرًا عَدُوًّا فَاحْذَرُوهُ
 اِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ اَصْحَابِ السَّعِيرِ این شیطان ملعون عوام و میان
 نبی آدم را بکیدی و دوام خودی آورد و با المعلوم بازی گیریش میکنند بعضی از اینها بجهنم
 او میباشند و بعضی دیگر مجتهدین لغو زیاده تعالی منها و نیز این ظاهرست نزد المعلوم که کسب از
 انما یارین مطایق تاکید حاویش نبوی علی صاحبها الصلوة والسلام و اجماع صحابه را از آن
 گردانند و از خواص و عوام مومنین خناس من الجنة و الناس من الله تعالی مالم و اظهار دین
 سنجیده لا ینفون او نه لازم بفضل خود سازد و الله تعالی علم و در شرح تحریر این تمام صاحب فقه
 است انتم انک قد علمت ان الکلیف من الشارح الا العمل بقول مجتهد لا یجوز و لا یخص
 العمل بقول مجتهد دون مجتهد بحکم لا یلتفت الیه بل هو یفیر حکم الشارح من و
 برهان مجتهد الله الی السعة و الصحابة اخص بالانقلید فانهم اقرب الی احد الاحکام من صاحب الحق
 لا یخلوا بعض حکامهم عن اشراف حقیقه فحق الی یومین المجتهدین الاحقاق اما المجتهدون الذین یسعون
 باحسان فکلامهم و انما فی مایح النقلید هم فواصل متی سفیان بن عیینة و مالک و ابن عیینة و غیره
 الاخذ بقول الایة الاربعه لا ینقضون لایة الاخرین نقل حکم اقل القامع لایة
 مجتهدین فاعلم ان العمل بقول المجتهد لا یرفع عن هذا الوجه فاصل فی شرح کتاب التمهید فی فقه

وروايت يعني يثيوب بن كتاب ميزان الكبرى شيخ عبد الوهاب مشهور في رحمته الله عليه
 سي نقل كجاني — كان الامام ابن عبد الله يقول لم يبلغنا عن احد من
 الائمة انه امر اصحابه بالترام مذهب معين لا يرى صحة خلافة بل المنقول
 عنهم تقرؤهم الناس على العمل بفتوى بعضهم بعضا لانهم كلهم على هذه
 من رتبهم وكان يقول ايضا لم يبلغنا في حديث صحيح ولا ضعيف
 ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اخرجنا من الائمة بالترام
 مذهب معين لا يرى خلافة وما ذلك الا لان كل مجتهد مصيب انتهى
 ونقل القرافي في الاجماع من الصحاح — ضر على ان من استفتى ابا بكر وعمر
 وقتله مما فله بعد ذلك ان يستفتى غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير
 تكبير واجمع على ان من اسلم فله ان يقلد من شاء من العلماء بغير حجر ومن ادعى
 دفع هذين الاجماعين فعليه الدليل انتهى وكان الامام الزماني من ائمة المالكية
 يقول يجوز تقليد كل من اهل المذاهب في النوازل انتهى ما في كتاب
 الميزان الكبرى للامام الشعراني وايضا فيه وان قال احد من المالكية
 اليوم بئس ما صنع من انتقل من مذهب الى غيره قلنا له بئس ما قلت
 انت لان امام مذهبك الشيخ جمال الدين بن الحاج رح و الامام
 القرافي رح جوزا ذلك فقولك هذا تعصب محض فان الائمة كلهم في الحق
 سواء فليس مذهب اولي بالشرعية من مذهب وقد سئل الجلال السيوطي عن
 يقول يجوز للانسان ان يتحول حنفيا ولا يجوز للحنفي ان يتحول شافعا او مالكيا او
 حنبليا فقال قد تقدم اننا قلنا ان هذا تحكم من قايله لا دليل عليه من كتاب لاسنة
 ولم يرو لنا في حديث صحيح ولا ضعيف تمييز احد من ائمة المذاهب على غيره على التمييز
 والاستدلال بتقديم زمن الى خيفة رح لا يتجزأ حجة ولو صح يوجب تقليد على كل
 حال ولم يخرج تقليد غيره البتة وهو خلاف الاجماع وخلاف ما رواه البيهقي في كتاب
 المدخل عن ابن عباس رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هما اوتىتم

میں کتاب اللہ فالعمل واجب کا عند کھد فی ترکہ فان لم یکن فکتاب
 اللہ فسنتہ فی ما ضیعت فان لم یکن فی سنتہ فی ما ذال صحابی کان صحابی کا لہجوم فی
 السماء فایا ما اخذتمہ بہ فقد اھتدیتہ واختلف اصحابی کما رحمۃ اللہ علیہ قال الجلال السیوطی
 ثم انہ یلزم من تخصیص تحریم الانتقال بذهب الامام ابی حنیفہ بطریق ذلک
 فی بقیۃ المذاسب فیقال محرم الانتقال من مذهبہ بالتقدم بالمرء الی مذهب
 المتأخر کالمشافعی یتحول حنیفیاً وحنفی یتحول شافعیاً وکذا العکس فی کل قول
 لا دلیل علیہ فهو مرد علی صاحبہ قال صلی اللہ علیہ وسلم کل عمل البس علیہ
 فهو رد انتہی وراکت فتویٰ آخری لہ مطبوعہ قد حث فیہا علی اعتقاد ان سائر

ایمۃ المسلمین علی ہدی من ربہم وان تفاوتوا فی العلم والفضل لا یجوز فیہم
 التفضیل لذلک یؤدّی الی نقص غیر ما مہ قیاساً علی ما ورد فی تفضیل الانبیاء
 فقد حرّم العلماء التفضیل لمؤدّی الی نقص نبوی وامتقارہ لا سیما ان دخی للہابی
 خصام ووقع فی الاغراض قد وقع الاختلاف بین الصحابۃ فی الفروع ویم خیر اقلہ و
 ما بلغنا ان احداً منہم خاص من قال بخلاف قولہ ولا اعلاہ ولا نسبہ لخطا ولا قصور
 فی الحدیث اختلاف متبہ رحمۃ وکان لا اختلاف علی من قبلہم الخذاب او قال ہلکما انتہی
 تمام ہوئی عبارت نیز ان شوائب کی پس بکما تنک روایتیں نقل کرتی جا میں نصف ذی علم کو
 اس بقدر پس ہے اور تصعب جاہل کو چاروں مذہب کی کتابوں سے ہایت نہیں ہوگی بلکہ قول و دلیل
 میں تاویل پیش کر لیا اب بعض اہل بصیرت کے لئے جو کہ قرآن اور حدیث کے سمجھنے کا قصد رکھتے
 ہیں اور اسکو مقصود صلی اور کافی سمجھتے ہیں دلائل شرعیہ کا بیان چاہیے پہلے دلیل قول اللہ
 تعالیٰ کا ما اتیکم الرسول فخذوه وما نہیکم عنہ فانتہوا اور قول اللہ کا اتبعوا ما انزل
 الیکم من ربکم جوہر استدلال کے پیچھے بیان ہوگی پہلی چند مقامات کی مقدمہ اولیٰ جو شی کہ جب
 اللہ تعالیٰ کے امر سے ترک کرنا اور سکوا عوام ہو تو اسے چاہیے کہ جو میں کما ہے ہذا الکلام ان ذ
 الشئ یدل علی حرمتہ ترکہ وحرمتہ الشئ یدل علی وجوب ترکہ وھذا لا ینصوفہ للترجیح
 انتہ مقدمہ ثانیہ امیر اربعہ کے مذاہب حق ہیں اور صدق میں ما اتیکم الرسول

اور کہا انزل کے علی سبیل التورکین اسلئے کہ حق عند اللہ ایک ہی ہو اور عہد مقدمہ عند الجمہور
مسلم ہے اور محتاج ایراد نقل کا نہیں مقدمہ ثالثہ بعض ائمہ کا ترک کرنا بعض احادیث کو فروغ
تحقیق انکیز کے ہے کیونکہ انہوں نے اون احادیث کو احادیث قابل عمل نہیں سمجھا یا جو سے
فسخ یا رد عوی ضعیف و امثال اسکے نہ یہ کہ حدیث کو قابل عمل کے سمجھ کر ہر اپنے اقوال کی یا
بندی حدیث نہیں مانتے تھے حاشا اللہ ہم مقدمہ ربعہ جو بقلہ بعض کہ حدیث کو کچھ غیر نہیں کہتا
اگر حدیث کو قبول نہ کری تو قبول نہ کرنا اوسکا فسخ تحقیق کی مثل ائمہ اربعہ کے نہوگی بلکہ ترک کرنا حدیث
کا ہوگا مقدمہ خامسہ آجکل کے بعض متعصب جو بعض احادیث میں تاویل بے باعث اور دعوی
فسخ اور ضعف کافی دلیل بلکہ مجر د پابندی قول امام کے سحر کے حدیث کو ترک کرتے ہیں وہ دوسرے
نہیں جیسے کہ ائمہ اسلئے کہ ائمہ دعوی فسخ و ضعف اور تاویل کا خالص تحقیق وینا ہوتا اور جمیع امین
الادلۃ تھا اور اصل کے لوگوں کو تاویل کرنا مراعاة لقول الامام مقابل قول رسول کے ہر چنانچہ کلام
بلاغت نظام میں مولوی اسماعیل صاحب کی جو تفسیر انہیں سے نقل کیا گیا ہو گذر ائمہ اربعہ و سہ
ائمہ اربعہ کو تقلیدین کو لازم ہے کہ چاروں اماموں کو برابر سمجھیں یہ کہ اپنے امام کے مذہب کو صواب
اور محتمل خطا اور دوسرے ائمہ کے مذاہب کو خطا محتمل لصوص سمجھیں جیسا کہ مقتضای قول
علامہ شافعی کا ہے جو اشیاء اور درمختار میں منقول ہے اذ اسئلنا عن مذہبنا و مذہب خصمنا
قلنا وجوباً مذہبنا صحیح الخاطا و مذہبنا الخاطا یحتمل الضا ہتی مافی الدرر مذہبنا فی الاشباہ
اسلئے کہ ہمیشہ سمجھے اور برابر سمجھے کہ ہم قول بظاہر معنی نامقبول ہے جیسا کہ ابن حجر اور محقق
شیخ ابن الہمام کی کلام سے معلوم ہوتا ہے چنانچہ سید محمد امین المشور بن العابدین و انجما
مین فرماتے ہیں اَلَا تَعْلَمُ أَنَّ لِكُلِّ مَذْهَبٍ اَبْنًا مَا ذَكَرَ عَنِ النَّسَفِيِّ مِنْ وَجوبِ اعْتِقَادِ مَذْهَبِهِ صَوَابًا وَخَطَا
الْغَطَاءِ بِمَنْبِیْہِ عَلٰی اَنَّهُ لَا یَتَّبِعُ تَقْلِیدَ الْمُفَضَّلِ وَاَنْدِلِزُمُ التَّزَامِ مَذْہَبِہِ وَاَنْ ذَا لِكَ لَا یَتَّبِعُ
فِی الْعَامِیِّ وَقَدْ رَأٰی فِی الْخِزْفَاوِیِّ ابْنِ حَیْمَانَ الْفَقِیْہَ الْمَصْرِحِ بِبَعْضِ ذٰلِكَ فَاَنْدَسَلَ عَنْ
عِبَارَةِ النَّسَفِيِّ الْمَذْکُورِ ثُمَّ حَرَّكَ اَنْ قَوْلَ الْاَئِمَّةِ الشَّافِعِیَّةِ كَذٰلِكَ ثُمَّ قَالَ اِنَّ ذٰلِكَ مَبْنِیٌّ
عَلِ الضَّعْفِ مِنْ اَنْدَحْتُ تَقْلِیدَ الْاَعْلَمِ وَاَنْدَحْتُ تَقْلِیدَ اَیِّ شَا
وَلَوْ مَفْضُولًا وَاِنْ اَعْتَقَدْتَ لَكَ وَجْہًا فَلَیْ یُمْکِنُ اَنْ یَفْطَعُ اَوْ یُنْفِیَّ اَنْدَحْتُ

بل علی المقلد ان یعتقد ان ما ذهب الیه امامه انه الحق قال ابن حجر ثم مرایس الحق
ابن الهمام صرح بما یؤیدہ حیث قال فی شرح الہدایۃ ان اخذ العاصی ما
یقنع فی قلبہ انه صواب او کف علی هذا اذا استغنی عن المجتہدین فاختلفا
علیہ الا ولم ان یاخذ بما یتمیل الیہ قلبہ منہما وعندہ ان لو اخذ یقول
الذی لا یتمیل الیہ جاز لان مثله وعدم مسألوہ الواجب علیہ تقلید مجتہدین وفعل
اور عطا دینی نے بھی ظاہر معنی کو رو کر تاویل کر دی ہے چنانچہ کہا ہے والمراڈ ان
ما ذهب الیہ امامنا صواب عنہ مع احتمال الخطاء اذ کل مجتہد یصیب وقد
فی نفس الامر واما بالنظر الیہ فکل واحد من الاربعہ مصیبک اجتہادہ فکل
مقلد یقول ہذہ العبارة لو سئل عن مذہبہ عن لسان امامہ الذی قلہ
ولیس المراد انہ یکلف کل مقلد اعتقادہ خطأ المجتہد الآخر الذی لم یقلہ لان
تقلید واحد منہم انما یشوع بقدر ضرورة التقليد وحی کون المقلد لیس من اهل النظر
الا دلہ لا یشترط الاحکام الظنیۃ فیقلد فی العمل فقط فان قلنا نہ مکلف بہ ايضا ولا
یلزم اداء التکلیف مع اعتقاد صحیح بل یلزم الا لو اعتقد عدم صحیحہ ما قلہ فیدفع نقول بدیل من
ظاہر اما خلافتہا من ہذا الحکمۃ من الشیخ ابی الفرج علیہ السلام ابو سعید انتی کلوم الخطا
فی حاشیۃ الدر المختار اور عبارت صرح ابن کلاب فروخ المکی الحنفی کے قول سعید بن یونس
ولیس المراد ان یکلف کل مقلد ان یعتقد ذالک فیما قلہ فیدفع او ذلک تقلید فیما لا یحتاج
الیہ وهو ممنوع کما قد تلمع من قبل ان التقليد انما یشوع بقدر الضرورة وهو
محتاج الی العمل فلا بد من التقليد فی حصصہ واما اعتقاد صحیحہ ما قلہ فیہ بطلان
کل ماعداہ فلیس من مکلفاتہ فان قلت بل هو مکلف بہ و لا یلزم اداء التکلیف مع اعتقاد صحیحہ
قلت لا یلزم ذلک الا لو اعتقد عدم صحیحہ ما قلہ فیدفع نقول بدیل من ہذا الصواب ظاہر حیث
فعل علیہ وہو الخ لا یقول مجتہدہ واما خطیئہ من خلایف بل مجتہد مقلد فہا من مکلف بہ انتی اور
ایسا ہی ما علی فاروقی نے بھی شرح عین العلم من اسقوله نسفی کے تحت اور تعلیقات کی ہیں تو مقلد کو
چاہیے کہ یاہر ان فریب کو زیر جانتے ہیں یا مجتہد ہو کر یا تو اس پر وہ استدل اس کے

کے بیان ہوتی ہے وہ یہ ہے کہ جو شخص حنفی المذہب مثلاً مولانا کا ایسے شخص سے ملے کرے
 ہے کہ شافعی مذہب کا مثلاً کسی مسئلہ میں اتباع نہیں کرتا اور اسکو ناروا جانتا ہے اور کرنے
 والی کو ظن کو تائب تو ترک کیا اور سے بعض مآلاتی بہ الرسول کو بحکم مقدمہ تائبہ کے اور ترک کرنا
 بعض مآلاتی بہ الرسول کا حرام سے بحکم مقدمہ اولی کے تو شخص سے کرنا اور حنفی کا اپنے مذہب کو
 اس طرح کہ شافعی کے کسی مسئلہ کا اتباع نہیں کرتا اور اجانکر حرام ہوا بحکم دونو مقدمہوں کے
 اور یہ دلیل جاری نہیں ہو سکتی حقیقتاً ائمہ اربعہ وغیرہم من المجتہدین کی سبب ترک کرنے والی
 بعض احادیث کو بحکم مقدمہ ثالثہ کی اور مقدمہ محض عامی یہ بات نہیں کہہ سکتا بحکم مقدمہ رابعہ کے
 اور بعض عقیدین صاحب علم آج کے زمانہ کے جیسا کہ مؤلف ہے وہ بھی نہیں کہہ سکتا بحکم مقدمہ
 خامسہ کے اور دونو قسم کی مقدمہ دہمی طرف سے یہہ عذر کہ ہم لوگ مذہب دوسرے امام کا سوچ
 مذہب امام اپنے کے یقیناً مآلاتی بہ الرسول جانتے ہی نہیں بنا بر قول علامہ شافعی کے تو ترک کرنا ہمارا
 مذہب شافعی کے مسئلہ کو موجب ترک مآلاتی بہ الرسول کا نہوا نہیں بن سکتا بحکم مقدمہ سادسہ کے
 غافم و تشکر اور اسجگہ سے کوئی یہہ نہیں سمجھ کہ اس دلیل سے لازم آتا ہے کہ ہر ایک کو واجب ہوا
 کہ ہر مذہب کے تمام مسائل پر عمل کیا کرے ورنہ ترک بعض مآلاتی بہ الرسول کا لازم آدے گا سو
 کہ یہ دلیل اس مقدمہ کے حق میں جاری ہوتی ہے جو کہ قسم ثالث کو اقسام تقلید سے اختیار
 کرے اور جو مقدمہ تخصیص مذہب معین کی بغیر قسم ثانی کے اختیار کرے وہ حقیقتہً تارک بعض مآلاتی
 بہ الرسول کا نہیں ہے بلکہ عامل مقتضای عموم نص کے ہے اسلئے کہ تخصیص اسکی یا بغیر عدم استقلال
 کے ہوگی یا بنظر اسکے ہوگی کہ نص سے عموماً اتباع مآلاتی بہ الرسول کا ثابت ہوتا ہے پھر اگر حق
 مذہب کے مسئلہ کی ضمن میں اخذ مآلاتی بہ الرسول کر لیا تو یہی کافی ہے تو اس نظر سے ترک بعض کا نہوا
 نظیر اسکی یہ ہے مثلاً عموم آیتہ فآؤ ذوالقاسم من القرآن سے فرضیتہ قرآۃ کی نماز میں بدون
 تعین کے ثابت ہوتی ہے تو اگر کسی شخص نے بنظر اسکے کہ تحقق عام کا ایک فرد میں ہو جاتا ہے
 یا بنظر اسکے کہ مجھ تمام قرآن کی حفظ پر عاقبت نہیں بارہم کو داسطے قرآۃ کے نماز میں خاص
 کر رکھا تو اس شخص نے باقی قرآنی قرآۃ کو ترک نہیں کیا مان اگر کوئی شخص بارہم کو
 باوجود قدرت کے تمام قرآن برابر نظر سے کہ بارہم کو پڑھنا نماز میں واجب ہے اور باقی قرآن پڑھنا

درست نہیں خاص کر لے تو بیشک اسے باقی قرآن کو ترک کیا اور مرکب ممنوع کا ہوا جیسا کہ
 مقلد تقلید قسم ثالث باوجود علم ایک مسئلہ کے بموجب مذہب دوسرے
 امام کے اس نظر سے کہ ہیکو لوے اتباع اپنے امام کے کیسی پیروی درست
 نہیں اس مسئلہ کو عمل میں نہیں لانا تو بیشک ترک کیا اسے بعض آثار الرسول کو بخلاف مقلد مختصم
 بتقلید قسم ثانی کے کہ تخصیص دے سکے نظر کفایت یا عدم استطاعت علیہم العصر ہے تو ثابت ہوا
 کہ ایسے مقلدین تاہم بعض اکی بہ الرسول کی نہیں اور اپنے تقلید بموجب ہر مسئلہ کی جب
 نہیں فاقیم دوسری دلیل حدیث رسولی ابن مسعود سے قال قال عبد اللہ بن عبد اللہ بن عبد اللہ بن عبد اللہ
 شیا من صلواتی یری حقاً علیہ لا یصرف الا عنی لای یصرف الا عنی لای یصرف الا عنی لای یصرف الا عنی
 یصرف عن یسارہ روایت کے اسکا امام بخاری نے حاصل ترجمہ فرمایا ہے عبد
 بن مسعود صحابی میں اٹھانے کہ جو کوئی امام بہ لازم کرے کہ بعد از غت کے نماز سے
 دہنی ہی طرف کو ہر کر بیٹھے اور بائیں طرف نہ بیٹھے تو اسے اپنی نماز میں سے ٹیٹا لگا
 سمہ میاں واسطے کہ میں رسول اللہ کو بہت دفعہ بائیں طرف کو پھرتے ہی دیکھتا ہے
 شیخ الاسلام عینی غنی نے فرمایا ہے کہ حدیث ابن مسعود کی اس کے حق میں ہے جو دہنی طرف
 کے پھرنے کو ضروری اور واجب باننا ہے اور اگر واجب ہانے تو دونوں طرف برابر میں
 لاکن دہنی طرف اولی ہے چنانچہ شرح بخاری فرماتے ہیں ماتحت اسی حدیث کے حکمانہ
 یری مشمۃ ووجوبہ واما اذا لم یتموذج ذالک فتتوی فیہ الامران لکن جہۃ الیسار علیہما استوی
 اور عینی نے فرمایا ہے کہ اس حدیث سے معلوم ہوا کہ جو کوئی ایک امر مستحب پر مبنی جیسا
 کہ اسمقام بین اختیار کرنا جائزہ میں کہا ہے خوب اصرار کر رکھے اس طرح کہ کہہو اسکو بخیر
 تو اسے شیطان نے حصہ پایا اضلال کا پھر کیا حال اوش شخص جو امر مذکور پر بہت پیوستہ
 ہو رہے چنانچہ شرح مشکوٰۃ میں فرماتے ہیں تحت اوسی حدیث کے وفیہ اصرار علی اصل
 مندوب وجعل غما ولم یعمل بالذخیرۃ اصاب منه الشیطان منہا خلاصہ
 فکس یہاں من اصرار علی بدیعہ ہنئیکہ نہ اور اسی جگہ سے ہی جو فقہانے
 کہا ہے کہ سجدہ شکر کا فی نفسہ مستحب لاکن بعد نماز کے مکروہ ہے اس جہت سے کہ عوام کہہ کر

نہیں کرتا تھا تو اب مثلاً ابو حنیفہ رحمہ اللہ کی تقلید بالتحقیق طریق اولی واجب اور لازم ہر مسئلہ
 میں ہوگی پس قول اسکے واجب ہو گیا مرام ہو گا حکم یہ کہ یہ کہ تقویٰ الما تصوف الکسب
 الذکب ہذا احلاہ و ہذا احکام لہ فہذا علی اللہ الذکب اور اس استدلال سے ہے
 کہ یہ کہ یہ شہد گزیر ہے کہ غیر مجتہد ہو کر قیاس کیوں کیا اس لیے کہ یہ وہ قیاس نہیں جو کہ مستطاع علم
 سے مواد مخصوص سانچہ مجتہد کے ہوتا ہے بلکہ میر وہ لالہ لافض ہے کہانی قولہ تعالیٰ وَلَا تَقْلُ لَہُمَا فِی
 دَلَالۃ عَلٰی نَبِیِّ الضَّرْبِ اور دلالۃ النس کو عوام سی سمجھتے ہیں چنانچہ شیخ ابن الہمام تحریر میں فرماتے
 مین دَلَالۃ النُّصْحِ بِالْقِیَاسِ اِنَّ الْقِیَاسَ یُحْتَصِنُ لِلْمُجْتَہِدِ وَ دَلَالۃ النُّصْحِ لِقَامِہَا الْعَوَامُ
 انتہی اور قیاس کہنا اسکو مذہب مام رازی کے مذہب پر مبنی ہے چنانچہ مسلمین کہتا ہے کہ یہ قول
 الخفیۃ والشافعیۃ علیانہ تعنی دَلَالۃ النُّصْحِ قِیَاسٌ جَلِیٌّ وَ اخْتِارَہُ کَلَامُ الْوَلَدِ
 رشتے کہدانی مستقیم حصول تعلیمہ بنائے لف نے دعویٰ وجوب نہیں پر یہی دلیل فرمائی نہیں کہ جبکہ
 چار مذہب کی تعین واجب ہوئی تو ایک کی تقلید بھی ہو گئی کیونکہ یہہ ایک ہی تو انہیں چار
 میں سے ہے تو اسکی مثال ایسی ہوئی کہ جبکہ چار جہت ہوئی تو ایک ہی جہت ہو گیا سو یہ تو اسکی
 دلیل ہے کہ ایک کسی حامل محض سے بھی حصار نہیں ہوئی چہ چامی علماء اور سہرگروہ وجوب ثابت نہیں
 ہونا اور اسچہ چان نے عدم التزام مذہب میں کو با استدلال جار و لیلون کے اور بہ شہادۃ قیاس و آیات
 سلف اور خلاف کے جو ہر ایک از میں سے دلائل بدلائل سے بعض وایہو نہیں اجماع امت کو حجتہ
 ائیر یا ہے اور بعض میں عدم وجود دلیل وجوب تعین کو سند پکڑا ہے اور بعض میں عموم آیت قرآنی کو دلیل
 گردانا ہے اور کسی میں قواعد اصولیہ کا رجحان ہے ائیر یا ہے ثابت کر دیا تو اب قول کسی کا یہ جملہ
 ہے و ہذا شہد فی النار کا بلا دلائل کس طرح مقابل دلائل اور روایات دلالہ کے ہو سکتا ہے اور جو ایک
 قول ضعیف جناب مولف نے اخیر میں اس باب کی نقل کیے ہیں کیونکہ معارض سے جس حصہ میں لائل
 اور روایات کے ہو سکتی ہیں اس سے بعد بعد تحقیق کے حاجت دکر نے اون اقوال ضعیف
 مولف کی نہیں ہی لاکن چہ کہ بعض مباح کہ جو کہ صیول فہ سے واقف نہیں بہر ہی ادب کے
 باقی کلام سے یہ کہ ہا ہو جائیگا اس لیے ضرور ہوا کہ باقی کلام کو مواد ان روایات کے رہے کہ یہی وہ فلسفہ
 یہہ قال بیان باطل ہونے تقلید کا بطریق عدم نہیں کے ہے ساتھ کئی طریقوں کے طریق

دلیل قیاسی

طریق اول یہ ہے کہ جب تقلید ثابت ہوئی اس پر یہ سے فاسد اول الذکر وغیرہ سے تو مقتضا اس کا یہ ہو کہ
 اخیر عمل کر کر ہی الذمہ ہو جائیں ہم بالیقین عہدہ تکلیف تقلید کسی ثم قال جو یہ بات حاصل ہوتی ہے تقلید
 مذہب معین میں یا نہ چہ بہ وجہ و کچھ اہل اہل ہے کہ اس میں اجمال ہے نیز کیا خلاف اجماع میں یعنی ایسی بات کر لیا کہ
 اوستے سے نزدیک عمل یا حل موجب ایک شخص نے عمل کیا ہو جب مذہب اہل مالک و مکہ کے وضو کیا قلین کی کم سے
 کہ اس میں حکمت پڑی تھی اور مسیح کیا ہو جب مذہب اشعری کے چند بالو پھر نماز پڑھے تو یہ نماز ہاروں یا مومن سے کیسی ہو سکے
 جائز ہوئی اقوال فرض ہونے کی وجہ اول سے یہ ہے کہ عدم تعین مذہب میں اجمال ہے نیز کیا اجماع تو نہیں باطل میں
 باطل مرکب مذہب کے جیسا کہ صورت مذکورہ میں گذرا اور جبکہ تقلید غیر معین میں کیا اجمال ہو تو تقلید معین و جب یہی
 پس معلوم کرنا چاہیے کہ یہ قول موقوف باطل ہے اور یہ وجہ اول اگر تغیر و ثبوت وجہ تقلید معین کو نہیں ہو سکتی سلیے
 کہ ایسی تعین ہر اجماع مرکب مجموعہ ہے ہوا سہل کہ اجماع مرکب میں تمام مسئلہ کا شرط ہے اور اس کے مسائل مقلدینہا
 مختلف ہیں سلیے ایک علیہ ہے اور مسیح کا علمی وہی ہو سکتے ہے کہ محققین جو لوہیں نے صورت تلاح بلا ہوا بلا گوہ
 اور بلا ولی کا باطل باجماع مرکب تاہمین تسلیم کیا چاہو کہ ہے مسلم میں دعاء اور داندہ دیکھ لیکن المجموع
 مما لم یقل بہ احد فیکون باطلا اجماعا کن توفج بلا صدق ولا شہود ولا ولی فاقول مند
 بعدم اتحاد المسئلة ولا نہ لی تم لزوم استفتاء مفت بعینہ انتہی اور کہا شرح بحر العلوم میں و
 ما اورد انه علی تقدیر جو ان الاخذ بكل مذہب احتمال وقوع الخلاف الجمع علیہ اذ
 یکن المجموع الذی یعمل بہ مما لم یقل بہ احد فیکون باطلا اجماعا کن تروج
 بلا صدق لا للتابع بقول الامامین ای الی حنیفہ والشافع رحمہما اللہ ولا شہود
 اتباعا بقول الامام مالک ولا ولی علی قول اما من الی حنیفہ فہذا النکار باطل تقفا
 اما عندنا فلا تنفای الشہود اما عند غیرنا فلا تنفای الی قول مند فہذا اتحاد المسئلة
 قد مر ان اجماع علی بطلان القول الثالث لما یکن اذا احدثت المسئلة حقیقۃ او حکما فتدبر ولا نہ
 لی تم لزوم استفتاء مفت بعینہ ولا اصل الوقف اس عمل میں خیال کرو کہ وجہ اول کو لغو افتراء کر رہی
 اور کس طرح ہو اجمال کو بیان کر کر دیاتے اور کہا ہے مقدم حصول میں ثم ما یتعلق بہ بعض المنقہ
 فی المذہبین و لی مسئلین من انہ خلاف اجماع المركب مردود بان شرط ترکیب
 الاجماع اتحاد المسئلة والی قول تم لزوم استفتاء مفت بعینہ فی جمیع المسائل وقد

شہادت بطور اجماع کذا فی المسئلہ انتہی اور اگر کوئی کہے کہ تحقق اجماع مرکب کا اور بطلان یہ ہو کہ ہر سال اپنے
 اس تصویر سے کہ بعد سب امام مالک کے کم ہونا مقدار مسج کا یعنی ایک وبال کو مانع صحت وضو سے نہ کی
 مقدار پانی کی پینے کم ہونا قلمین سے اور بعد سب امام ابو حنیفہ کے دو نو مقدار و نمکی کی مانع صحت
 وضو سے اور نزدیک امام احمد کے اور امام شافعی کے قات مستند بانی کی قلمین سے مانع صحت وضو
 ہے نہ مقدار مسج کی توجہ کوئی سطح حکم وضو کر لگا تو اسے نہ سمجھا کہ ان میں سے کوئی چیز یہی مانع
 صحت وضو نہیں ہے یعنی شمول عدم کر کے عیساکہ توضیح میں ایسی صورت لکھی ہے اور اسکو
 شمول عدم سے تعبیر کیا ہے اور یہ شمول عدم باطل ہے باجماع مرکب ائمہ اربعہ کی توجہ وضو بھی
 باطل ہوا اجماع مرکب سے اس کے تو عدم التزام مذہب معین باطل ہوا کیونکہ اوس میں احتمال ہے
 بڑیکہ ایسی صورتوں باطلہ میں تو اب جواب اسکے چار میں اول یہ ہے کہ اس طرح بعض دور
 صورت تو عین بھی شمول عدم تحقق ہے حالانکہ وہ بعض صورتیں تمہاری نزدیک ہیں مسج
 میں عیساکہ ایک شخص نے بانی بقدر قلمین سے جس میں کچھ نجاست تھی امام مالک کا مسئلہ ہو کہ
 وضو کیا اسلئے کہ جبکہ مذہب اہل حنفیہ میں قلمین سے کم پانی نجس نہیں ہوتا تو بقدر قلمین کے
 بطریق اولیٰ نجس ہوگا اور مسج ربوہ سرکا امام ابو حنیفہ کا مسئلہ ہو کہ اگر کسی نے وضو کرے کہ توجہ
 میں صحت وضو کی بھی شمول عدم ہو جو ہے اس طرح کہ امام مالک کے مذہب میں کمی ربع
 کی مانع صحت وضو کو تھی اور امام ابو حنیفہ کے مذہب میں کمی قسدر پانی کی مانع تھی تو اگر باجماع
 اس وضو کے نہ کہا کہ دو نو افرامع نہیں ہیں شمول عدم ہو بہر اظہار اس صورت میں تحقق ہو گیا
 اور باوجود اسکے یہ صورت تمہارے نزدیک صحیح ہے بھرا یا بھری کہ صورت اپنی بیان کیے کہ
 فاسد کہو اور اس صورت کو جو کہ ہم نے بیان کی ہے صحیح کہو بالانکہ شمول عدم دونوں صورتوں میں
 متحقق ہے بلکہ پہلی صورتیں اہل اختلاف ایک عمر میں نہیں اور صورت ثانی اہل اختلاف ایک زمانہ میں
 اختلاف ہوا ہے فلیشک الذی لا یجیح المرء الخراج اور اگر کہو کہ یہ صورت بھی باطل اور فاسد ہے
 تو اور آفت اور مصیبت بڑی کی کہ تخصیص ایک مذہب کی ثابت کرتے کہ مذہب کے بعد کو آتھتے ہیں
 ہونا یہ وضو یا مذہب امام شافعی اور امام احمد کے دست ہے اسلئے کہ ان کے مذہب میں کم مقدار پانی
 اور کمی مقدار مسج کی دو نو مانع صحت وضو نہیں ہیں اگر صورتوں کو اسد کہو گے تو مذہب اہل

اور ائمہ کا باطل ہو جائیگا اور انحصار مذہب اہل سنت کا مذہب اربعہ میں نہ رہے بلکہ مذہب میں امام
 مالک در امام اعظم مذہب اہل سنت منحصر ہوگی و دوسرے یہ کہ صورت معمول عدم مقلد کو بالاجماع مرنے
 سے تصویر اسکی بھی ہے کہ جبکہ ایک شخص نے فقیہین سے کم بانی نجاست اقتادہ میں سے وضو کیا امام
 کا مقلد ہو کر تو اس بانی کے وضو کو امام احمد اور شافعی اور ابو حنیفہ مگر فاسد نہیں جانتے بنا بر
 اس بانی کے کہ اس شخص منصوصی نے اس سہل میں تقلید امام مالک کی کی ہے اگرچہ وہ امام اوس بانی
 کہ اپنے حق میں اور اپنے متقلدین کے حق میں نہیں جانتے ہیں
 میں اور ایسا ہی جبکہ اوس شخص نے مسح کیا و وبال پر امام شافعی کا مقلد ہو کر تو اس مسح کو امام مالک
 اور امام اعظم اوسکے حق میں ناقض نہیں جانتے اس نظر سے کہ وہ شخص مسح میں مقدم ہے امام شافعی
 کا اگرچہ امام اعظم اور امام مالک و مسح کو اپنی حق میں اور اپنے متقلدین کے حق میں ناقض جانتے
 میں تو یہ وضو بالاجماع ائمہ اربعہ کے درست ہوا سید بسطی اور سید بطور پر بعضی متعقبن نے صورت نکاح
 بلا صدق و بلا دلی اور بلا شہود کو جو معمول عدم پر مشتمل ہے بعد تسلیم ہوا اس سلسلہ کے بھی درست کہاتے
 ہیں انچہ سید بادشاہ شیعہ تحریر میں فرماتے ہیں فاعترض علیہ بأن بطلان الصورة المذكورة
 عندنا بما فی سہل فان مالکاً مثلاً لم یقل ان من قلدا الشافعی فی عدم الصدق ان
 نکاحه باطل لم یقل الشافعی ان من قلدا مالکاً فی عدم الشہود ان نکاحه باطل انتہی و
 اور علیہ ان عدم قوہا بالبطلان فی حق من قلدا احمد اور اربعہ مذہبہ فی جمیع مآثبات
 علیہ صحیح العمل مخالف فیہ من قلدا کما فی شیعہ وعدم القول بالبطلان فی ذلک لا یتسلط علیہ
 القول بہ فی هذا وقیحاً بحسنه بان لفارق بینہما لا یسر لہ ان کل واحد من المجتہدین لہ
 فی صورة النافیق جمیع ما سطر فی صحیحہ اہل یجد بعضہ یأخذ بعض هذا الفارق لا یتسلط
 ان یکون مؤتباً للحکم بالبطلان و کیف یتسلط والمخالفة فی بعض الشرط اھو من المخالفة
 فی جمیع فیکون الحکم فی الصلحۃ فی لاھو بالطریق الاولی ومن یدعی وجوب وارث آخر و یجوز
 انہ علی بطلان صورة التفسیق علی خلافی الصورة الاولی علیہ بالبرہان فان قلت لا یتسلط
 المناظر فی البعوت اھو من المخالفة فی کل لان المخالف فی کل یتبع محکمہ ذواہ فی جمیع
 یتوقف علیہ صحیح العمل ہذا لم یتبع و لہذا قلت هذا فانما یمکن ان کان معک لیس من نضار

اجماع اوقیاس قویٰ بیک علی ان العمل اذا کان له شرط یجب علی المقلد اتباع محمد
 واحد فی جمیع ما یتوقف علیہ ذلک فأت به ان کنت من الصادقین واللہ اعلم انتم
 عبارة السيد بادشاہ رحمہ اللہ علی ما نقلہ الملاحسن الشرنبلالی الخفقی فی العقد
 الفہید وما اورد علیہ فسعیب عندہ انشا اللہ تعالیٰ فی مبحث التلخیص
 اور علامہ اکمل صاحب عنایہ تقریر میں فرماتے ہیں وتُعقب لاوّل بان

الحکم الذکور لیس بفار لان مالک لم یقل بطلان النکحۃ الشاغیہ ولا الشافی
 بطلان النکحۃ المالکیۃ بلا شہود ولكن فیہ نظر ظاہر علی ما نقلہ القندہار
 فی مفتنہم بمحصول بقول وجہ النظر ما مر فی کلام السيد بادشاہ من یزاد وقد مر جوابہ
 میر میر کہ فرض کیا کہ ایک امام کے مقلد کے فعل کو دوسرا امام فاسد کہتا ہے اور شمول عدم
 درست نہیں لاکن بالی او یعنی اس عدم جو ارشمول عدم کا تو یہی ہے کہ اختلاف مذکور یہ کہ مستلزم بطلان
 شق مخالف کا ہوتا ہے اور اسکا بطلان مبحث میں اجماع مرکب کے بوجہ بط معلوم ہو چکا ہو تھا میر کہ
 فرض کیا کہ اجماع مرکب مذکور کا یہی درست ہو سکتا ہے اور یہ صورت وضو کی باطل ہے تو یہی
 ہے یہ نہیں لازم آتا ہے کہ تقلید ایک مجتہد کی ہو بلکہ میں واجب ہو جاوے بلکہ ہو سکتا ہے کہ مقلد
 ایسی صورتوں میں جو میں سبب لازم آوے پر میر کہے اور باوجود اسکے التزام المذہب کے
 کہے مثلاً کوئی شخص طرح کرے کہ فرکے وضو میں امام مالک کے مذہب کے تمام مسائل پر عمل کرے مگر میر کہے
 بڑا اور کان اور سنن اور مستحبات دیکھے مذہب میں ہیں سکوا داکرے اور کوئی امر ایسا کرے کہ جسے امام
 مالک کے مذہب میں وہ وضو فاسد ہو جاتا ہے اور طرح کے وضو میں امام شافعی کے مذہب کے تمام مسائل پر عمل کرے
 اسے کیفیت سے کہ امام مالک کے مذہب کے عمل میں گزری ہے اور میر کے وضو میں امام مالک کی تقلید کرے
 اسی کیفیت سے اور میر کے وضو میں امام ابو حنیفہ کی تقلید کرے اسی کیفیت اور شرائط سے جو مذہب میر
 دانشمندانہ کے حق میں مولف کی جلاو کیوں کر عاری ہوگی اور اور تقلید شخص میں کی اس میں سے کہ میر کہے
 کی سبب سے کہ علامہ حسن شرنبلالی خفقی نے عقد فریقین تفصل مآذ کرنا انہ لیس علی الانشا
 فرام مذہب سعین وانہ یجوز لہ العمل بما یخالف ما یحکم علی مذہبہ مقلد انہ
 با امامہ مستحبہ اسر وطہ وعلی بالہین متضادین جائز علی خلقی الخ احد منہ ما لا یدعی

قال اور دوسری وجہ یہ ہے کہ جب سب غیر معین برپا کر دیا تو احتمال ہی پر چکا غیر ثواب میں نہ دیکھ
 آواز رہے کے جیسا کہ ایک شخص نے عمل کیا جو جب سب فاعلی کے کپڑا نما زمین ساہیہ ہر جسم اللہ کے اور عمل
 کیا جو جب سب اہل ام اعظم امام مالک کے ترک کیا جہر آئین کو تو نماز جبارہ کو نزدیک سب موسیٰ اقوال بہت غایہ
 ہے کہ مال اور مرجع اس وجہ کا طرف جہ اول ہے کی ہے تو جبارہ اس وجہ کی خالی اور اسی گئی تو سب کا کیا ذکر کیا
 رہا تو چاہیے کہ جواب جہ اول کو سب مطہر کر لیں قال تیسری وجہ یہ ہے کہ رجوع کرنا تعقید سے بعد عمل کر کے
 ممنوع ہو بالاتفاق کہا یوحیٰ ابن حجاب مالکی نے سب مختصر الاصول کے بعد قاضی محمد الدین منی نے سب
 شرح مختصر الاصول کے اور قاضی محمد الدین سنا فنی نے شرح اوسکی میں اور شیخ ابن ہمام فنی نے شرح مختصر
 الاصول کے اور صاحب المختار نے سب درختا رکے اور سوسے اسکے اور علمانی جہم الدین یا محمد امسی غیرہ کہ
 اور عبارت تحریر کی یہ ہے لایزال مع عمائد ای عمل بہ اتفاقا استے اور کہا صاحب بحر الرائق
 نے یہ بیان کیا ہے فی نقل الشیخ فی تصحیحہ عن جمیع الاصولین لکذا لا یصح الرجوع عن التعلیل
 بعد العمل بالاتفاق استے یعنی نقل کیا شیخ فاسم نے سب صحیح اپنی کے جمیع صولیات سے کہ بلاشبہ نہیں
 صحیح ہے رجوع کرنا تعقید سے بعد عمل کر کے بالاتفاق مثلاً ایک شخص نماز سب بتقلید امام غفر کے تو نہیں
 درست ہے کہ نماز پڑھے اور کے طہر پڑھ اور یاد اور نگاہ رکھنا اعمال کا کہ سمنے غلٹانے مذہب پر عمل کیا ہے
 غلطی وقتانے کے خلاف کرین کل ہے سب کم ہونے دینداری کے اور سستی مونیکی امور دین میں ہر جگہ
 یا نماز یا سطور تو پڑھا اور سمن جو ممنوع ہے بالاتفاق یعنی بالاجماع پس سب تعین مذہب ضروری اقوال جواب
 اسکے دین اول جواب تاہم ثبات اختلاف کے رجوع بعد العمل میں اور ساتھ تو زیادہ دعویٰ جماع کے اسکے نہ
 ہونے پر تو کہتے ہیں ہم کہ اول دعویٰ اس اتفاق کا ابن حجاب و آمدی کیا ہے اور باقی صاحب جبارہ نے ذکر کیا
 ہے اور سب ان کے سب اتباع میں ابن الحجاب و آمدی کے تو معلوم کرنا چاہیے کہ دعویٰ جماع کا منسحب ہونے پر رجوع
 بعد العمل کے محققین نے رو کر دیا ہے اور قابل مونی میں اختلاف کے اس مسئلہ میں چنانچہ زرکشی نے کہا ہے کہ جو کہ ہر
 الحجاب و آمدی نے کہا ہے غلط ہے یعنی دعویٰ جماع کا نہایت نہیں سب کہ ان دونوں غیر کے کام سے معلوم ہوتا ہے
 کہ بین العمل میں اختلاف ہے یعنی بعض کہتے ہیں کہ رجوع بعد العمل درست ہے اور بعض کہتے ہیں کہ درست
 نہیں ہے کہ جبارہ کے کہ جماع کرین اوس شخص کا جو قابل ہے جواز کا چیکہ اس شخص میں ابالی متقی غلٹانے پر ضرور فاعلی
 اور کشتی لیس کا قائل یعنی الامام و ابن الحجاب نے کلیم غیر ہا ما مقتضی جہاں الحلال

ای قلنا اتباع القائل بالجواز التقليد بعد العمل بقول غیر من قلده و عمل بر سنتی کلام
 الشریعہ علی اور فاضل بہار منسوبہ سلم میں ارشاد کرتے ہیں قال الذکر کشتی لا یطاق ذکرہ الامامی
 وابن الحاجب ویس حکما قالہ ففی کلام غیر ہما ما یقتضی جریان الخلاف بعد العمل
 انتہی انی اباشیہ المیزان فاضل اکمل صاحب نامہ فی تفریر میں کلام کو زکشتی کے نقل کر کے
 تائید کی ہے اور کہا کہ جو کہ زکشتی کو منوع ہوگا جس حالت میں کہ غیر کے مذہب کو صحیح جانے پر یا جو نقل
 قنداری نے معتبر اصول میں کہا ہے و فی تقریر الاتفاق ذکرہ الامامی دہان
 الحاجب و عقیدہ الذکر کشتی بان کلام غیر ہما یقتضی الاختلاف بعد العمل ایضاً
 و کیف یشیع الرجوع اذا اعتقد صحیحہ انتہی و ایسا ہی شیخ امامی الدین نے
 نے جسے دعویٰ اجماع کو رد کر دیا ہے اور کہا ہے کہ سوائی ابن الحاجب اور آمدی کے اور ان کے کلام
 سے رجوع بعد العمل میں اختلاف معلوم ہوتا ہے اور کہا کہ کس طرح سے رجوع متوع ہوگا جابجا چونکہ یہ سب
 معلوم ہو گئے چنانچہ سید شریف علی السمرہوی عقیدہ الفریضہ کلام التقليد میں فرماتے ہیں ثم دایت
 فی فتاویٰ السنبلی اندہ سئل عن ذلك فی ضمن مسائل الی ان قال السنبلی دعویٰ
 الاتفاق فیہ نظر ففی کلام غیر ہما ما یشرع باثبات الخلاف بعد العمل ایضاً و کیف
 ینع اذا اعتقد صحیحہ انتہی کذا فی العقد الفرید للشرینالی اور ایسا ہی سید
 محقق شامی نے جسے کہا ہے کہ دعویٰ اجماع میں نظر ہے اس لیے کہ اختلاف رویہ ہے پس جائز ہے
 اتباع قول الجواز کا چنانچہ روا التمارین فرماتے ہیں علی ان فی دعویٰ الاتفاق نظر فقد حکم
 الاختلاف ینجوز اتباع القائل بالجواز انتہی بلکہ فو شیخ ابن الہمام نے اگرچہ تحریر میں موافق
 ابن الحاجب کے کہا ہے مگر فی القدر میں ابن حاجب کے اتباع کو خاف پر کہہ کر حق کو اختیار کیا ہے اور ان
 اختلاف کے ہونی میں چنانچہ بحوالہ العلوم شرعہ سلم میں فرماتے ہیں لا یرجع المقلد عما عمل بہ من
 حکم جزئی اتفاقاً کذا فی المختصر و التفریر للشیخ وان ذکر ہنا موافقاً للمختصر و تذکرہ علی
 دایرہ کلامہ فی فتح القدر بشرع الخلاف بعد العمل انتہی بلکہ یہ بھی کہ کلام ہے چنانچہ
 رجوع بعد العمل میں معلوم ہوتا ہے اس لیے کہ رد و تقلید میں بعد التزام کے جوہر کے نزدیک بین قول میں
 ردیل یلزم و ردیل لا دھو لا منع و ردیل یلزم ہوا بلکہ جیسا کہ سابق میں تہدیس کیا ہوا ہے

عبارتوں سے معلوم ہوا اور ظاہر ہے کہ جبکہ لزوم بعد الالتزام میں تین قول ہوئے تو منع رجوع میں مجہول
 ہے لزوم کے کیونکر اختلاف ہو گا چنانچہ مسلمین کہاتے ہیں کہ قبل مختلف فیہ یعنی الرجوع بعد العمل
 اقوال یدل علیہ التثلیث فی ہذا التزام فان وجوہہ لیس اولی من عدمہ ضررۃ تدل علیہ
 اور شرح میں بحر العلوم نے کہا ہے اقوال یدل علیہ التثلیث فی المذاهب فی ہذا التزام رأی مجتہد
 فان وجوہہ ای للالتزام لیس اولی من عدمہ ضررۃ کلامی للمعنی للاتفاق عند وجوہہ ولاختلاف عند
 عدمہ تدل بآئنتہی پس جبکہ کلام سے زرکشی کے اور شیخ تقی الدین سبکی کے بلکہ خود شیخ ابن ابیہام کے بلکہ
 کلام سے تمام قائلین بالتثلیث کے ثابت ہوا کہ دعوی اجماع کا منع ہوئے رجوع بعد العمل پر غلط ہے تو
 یہہ امر مختلف فیہ ثبیر اہو منہی بقول ملا حسن شہر بلالی حنفی کے جواز کو اختیار کیا سبب اس کے کہ جواز
 رجوع مدلل ہے بعینہا وان دلائل سے جو عدم التزام تقلید معین پر گذر چکے ہیں اور امتناع رجوع پر
 کوئی دلیل ادر نہ شرعیہ میں سے نہیں ہے ما انزل اللہ بہا من سلطان دوسرے جواب یہ کہ اگر فرض ہے
 کیا ہوا ہے کہ دعوی اجماع کا ثابت ہی تو ہے اس سے تقلید معین نہیں ہوتے اس لیے کہ متفقین نقاد
 معنی امتناع رجوع بعد العمل کے یہ کہتے ہیں کہ جبکہ کوئی شخص ایک حادثہ میں کیسے مجتہد کی تقلید کرے
 تو اسکو درست نہیں کہ اس حادثہ خاص میں اس تقلید سے رجوع کرے مثلاً ایک شخص نے
 ظہر کا وضو کیا سنا تبہ صبح کے امام ابو حنیفہ کا مقلد ہو کر تو اب اسکو درست نہیں کہ اس وضو
 حاشن تقلید سے امام حنیفہ کے رجوع کرے اور اس صبح کو باطل کہے اور صبح تا کرم کا بنا بر مذہب امام
 مالک کے اسی وضو میں واجب بنا اور امتناع رجوع بعد العمل کے یہ معنی نہیں کہ جبکہ اس شخص نے مثلاً
 بیچ فرض ظہر کے دن جمعہ کے صبح رابع سر میں تقلید ابو حنیفہ کے اختیار کیے تو اب اسکو دوسرے وضو
 میں غلامتہ کے ظہر کے وضو میں یا جمعہ کے عصر کے وضو میں ہے رابع سر کے صبح سے رجوع
 کرنا منع ہے جیسا کہ حضرت مولف بھیجی میں اور بعض متفقین اس امتناع کو اس محل حاکم کرتی ہیں
 جبکہ کہے کا ضرر لازم آویں جیسکہ ایک شخص نے نکاح کیا بلا شہود و بنا بر مذہب مالک کے کہ جبکہ
 عورت نے مہر طلب کیا تو وہ شخص تقلید مالک کیسی جو کرتا ہے اور چاہتا ہے کہ میں خفی نہ رہے
 مقلد ہو کر اس نکاح کو ناجائز ٹھہرا کر مہر دینی سے بچ جاؤں تو اس محل میں رجوع کرنا اسکا
 مذہب مالک سی باعث عزرا و اس عورت کا ہے اور بعض کے نزدیک یہ امتناع رجوع

محمول ہے صورتہ مفہوم پر ناگن یہ محل خلاف تحقیق کے ہے چنانچہ سمیت ملتفق میں آویگا اسکے
 اسانید بلکہ دونوں معنی کے نقل کیے جاتی ہیں تو سنو کہ یہ محقق ثانی نے روا المتحررین بعد
 قول عدم جواز رجوع کے اٹھ محمول علی منہج التقليد فی تلك الحادثة بعينها لا منهلها كما صرح
 به الامام السبكي وبتبعه عليه جماعة وذلك كما صلي ظهر باسمه ربيع الواس مقلداً للحنفي فليس
 ابطالها باعتماد لزوم مسيح العمل مقلداً للمالكي واما الوصلی یوماً علی مذهب دار اذان بصلی
 یوماً اخر علی غیرہ لا یمنع منه علی ان فی دعوی الاتفاق نظراً فقد حکی الاختلاف فیجوز اتباع
 القائل بالجواز کذا افاده العلامة الشرنبلالی فی العقد الفرید ثم قال بعد ذکر ذریع اهل المذهب
 صحیحاً بالجواز وکلام طویل فتحصل مما ذکرناه انه ليس على الانسان التزام مذهب معين
 وانه يجوز له العمل بمذهب ما عدا مذهب غيره اماميه مستحباً للشر وحرمة العمل بامر من تضاد
 فی حادثین لا تعلق لیسواحدة منهما بالآخر

کھل
 سی اور کھلاوی

نے حاشیہ درختی میں قولہ وان الرجوع الخ کان قد الحنفی ما الکامل مثلاً فی کتاب غیر شہود
 ثم اراد الرجوع عن التقليد ای دیکھم مذہبہ بان المہر لا یلزم فلیس بہ ذلک اوج
 زیادہ واعلم انه ليس المراد بقی جواز التقليد مطلقاً بل فی نحو ما ذکرنا لان الرجوع هنا ضرر
 غیر واعلم ان تقليد الحنفی الشافعی مثلاً فی مسئلة عبادة عن الاخذ بقوله مع بقائه علی مذہب
 فی المسئلة حتی لو استفتی عن خصوص هذه المسئلة التي قلنا فيها لا یجب السائل الا بطلن مذهب
 الامام ومعنی بقائه علی مذہبہ فیہا ان يكون وقت العمل بمذهب الشافعی فی المسئلة التي
 قلده فیہا بقاء علی اعتقادہ متابعاً لامام فی حکم المسئلة التي قلده الشافعی فیہا بالنسبة
 لما عساه ان يقع لہ فی المستقبل فان قلت ان بقاءہ علی مذہبہ ولا یجب الا بقول الامام
 بتضمن الرجوع عما قلده فیہ قلت الممتنع الرجوع من عین تلك
 الواقعة المتقضیة لا ما یحدث بعدها من جنسہا انتہی اودھا فاضل قد
 نے معشتم من مین ثم ان شرنبلالی الخفی قرأ ان المنع عن الرجوع بعد العمل
 انما هو فی تلك الحادثة بشخصہا لا فی مثلہا انتہی اور کہا شریف علی اسمہ و

عقد الفريد في احكام التقليد بين المختار ان كل مسئلة اتصل علمها فلا مانع من اتباع غير
 مذهبه الاول وبه يعلم ما في حكاية الخلاف الاتفاق على المنع ولعل المراد اتفاق الأصوليين
 ثم ان كان المراد من منع الوجوع حيث عمل في الواقعة عين تلك الواقعة المنقضية لا ما يحدث
 بعدها من جنسها فهو ظاهر كحفي سلم شفعته بالجوار عملاً بعقيدته ثم عن له تقليد الشافعي
 حتى ينزع العقد بمن سلمه فليس له ذلك كما انه لا يحاطب بعد تقليده للشافعي باعادة ما مضى
 من عباداته التي يقول الشافعي بطلانها لمخفيها على الصحة في اعتقاده فيما مضى فلو شر
 هذا الحنفى بعد ذلك عقاراً آخر وقدر الشافعي في عدم القول بشفعه الجوار فلا يمنع سبق
 من ان يقلد في ذلك فله ان يمنع من تسليم العقد الثاني فان قال الامدي وابن الحاجب
 ومن تبعهما بالمنع في مثل هذا وعموا ذلك في جميع صور ما وقع العمل به اذ لا فهو غير مسلم
 ودعوى الاتفاق عليه ممنوعة ففي الخادم ان الامام المظفر سي رحمه الله حكى انه اقيمت
 صلوة الجمعة وهم القاضي ابو الطيب المبري بالكبير فاذا اطار قد ورد عليه فقال انا
 حنبلي ثم احرّم ودخل في الصلوة انتهى قلت ومعلوم انه انما كان شافعيّاً يجب الصلوة
 بان يق الطير فلم يمنع عمله اي السابق بمذهبه في ذلك من تقليد المخالف عند الحاجة
 في الخادم ايضاً ان القاضي ابا عاصم العامري الحنفى كان يقف على باب مسجد القفال
 المؤذن يؤذن المغرب فنزل ودخل المسجد فلما رآه القفال امر المؤذن ان يثني
 وقامه وقدم القاضي فتقدم وجرى بالبسملة مع القراءة واتى بشهاد الشافعي في صلوة
 انتهى وتعلم ان القاضي ابا عاصم انما يصلي قبل شهادته مذهباً فلم يمنع سبق عمله
 بمذهب في ذلك ايضاً ثم قال السيد السمرودي ثم رايت في فتاوى التقي السبكي ان السبكي
 من ذلك في ضمن مسائل الى ان قال السبكي ودعوى الاتفاق فيها نظر وفي كلام غيرهما يشهد
 بانبات الخلاف بعد العمل وكيف يمنع اذا اعتقد صحة ولكن وجه ما قلده انه بالتزامه
 امامه كلفه ما لم يظهر له غير بخلاف المجتهد حيث ينتقل من امارة الى امارة
 بعد اوجها قال الامدي وابن الحاجب فلا بأس بل كما ارى تنزيهه على خصوص
 العين فله يفضل عين ما فعله وله فعل جنسه بخلافه انتهى

عبادۃ السید مخلصاً نقلاً عن العقد الفريد للعلامة
الشمس ربیلائی الحنفی اور خود

ملا حسن الشربلہ الی الخفی نے عقد الفرید میں بقول دروایات صحیحہ معتدہ کے ان معنی کو ثابت کیا ہے
 جبکہ شوق بہ عقد الفرید کو ملاحظہ کرے اس مختصر میں نقل کرنا تمام کلام کو کاونکے دشوار ہے مگر قریب
 قلیل میں لکھا جاتا ہے تو سنو کہ شروع میں تحقیق منع رجوع بعد العمل کے فراق میں فان قلت کیف
 یزید مع قول العلامة الشیخ الامام ابن الہمام نے تحریر یہ مسئلہ لا یرجع فیما قلد فیہ ای عمل بہ
 اتفاقاً انتہی قلت المنع عن خصوص العین لا خصوص الجنس انتہی اور بعد اسکی حسب
 روایتین معتدہ سویدہ اپنی جواب کے نقل کیے ہیں یہ معنی ظاہر ہے کلام ابن الحاجب کو ابوکلام
 شیخ خالد ازہری رحمہ اللہ کو روایت کیے ہیں چنانچہ فرماتے ہیں ولما فیہ من دد ما یتوہم من
 ظاہر عبادۃ ابن الحاجب ومن دد ما صرح بہ فی شرح جمیع الجوامع للشیخ خالد ازہری
 مستنداً لذلك الایہام حیث قال ولذا عمل العالی بقول مجتہد فی حادثہ فلیس لہ الرجوع
 عنہ الی فتویٰ غیرہ فی مثل تلك الواقعة لجماعاً لما نقلہ ابن الحاجب وغیرہ انتہی عبادۃ الشیخ
 خالد رحمہ اللہ وانت تری انہ لیس فی کلام متن جمیع الجوامع ولا کلام ابن الحاجب فیہ
 بالمنع عن مثل ما قلد فیہ بل احتمالاً ولنا ان تمنع ذلك الاحتمال ونقول لیس فی کلام ابن
 الحاجب ولا جمیع الجوامع الا المنع عن الرجوع ان عین ما قلد فیہ وعمل بہ لان عبادۃ ابن
 الحاجب التقلید ہو العمل بقول الغیر من غیر حجتہ ثم قال فلا یرجع عنہ بعد تقلیدہ اتفاقاً
 وفی حکم آخر المختار جوازہ لنا القطع بوقوعہ ولم ینکر استولان قوله وفی حکم آخر جوازہ حدثہ
 اخوی اعم من ان تمانل ما فعلک او لمخالفہ وان اریہ ما یخالفہ فقط قلنا
 المنع وكذا الکلام علی عبادۃ جمیع الجوامع وسند کرمایحقیق هذا ان شاء اللہ
 تعالیٰ فہذا قد علنت بہ جواز التقلید بعد العمل فی جنس علی الجملۃ انتہی ملا حسن الشربلہ
 الخفی حاصل کلام یہ کہ اگر دعویٰ اجماع کا تسلیم ہے کیا حاکم تو معنی اس کے یہ ہیں کہ جس حادثہ
 ثابت تقلید کر چکا اوس میں سے رجوع نہ کرے اگرچہ کوئی حادثہ میں جو مثل اس کے ہو جمع و دست
 چنانچہ کلام ابن تیمیہ کا برضفیہ اور ثانیہ کیے گذرا تو یہ ہے تقلید معین پر سلسلہ میں ہر حادثہ میں

ثابت نہونی قال جو یہی وجہ یہ ہے کہ تلاش کرنا اسبیکر خضون کا ممنوع ہے بالاجماع کہا ہے
 اسکو ابن عبد البر مالکی نے کہا بہینج مسلم کے اور لوگوں کا یہ حال ہے کہ جو کچھ ان کے نفسوں کے
 موافق ہے اویسکے طرف بہت دوڑتے ہیں سبب کبے دین واریہ کے اور سستی کیے امور میں
 خصوصاً اس زمانہ میں پس پڑینگلی لوگ بچ ممنوع کے کہ بالاجماع ہے پس کیونکر بری الذمہ ہونگے
 عمدہ تعلیم کسی بالیقین اقوال جناب مولف نے اس قول میں یہ خیانت کیے ہے کہ لا تقربوا
 الصلوة کو تو لے لیا ہے اور انتم سکا دی کہ چھوڑ دیا ہے اسی طرح کہ کتاب مسلم میں ہے
 اجماع ابن عبد البر کا لے لیا ہے اور جو کہ مسلم میں اسکا جواب لکھا ہے اسکو چھوڑ دیا ہے خیر یہ
 چالایکے اونسی کچھ نے نہیں ہے بلکہ اس چالایکے سے کچھ تعرض نہیں اصل بات کا جواب دینا
 چاہیے تو سنو کہ اس چوتھی وجہ کے جواب دو میں اول جواب تو یہ ہے کہ دعویٰ اجماع ابن عبد البر کا
 منقوض ہے ساتھ انتہات اختلاف امام احمد کے اور ساتھ ہونے اسکو کے مخالف احادیث صحیحہ کے
 جو روئے ہیں رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے بیان اسکا یہ ہے کہ امام احمد سے روایت ہو کہ تلاش
 کرنے والا رخصتون مذاسبک فاسق نہیں تو متبع رخص اونکے نزدیک ممنوع ہوا تو اجماع کہاں ہوا
 بنا براس قاعدہ متفق علیہا کے خلافت الواحد مانع کذا فی بیع کتب الاصول اگرچہ
 ایک روایت میں یوں ہے آیا ہے کہ وہ فاسق ہے لکن قاضی ابو یعلیٰ وغیرہ نے روایت
 متفقہ اس شخص کے حق میں محمول کیے ہے جو غیر ملوک ہوا اور بعض نے کہا ہے کہ یہ روایت شیعہ
 حق میں ہے اور روضۃ المندوبی میں سرسے انکار کیا ہے اور کہا ہے کہ یہ شخص فاسق نہیں ہے
 چنانچہ ہر ایک قول پر ثناء و نقل کیا جاویگا اور وہ اسی کے اجماع کیونکہ اسکی سند چاہئے قرآن سے یا
 حدیث سے یا قیاس سے یا لاگ متبع رخص کیے ممنوع ہونے پر کوئی دلیل نہ ودلیاں نہ سے
 چنانچہ عقرب چہا بدہ فن کے کلاموں معلوم ہو کہ بلکہ چند احادیث صحیحہ مخالف اسکی متبع رخص جائز
 معلوم ہوتا ہو جو وہاں چنانچہ عقرب کلام میں تاج تحریکے اوئلین کہا شیخ ابن الہمام نے تحریر میں
 دیکھ مجھ منہ جواز اتباعہ رخص المذاهب ولا يمنع منہ مانع شرعی اذ لا انسان ان یسلک
 الاخف علیہ اذا کان لہ الید سبیل بان لم یکن عمل فیہ بالحد و کان علیہ السلام
 ما علیہم انتہی اور کہا سید بادشاہ نے شرح تحریر میں وکان صلی اللہ علیہ وسلم یحب

جمع
 جہانہ
 بقیۃ القادریہ
 جہانہ

ما خفف عليهم في صحيح البخاري عن عايشة رضي الله عنها بلفظ عنهم وفي رواية يرفق
 ما يخفف عنهم اي امير ذكره اعادة احاديث صحيحه اكثر على هذا المعنى قلت وذلك لقوله
 تعاليه لا يريد الله بكم العسر وروي الشيخان وغيرهما حديثا انما بغتكم
 ولم تبعثوا معسرين ولا حملا بسند صحيح خبر دينكم انفسه وروي الشيخ نصر المقدسي في
 كتاب الحجة مرفوعا اختلاف امتي رحمة ونقله ابن الاثير في مقلته جامع من قول مالك
 وفي المدخل للبيهقي عن القاسم بن محمد انه قال اختلاف امير محمد صلى الله عليه وسلم رحمة
 ويرجع ما قاله بعضهم على حمل الاختلاف في الاحكام بما في مسند الفردوس عن ابن عباس
 مرفوعا اختلاف اصحابي لكم رحمة لان في المدخل للبيهقي عن عمر بن عبد العزيز
 قال ما سرفني ان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا ولا منهم ولم يختلفوا لم تكن
 رخصته وانما البيهقي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال في ان اصحابي بمنزلة
 النجوم فاما اخلاصهم برونه تديهم واختلاف اصحابي لكم رحمة قلت واختلاف الصحابة هو منشأ
 اختلاف الامم ولما اودها بعد الوشيد حمل الناس على موطنه امام مالك كما حمل عثمان الناس
 على القرآن قال له مالك ليس الى ذلك سبيل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اقرؤوا بعده في الا مصادر فخذوا عند اهل كل مفسر عليه وقد قال صلى الله عليه وسلم اختلاف
 امتي رحمة وهذا كما لم يرد في ان المراد الاختلاف في الاحكام قاله السيد علي السهروردي
 رحمه الله وقال الكمال في فتح القدير في باب الا تكاثف ان الله يحب الاقاربه والرفق
 في كل شيء حتى ملكته في المشي الى الصلوة وان كان ذلك يفتون بعد ما معه بالجماعة وذكره الامام في نهج
 كان محصلا لها كلها بالجماعة تحصيله لفصيلته الخشوع اليهودين هب بالسهره انتهى قلت
 وهو معنى حديث في الجامع الصغير للسيوطي عن عمر مرفوعا افضل بيتي الذين يعملون بالوحي انتهى
 اور كما سيد باوشا وشارح تزيين وما نقل عن ابن عبد البر من انه لا يجوز للعامة تتبع الوحي
 اجماعا فلا نسلم صحة النقل منه ولو سلم فلا نسلم صحة دعوى الاجماع ^{بينه} وفي تفسيره متبوع الوحي
 عن احمد وحمل القاضي ابو يعلى الرواية المفسسة على قول اوله مقله انتهى كما في العقد الفردي للعلامة
 الشرنبلالي اور كما فاضل بهار في سلم من وما عن ابن عبد البر انه لا يجوز للعامة

اور نین جیسا کہ مولف کہتا ہو اس سے وجوب تعین ثابت نہیں ہو جاتا مثلاً ایسی ہی شخص کے حق میں جو ایک مذہب خاص کے تقلید تو نہیں کرتا اور چاروں مذاہب کے غرائض مسائل کو حوادث مختلفہ میں عمل میں لاتا ہے یہ وجہ جو تہی احتمالی ہے کس طرح جابر ہو گئے فقہ بر قال یا پنجون و نہ یہ ہے کہ تقلید بطریق تعین سے جائز ہے بالاتفاق اور تقلید بدون تعین کے مختلف ہے درمیان علماء کے اقوال غرض اسکی اس قوں سے یہ ہے کہ تقلید بطریق تعین جبر کا جواز مجمع علیہ ہے کہ کیے جیسے الذمہ ہو سکتی ہیں نہ غیر معین کہ وہ مختلف فیہ ہے تو جواب اسکا بہت ظاہر ہے اسلی کی کلام اس تعین تقلید میں ہے جو بنظر وجوب کے ہو جیسا کہ مولف دعویٰ کرتا ہے اور اسکی جواز پر اجماع ہونے کے کیا معنی جبکہ باعتبار اعتقاد رکھنی وجوب شریعی کے بدست ہونا اور کما سابق میں چاروں دلیلوں و تفتیش بروایتوں سے ثابت ہو چکا ہے قال در وجہ چہٹی یہ ہے کہ تقلید بدون تعین کے کہوں اور واہ فساد کا ہے دین میں اور مذکر کا دروازہ فساد کا واجب ہے بالاتفاق اقوال مقدسہ اوپے اسکا رد و دیکھ تقلید بدون تعین کے عین مصلحت پر مشتمل ہے اور محافظان ایمان ہے ساتھ خدا اور رسول کے اور مانع ہے انرا کہ نے ابھر ہے اور تقلید بطریق تعین کے بزعم وجوب دلائل المفاسد ہی اور بخیر ہوتے سے طرف کیے جیسا کہ آج کل کے بعضی لوگ سے تقلید معین کے التزام سے مشرک ہو رہے ہیں کہ مقابل میں روایت کیدینے کے اگر حدیث صحیح پیش کر دو تو نہیں مانتی بعضی تو یہہذا کرتے ہیں کہ ہمارا منصب ہے نبین کہ حدیث کو سمجھ میں ملو اور نہ روئی باید باوجود اسکی کہ ہم لوگ اپنے مذہب کی موافق حدیثوں کو سمجھتی ہیں اور حدیث کی کتابوں کا ترجمہ کرتے ہیں اور بعضی تاویلین کرتے ہیں اور مشرک ہونا ایسی تقلید کا سابق میں بل دلائل بیان ہو چکا ہی و مان پر دیکھنا چاہی تو کہو کہ تقلید بدون تعین مذہب میں کے کہوں اور واہ فساد کا یا تقلید تعین الیٰک ہب کے بزعم وجہ متضمن فساد ہی اور اختیار کرنے میں تقلید غیر معین کے دروازہ فساد کا بند ہوتا ہی یا تقلید معین میں قال اور چوتھی دلیل یہ ہے کہ جبکہ ہوئے تقلید غیر معین کے ہے اور پر گذر گئی تو اقل رتبہ یہ ہے کہ ہو کی مرجوح اقوال جبکہ تقلید معین وجوب کا بدعت ہونا ثابت ہو تو اسکی راجع ہونے کے اور غیر معین کے مرجوح ہونے کے کیا معنی یہ بات تو ظاہر ہے تھے لکن استقام میں قابل اعلام اور تنبیہ کے یہ تہ ہے کہ اس دلیل کے قبل کو یہ دلیل ہے اور دوسرے اور غیر ہے گذریہ اسلی کی کہ مولف نے پہلے اس سے نین بائین اسنے داسی اجماع سے استنباط کر کے بیان

لیکن ہرادی اور قیصر سے بات اگرچہ ان میں برتری ہے لیکن وہ ایک ہے نہ میں پر اس دلیل کو جو
 حضرت مولف دلیل جو تھے فرماتی ہیں اس سے معلوم ہوا کہ یا تو ایسی جاہل ہیں کہ انکے دین چار
 ایکے گنتی سے ناواقف ہیں اور بہرہ نہیں جانتے کہ چار کے پہلے تین درجے اماد اعداد کے جسے ہوا
 کہ تین ہیں اور یا جو نہ کہہ دیا کہ جو تھے دلیل تو کہ عوام معلوم کریں کہ اس سے پہلے تین دلیلیں گدھ
 میں اور عقائد دلائل ثابت ہو قال اور یا جو تین دلیل ہے کہ جبکہ موسیٰ علیہ السلام غیر معین مرجع تو ترک
 کرنا اور کا واجب ہوا ساتھ قول اللہ تعالیٰ کے کہ لَکُلِّ وَجْهٌ هُوَ مُوَلِّئُهَا فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ اور
 ساتھ قول اللہ تعالیٰ کے وَسَادْعُوا إِلَى الْخَيْرَاتِ اقول جواب تو اسکا بھی ظاہر ہی کہ تعلید
 بطریق عدم تعین کیے ہے جسے سبیل مومنین کے اعمیٰ صحابہ اور تابعین اور مجتہدین کے اور تعلید غیر معین
 بنوہ وجوب بدعت ہی اور مخالف کتاب اللہ کے اور حدیث رسول اللہ کے اور اجماع کے اور قبایس
 کے تو اسکا موجد ہونا اور وہی ترک کرنا غیر ہونا کیونکر ہو سکتا ہے لیکن ایک ایسا معین ہے قابل
 تنبیہ کے ہے کہ جناب مولف نے ترک امر و حرج کو خیر ٹھہرا کر واجب کہا اس لیے یہی جو کہ گذری ہے
 تو اس سے معلوم ہوا کہ جناب مولف کے نزدیک جو خیر ہے خواہ وہ حجت ہو خواہ مستحب ہو سب واجب
 حکم اس آیت کے اور مستحب اور واجب میں فرق کرنا جیسا کہ اجماع امت کا ہی بہرہ سب بے منہ ہو حالانکہ
 یہ بات زمانہ رسول اللہ کے سے لیکر اب تک کسی مسلمان نے خواہ وہ جاہل ہو خواہ عالم نہ ہو کہجے
 سبلی جس شخص نے اس بات کو سنا تو اسنی سوا ہی حقیقہ کے کچھ جواب نہیں دیا تو ناظرین تنویر الحق
 کے اگر اس دلیل پر جناب مولف کے بے مطلع ہو کر اوکی لیاقت سے مطلع ہوں تو خدا حافظ قال
 پہلی دلیل کے آخرہ اقول مدار اس دلیل کا اس مقدمہ پر ہے کہ تعلید غیر معین ہے عہدہ تکلیف سی اہل
 انہیں ہوتے اور تم خوب دیکھ چکے ہو کہ تعلید غیر معین ہے سبیل مومنین کے زمانہ صحابہ سے لیکر زمانہ
 اصحاب مذہب تک اور خلف اسکا بدعت ہی پھر کس طرح عہدہ برائی ہو گے تعلید غیر معین ہے
 قال اور طریقہ دوسرا اقول مدار اس کا اس مقدمہ پر ہے کہ اپنا اپنا مذہب غائبین سے احسن ہوتا
 ہے مذہب غیر ہے جیسا کہ کہا ہے علامہ نسفی نے تو جواب اسکا یہ ہے کہ یہ قول نسفی کا ناقبول ہے
 بظاہر معنی اور ہر متعلق یہ یہ نشان نہیں کہ اپنی مذہب غیر مذہب بہتر سمجھ رکھے بلکہ اسکے نزدیک
 آئین حق میں برابر ہیں چنانچہ تحقیق اسکے بموجب اس مقدمہ سادہ میں مقدمات دلیل اول ہے

یہ بات
 صحیح ہے
 نہایت
 صحیح ہے

اور یہاں تک کہ بعض نے جو یہ کہہ کر غایت کو چاہئے کہ دین پر دینیے فال طریق میں
 الخ قول اس طریق کا مبنی کیے ام میں ایک تو لعلان حکم مخالف لایہ الامریعہ ہے اور ایک شناع
 رجوع بعد العمل اور ایک تنہا مع متبع رخص سوان بنون امرون کی تحقیق بوجہ بسط اعلامہ علیہ و گذر
 چکے ہے اور ثابت ہو چکا ہے کہ یہ امور اولاً تو باطل ہیں اور ثانیاً بار جو دستگیر صحتہ انکے کے
 مستلزم موجب یقین مذہب عین کے نہیں ہوتے اور ایک معنی جدید اس طریق کا یہ ہے کہ حکم
 ملحق باطل ہے بالاجماع تو برابر اس مبنی کے تقریر اس طریق کے قطع نظر صحتہ اور غلطی سے یہ ہو
 کہ ملحق باطل ہے بالاجماع پس تقلید ایک مذہب کو واجب ہو گئی تو جواب ایکے دو میں اول یہ کہ ملحق امر
 مختلف فیہ ہے بعضی کہتے ہیں جائز ہے اور بعضوں کے نزدیک باطل ہے تو جس نے کہ بالاجماع باطل ہے
 ہے تو دعویٰ اور کارود دے اس واسطی طحاوی نے کہا ہے قَوْلُهُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ
 لَعَلَّهُ لَمْ يَتَّبِعِ الْقَوْلَ بِحُجَّتِهِ اِذْهُ اَنْتَهٰی یعنی شاید کہ مدعی اجماع کیے سے قول جواز کو نیاں
 نہیں کیا اور یہ کہا وَهُوَ بَاطِلٌ خِلَافًا لِابْنِ الْعَمَامِ اَقَادَهُ اَبُو السَّخُوْدِ اَنْتَهٰی اور
 جبکہ دعویٰ مدعی اجماع کیے کا مردود ہوا اور حکم ملحق مختلف فیہ ہو تو اب ہم دعویٰ کرتے ہیں کہ یہ ہے
 ملحق کا محقق ہے اور یہ دلیل بدلیل ہے اور مختار ہے نفق ابن العمام کا اور سید یاوشاہ شامی
 کا اور خاتم المتأخرین ابن نجیم صاحب بحر کا اور بعض ائمہ کا اندام خوارزمیہ اور ابن سب علی کا جو
 قضاء علی الخائب بصیۃ النخل بعبادۃ النساء تجویز کرتے ہیں بلکہ ثابت ہے جو ان اسکالام ابو یوسف
 کے فعل سے کہا صاحب بحر نے رسالہ بیع الوقت لا علی وجہ الاستبدالین دیکھو اَنْ یُّوْحَدَ
 صَحَّةُ لَا یَسْتَبْدِلُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ یُوسُفَ رَحِمَہُ صَحَّةُ الْبَیْعِ بِغَیْرِہِ نَاحِیْسُ بِقَوْلِ ابْنِ حَنِفٍ رَحِمَہُ اَعْلٰی
 التَّلَاقِ فِی الْحُکْمِ بَیْنَ الْقَوْلَیْنِ قَالِیْ فِی الْفَتَاوٰی الْبَزَّازِیْنِ کِتَابُ السَّخُوْدِ مِنْ فَعْلٍ ذَلِیْلُ الْفَارِیْ وَ
 عَلَامُ خَوَارِزْمِ مَنْ اَخْتَارَ عِلْمَ الْفَسَادِ بِالْخَطَا فِی الْقَرَاۃِ اَخَذَ بِمَذْہَبِ الْاِمَامِ الشَّانَعِیِّ رَحِمَہُ فَقَالَ لَمْ یَاۡتِ
 مَذْہَبُہِ مِنْ غَیْرِ الْفَاقِہَةِ فَقَالَ لِیَا قَوْحِیْ اَخَذْتُ مِنْ مَذْہَبِ الْاِہْلَادِ وَتَرُکْتُ الْقَیْدَ لِمَا نَفَرْتُ فِیْہِ عِلْمُ
 مُحَمَّدٍ اَنْ الْجُہْدَ یَتَّبِعُ الدَّلِیْلَ لَا الْقَابِلَ حَتّٰی صَحَّ الْقَضَاءُ بِصَحَّةِ التَّكْلِیْحِ بِعِبَادَةِ النِّسَاءِ عَلٰی الْغَاثِ اَنْتَهٰی
 وَمَا دَفَعَ فِیْ اٰخِرِ التَّحْرِیْرِ مِنْ مَنَیْحِ التَّلَاقِ فَاَمَّا عَزَّہُ اِلٰی بَعْضِ الْمَتَّاحِیْنَ وَلَیْسَ هٰذَا الْمَذْہَبُ مَعْلُوْمٌ
 سَاجِدُ الْبَحْرَانِ الرَّاقِیْ اور کہا سید یاوشاہ نے شرح تحریر میں وَاَعْتَرَسَ عَلَیْہِہٖ بِاَنَّ بُلْدَانَ الشُّوْبِ

المذكورة عند هماغير مسلم فإن ما لم يقل أن من قلد الشافعي في عدم الصداق أن يكافه
 باطل ولم يقل الشافعي أن من قلد ما لكا في عدم الشهود أن نكاحه باطل انتهى وأورد عليه أن عدم
 قولها بالبطلان في حق من قلد أحد هاداعى من هبة في جميع ما يتوقف عليه صحة العمل وما
 نحن فيه قلد مما خالف كذا منها في شيء وعدم القول بالبطلان في ذلك لا يستلزم عدم القول
 به في هذا وقد يجاب بأن الفارق بينهما ليس إلا لأن كل واحد من المجتهدين لا يحد في صورة
 التلقيق جميع ما شرط في صحته بل يحد بعضها دون بعض وهذا الفارق لا يسلم أن يكون حجة
 للحكم بالبطلان وكيف يسلم والمخالفة في بعض الشرط أهون من المخالفة في الجميع فيلزم الحكم بما
 لصحة بالأهون بالطريق الأولى ومن يدعي وجود فادق آخر وجود دليل آخر على بطلان صورة
 التلقيق وعلى خلاف الصورة الأولى فعليه بالبرهان فإن قلت لا تسلم كون المخالفة في البعض
 من المخالفة في الكل لأن المخالف في الكل يتبع مجتهداً واحداً في جميع ما يتوقف عليه صحة العمل
 ههنا لم يتبع واحداً قلت هذا انما يتم لك إذا كان معك دليل من نص أو إجماع أو قياس قوي يدل
 على أن العمل إذا كان له شرط يجب على المقلد ههنا اتباع مجتهده واحد في جميع ما يتوقف
 على ذلك فأت به إن كنت من الصادقين انتهى كلامه كما مر من قبول الغير أعلم أن الملاحسن
 الشريفي يدعي خلاف ما ادعاه السيد بادشاه فلذا نقل كلام السيد في رسالة العقد الفريد
 ثم أورد عليه كلاماً هو لا يكتفى به جميع ذلك على إجماع المراب للائمة الأربعة وقد أيدت نفساً
 وما أورد على سيد منبه بوجوه الفارق من أنه مع التلقيق لا يحد شيئاً لحكم عليه بالصحة أو
 الفساد وادعاء أهوية التقليد في البعض من الكل يستلزم وجود موصوف ليقال
 بوجوهية بالأهوية ولا وجود لشيء حالة التلقيق فانهى ادعاء الأهوية فلا يحتاج لإقامة دليل
 من نص أو إجماع على منع التلقيق انتهى إرادته فلا يخفى أنه باطل صريح بعيد من شأنه كل
 البعد ومصادرة على المطلوب ألا يخفى على من لدنى مسكنه أن مناه لا يراد على أنه لا وجود
 لشيء حالة التلقيق وهو عين الدعوى اعني بطلان التلقيق فكيف يعلم لكونه دليلاً ومنع
 السيد رحمه الله ليس إلا إياه ولا يطلب السيد دم الدليل من نص أو إجماع أو قياس
 قوي لا على هذا فكيف لا يستغناء للورد من إقامة الدليل كما قال لا يحتاج لإقامة الدليل

من نفس أو اجاع الخ فالقول قول السيد باد شاه من جواز التلغيف والله اعلم بما هو
 التحقيق أو كما هو المتحقق ابن الملا فروخ المكي الحنفى في قول
 سيد ميم قد استفاض عند فضلاء العصر منع التلغيف في التقليد وذلك بأن يعمل
 مثلاً في بعض أعمال الطهارة والصلاة واحدهما بذهب امام ف البعض بذهب امام
 آخر ولم اجد على امتناع ذلك برهاناً بل قد اشار الى عدم منعه المحقق ابن الهمام في التمهيد و
 انه لم يدر ما يمنع منه ونقل منع التلغيف من بعض المتأخرين قال شارح تحريره العلامة
 ابن امير الحاج هو العلامة العراقي انتهى قلت وهو من فضلاء الأصوليين من المالكية ولا
 علينا ان نأخذ بقول خصوصاً قد وجدت عن بعض ائمتنا ما يدل على جوازه بل وقوعه وهو
 ما نقله في البرزانية من علماء خوارزم يعني من اصحابنا من اختار عدم فساد الصلوة بال
 الخطاء في القراءة فيها اخذ بذهب الامام الشافعي فيقول له مذهب في غير الفاتحة فقال اخبرني
 من مذهب لا يهلك وتركت القيد لما تفرّد في كلام محمد رحمه الله ان المجتهد يتبع الدليل
 لا القائل حتى يصح القضاء بصحة النكاح بعبادة النساء على الغائب انتهى نقله
 عنها العلامة خاتم المتأخرين ابن نجيم في بعض رسائله في الوقف فانظر حيث نفق
 بأن اخذ بذهب اى بذهب نفسه الحنفى في ان الفاتحة ليست بركن ولا يضرب
 نقصان بعضها فيما اخطأ فيه يعني اخطأ خطأ فاجشاً بان قال مثلاً اياك ناكل واياك
 نسبق لسبق اللسان خطأ فان الفاتحة نقصت بلفظ تعبد فلم يحز صلواته على
 مذهب الشافعي ما لم يعد قراءة تعبد فاذا اعادها صحت ولم تنقض صلواته عنده
 بهذه اللفظ لان عنده الكلام الخطأ لا يفسد اذا كان قليلاً وعندها هو مفسد
 فاذا اعادها على الصحة لا يفسد لان الصلوة قد نسدت هذا وقد قال بعدم
 الفساد بعض المشايخ اذا اعادها على الصحة كما نقله الزاهد في وكن ظاهر
 ما في البرزانية عن بعض علماء خوارزم انه لا يفسد ولو لم يعد على الصحة اخذ بذهب
 الشافعي في عدم الفساد بالخطأ وهو عين التلغيف وكذلك مسألة النكاح
 فانه لا يصح بعبادة النساء عند الشافعي ويصح عنده على الغائب عندنا الحكم بالعكس

فی المسئلتین فاذا حکم بصحة وقوعه بعبارة النساء علی الغائب فقد کفّ و مع هذا فقد حکم بصحة
الحکم الملقی من الذہبین وکذا لک مسئلة الامام ابی یوسف رحمہ اللہ لما صلی بالناس الجمعة
واخرج بوجود فارة متبسة فی ماء الحمام الذي اغتسل منه للجمعة فقال ناخذ بقول اخواننا من أهل
المدینة اذا بلع الماء فلتین لم یحسّل حبنا قال فی الفتاوی الظہیریة ولم یکن ذلک مذہبہ و
لکن المسئلة فی الظہیریة وغیرہا فی کتاب النکاح مستشهدا بما فی مسئلة یحییٰ بن علی
فیہا جمیع مذہبہ من مسائل النکاح وسمیانی فیہا فیہا ابو یوسف امام المذہب واپرہ للجمعة
الکامل قد قلنا عند الضرورة ولم یکن ذلک مذہبا لبل مذہبہ تجس الماء القلیل وان لم
یمیز یخرج ما یکسہ فیہ ولا یلی الظاہرہ فعل المہارۃ وصلی الصلوة علی مقتضی مذہبہ وانما
تکلف فی خصوص الماء فقد حصل التلیق منه وهو اونی حجة انتہی واضح ہو کہ یہ روایات
مستندہ الی الامیر الدہلی تلیق پر فرض الزامات نقل کے کیے ہیں اور دلائل تحقیقی ہمارے نزدیک ہی پر
جو بطلان پر تعلیل شخص میں کیے اور حقیقہ پر تقلید بدون الزام کے نقل کے کیے ہیں اس میں کہ اور
دلائل سے جو باطل ہوئے سے خواہ حادثہ واحدہ میں ہو خواہ حوادث مختلفہ میں ہو
ووسر جواب فرض کیا کہ تلیق بالحل ہے لکن اس سے وہ عدم تعین سبب تلیق بنیائے عبادت
کیونکہ بالحل ہو کے کیا عدم الزام مستلزم تلیق کو نہ ہوتا ہے مثلاً ایک شخص کب محل میں ابو حنیفہ
کے مذہب کے تقلید کرتا ہے اس طرح کہ دوسرے مذہب کی او میں غلط نہیں کرتا اور دوسرے محل میں
شافعی پر کیے تقلید کرتا ہے اور اس طرح پر تو اس شخص کے حقیقین بطلان تلیق لیا نہ کر لیا اور اس کو
مسئلہ کہ کیونکہ بالحل کر لیا تنبیہ ایک بل حجاب مولف نے خاص اپنے طرف سے جو میں کو یہ
اور لکھتا نہیں کہ وہ انہم (مذہب) ارشاد فرمائی ہے سو نقل کرنا اس کا سوا ہی تفسیح اوقات کے
کچھ نہیں ہے اور رد میں اس کے یہ قدر کافی ہے کہ وہ اس میں بل کے میں امر میں اجتماع مرکب
اکثر ارب کا اور منع ہو نار جوع بعد العمل کا معنی ظاہر اور منع ہونا متبع رخص کا بالاجماع اور بطلان
ان میں امر و ن کا جو بوط گذر چکا قال اور یہ جو لکھا کہ کیا کہا ہے کہ تلیق نزدیک صاحب
حجرات ابن اوشیح ابن الہام کے جائز ہے سو یہ بات او کی صریح کلام یہ نہیں ثابت اقوال
مذہب سے بچا ہے کلام سے دیکھے صاف معلوم ہوا اور مذہب ابن الہام کا ہی کلام

اوسکے اور کلام بلاغت نظام سے مشاہدہ ملی امد کے معلوم ہو چکا ہے اگر مولف ہندو اہم کلام
 اونکے کے نہ کہتا ہو تو صاحب بحر و ابن الہام کا کیا قصور لیکن سبب اس کے کہ تقلید مذہب کے
 بیٹی انگہ اور دل پر باندہ رہا ہو نظر نہ اوی تو ہمارا امین کیا اختیار انا اللہ وانا الیہ راجعون
 اور جن قائل ہیں ابن الہام کے اور صاحب بحر کے و انہما بطلان تافیق لکھا تھا ہے اومین سے
 ہرگز بطلان تافیق کے مفہوم نہیں ہوتے اور چونکہ اخیر میں باب تاسیس کے مولف قول ابن الہام
 کا فتح القدیر سے بواسطہ عالمگیری کے اور صاحب بحر کا رسائل فرنیہ سے پہر مارے لایا ہے اسلئے رو
 دسکا و مان پر ہے ہو گا تو اسکا صحاف معلوم ہو گا کہ ان دونوں سے عام التزام مذہب معین مطلقاً
 باطل نہیں ہوتا چہ جائے باطل ہونا تافیق کا فانظر قال چہنا طریق الخاقول اس طریق میں
 یہ خرافات کیا ہے کہ مجتہد کو اپنی مذہب کے مخالف حکم نہ دینا یا سنیے حدیث کہہنا مسلمان میں بخلاف
 اجتہادہ کان بالہذا اتفاقاً وان قلہ غیرہ لانہ یحب علیہ العکل بظنہ ولا یجوز لہ
 التقليد مع اجتہادہ اجماعاً کذا فی شرح المختصر اور یہ مقدمہ کو مجتہد پر قیاس کے
 کہتا ہے کہ جبکہ مجتہد کو اپنے مذہب کے خلاف یہ عمل چاہیے تو اوسکی مقدمہ کو جبہ خلاف اپنی امام کے
 چلے ہے انتہی حاصل کلامیر لکن معنی ایسا نفل کہیں نہیں دیکھا کہ مقدمہ کو مجتہد پر قیاس کرتا ہے اللہ
 مجتہد کو تقلید دوسرے مجتہد کے حرام ہے اور مقدمہ کو وقت عدم العلم کے تقلید کسی مجتہد کے لاعلمی میں
 واجب ہے ساتھ قول اللہ تعالیٰ کے فاسئلوا اهل الذکر ان کنتم لا تعلمون پس
 رو کیا اس غافل نے اس قیاس کرنے سے اولاً رہنہ نہ ہو نہ ہو رہا ہے سابقہ کو جو معین مذہب میں سے
 نہ عدم جو منع کر ہے میں اور سابق میں نقل کے کیے میں اور رو کیا اولیٰ امیر کو چہ تینتیس روایتوں
 کے ضمن میں گذریکے میں اور قطع نظر ان اولہ اور روایات سی نفس مختصر الاصول میں خاص کر
 یہ تصریح ہے کہ اگر حکم کرے مقدمہ مخالف اجتہاد امام اپنے کے تو حکم اسکا جائز ہے چنانچہ کہ مقدمہ مختصر
 میں نے مختصر و لو حکم المقلد بخلاف اجتہاد امام جری علی حوالہ تقلید غیرہ انتہی
 ابنتی الحکم علی ما یجہی من المقلد لہ تقلید غیرہ انتہی یہ مخالف دلائل اربعہ کے تو تفسیر
 روایات سلف کے اور باموجود خاص مختصر الاصول کے تصریح کے اوپر اس بات کے اگر مقدمہ اپنے
 امام کے اجتہاد کے خلاف حکم کر دیے تو حکم اسکا جائز ہے ہر جا و یگا قیاس مع الفارق جناب

مولف کا سوائے غفلت اور کم فہمی کے کیا تصور کیا جاتا ہے ذرہ اس مقام میں غور کرنا چاہی قال
نقل کیا محوی نے یہی شریعت اشباہ و انظاریہ میں تالیف میں بیچ کتاب التعلیقات کے ذریعہ الفتح
قالوا ان المنتقل من مذہب الی مذہب بلا اجتہاد و البرہان اثم يستوجب التخریر
فی الاجتہاد و برہان اولی انتہی اقول اس نقل میں فتح القدیر سے ہے وہی نقشبند ہے
کہ لا تقر بواصلہ کو تو لے لیا ہے اور اتم نکاری کو چھوڑ دیا ہے اسلیو کہ شیخ ابن الہمام نے یہ
قول منشاخ کا فتح القدیر میں نقل کر کے پورا و سکور و کر دیا ہے اور فرمایا ہے کہ یہ تشدیدات مختصرات
ہیں یعنی کوئی امر شرعی نہیں اور حجت دینی نہیں چنانچہ ابن امیر الحاج شرح تخریر میں تمام کلام شیخ ابن
الہمام کا نقل فرماتے ہیں جیسا کہ ملا حسن شرنبلالی حنفی کلام ابن امیر حاج کا نقل کرتے ہیں و قال
ابن امیر الحاج عقب کلام الماتین ابن الہمام فی ہذا المحل مانصرہ و قال ایضاً یعنی شیخ ابن
الہمام فی شرح الہدایۃ عقب ما قد مناه من بیان حقیقۃ الانتقال والغالب ان مثل ہذا
یعنی التشدیدات الی ذکرہا فقالوا المنتقل من مذہب الی مذہب بالاجتہاد و برہان اثم
یستوجب التخریر فیلا اجتہاد و برہان اولی ولا بد ان یؤاد ہذا الاجتہاد معنی التخریر و حکم
الغالب لان العامی لیس لہ اجتہاد فتلك التشدیدات الزامات منہم ای من المناہج لکف
الناس عن تتبع الرخص ولا اخذ العامی فی کل مسئلۃ بقول مجتہد یكون
قوله اخف علیہ وانا لا ادری ما یمنع ہذا من العقل والسمع وكون الانسان
یتبع ما هو اہف علی نفسه من قول مجتہد مسووع لہ الاجتہاد
ما علمت من الشرع ذمۃ علیہ انتہی مانقلہ الشرنبلالی عن ابن امیر حاج
نے "العقد الفرید" کو دیکھ کر صرف غرت نازل کا کہ قالوا کے سر سے حرف کو اوڑا دیا ہے اور خبر کو
فی تلك التشدیدات الزامات منہم کو چھوڑ دیا لغزو بالمدن ذرہ اینجا تہ فی الدین اور
جبکہ سرقہ اور خیانت نقل کے فتح القدیر سے ثابت ہو چکے تو اب سنو نفس مسئلہ انتقال کے تحقیق
سورہ جہ کہ بعد اثبات تحقیق تقلید بدو ن تعین کے اولہ اربعہ سے اور تینتیس روایتوں سلف اور خلف
سے جنسی یہ معلوم ہو گیا ہے کہ سبیل سومنین کا یہ ہے کہ بدو ن الترام ایک مذہب معین کے اتباع
بمقتدین کیا کریں حاجت اسکی نہیں رہے کہ حوازا انتقال کو علیحدہ ثابت کریں لکن چونکہ عند قوم

العلم الاصلیٰ میں مسئلہ منتقل ہو کر مندرجہ کتب اصول میں آئے ہیں ہم یہ تعلیم بیان کرتے ہیں
 تو معلوم کرنا چاہیے کہ انتقال ایک مذہب سے دوسرے مذہب کی درست ہو یا ریتاب اور نہیں بلکہ
 یہ جتنی تقلید بطور عام تعین کیے ثابت ہو چکے ہیں اور علماء مذاہب میں سے بہت لوگوں سے جو
 پرروان ہیں اور یہ محقق لوگ مجاز انتقال کے قائل ہیں اگرچہ بعض متاخرین جیسی صاحب قنبہ
 و قہستان نے وغیرہ کہ جو حدیث و قرآن سے بے بہرہ ہیں منتقل کے حق میں تعزیر و رویے سے تو
 صاحب مذہب و راوی کے شاگردوں کا میں سے منقول نہیں اور ملا علی قاری سے جو سالہ اپنے
 اسم القوارض کے لکھتے ہیں ذی النظریۃ دوی عن ابی حنیفہ اَنَّهُ قَالَ لَا يَحِلُّ لِمَنْ
 اَنْ يَفْتِيَ بِقَوْلِنَا مَا لَا يَعْلَمُ مِنْ اَيْنَ قُلْنَا اِنْتَهَىٰ فَاِذَا كَانَ لَا يَحْجُوزُ تَقْلِيْدًا لِمَا
 مِنْ غَيْرِ دَلِيْلٍ فِي الْاَحْكَامِ فَلَيْكُفْ يَحْجُوزُ تَقْلِيْدُ الْمُقْلِدِيْنَ الَّذِيْنَ مَا
 وَصَلُوْا اِلَىٰ مَقَامِ الْمُتَهِدِيْنَ ثُمَّ يَحْجُوزُ لِلْعَالِمِ اَنْ يُقْلِدَ الْعَالِمَ
 وَلَوْ مُقْلِدُ الْفَضْلِ وَدَعَا اَمْرًا لِدِيْنِ اَنْتَهَىٰ كَلَامُهُ عِبَارَتِ مِنْ مَلَا عَلِي قَارِي كے
 نظر کرد و غور سے کہ قول فقید وغیرہ جو حق منتقل کے تجویز تعزیر کے کیونکر مقبول ہو بلا دلیل شرعی
 و بغیر نقل کے مجتہدین سابقین سے اور کلام شیخ ابن الہمام کا و شارح ابن الحاج کا حسین بن نعیم
 انتقال پر و ہر وہ تو عبارت سے شرح ابن امیر حاج کے جو ملا حسن شرنبلالی نے نقل کیے ہیں
 معلوم ہو گیا ہے اسے کہ کہ اسید بادشاہ نے شرح تحریر میں اَنَّهُ اَدَّادُ وَاَيْتُنِي الْمَشَافِخَ الْقَالِيْنَ
 مِنَ الْحَقِيْقَةِ اَنَّ السُّنَنَ مِنَ الْمَذْهَبِ اِلَى الْمَذْهَبِ اَنَّهُ يُوجِبُ التَّعْزِيْرَ اَنَّهُ اَدَّادُ وَهَذَا لَا يَتَزَامُ فَلَا
 دَلِيْلٌ عَلَى اتِّبَاعِ الْمُجْتَهِدِ الْعَيْنِ بِالْاِتِّمَاعِ نَفْسُهُ لَكَ قَوْلًا اَوْ يَنْتَزِعُ عَنْ اَنْتَهَىٰ كَمَا نَقَلَ الشَّرْنَبَلَالِي
 فِي الْعَقْدِ الْفَرِيدِ اَوَّلَامِ نَوَاوِي اَوْ دَرَانَعِي سِي بِي مِي مَنَقُولُ هِيَ اَنْتَقَالَ جَائِزِي اَوْ
 كَمَا نَوَاوِي فِي دَرَضَمِيْنِ كَمَا جَبَّ كَمَا نَدَاهِبُ مَدُوْنُ ہو گئی تو اب مقدمہ کو درست ہی انتقال
 کرنا ایک مذہب سے دوسری کے چنانچہ شیخ جلال الدین السیوطی جنریل المواہب میں
 فرماتی ہیں اَنَّهُ اَنْتَقَالَ مِنْ مَذْهَبٍ اِلَى مَذْهَبٍ هُوَ جَائِزٌ كَمَا جَرَّمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَشَعْبَةُ النَّوَوِيُّ وَفِي
 الْوَضْعِيَّةِ اِذَا دُوْنُ الْمَذْهَبِ قَبْلَ يَحْجُوزُ لِلْقَلْدَانِ يَنْتَقِلُ مِنْ مَذْهَبٍ اِلَى مَذْهَبٍ فَلَا يَكْرَهُ اَلْجِهَادُ
 فِي كُلِّ تِلْكَ وَغَلَبَ عَلَى طَرَفِ النَّاسِ اَلْعِلْمُ بِمَنْ يَحْجُوزُ بَلْ كَيْفُ وَاِنْ جَرَّاهُ فَيَنْبَغِي اَنْ يَحْجُوزَ اَنْتَهَىٰ

اس کلام میں سیوطی کے غور کرنا چاہیے کہ سیوطی نے جو انتقال کو کیا محقق کیا ہے پس نقل کرنا سیوطی
کا بعضی اکیون کے قول کو جو مقتضی ہو منع انتقال پر جیسا کہ مولف نے نقل کیا ہے اگر تسلیم ہے کیا
عادی تو بطور طعن اور تعریض کیے اوس مالکے پر ہو گا کمالا بخفی اور کہا مولفینا بحر العلوم کہ سیوطی
نے شرح مسلم میں لایجب الاستمرار ویعمم الانتقال وهذا هو الحق الذي ينبغي ان يؤمن
ويعتقد به ولكن ينبغي ان لا يكون الانتقال للتكليف فان التكليف حرام قطعاً
في المذهب كان او غير انتهى اور قبل اس عبارت کے فرمایا ہے حتی
شد بعض المتأخرين المتكلفين وقالوا الحنفی اذا صاد شافعيًا يعزده وهذا
الشرح من عند انفسهم انتہی پس ان روایات سے جواباً دون روایات کا جنہیں منتقل حق میں تعزیر کا حکم
دیا ہے اور جواب لے لے وہ روایتیں نقل کے ہیں جہے ہو گیا اب باعث تنصيص تعزیر کا منشا ہے
معلوم کرنا چاہیے وہ یہ ہے کہ انتقال منتقل کا واسطہ کسے غرض نیک شرعی کی ہو بلکہ واسطی اتباع فقہ
کی ہو جیسا کہ ایک شخص سے عہد میں ابو بکر جو زعمانی کے واقع ہوا تھا چنانچہ محقق شافعی حمید الدین
حاشیہ در مختار میں نقل کیا ہے قوله ارتحل الى مذهب الشافعي يعزده ای اذا كان ارتحاله لا
لغرض محمود شرعاً کما فی التتارخانیة حکمی ان رجلاً من اصحاب ابي حنيفة خلب الى دجل
من اصحاب الحديث ابنته في عهد ابي بكر الجوزجاني فابى الا ان يترك مذهبہ
فيتفرغ خلف الامام ويرفع يده عنده لا يخطاه ونحو ذلك فاجابه فرجة
وقال الشيخ بعد ما سئل عن هذه وأطرق داسه النكاح جائز ولكن
أخاف عليه أن يذهب إيمانه وقت النزاع لانه استخف بمذهب الذي هو
حق عنده وتركه لأجل حيفه منية ولأن رجلاً من مذهب باجتهاد وضع له
كان محموداً ما جوداً انتهى اقول خد ما صقي من هذه النقل ودع ما كذب وعلم ان معنی
الاجتهاد فی کلام الشافعی هو الذي قاله العلامة ابن امير الحاج في شرح التحرير للشيخ ابن الهمام
كما في عدة العقد الفريد اعني به التعرّي وتحكيم الغالب لان العارفين له الاجتهاد ۵
اب معلوم کرنا چاہیے کہ بعض آئمہ نے اس انتقال مذاہب میں بعض شرط ہے بیان کہ میں چاہتا ہوں
نے کہا ہے ایجاب انتقال من تین شرطین میں اول یہ کہ منتقل یقین کرے اور دوسرے یہ کہ ائمہ خاص

نکرے اور یہ ہے کہ جسلی طرف انتقال کرتا ہے اور سب کو اہل فضل و علمی اعتقاد کرے پس اویس کے
تقلید کرے جسکو جاہل جانتا ہے اور ابن قتیق العید کے کہا ہے کہ منتقل تفریق نکرے اور وہ مسئلہ میں
مقلد تھا قابل نقض کے ہو حکم سے یعنی جو کہ مخالف اجماع کے اور قواعد کے اور نفس کے اور قیاس کے
ہو اور شیخ عمر الدین بن عبد السلام نے ایک شرط کو اختیار کیا ہے یعنی یہ کہ وہ مسئلہ کہ جس میں
مقلد تھا اس قبل سے ہو جو منقوض حکم ہو سکی اور بعضی نقل کرتے ہیں کہ ان شرح صدر جہے اولی شرط
ہی اور امام صلاح الدین العلائی نے کہا ہے کہ دو صورت میں انتقال مرجع ہے اول
یہ کہ مقلد پر مذہب ناسی میں تشدید ہو اور دوسرے یہ کہ مذہب اول کے معارض کوئی حدیث
صحیح معلوم ہو اور فاضل قندھاری کہتے ہیں کہ دوسرے صورت میں حج کیا بلکہ واجب ہو تا مگر تحقیق
کتاب تقریر میں مجہد ہے اور شرح ابن امیر حاج میں ہے کہ مگر شرح ابن امیر حاج بہت طوالت ہی ہے
اسی عبارت تقریر کے نقل کے جلتے ہے کہا تقریر میں وقال الرویانی یجوز الانتقال بثلثة
شروط لا یجتمع بین مذہبین علی صودۃ تخالف اجماع من تزوج بغیر صدقہ ولا
ولی ولا شہود وان یعقد فین قلده الفضل بوصول اخبارہ الیہ فلا یقلد امینا فی
عمالہ وان لا یتبع الرخص وتعب القرانی الا خیر بان ان اراد بالرخص ما ینقض فیہ
قضاء القاضی حسن متعین وان اراد ما ینسہو لعل علی المكلف کیف ما کان یلزم ان ینکون
من قلد مالکافی المیاء ولا دوات خالفنا تقوی اللہ تعالی و لیس كذلك وتعب الاول
بان یجتمع المذكور لیس بضار لان مالکالم یقل بطلان انکرة الشافعیة بلا صدق ولا
الشافعی بطلان انکرة المالکية بلا شہود لکن فیہ نظر ظاہر ووافق ابن دقیق العید
الرویانی علی الشرط الاول وابدل الثالث بان لا ینکون ما قلده فیہ مما ینقض فیہ الحکم
لورفع واتفق الشیخ عن الدین بن عبد السلام علی اشتراط هذا ذکر الامام العلائی اللہ
یرحمہ القول بالانتقال فی صورتین احدهما اذا کان مذہب غیر امامہ یقتضی تشدیداً ولذا
بالاحتیاط والثانیہ اذا دای الخلاف مذہب امامہ دلیلاً من حدیث صحیح ولم یجد فی
مذہب امامہ جواباً قویاً منہ ولا معارضاً واجحاً علیہ اذ لا وجه لہج الحدیث الصحیح لحاظ
علی مذہب التزمہ قلت وهذا موافق لما نص علیہ احمد والقدر دینی الحنفی ومشی علیہ

ابن الصلاح وغیرہ انتہی مافی القدر بقدر الفاضل القند ہادی ثم قال اقول يجب الفرق بين القولين
 بان الانتقال في الاول احتياط وفي الثاني واجب كما هو كلام العلواني انتفى مافی اغتنم تو ظاہر ہے
 کہ شرط یہ رویانی کیے دو شرطین اول تو بوجہ اظہار باطل من جہا کہ عبارت سے تقریر کیے گزرا اور
 قبل اسکی مقامات متعددہ میں شرح تحریر وغیرہ کیے ہیں ذکر ہو لیا اور شرط ثالث متشکک
 مسلم الثبوت ہے ظاہر ہے کہ امی کے عقیدہ کو نہ درست ہو اسی جگہ سے شرط اول ابن ذوق العید کی ہی باطل
 ہو گئے اور شرط ثانیہ اسکی حسین بن عبد السلام موافق میں باعتبار مفہوم موافق کیے تو صحیح ہے اور مسلم
 لاکن باعتبار مفہوم مخالف کیے وہ جہ باطل ہے نفس کلام سے ابن عبد السلام کی جو روایت نمبر ہائین
 گزرے ہو بلکہ یہ شرط باعتبار مفہوم مخالف کیے مخالف ہے اور ن تدشیں روایات کیے اور اول رابع
 کیے اور ان شرح صدر جو بعض روایات سے شرط ابن عبد السلام کی معلوم ہوتے ہے رابع ہے
 طرف ثالث شرط رویا کیے اور ہا یہ موافق ہی اب رہن دونوں شرطین امام ملائی کیے سؤہ شرطین
 جواز کی نہیں بلکہ ترجیح انتقال کیے میں الحاصل ان شرطوں سی جو کہ حق ہیں جیسے انتقال مذہب
 منوع نہیں ہوتا اور عقیدہ مذہب میں واجب نہیں ہوتی فافہم قال اور کہا ملا علی قاری نے بیج
 شرح میں العلم کیے فلولا التزم أحد مذہباً کابی حنیفہ او الشافعی دھما اللہ فلزم علیہ
 الاستمرار فلا یقلد غیرہ فی مسئلۃ من المسائل انتہی اقوال اسکی دو جواب میں اول یہ کہ ملا علی
 نے اسی طرح میں العلم من یہ جہ کہا ہے ومن المعلوم ان اللہ سبحانہ وتعالیٰ ما کلف احدًا ان
 یكون حنیفاً او مالکياً الی آخر ما قلنا ساقباً تو دیکھو کہ بیان تو یہ اعتراف ہے کہ
 اسدنیہ کسی پر وجہ نہیں کیے عقیدہ ابو حنیفہ کی خاص کر اور مولف کے روایت میں اگر تسلیم کیے
 جاوے قول بالوجہ سبب التزام کرنے کیے اور ظاہر ہے کہ التزام محبت شرعیہ موجب وجہ نہیں
 تو دونوں کلام ان کے متعارض ہوئے واذا تعارضت اقطاراً و سراً یہ ہے کہ جو لوگ قول مخالف
 دلیل کیے ابو حنیفہ اور شافعی کا نہیں مانتے ان کے آگے قول مخالف قرآن اور حدیث اور اجماع اور
 قیاس کیے اور مخالف تدشیں روایات آئمہ سلف اور خلف کیے ملا علی قاری سے کا پیش کرنا سوا یہ
 مضحکہ کے کیا تصور کیا جاوے گا انصاف ہے کہ تمام جہان کے مقابل اکیلا ملا علی قاری کسطح
 ہو سکتا ہے مثل مشہور ہے کہ نقار خانہ میں طویٹے کے کون سننا ہی قال اور کہا صاحب

بجرا الرایق ہے پھر سائل زینہ کے فوجب علی مقلدا ابی حنیفہ ان یعمل بدو لا یجوز لہ العمل
بقول غیرہ انتہی اقول یہ قول صاحب بحر کا مطلق تعلید ابو حنیفہ میں نہیں ہے
بلکہ ایک مسئلہ خاص یعنی وقت عصر میں جو اونکے نزدیک اوس مسئلہ میں مذہب ابو حنیفہ کی قوی اور مل
ہے یہ قول فرمایا ہے چنانچہ یہ کلام صاحب بحر کا اوس رسالہ کے اخیر میں اس امر پر تصریح کر رہا
فرماتے ہیں فاذا اظهر لنا مذہب الامام الاعظم ابی حنیفہ رحمہ فی ہذین الوقتین وکھڑ
ایضاً دلیلہ وقوتہ وصحة دلائلہ اقوی من دلیل ہما وجب علینا اتباعہ والعلم بہ والاختیار بہ انتہی
کلام ہو دیکھو جالا کے حضرت مولف کیسے کہ قول وجوب اتباع کو ایک مسئلہ میں دلیل نہیں آیا ہے وجوب
اتباع کے ہر مسئلہ میں فافہم فان قلت ان تعلیلہ بعد بقولہ لما نقلک القاسم فی تصحیحہ الخ نص علی
کون التزام التقليد علتہ لوجوب الاتباع مع قطع النظر عن کون مذہبہ قویاً او صحیحاً قلت قد
دريت ان الرجوع المتبع انما هو فی عین الحادثة التي قلده فيها فالتعليل به لا يفيد الا وجوب
الاتباع في حادثة خاصة قلده فيها فاذا لم يكن قوله فوجب الخ نصاً في وجوب الاتباع في جميع
الحوادث بل في حادثة خرام فيه حقيقة الامام ابی حنیفہ وقلده فيها فحصل المطلوب من انہ
لم یحکم بوجوب الاتباع فی کل مسئلہ بل فی مسئلہ وقت العصر وهذا مفاد تعلیلنا بقوتہ
الدلیل ولم یحکم ایضاً فی کل الحوادث بل فی حادثة خاصة قلده فيها وهذا مفاد
تعلیلہ بقولہ لما نقلک الخ قال اور کہا تفسیر احمدی کی مؤلف نے جو اوستاذ میں عالم گاہ یا دشاہ کے
بچہ تفسیر احمدی کے اذا التزم مذہباً یجب علیہ ان یدوم علی مذہب التزمہ لا ینقل الی مذہب
آخر انتہی اقول اسکا جواب یہی ہے جو کہ ملا علی قاری کیسے تو ان کا دوسرا جواب دیا گیا ہے علاوہ
یہ کہ اس شخص کا کلام اس قابل کہاں ہے کہ مقابل میں تاویل علماء اصول کے بیان کیا جاویں یہ تو
ایسی حضرت ہیں کہ تفسیر احمدی میں صاف فرماتے ہیں کہ جو شخص قرآن اور حدیث اور اجماع پر عمل
کر لیتا تو وہ ہے ابو حنیفہ ہے کا مقلد ہو جائیگا اسلامی کہ قرآن و حدیث و اجماع پر عمل کرنا ابو حنیفہ ہی نے
نمایا ہی تو گو یا سب صحابہ و تابعین کو ابو حنیفہ کا مقلد بناتے ہیں اور ایسا شیخ سعدی کے کبریٰ کو
ملاں کتب فاتی میں اور سوائے اسکے اوس تفسیر میں جا بجا ایسی خرافات ارشاد فرماتی ہیں
کہ دیکھ کر نہیں تہے ہے تو ایسی شخص کا کلام بے دلیل کس طرح مقابل اور رعبہ اور جہوہ مسلک کے ہو سکتا

قال اور مولانا عبدالعلی شیح تحریر میں لکھتے ہیں وکذا للعاری الانتقال من مذهب الى مذهب
 فی زماننا لا یجوز لظہور الحیاسة انتہی اقول سابق میں تم خوب دیکھ چکے ہو
 کلام مولانا عبدالعلی کا شرح تحریر سے یہی اور شرح مسلم سے یہی کہ کس طرح باغی نڈا سادھی ہو کہ مولانا عبدالعلی
 سچا علوم ایک مذہب کے تخصیص تو کہاں نہ اسباب دہرے کے تخصیص کے بجائے کچھ حقیقت نہیں سمجھتی مگر بعض
 وقت جو نقل صحیح نہ ہے مذہب سے ہی اور مقیم رخص اور رجوع عبدالعلی کہ دہرہ نام سے جائز رکھتے ہیں اور
 مانعین کے حق میں فرماتے ہیں کہ منع کرنا اولیٰ اور تشدید اولیٰ اپنی کہہ کے شرع غرض کہ ہر امر میں ہمارے
 موافق اور شاہد ہیں اور محل اس قول کا قلمبندی کے حقیقین ہے جیسی کہ شرح مسلم میں فرماتے ہیں لا ینفی
 ان لا یكون الانتقال للتلوی فان التلوی حرام کذا فی شرح المسلم
 بلکہ تعلیل اولیٰ ساتھ اس قول کے یہ ظہور انجیانتہ شاہد ہیں ہے کہ یہ منع کرنا اولیٰ اور تشدید اولیٰ حقیقین
 ہے جو بظنون خیانتہ اور قلمبندی کا یہاں لایا جیسی قال اولیٰ کہہاں جی قادی عالمگیری کے ہذا کلمہ فی القاضی
 المجتہد واما المقلد فانما ذلک لیسلم بذهب ابی حنیفہ مثلاً فلا یملک الخالفۃ فیکون
 معزولاً بالنسبۃ الی ذلک الحکم ہکذا فی فتح القدیر انتہی اقول معزول ہونا
 قاضی خفی مقلد کا اس حکم میں جو برخلاف مذہب ابو حنیفہ کے ہو اس جہت سے نہیں کہ اس پر تقلید ابو حنیفہ کے
 واجب ہے تو کہ مفید عامولف کے ہو بلکہ اس جہت سے ہے جو جو کلام ابن الہام میں موجود ہے یعنی مخالفت
 ولایت خاصہ کے جہت سے اور اس میں کسی کی تاویل کو دخل نہیں اسلئے کہ تصنیف اور تصنیف نیکو کنندہ بیان
 اور وہ خود فرماتی ہیں فانما ذلک لیسلم بذهب ابی حنیفہ اور اسی پر تفریع کرتے ہیں فیکون
 معزولاً کو اور یہ بات ایسی ہے کہ اس کو کوئی ادنیٰ طالب علم ہے انکار نہ کرے جیسا کہ کوئی بادشاہ
 کے طرفی قاضی کسی شہر کا مقرر اور متعین ہو یہ وہ قاضی اس شہر کا دوسرے شہر کے قضاۃ میں حکم دے
 تو یہ ہے معزول ہوگا نسبت اس حکم کے بسبب مخالفت کے ولایت خاصہ سے تو اس سے یہہ تہوڑا لازم
 آتا ہے کہ اس شہر کے تخصیص اس کو شہر کا قطع نظر ولایت سے وہاں ہو جاوے یہہ تو کوئی اہل عقل نہیں کہہ سکا
 اور لکھا ہو شاہ و نظایر وغیرہ میں کہ حکم سلطان و مہر کا اس طرح پر صادر ہوا کہ قضاۃ ماکہ محمد دوسرے سلطانہ
 کے دعویٰ کیا کہ بعد پندرہ برس کے سنارین بلکہ بعد پندرہ برس کے اسکی دعویٰ کو باطل سمجھیں تو دیکھو کہ
 قضاۃ خلاف حکم سلطانہ نہیں دیکھتے اس امر خاص میں تو اسے اگر کوئی یہہ سمجھی کہ یہہ حکم

شروع کیا کہ قضاۃ ابنی زبان اور کاغذ میں اس حکم کو نافذ فرمائیے میں محض نادانیہ ہوا اسکے کو امر
 السلطان بعدم سماع الدعوی بعد خستہ عشر سنہ لا شتمع وحب علیہ عدم سماعہا کذا فی
 الاشباہ یہ جو کوئی اس وجہ سے وجوب شرعی سمجھی اور اسکے یہ فتویٰ ہے صاحب اشباہ کا تصور
 قال اور کہا درختار میں یہ کتاب القضا کے وفی الوہبانیۃ للشرنبلی یفتی من لیس مجتہد کفیتہ
 زمانہ بخلاف مذہبہ عامہ فلا یستفد استنفی یعنی اور وہبانیہ میں ہے جو کہ شرنبلالی نے
 تالیف کی ہے فتویٰ دیکھو شخص کہ نہیں مجتہد نہ مذہبی نہ ظاہری نہ ہمارے کیے خلاف مذہب اپنی کیے قصد پس
 نہ سار کیا جاوے حکم اتفاقاً قول مستعیداً باللہ من المخرجین الضالین المضلین الذین یخرجون
 الکلام عن مواضعہ ولا یحافظون لیوم الدین ۛ شرنبلالی کے کلام میں یفتی کا
 لفظ نہیں ہے جیسا کہ مولف نے نقل کیا ہے یفتی میں لیس لفظ اور ترجمہ ہے یفتی کا یہ کیا ہے کہ فتویٰ دیکھ
 بلکہ اوکلی کلام میں قضا کا واقعہ چنانچہ درختار میں موجود ہے وفی شرح الوہبانیۃ للشرنبلالی قضی من لیس
 مجتہد کفیتہ زمانہ بخلاف مذہبہ عامہ لا یستفد اتفاقاً وکذا لک ما سیا عندہما الی آخرہ فی الدرر النجاشیہ
 لفظ قضی کا ہوا تو معنی یہ ہے کہ قضا ابنی مذہب کے خلاف حکم نافذ نہ ہو گئے تو سبب رکھا وجہ ہے حویج ابن
 الہام کے کلام میں گذر چکا یعنی مخالفت ولایت خاصہ کے تو ہلکویہم روایت کی طرح صغر نہوئے لاکن مولف
 رئیس المخرجین کے جیسا لکے کہ وہ لکھ کہ قضی کو یفتی بنا کر ترجمہ اور سکا یہہ کر دیا ہے کہ فتویٰ دیکھ اسو اسطی کہ جو کہ
 قضا علی خلاف المذہب کے عدم نفاد سی وجوب تقید مذہب معین کا ثابت کیا تھا اور سکا جواب تو صریح
 کلام ابن الہام سے واضح ہے تھا تو سمجھا کہ شاید کو یہ مطلع ہو جائیگا اسو اسطی اس عبارت میں قضی کہ
 یفتی بنا دیا تو کہ عدم نفاد فتویٰ خلاف المذہب کا ہے ثابت ہوا اور التزام مذہب معین واجب ہو
 لاکن یہہ نہ سمجھا کہ کوی دراختار کو دیکھہ سکتا ہے یا نہیں مصرع برین عقل و دانش باید کرست بہ
 تو اگر ناظرین یا وجود اطلاع کے اس تحریف صریح پر یہ ہے اس کے حیانت پر متیقہ نہوں تو خدا حافظ
 واضح ہو مسئلہ قضا علی خلاف المذہب ہر چند کہ قابل تحقیق کے تھا لاکن چونکہ اس محل سے کچھ تعلق
 نہ کہتا تھا اسلئے اوس سے سکوت واقع ہوا نتیجہ میں ب دلائل وافیہ مولف کے تمام موہی اور
 جیسی کہ رد اسکی حرفاً مرافاً ہو گئے ہے وہی علماء کو معلوم ہوگی اب ایگے اسکے خراب لکھ خرافا
 کیا ہے تو وہ ہمارے بعض ائمہ میں سے جواب دیا ہے پہلے روایت مالکیر کے کا جواب دیا دوسرے

سو جواب اول دن و نون و وجوہ کا ہم دیکھ چکے بعد نقل کر کے اوس روایت کے آدھے تکلیف تھو و برز میں اب
 اس کے نیلے سے جواب دیا ہے دو دوسرے سو دوا اول کا جواب تو اسے مقام میں دیا ہے کہ جہاں روایت نقل
 تھے اور وجہ تائید کا جواب اب دیتے ہیں قائل اور وجہ دوسرے یہ ہے کہ قسم کہنا ناگو اہون کا ایک قسم ہے
 تو کہہ کا اور تزکیہ کو اہون کا ائمہ اربعہ کا مذہب ہے اقول اگر اس طرح کا اتحاد اقرار و فدا میں معتبر ہو
 تو کوئی صورت مخالف ائمہ اربعہ کے جہاں میں نہیں نکلتے گئے مثلاً وہ ہے صورت جو مؤلف نے وجہ اول میں
 طریق اول سے بیان کیے تھے اور کہا تھا کہ یہ نماز عارون کے نزدیک باطل ہے اس دلیل سے باطل
 نہو گئے کہ یہ نماز شنیع آخر سے خواہیں ائمہ اربعہ سے اس لئے کہ جواب مؤلف کا اوس میں ہے جاکر ہو سکتا ہے اس طرح
 کہ یہ ہے ایک نمازی اور نماز کی عبادت میں غرض کہ جتنی صورتیں جماع مرکب کے قائل نکالو میں جیسا
 کہ توضیح میں بیان کیے ہیں سب وہاں ہو جائیں گے اس لئے کہ اس طرح کا اتحاد سب صورتوں میں پیدا ہو سکتا ہے فقط
 اس پر قاضی کا حکم عام کر کے روایت سے جواب دیا ہے دو وجوہ سو جواب اول دن و نون جہوں کا ہم پہلے مقام
 میں ہی چکے ہیں ہر ایک میں قرانی کے اجماع سے جواب دیتا ہی جہت قائل کا بعض لوگ شبہ کرتے ہیں
 اس مبارک نقل کیا اور کو قرانی نے انعقد الاجماع علی ان من اسلم فکله ان یقلد
 من شاء من العلماء میں غیر نیکر انتہی پر جواب اسکا یہ ہے کہ عبارت مفید ہے تاہم نو مسلم ہوئے یعنی جو یا مسلم
 ہو اوکو اختیار ہو کہ اختیار کری تقلید کیے عالم مجتہد کے ائمہ اربعہ میں سے سوا سب کو کلام نہیں اور مراد علماء
 ائمہ اربعہ میں اس واسطی کہ اجماع معتقد ہوا اور نہ کرنے اس عمل کے کہ مخالف ہو ائمہ اربعہ کے اور کلمہ میں کا تبعضیہ
 پس شیخ اس کے یہ ہو گئے کہ جو شخص نو مسلم ہو جائے اس کو لازم ہے یہ کہ تقلید کرے ایک عالم کے ائمہ اربعہ میں سے
 اقول یہ اخیر تلمیس سے جناب مؤلف کیے باب ثانی میں عَصَمْنَا التَّذَرُّعَ پس پہلے عام کلام قرانی کا جبکہ مؤلف نے
 جواب دیا ہی عبارت مسلم اور شرح بجا معلوم ہے سنا جائیگی کہ بعد اسکی مؤلف کے خیانت ظاہر ہو جائیگی کہا مسلم میں
 اور شرح بجا معلوم میں قرآن الا ملأ اجمع المحققون علی منع العوام من تقلید ائمتنا الصحاۃ
 وضوان اللہ تعالیٰ علیہم اجمعین فان اقرائکم قد یحتاج فی استخراج الحکم منها الی تنقیہ
 فی السنۃ ولا یقلد العوام علیہم یجب علیہم اتباع الذین سیروا ۱ تعقوا و یوای و
 و ابان کل مسئلۃ علی حادۃ فہذا ہو مسئلۃ کل باب و یقول کل مسئلۃ عن غیرہا و جمعو اجماع و قرآن
 و تملکوا ای اوردوا کل مسئلۃ مسئلۃ علیہ و فصلوا تفصیلاً یعنی یجب علی العوام تقلید

تصدی بعل الفقه لا اعیان الصحابة وعلیہما بتی ابن الصلاح منع تقلید غیر الاثمة الادبۃ
 هم الامام الاثمة ابو حنیفة الکوفی و الامام مالک و الشافعی و الامام احمد و رحمہم اللہ نقلاً و جزاء ہم
 عنا احسن الجزاء لان ذلك لم يد في غيرهم وفيه ما فيه في الحاشية قل القراني فقد الاجماع على ان
 من اسلم فله ان يقلد من شاء من العلماء من غير نكير و اجمع الصحابة على ان من استفتى ابا بكر و عمر امير
 المؤمنين فله ان يستفتي با هريره و معاذ بن جبل و غيره و ايعلم بقولهم بغیر نكير فن ادعي و فم
 هذين الاجماعين فليدليا ان قد بطل يهدين الاجماعين قول الامام و قوله اجمع المحققون
 لا يفهم منه الاجماع الذي هو مجتهد حتى يقال يلزم نقاض الاجماعين بل يكون مجتهدا عند احد و يكون
 الجماعة متفقين يقال اجمع المحققون على كذا ثم في كلامه خلل آخر و هو ان التبويب لا دخل له في
 التقليد و لكن التفصيل فان المقلدان فهم مراد الصحابي عمل و الاسال عن مجتهد اخر فانهم بطل بهذا قول ابن
 الصلاح ايضا ثم في كلامه خلل آخر ان المجتهد من الاخرين ايضا بدلا و اجماعهم مثل الاثمة الادبۃ و انكار هذا كما ذكره
 و سوابيل الحق انه انما منع من منع من تقليد غيرهم لانهم بين رواية و رواية قد اجماعهم حفظة حتى لو وجدوا رواية صحيحة من مجتهد آخر
 يجوز العمل بالاثمة ان المتأخرين اقتراف تخلف الشهود على مذهبينا و اجماعهم نعم التبرك على ذلك و اجماعهم فانهم
 انتى تو معلوم كذا و كذا جناب تلميس باب حضرت مولف نے اس جواب میں دو قریب بازبان
 لیکن بنی اول یہ کہ جس اجماع قرانی کا یہ مضمون ہے کہ اجماع سلیم علی قرون اولی سے
 لیکر اتنا تک معتقد ہے کہ نو مسلم کو اختیار ہے کہ جسکی چاہے تقلید کرے اور اسی اجماع سے اکیس
 خفیہ یا قلین اس اجماع کے اوسے کتاب و عنین تخصیص نہ اسباب اربعہ کو جو مختار و ابن صلاح کی اس
 کرتے ہیں جیسا کہ عبارت مسلم اور شرح مسلم سے اور سابق میں عبارت تقریر اور مقتضی حصول ہے
 معلوم ہوا جناب مولف اسی اجماع بطل سے تخصیص میں اسباب اربعہ میں فرماتے ہیں کہ اس میں لفظ علماء
 ایسا ربیعہ اور باعث اس تخصیص مراد پر کیسے وہی اجماع مرکب سے نوعی جعلی تبدیل کو شہر ہے اور
 جسکے قرار قسری خاک اور اسی گئی ہے اور اتنا نہیں سمجھتے کہ یہ اجماع زمانہ صحابہ اور تابعین سے معتقد ہے
 حالانکہ اس وقت ایسا ربیعہ کا تولد ہی نہیں ہوا تھا پہر قبل تولد کے ان کو واسطے تقلید کے خاص کرنا
 سے لفظ علماء مراد کہنا بڑی چالاکی اور جھوٹہ دلیلانہ ہے ایسے تو جہمہ اور تاویل و تلمیسیں و تاویلات
 آج تک ہوا کرتے مولف کے کسی سے اور نہیں ہوئی دوسری قریب بازی یہ کہ دوسرے اجماع کے چوتھے

کذا فی مسلم التبیح و تحریب ابن الہمام وغیرہما سن کتب الاصول اور دلائل قرآن و حدیث کے باعتبار شہوت
احکام شرعیہ کے چار طرح پر ہیں دلیل اول قطعی الثبوت اور قطعی الدلالة کہ احتمال تاویل کا اور سہین نہیں ہو سکتا
جیسا آیات میرحہ اور احادیث متواترہ میرحہ اور سہیل سے فرض قطعی اور حرام ثابت ہوتا ہی اور دلیل دوسرے
قطع الثبوت اور ظنی الدلالة جیسے کہ آیات و احادیث کہ خمین تاویل کو دخل ہے اور اسدلیل سے فرض علی
ثابت ہوتا ہی اور تیسری دلیل ظنی الثبوت قطعی الدلالة چنانچہ اخبار احاد و میرحہ کہ مجال تاویل کی و میرحہ
ہمیں ہو سکتی اور اسدلیل سے وجوب اصطلاحی اور مکروہ تحریمی ثابت ہوتا ہی چوتھی دلیل ظنی الثبوت
اور ظنی الدلالة جیسا کہ اخبار احاد کہ خمین احتمال تاویل کا یا باجاتا ہی اور سہیل اور سہیل ثابت ہوتا ہی
اعلم ان الادلۃ ادقہ انواع الاول قطعی الثبوت والدلالة کالایات القرآنیۃ والاحادیث المتواترۃ الصریحۃ الخ لا
تحتل بالتاویل من وجہ الثانی قطعی الثبوت ظنی الدلالة کالایات والاحادیث المودعۃ الثلاث غلبۃ الثبوت قطعی
الدلالة کالاجزاء الاحاد الصریحۃ الرابع ظنی الثبوت والدلالة کالاجزاء الاحاد المحتملۃ معانی حال اول
بفید القطعی والثانی بفید الظنی یہاں ہر صرح علیہ والثالث بفید المرجح والماکرہ فقہاء الاربع بفید

والاستحباب ہکذا فی الطحاوی وغیرہ

من کتب الاصول والفرقۃ الخ الفقیہان علماء حقانی بعد وضوح و بیان دلائل اربعہ شرعیہ کے راہ انصاف سے
غور فرما کر ارشاد کریں کہ اگر کوئی بھی دلیل ان لایل اربعہ مذکورہ بالا سے وجوب تقلید ایک مجتہد خاص پر پائی
جاتی ہو تو یہ صاف بیان کریں کہ حق ظاہر ہو جاوے و برای خدا کتمان حق کریں لیکن نہیں لاسکتے کہ لو کان
بعضہم بعض ظہیر اسو اسطے سلف سے خلف تک کسینی کوئی دلیل شرعی اس وجوب تقلید ایک مجتہد خاص پر
قائم نہیں کی ہاں اگر ہو تو مولف مسالہ کا بیان کرے کہ حق و باطل میں امتیاز ہو جاوے اور بلا دلیل شرعی کے
غلو کرنا دین میں سر اسر مذموم ہو جیسا کہ خدا تعالیٰ قرآن مجید میں فرماتا ہے یا اہل الکتاب لا تغلو انی
دینکم الایۃ حکم وجوب شرعی کا تو حال معلوم ہو چکا اب لگی حکم اجماع شرعی کا حال سنو پس اجماع شرعی
کیو اسطے وہ ضرور بین جہاں ہر کہ اتفاق ساری مجتہدین سے بعضہ کا اس امت سے اوپر شرعی کی مستحق
ہو اور دوسرا ام یہ کہ سند اسکی قرآن اور حدیث سے پائی جاوے کیونکہ بنایا جانا سند کا مستلزم خطا کہ
ہو گا اور حکم کرنا دین میں بلا دلیل خطا ہے پس اگر سیدہ دو مرتب ثابت نہوں تو اجماع شرعی سے تصور نہ ہو گا
اگرچہ خزاوین جمع ہو جاوے کسی کام دین پر اگر اہل اجتہاد سے نہوں اور سند او مسک کتاب و حدیث سے

نہ پائی جاتی ہو تو ایسے اجماع کا کچھ اعتبار نہیں شروع میں اس واسطے کہ اجماع شرعی عبارت ہی قول کلمہ
 اور قول کلمہ کا بلا دلیل شرعی کے باطل ہے تو یہ اجماع بھی باطل ہوگا اور ایسا اجماع بی سند کہ جبر اتفاق تمام
 مجتہدین ہر عصر کا پنا یا جاری اور نہ کوئی سند اسکی کتاب سنت سی پائی جاویں باوجود اسکے ایسے اجماع کو سمجھ
 اور شرعیہ سے جانتا اور حکم اجماع شرعی میں شمار کرنا سرسری کچھ ہی اور نادانی بلکہ ایسا اجماع حکم میں اور جہاں
 علیہ آیتان کے شامل ہوگا کہ تیسرے مذاق نے الزام دیا ہی اور غصہ فرمایا توضیح اور تلویح کی عبارت نقل کیجانی
 ہے اما الخامس فقی السند فالناقل جمیعہ مائے جہت واحد کلنا سببان فالاول سبب ثبوت
 الاجماع والثانی سبب ظہورہ والمجہود علی انہ یجوز لا جماع الا عندنا من دلیل او امادۃ لان
 عدم السند یتلزم الخطا اذ الحکم فی الدین بلا دلیل خطا انتہی مافی التلویح مختصراً الاجماع وہو
 نوعاً الغرم والا اتفاق وکلا ہما من الجمع واصطلاحاً اتفاق المجتہدین من ہذا الامتہ فی عصر علی
 امر شرعی ولا یعتقد باہل البیت وحکم خلافاً للشیعہ ولا بالشیعین عند اکثرہ بالخلق
 عند اکثرہ ولا بالخلق الا بدعتہ خلافاً لجمیع عن مالک الا نقاداً بالمدينة فقط لا اجماع الا
 عن مستند علی المختار لانا اولاً الفتوی بلا دلیل شرعی حرام الی آخرہ از مسلم الثبوت وان حجتہ الاجماع
 لیست الا لان اتفاق المجتہدین من حیث ہم مجتہدین ہر ادا کان لا یستلزم ہر دلیل ولینہا ظہیر
 عن المجتہد من حیث ہم مجتہد انتہی وقال لعلہ سبب دلیل الا کہ ہر مختصراً فی شرح مسلم
 الثبوت قال الشیخ ابن الہمام فی البحر بدو الاجماع الغرم والا اتفاق فہو اصطلاحاً اتفاق مجتہدین
 علی امر شرعی ولا یعتقد باہل البیت وحکم خلافاً للشیعہ ولا یعتقد مجتہد بالمدينة الخبیثہ وحکم
 خلافاً لمالک ولا اجماع الا عن سند انتہی کہ ہر بالجملة یلزم احد الامرین کون الما اطل علیہا او کون الاجماع فقط
 لان الاجماع قول کل قول اکل بلا دلیل محرم فقول واحد بلا دلیل باطل المتبہ کہ فاذا العلم من عبد العلی الکوفی
 اور جناب شاہ ولی الدمدمدت دہلوی کتاب حجتہ اللہ بالذمین فرماتے ہیں کہ اتباع کرنا اجماع بغیر
 سند شرعی کا موجب تحریفات دین کا ہوتا ہے ومنہا اتباع الاجماع وحقیقۃ ان ینفک
 قوم من جملة اللہ الذین اعتقدوا العامة فیہم الا ما بتہ غالباً او دائماً علی شیء فیظن ان ذلک
 دلیل قاطع علی ثبوت الحکم وذلك فیما لیس له اصل من الکتاب والسنة وهذا اجماع اللہ
 اجمعت الامتہ علیہ فانہم اتفقوا علی القول بالاتباع الذی یستند بالکتاب والسنة والاستنباط

من احدهما لم يجوز القول بالاجماع الذی لیس مستنداً الی الله و هو قوله تعالی و اذا قیل لهم
 امنوا بما انزل قالوا بل نبتغی ما الفینا علیہ انا کلمۃ انتہی مافی حجة الله البانۃ لاشیخ الاعرج مولانا ولی اللہ صاحب
 الدہلوی رحمہ جناب قاضی ثناء اللہ صاحب قدس سرہ ج رسالہ اصول فقہ کے کہ جو بنابر فرائض
 جناب مرزا جاسخانان پیر مرشد قدس سرہ اپنے کئے و ہوم و دوم سے لکھا ہے آخر یہ ان کے
 میں کسیک لازم گیر و بر خود مذہبی معین مثل مذہب اجمینیہ میں بعضے گوئند کہ جائز نیست اثر تقلید گیر
 و بعضی گوئند کہ در مسایلی کہ موافق فتویٰ اجمینیہ دران عمل کردہ است تقلید و گیر ی جائز نیست و در
 آنچه مثل کردہ است ہرگز اخوانہ تقلید نماید و کسیک بر خود مذہبی لازم گیرفتہ است ہر تاسعہ اقوال و مذکورہ
 ویرا جائز است کہ تقلید ہر کہ خواہد بکند لیکن بعد از ان کہ در بعضے مسایلی تقلید اجمینیہ کردہ و در
 بعضے تقلید شافعی پس جائز نیست اورا کہ در آنچه تقلید شافعی کردہ تقلید اجمینیہ ہم بکند
 بعکس و بعضے گوئند کہ مذہب لازم گرفتہ باشد یا نہ و عمل نمودہ باشد یا نہ جائز است ہر مسئلہ تقلید
 ہر مجتہد و این اقربست بتحقیق چہ حقیقتاً لے و درین باب هیچ لازم نکرده است و بدون انہام
 هیچ لازم نشود فتوٰی نقالے فاسئلوا اہل الذکر ان کنتم لا تعلمون عام است مسئلہ هیچ کے
 ازین قیود نیست و در صدر اول عوام از خاص عند الحاجت استقامت مند و مذ و عمل سے کردہ
 و مساللات ازین قیود مروی نیست تمام ہوا کلام قاضی صاحب مغفور و مرحوم کا پس قول
 مؤلف تنویر الحق کا کہ آیت فاسئلوا اہل الذکر خاص ہے اور تقلید ایک مجتہد کی واجب
 ہوئی ہے بالاجماع و ہو گیا ساتھ قول قاضی صاحب قدس سرہ کے اور جاء الحق و تفرق
 الباطل واضح ہوا اللهم اربنا الحق حقاً و الباطل باطلاً برکت اب آگے تہوڑی سی
 وصیت شیخ اکبر کبریت احمر کہ جنکو مولانا عبد العلی اور مولانا نظام الدین وغیرہ خاتم ولایت
 و احمدیہ کے لکھتے ہیں آخر فتوحات مکیہ سے نقل کئے جاتی ہے وصیۃ الذہبی و تصانیف
 ان کنت عالمًا فخرم علیک ان تعلم بحجرات ما اعطاک الله دلیک و محرم علیک تقلید غیر لسمع
 تمکک من حصول الدلیل فان لم تکن فی هذه الدعۃ و کنت مقلداً فایاک ان تلزم من دہبا
 بعینہ بل اعمل کما امرک الله و هو ان تسال اهل الذکر ان کنت لا تعلم و اهل الذکر ہم العلماء بالکتاب
 و السنة و اطلب رفع الحرج فی نازلک ما استطعت و اسال عن الرخص فی ذلک حتی تجلھا فان الله

یقول ما جعل علیکم فی الدین من حرج وان قال لك المقتی هذا حکم الله وحکم دسبلہ سیفہ
 مثلثک تخذ بہ وان قال لك هذا رأي فلا تأخذ بہ وسل غیرہ انتھی ما قال ابن
 العربی المشہور بالشیخ الکبیر فی آخر الفتاوی المکیة اور ایک رسالہ خبر بہ کہ قاضی ثناء اللہ صاحب
 قرص سرہ کا مہر کیا ہے اور کیا ہمارے ہاتھ لگا چنانچہ اوس رسالہ سے توڑی سی عبارت
 اوسکی استقامت میں نقل کیے جاتی ہے واما اذ الملیکن اہلیتہ ففرضہ ما قال الله تعالی فاسئلوا
 اهل الذکر ان یتعلموا تعلیم و اذا جاء اعداوا المستغنی عما یکتب لہ المقتی من کلامہ او کلام شیخہ
 وان علا فلا ینجز اعماذ الرجل علی ما کتبہ التقات من کلام رسولہ اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اولی بالجز
 و اذا قدر انہ یفہم الحدیث کلام فہم فتوی المقتی فسن من یعرف معناه فکذلک الحدیث وان کان
 الرجل لا یفہم فی حقیقتہ او مالک والثانی واحد یضی اللہ عنہم و رای فی بعض المسائل ان مذہب غیرہ
 اقوی منہ فاتبعہ کان قد احسن فی ذلک ولم یقدح ذلک فی ذلک ولا فی عدالتہ بلہ نزاع بلہ
 اولی بالحق واجب الی اللہ تعالی و رسولہ صلی اللہ علیہ وسلم فمن یتعصب بواحد معین غیر لرسولہ صلی
 اللہ علیہ وسلم ویؤان قولہ هو الصواب الذی یجب اتباعہ دون الائمة الاخرین فهو ضالک
 جاہل غایۃ ما یقال انہ یسوع او یحیی علی العالی ان
 یقتل واحد من الائمة من غیر تعین زید لعمریاتہما اور ہی اوسی رسالہ سے نقل کیے جاتی
 ہے و من تصب بواحد معین عن الائمة دون الباقین کالرافضی والناصبی طارحی فی ذہ طریق
 اصل البدع والاھواء الذین ثبت بالکتاب السنۃ والاجماع انہ مذمومون خارجون عن الشریعۃ
 انتھی ما فی الرسالہ فیما علی بالحدیث القابل للعلل القاطعہ الا جل ثناء اللہ صاحب تفسیر المظہر
 لشیخ شامہ ولیہ الیہما قال سلمہ پلہ یج بیان قلمتین کے شبہ کرتے ہیں بانطور کہ روایت
 کی گئی ہے کہ فرما یا رسول خدا صلی اللہ علیہ وسلم ان اذا کان الماء قلیتین فانکلا یفبس وہا
 اھودا وادور وایت کی گئی ابن عمر سی کہ سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سئل من الماء
 یکن فی الفلۃ من الارض ما ینزل من السماء فقال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 اذا لمک الماء قلیتین لم یجب شئ وہا وادور پس یہ حدیث دلالت کرتی ہے اس پر کہ جبکہ ہو پانی بقدر قلیتین
 کے تو ناپاک نہو گا جیس کہ ذیل مام شافعی کا ہی نہیں نہیں معلوم ہوا ہے کہ امام اعظم نے حدیث

سے سند پکڑی ہے کہ یہ پانی قلتین کا ناپاک ہو جاتا ہے جواب سکا یہ ہے کہ روایت سے ابو ہریرہ
 سے کہ فرمایا رسول خدا صلی اللہ علیہ وسلم ۱۲ اذا استقیظ احدکم من نومہ فلا یغسل یدہ فی الاصل فیغسلہا
 ثلثا فاندلا علیہ این بات یہ متفقہ کہ انوروی نے بیچ شرح صحیح مسلم کے نیچے اس حدیث کے
 اہل الجواز کا زیست بخن بالا حجاز فاذا نام احدہم عرق فلا یامن الذائم من ان یغسل یدہ فی الاصل فیغسلہا
 الوضوء البغس فاذا قمع یدہ علی ذلک الموضع البغس تغسل یدہ فاذا یغسل یدہ بغسل ماردہ التمس
 اور روایت ہے ابو ہریرہ سے کہ فرمایا رسول خدا صلی اللہ علیہ وسلم ۱۳ لا یبول احدکم فی الماء الدائم الذی
 یجری فی شغل متفق اور روایت ہے ابو ہریرہ سے کہ فرمایا رسول خدا صلی اللہ علیہ وسلم ۱۴ اذا شرب الکلمۃ او اذ احدکم
 سبعت متفق اور روایت ہے ابو ہریرہ سے کہ فرمایا رسول خدا صلی اللہ علیہ وسلم ۱۵ اذا وقع الرجل علی الماء فلیطمس
 بغسلہ سبع مرۃ وادع مسلم اور روایت ہے عطاء سے ان حبشیہ وقع فی زمزم فأتی قال فامر ابن الزبیر ان
 یزف ماء زمزم قال ففعل الماء لا یقطع قال فظفر فاذا هو عین تبعم من الحجر الا سوس قال ابن الزبیر حبکم
 رواہ ابو بکر ابن ابی شیبہ نے مصنفہ اور روایت ہے ابن عباس سے ان یطمس
 وقع فی زمزم فأتی قال ففعل الماء لا یقطع قال فظفر فاذا هو عین تبعم من الحجر الا سوس قال ابن الزبیر حبکم
 العین الخیالی البیت اذا رکن فانہا من عین البغس رواہ ابو بکر ابن ابی شیبہ نے مصنفہ
 اور روایت ہے ابن عباس و ابن الزبیر سے ان یطمس ماء زمزم عند تقوع زنجی معتقیہ رواہ ابی
 نطنی اور روایت ہے کہ ان یطمس ماء زمزم فأتی قال ففعل الماء لا یقطع قال فظفر فاذا هو عین تبعم من الحجر الا سوس
 قال ففعل الماء لا یقطع قال فظفر فاذا هو عین تبعم من الحجر الا سوس قال ابن الزبیر حبکم
 یسکونہم احد وکان ذلک الا ذلک انشاء بحضور الصحابۃ ولم یسکونہم احد وکان
 اللہ تعالیٰ عنہم رواہ الطحاوی اور روایت کیا ابو بکر بن شیبہ نے خالد بن مسلم سے ان یطمس
 مفعی اللہ تعالیٰ عنہم بالذی قال فی تحقیق علی بن یزید پوچھے گئے اس کے حال سے کہ شاپ کر کوئی زمین یا
 کہ کہینا جاوے معنی سار پانی او سکا پس یہ حدیث صحیح کہ بعض انکی متفق علیہ میں اور بعض غیر
 متفق علیہ میں صحیح ولالت کرے میں اس پر کہ پانی اور باسن پانیکا شخص ہو جاتا ہے سجاست کے پر نیسے
 اور یہ پانی عام ہر شامل ہے قلیل کو اور کثیر کو برابر ہے کہ کہ ہو قلتین سے یا زیادہ یا برابر میں واقع ہوا
 قعارض درمیان حدیثون قلتین کی اور درمیان ان حدیثون صحیحون کے پس ضرور ہوا یہ کہ ترجمہ

دینین حدیثوں صحیحہ کو اوپر نہ بیغفون کے اوپر کیا جاویں ان حدیثوں صحیحہ پر اقوال متفق ہیں
 و توفیقہ کہ اول تو صحیحہ تمام حدیثین حدیث قلتین کے معانی ہی نہیں حدیث اذا استیقظ اور حدیث
 اذا ولغ اسلئے معارض نہیں کہ انہیں تو فقط حکم باسن کے پانی کا بیان کیا گیا ہے نہ پانی عام کا
 بسیار مولف کو اشتباہ ہوا ہے پس پانی بقدر قلتین کے اگر حوضین ہو تو وہ مورد اون دونوں
 حدیثوں کا نہیں ہو سکتا ہے کیونکہ حوض کو کسی بولی میں باسن نہیں کہتے جیسا کہ حافظ ابن حجر
 عسقلانی نے فتح الباری شرح صحیح بخاری میں کہا ہے تحت پہلی حدیث کے قول فی وضوءہ ایہ
 انائد الذی اعد للوضوء فی روائہ الکشمیری نے الا ناء و ہود و ائیدہ مسلم من طرق اخری و لابن خزیمہ
 فی انائد و وضوءہ علی الشک و الظاہر اختصاص ذالک باناء الوضوء ویلحق بہ اناء الغسل لاند وضوء و ایدہ
 و لکن باقی لایندقیاس لکن فی الاستحباب بن غیر کہ تہ بعدہ و دودہ النہی فیہا عن ذالک و اللہ اعلم
 خیر بذکر الا ناء البرک و الحیاض ای لا نفس نفیس اللہ فیہا علی تقدیر نجاستہا فلا یتینا و لا
 النہی انتہی اور اگر وہ پانی بقدر قلتین کے سوا کو حوض کے کسی اور بڑی باسن میں ہو جیسا کہ
 بیہا وغیرہ نہ ہی حکم سے اون دونوں حدیثوں کے خارج ہے اسلئے کہ انہیں مراد وہ باسن ہر
 جو کہ اونکی عادت اور استعمال میں ہے اور وہ قلتین سے بہت چھوٹی ہو کر نہی جیسا کہ امام
 ابو حنیفہ نے شرح صحیح مسلم میں کہا ہے تحت اوسی حدیث کے و کانت عادۃم استعمال الاوان
 الصغیرۃ الی عن القلتین بل انما یقال انہی فلان قلت الا ناء عام یشمل الصغیر و الکبیر فقد تقررت العبرۃ لعموم
 الا لفاظ لا خصوص الی و فاجتنب التعصیر بالعبرۃ لانا نسلیم عموم الا ناء مع وجود الخارجی قد قال فی
 تسلیم الثبوت و اسلم الجس کہ الذی حیث کہ نعمت تہی فلان قلت ما الفرق بقیۃ علی العهد الخارجی قلنا العهد
 الخارجی ہوا اصل و لم یوجد قریہ علی عدم تنقض فی العموم کہ انی التلویح و التوضیح و الحلیہ شرح المطا
 للعقد اشیم سلام اللہ الحنفی نعمنا لیت قریۃ علی نفی العهد وجود العموم و سبجی تحقیق
 ہذہ المسئلۃ فی الحدیث الماء طہور لا ینجہ شیئ انشاء اللہ
 تعالیٰ نا نظر علی انہ علی تقدیر عموم الا ناء ہذا
 علیکم فان الا ناء الذی یکون طوله عشر او عرضہ عشر او وجودہ
 لیس بحال یکن داخل فی هذا الحد و خارج عنہ و ہذا بہت ہوا کہ باقی بقدر قلتین کے خواہ حوض میں ہو خواہ

لسی بڑی باسن میں مودر حکم اور دونوں حدیثوں کا نہیں اور وہ حدیثیں معارض حدیث قلیئیر
 کے نہیں اور حدیث لایبولن اسلئے معارض قلیئین کی نہیں کہ وہ حدیث اپنے عموم پر پانی
 نہیں بلکہ محمول ہے اوس پانی پر جو قلیل ہو باجماع فریقین جیسا کہ حضرت مولف نے
 ہی آگے چکر کہا ہے کہ جبکہ منعقد ہوا اجماع است کا سیر کہ حکم پانی کثیر کا حکم پانی جاریکا
 پس حدیث لایبولن الخ نہ پانی رہی اور اپنے عموم کے انتہے کلامہ اور جناب مترجم نور الحق
 یعنی مولوی قلب الدین خان صاحب مظاہر الحق ترجمہ مشکوٰۃ میں تحت حدیث لایبولن کے فرمایا
 میں ف مراد پانی سے یہاں پانی قلیل ہے اگر کثیر ہو حکم جاریکا رکھتا ہے اور سخن نہیں
 ہوتا پیشاب و نیزہ سے اور نہانا اوس میں جائز ہے انتہے کلامہ اور حافظ عسقلانی نے
 فتح الباری میں کہا ہے تحت حدیث لایبولن کے وهذا کلام محمول علی الماء القلیل عند
 اهل العلم علی اختلافہم فی حد القلیل وقد تقدم من لا یعتبر الا التفریق بعدہ
 قوي لکن الفصل بالقلین اقوی لصحة الحدیث فیہ وقد اعترف الطحاوی من الحنفیہ من الک انتہی
 اور جبکہ عموم پر نہ ہو تو قلیئین کے معارض کیونکر ہوئی اور حدیث نزع زمزم کی دو وجہ
 سے معارض قلیئین کے نہیں ہو سکتی وجہ اول یہ کہ اس قصہ کے ثبوت ہی میں
 کلام ہے خاص کر اوس روایت میں جو کہ ابن عباس سے مروی ہے اسلئے کہ
 کہا امام شافعی نے کہ ابن عباس سے یہ روایت معلوم نہیں ہوتی اور ہم نے بھی
 نہیں سنا کہ زمزم کا پانی کہینیا گیا ہے حالانکہ زمزم ہمارے پاس ہے جیسا کہ بہیقی نے
 سنن کبیری میں کہا ہے قال الزعفرانی قال ابو عبد اللہ الشافعی لا نفرض
 عن ابن عباس انہم عندنا ما معنا انتہی اور میراث سلام اللہ نے معلیٰ میں کہا ہوا وقال الشافعی
 لا نفرض عن ابن عباس انتہی اور کہا سفیان بن عیینہ تابع تابعین جلیل نشان نے جبکہ ابن حجر نے
 اقرب التذیب میں یہ ترجمہ کیا ہے ثقہ حافظ فقیہ امام حجة کہ میں کہ میں ستر برس رہا
 لاکن کہو کسی چوئے یا بڑے سے یہ حدیث نہ سنی اور نہ کسی سے یہ سنا کہ زمزم کا پانی کہینیا
 گیا تھا جیسا کہ بہیقی نے سنن کبیری میں کہا ہے والضرنا ابو عبد اللہ الحافظ ابوالولید الفقیہ
 حدثنا عبد اللہ بن شبرہ قال سمعت ابانہ بن یقول سمعت سفیان بن عیینہ یقول انما تمندہ بہین

ولم ارا احداً صغيراً ولا كبيراً يعرف حديث الزبني الذي قالوا انه وقع في زمزم ما سمعت
 احداً يقول شروح زمزم انتهي اور محدث سلام اندخفي نے معلیٰ میں کہا ہے و نقل
 ابن عیینہ انابمكة منذ سبعين سنة لم ارفعها وكبيراً يعرف حديث الزبني وما
 سمعت احداً يقول ذلك و ابن طاهر خفي نے مجمع البحار میں کہا ہے وما روي ابن ابي شيبة
 ان زبجياً وقع في سمرقند فتمسح الماء وضعها اليه في وعاء فبقيت سفيان بن عيينة قال انابمكة
 سبعين سنة لم ارا احداً صغيراً ولا كبيراً يعرف حديث الزبني انتهي اور کہا ابو عبيد نے کہ
 روایت نوح زمزم کے لائق شان زمزم کے نہیں اسلئے کہ اسکی لغت میں حدیثیں سمجھنے
 کسی آئین میں کہ وہ نہ کہیں یا جاوے جیسا کہ سنن کبیری میں کہا ہے قال ابو عبيد كذلك
 لا ينبغي لان الاثارة جاءت في لغتها انها لا تتقدم انتهي اور جو روایتیں ابن عباس سے
 دربان نوح زمزم کے مولف نے نہ صرف ابی بکر بن ابی شیبہ سے اور شرح سعانی الاثار طحاوی
 سے نقل کیں ہیں وہ سبنا مقبول ہیں اسلئے کہ وہ منقطع ہیں کیونکہ راوی ان کا ابن عباس
 قماوہ ہے اور بعض روایتیں ابن سیرین سے اور اندونو کو ابن عباس سے ملاقات میں
 جیسا کہ ہستی نے سنن کبیری میں بعد روایت ابن سیرین اور قماوہ کے ابن عباس سے
 کہا ہے فانهم يلقوا ابن عباس لم يسمعا منه شيء كما روى جابر الجعفي عن ابی الطفيل
 عن ابن عباس مرة عن ابی الطفيل تفسران غلاما وقع في زمزم فتمسحت وجابر الجعفي
 لا يسمع به مداء ابن لهيعة عن عمر بن دينار عن ابن عباس وابن لهيعة لا يسمعون
 اور محدث سلام اندخفي نے معلیٰ میں کہا ہے وقد روي ابن ابي شيبة عن قنوة عن ابن عباس
 ان جشياً وقع في زمزم فأتوا ليدرجوا فخرجوا فقالوا جشياً ما و هذا منقطع
 انتهي اسی انقطاع کی نظر سے مولف نے روایتوں کے سرچے نام اوس اور کجاوہ ابن
 عباس سے روایت کرتا ہے اور او یا جو پرچھ چالاک کی کام نہ آئی کہ چوری پکڑی گئی وجہ
 ثانی نہ معارض ہو سکے حدیث زبني کی حدیث قلین کو بھیجی کہ ہم نے فرض کیا کہ یہ روایت
 بحسبیم طرق ثابت ہے لاکن آخر نقل صحابی کا ہے جسکو حدیث موقوف کہتے ہیں ظاہر ہے کہ
 حکم میں مرفوع کے جسکی یہ پہچان ہو کہ اوس میں اجتہاد کو دخل ہو جیسا کہ خبر یونیا اور راسنیہ کا

یا آئندہ کا یا خبر دینا کہ فلاں کی کام سوائے ثواب ہوتا ہو یا سقہ عذاب ہوتا ہو نہیں جو اور حدیث میں
 کی مرفوع ہے یعنی قول منہج کا ہے اور صحیح موصول لاسناد و جیدہ سیر کیلئے حکام غائبین چنانچہ
 عنقریب غوثِ بخت کرینگے اور یہ قاعدہ ہر اہل اصولین کا کہ حدیث موقوف حدیث مرفوع کی ہوتی
 حجت نہیں ہوتی اور اس کے معارض نہیں ہوتی جیسا کہ ابن نجیم حنفی سراج الراہق میں فرماتے ہیں
 و حدیث النبی صلی اللہ علیہ وسلم مقدم علیہ انتہی و ہکذا فی کتب الاصول اور حدیث اخیر
 جو علی بن مسعود مروی ہے وہ بھی اسی وجہ سے معارضِ قلتین کی نہیں ہو سکتی کہ وہ موقوف ہے
 اور حدیثِ قلتین کے مرفوع اور اگر بطور فرض محال کے فرض بھی کیا جاوے کہ یہ تمام حدیثین حدیث
 قلتین کے معارض ہیں تو بھی نہیں لازم آتا کہ حدیثِ قلتین کی ترک کیجاوے اور حدیثوں
 کو ترجیح دیکر اسلئے کہ حدیثِ قلتین کے بھی صحیح اور جید ہے چنانچہ عنقریب ثابت کیا جاوے گا اور
 جمع اور موافقت اوسکی ساتھ اور حدیثوں کے ممکن ہے چنانچہ علی التفصیل بیان کیا جاوے گا
 اور یہ قاعدہ اصول حدیث کا ہے کہ جب تک کہ احادیث صحیحہ متعارضہ میں جمع اور موافقت
 ہو سکے ترجیح کی طرف رجوع نہیں کرنی جیسا کہ حافظ ابن حجر نے فتح الباری میں کہا ہے
 والترجم لا یساوایسم امکان الجمع انتہی اور نخبۃ الفکر میں کہا ہے و ان
 عورض بمثلہ فلا یخلو اما ان یکن الجمع بین مدلولہما بغیر تقسّف و الا فان امکن الجمع فهو المنوع
 المسمی بمختلف الحدیث وان لم یکن الجمع فلا یخلو اما ان یعرف التاریخ و الا فان عرفت و انت
 المتأخر فهو التام و الا خیر المنسوخ وان لم یعرف التاریخ فلا یخلو اما ان یکن ترجم احدهما
 من مجموع الترجیم المتعلق بالمتن املا لاسناد و الا فان امکن الترجیم تعین المصنف و التاریخ
 و الا فلا انتہی مختصراً اور شیخ محمد اکرم حنفی کتاب المعان الفہم فی توضیح منہج التفسیر
 میں فرماتے ہیں تکراراً لہذا فی شرح الیومین مقدم علی التدریج و تفصیل و وقت
 ہر ایک حدیث کی حدیثِ قلتین سے یہ ہو کہ حدیثِ لا یؤلن کو مدد و نون حدیثوں پہلیوں کے
 بزرگ مولف عام کہینگے اور حدیثِ قلتین کو اوّل حکم سے مخصوص نہ ہونے کے یعنی یون کہینگے کہ قلتین
 کے ماسوا میں ہر پانی پیشاب غیر سے نجس ہو جاتا ہے اور جو بمقدار قلتین کے ہو وہ نجس
 نہیں ہوتا مگر اقال الحافظ ابن حجر کا مرنے کا مدہ عن قبح البایض اور حدیثِ زبخی کو یون کی فوج کی

کہ عادات عوام و خواص کسی جو کہ جبکہ پینے کے پانی میں کوئی چیز مکروہ طبعی اگرچہ وہ شراباں ہے
 ہر جیسو خاک و مہول گاؤ وغیرہ پڑ جاتی ہے تو اس پانی کو بن صاف کئے بہنیں پیتے ہی
 واسطے جبکہ بزرگو مخالف ربی کنوین میں گرا اور اسکا خون اور اسکی نجاست کنوین بن پا
 پڑا ہر بنی نو اسکا ازارہ لطافت اور لطافت کی پانی کو بچوایا ایسا ہی امام مجدد حضرت امام شافعی
 نے اور جناب شاہ ولی اللہ محدث دہلوی نے حجۃ الوداع میں حدیث ربی کی سے جواب دیا
 جیسا کہ سنن کبریٰ میں کہا ہے قال شافعی الخ الفیہ قد رومی عن سالم بن حرب عن عکرمہ عن ابن
 عباس عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم انہ قال ما لا یغیر شیء فی ربی ان ابن عباس روی عن النبی صلی
 اللہ علیہ وسلم خبراً قال انک انت ہذا روایتی ورون عندہ انہ تو منامن غدیر یدانم جیفۃ فیکون
 عندہ الماء لا یغیر فان کان شیء من ہذا اصحاً فہو یلہ علی ان لم ینزع زہرم للنجاست علیہ للتطیف
 لان کان فعل زہرم للشرب وقد کان الدم طہراً للماء انتہی اور کہا معلی بن قال الش فغیرت ہذا عن
 ابن عباس لان قد فعل فلما استظهرت علی الماء للتطیف انتہی اور کہا جناب شاہ ولی اللہ
 محدث دہلوی نے کتاب حجۃ الوداع میں ولما لا نار المقولہ عن الصحابة والتابعین کا ثواب بن
 الزبیری الرضی علیہ رضی اللہ عنہ فی الفارۃ والغریب الشعی فی نحو السنن فلیست مما یشہدہ للمحدث
 بالصحۃ ولا مما اتفق علیہ ہر اہل القرون الاولی وعلی تقدیر جمعہا ممکن ان یکن ذلک قطباً للقلوب و
 وخطیفاً للملأ من ہذا الوجوب الشرعی کا ذکر فی کتب ما لیکتہ ودفن ہذا احتمال خطر القتل و بالجملة
 فلیس فی ہذا الباشی یعتقد بموجب العمل علی حدیث الثلثین اثبت من ذلک کلمہ بغیر شہرہ و من
 بالجملة ان یکن اللہ تعالیٰ شرع فی ہذا المسائل عبادہ شیاً بزيادة علی ما لا ینفکون عند الارتفاعات
 وہی پاکر و قعودہم بہ البتہ ثم لا ینص علیہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم نصاً جلیلاً لا یتفیض فی
 الصحابة ومن بعدہم ولا حدیث واحد منہ واللہ اعلم انتی و قال بعضہم ان الفاء علی
 لفظ نزع بعد لفظ مات فی حدیث الرضی یتقصر ان علی الامر بالترح الموت لا امر کا فی قولہ ذل
 حاعر فرج وہی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فصحی قولہ ان اطرد ہذا المعنی منہ لان فی ہذا
 جحیفۃ خرج رسول اللہ علیہ وسلم باب جرحہ بالطمع و تنوید واداء الشیفان لم یس الخرج علیہ التوضی
 افرقناہ انہ لو ینخرج الی البطحایۃ الہاجرة لم یتوضا للصلوۃ و لکن وقت الظہر لم یقل بہ عاقل

وَقَاتِلْنَا اِنَّا سَلَمْنَا اَنْ الْمَعْنَى الظَّاهِرُ مَا قَالَ هَذَا الْقَائِلُ لِكُنَّا صَرَفْنَا الْحَدِيثَ عَنِ الْمَعْنَى الظَّاهِرِ اِلَى الْمَوْجِبِ لِمَا قَالُوا
 الدَّوْلُ اِنَّمَا جَمْعُ اَيْنَ هَذِهِ الْحَدِيثُ لِلرَّجُلِ عَلَى تَقْدِيرِ رَجُلٍ وَحَدِيثِ الْقَلْبَيْنِ الصَّحِيحِ الثَّابِتِ كَمَا يَنْبَغِي حَقَّتْ
 عَنْقَرِيْبٌ وَحَدِيثُ رِبْرِ بَصَاعَةِ الصَّحِيحِ كَمَا سَبَّحِي ذِكْرُهُمْ اَوْ حَضَرَتْ عَلَى رَأْسِ مَدِيْنَةِ رِبْرِ اَوْ
 كَرْنِيَكَةٍ كَمَا حَمَدْنَا حَضَرَتْ عَلَى كَاوِاسِطَةِ اَخْرَاجِ بَانِي اُسْ كُنُوْمِيْنَ كَيْ جَسِيْنِ كُوَيْ شَابِ كَرُوْءِ مِنْ نَظَرِ
 نَمِيْنِ تَبَا كَرْنُوْا نَ شَابِ سَجَسْ مِنْ جَا تَابِ بَلْ كَسْ نَظَرِ سَ تَبَا كَرَأْسُ اَوْ مِيْكَ شَابِ كَرُوْءِ سَ تَ
 وَ كَرُوْءِ كَرِيَا جَاوِ سَ تَوَا نِيْدَه كُوَاوِ كُوَيْ شَابِ كَرُوْءِ كَرِيَا يَابِتْ كَرُوْءِ رَفْتَه بَانِي كِي اَوْ صَافِيْنَ
 تَغِيْرَ رَاقِعِ مَبُوْكَ اَوْ سِيْرَ طَبْعِ كَيْ هِيْ مَخَالِفِ هُوَا يَسَا هِيْ جَوَابِ دِيَا هِيْ مُتَقَقِيْنَ شَافِيْعِيْ لَيْ عَلَى رِ
 كَيْ قَوْلِ سَ جِيَا كَرِيَا مَعْلِيْ مِنْ وَ كِيَا بَ الشَّافِيْعِيَّةُ عَنْ حَدِيْثِ الْكَلْبِيْ عَنِ الْبَوْلِ اِنَّهُ اَتَمَّا
 نَبِيٌّ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ مُبْجَرًا اِلَى تَجَسُّسِ الْمَاءِ وَ تَغْيِرِهِ بِاَقْدَاءِ النَّاسِ بِذَلِكَ الرَّجُلِ وَلَمْ يَشْفَعْ عَنْهُ طَبْعًا
 شَرًّا اَنْتَهَى اَوْ اِيْسَا هِيْ كَمَا هُوَ حَضَرَتْ مُوَلَّفٌ تَوِيْرَ لَمْ يَطْلُبْ حَقَّ تَرْجِيْمَةِ شَكُوْءِ مِنْ وَ رَابِثِ
 سَجَسْ مِنْ بَانِي كَثِيْرَ كَيْ شَابِ غِيْرَه سَ جَسَا سَجْ بَزِلِ حَدِيْثِ لَا يَبُوْلُ كُنْ اَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ
 كَيْ فَرَا تَمِيْنَ فِ مَرَادِ بَانِي سَ يَمَانِ بَانِي قَلِيْلِ هِيْ اَكْرَ كَثِيْرَ مَوْحَكَمِ جَارِيْ كَارِ كُنْ هِيْ اَوْ سَجَسْ
 نَمِيْنِ هُوَا شَابِ غِيْرَه سَ اَوْ رَهْنَا اَوْ سَمِيْنَ جَارِيْ هِيْ اَوْ بَعْضُوْنَ لَمْ كَمَا هِيْ كَرِ كَثِيْرَ هِيْ هُوَا كَرِ
 سَجَسْ نَمِيْنِ هُوَا لِيْ كُنْ اُسَمِيْنَ شَابِ كَرْنَا خُوبِ نَمِيْنَ شَايْدَ كَرِ اَوْ سَكِيْ وَ كِيَا دَا كِيْ اَوْ هِيْ شَابِ كِيْنَ
 اَوْ رَعَادَتِ اُسَكِيْ كِيْ رِيْنَ اَوْ رَفْتَه رَفْتَه بَانِي سَتَغِيْرَ مَوْجَاوِ سَ يَعْنِيْ كُنْ اَوْ رَمَزَه اَوْ رُوْءِ بَلْ جَاوِ اَوْ سَا مَتَه
 يَسْ حَكْمَهَا سَ نَزِيْكَ بَانِي كَثِيْرَ ثَرَا كُنُوْمِيْنَ كَا تَوْحَمِ كُوْ كُوْنَ مَافِيْ هِيْ اَوْ سَلْ وِيْلِ سَبِيْجِ حَدِيْثِ
 عَلِيْ كَيْ جَوَا خْتِيَارِ كِيْ هِيْ سَتَرْجَمُ صَاحِبُ حَدِيْثِ لَا يَبُوْلُ كُنْ مِنْ اَوْ اَكْرَ اَسْ حَدِيْثِ اَوْ حَدِيْثِ رَجْمِيْ مِنْ
 سَاوِلِيْنَ كَرِيْنَ تَوْ سَاوِيْ رِبَادِيْ حَدِيْثِ صَحِيْحِ قَلْبِيْنَ كَيْ اِيْكَ اَوْ اِيْسِيْ صَحِيْحِ حَدِيْثِ جَسِيْ سَحْتِيْنَ
 كَيْ كُوْ كَلَامِ نَمِيْنَ يَهَا تَتَكْ كَرِ حَضَرَتْ مَوْلَفِ هِيْ اَوْ سَكِيْ سَحْتِ كَيْ مَقْرَمِيْنَ يَعْضُ حَدِيْثِ رِبْرِ بَصَاعَةِ كَيْ
 بَاطِلِ هُوَا يَكِيْ بِيَانِ اَسْ كَا مِيْ هِيْ كَا اِيْكَ كُنُوْا نَ جَسْ كُوْ رِبْرِ بَصَاعَةِ كَيْ تَمِيْنَ اِيْسَا تَبَا كَرِ اَوْ سَمِيْنَ
 جِيْضِ كَيْ لَمْ اَوْ كَيْ مَرَسَ هُوَا نَ كَا گوشتِ اَوْ زَا پَا كِيَا نَ سَتَغِيْنِ پُرْ جَا يَا كَرِيْ تَمِيْنَ پَرِ اَوْ كَيْ
 بَانِي كَا مَالِ كَيْ لَمْ اَوْ حَضَرَتْ صَلِيْ اَلدَّ عَلِيْهِ وَ سَلَمَ سَ پُوْ جِيَا تَوْ حَضَرَتْ لَمْ فَرَا يَا كَرِ بَانِي كُوْ كُوَيْ
 جِيْزِ سَجَسْ نَمِيْنَ كَرِيْ جِيَا كَرِ رَوَايَتِ كِيْ هِيْ تَرْمِزِيْ لَمْ سَا تَهْ اِيْسِيْ سَا دَكَيْ جَسْ سَبِيْ هِيْ ثَقَه

مین ابو سعید خدری سے قال قیل یارسول اللہ یموت من بیر بضاعة و بی بیہ یلتقی فیہا
الجنۃ و الحوم الکلاب و اذین فقال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ان الماء کھو لا یخسہ شیئ

اور روایت کیا اوسکو ابو داؤد نے بھی اور کہا ترمذی نے ہذا حدیث حسنہ و فی البکر

کی غایت شدہ و ابن عباس یعنی یہ حدیث حسن ہے اور اسباب میں عایشہ اور ابن عباس سے

بھی روایت ہے اور کہا امام احمد نے اور یحییٰ بن سعید نے کہ یہ حدیث صحیح ہے جیسا کہ بحر الرائق میں

کہا ہے قال الامام احمد حدیث صحیحہ اور علی بن کہا ہے و صحیحہ احمد و ابن معین تھی اور بناب

سوانح کا کلام میں اسکی صحت کا اقرار ہے آگے آویگا پہر اگر کہو کہ ابن عباس اور علی نے کنزین کو تو

سجاست سے نہیں سمجھ کر تمام اپنی کے نکالنے کا حکم دیا تھا تو مقتضائی اس حدیث مرفوع کا بھی مل

ہوتا ہے وہ کھاتری اگر کہو کہ بیر بضاعة اس جہت سے پاک تھا کہ وہ جاری تھا طرف باغون

میں نہ حکم میں نہ جاری کے ہوا تو حدیث زنجی وغیرہ کی بظاہر معنی معارض بیر بضاعة کے نہ ہوئی

اور حدیث بیر بضاعة کی باعث تاویل کے حدیث زنجی میں نہ ہوئی تو کہا جائیگا کہ راوی اسکا کہ وہ

بضاعة باغون کی طرف جاری تھا و اقری ہے جیسا کہ ذکر کیا ہے علی بن ان ما تھا کانت

حدیثا لیساء حار یا الی البساتین علی ما اخرجہ الطہار دی فی شرح معانی الآثار

عن جعفر بن ابی عمران عن محمد بن الشجاع البلیغی بسندہ الی الواقدی التہذیبی و کذا فی البحر الی

اور یہ واقعہ متروک الحدیث ہے اور حدیثین وضع کیا کرتا تھا کہا یہ نسائی نے جیسا کہ کہا ابن حجر

نے تقریباً محمد بن عمر بن واقد لاسلمی الواقدی المدنی القاضی تزیل بغداد متروک

مع سبعة عشر من التاسعة اور کہا نور الدین علی نے بیچ مختصر تنزیہ الشریعة المرفوعة عن الاخبار

الشنیة المرفوعة کے محمد بن عمر واقد الواقدی قال النسائی یضع الحدیث

انستہی اور کہا بیہقی نے کہ واقعہ کی حدیث سے حجت نہ پکڑنی چاہیے خاص کہ اس حدیث

میں کہ اس حدیث جیسا کہ ذکر کیا ہے علی بن لیکن قال البیہقی الواقدی لا یحتج بحديثه

فضلاً عما یرواہ التہذیبی و کذا قال فی بحر الرائق و ما قال بعد قلنا قد اتفق علیہ الداؤد

و ابو بکر بن العرب و ابن الجوزی فجوابہ ما فی المحلی من انہم لیسوا من ائمة الجرح والتعدیل

وان سئل فالجرح مقدم علی التعدیل حیث عین الجراح ای النسائی مثلاً سبب الجرح ای وضع

الا حادثة ولم ينف المحدث كون ذلك الشك الخاص ولا يكتفي بحرف الشك وسيفي شانه من حيث
 فقد يجرهم على التعدد بل مع الشاهد والدليل فافهم وانظروا في كونه
 ابن طاهر حنفی نے کہ واقعی بڑا جہو تھا ہے اور اپنی رائی کی خاطر حدیثوں کے باطل کو نہیں جلد
 سازبان کیا کرتا تھا جیسا کہ جمع البجارین فرماتے ہیں قیل کتاب التمثال فی ابدال الحدیث
 نصرة للتأني فان يد بضاعة مشهور فی التحاریر اختلاف ما حک عن الواقدي انہی
 میں ثابت ہوا کہ کوئی حدیث متفق علیہ یا غیر متفق علیہ حدیث قلتین کو ساتھ اوستروا العمل
 نہیں کرتی اگر صحت حدیث قلتین کی ثابت ہو جائے لہذا احادیث قلتین کی صحت کی جاتی ہے
 اور مؤلف کی چاروں وجہوں کو نقل کر کے اونہ کو جوبی جواب یا جاتا ہی تو سنو قال ابوہلف
 کہتے ہیں کہ حدیث قلتین کے نہیں ہے قابل سند کے اور قابل قبول کر نیکے ساتھ چاروں
 کے وجہ اول یہ ہے کہ تحقیق حدیث قلتین کی ضعیف ہی کہ ضعف میں کیا اسکا کجاعت
 نے محدثین میں ہے جیسا کہ کما زلیعی نے شرح کثر الدقائق کے ان حدیث ضعیفہ سے
 جاتا ہے الحدیث من قال البیہقی من الشاذ جبر انہ غیر موثق وکذا الخلف الی وودمان مع سید
 الشیخینما الشاذی وجمہم اللہ لضعفہ استہی ضعیف کلام البیہقی اور کہا ہے کما زلیعی
 بیج فتح القدیر کے ہذا الحدیث ضعیف ضعیف الحدیث ابن عبد البر انہ حدیث ضعیفہ
 ابن اسحاق وابوبکر بن العرب المالکیون انہی کتاب الامام اور کہا اسکا ساتھ ساتھ کہ وہ
 مذہب ہے بیج سفر سعادت کے کہ کلام اسکا یہ ہے ضعیفہ حدیث ضعیفہ وکثرہ منہ انہی
 اور کہا بیج کتاب تہذیب کے ماذہب البیہقی من حدیث قلتین ماذہب ضعیفہ انہی
 کہا و بوسی نے اپنی کتاب امر میں دھو حدیث ضعیفہ انہی اور کہا ساتھ ساتھ ابیہ
 بیج ہدایہ کے انہ ضعیفہ ضعیفہ ابو داؤد اور کہا علی بن ابی ذبی نے کہ وہ امام ہی انہی
 سے اور بیج ہے بخاری وغیرہ کا انہ حدیث عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم انہی
 فی شرح مشکوٰۃ العربی والغازی اور حال کلام کا یہ ہے کہ تحقیق ضعیفہ اور مالکیہ متفق ہیں
 انہی حدیث قلتین کے اگرچہ مخالف میں بیج بیان کرنے وجہ ضعف کے اقول یہ حدیث
 یہ ہے اور ضعیف کہنا اسکو بوجہ معقول ورتبی واصل مقبول ہے پس اولاً صحت حدیث

ثابت کیجانی ہے بعد اسکے مضیقین کی کلام سے جواب دیا جاوے گا تو سنو کہ روایت کیا ہے
 اس حدیث کو ترمذی اور ابو داؤد اور نسائی اور ابن ماجہ اور ابن خزمیہ وغیرہم نے اور سبکی
 اسناد قوی اور حیدرین ترمذی کی بھی اسناد ہے حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَدِيثَ اور راوی اسکے سب ثقہ اور صادق من اَمَّا الْاَوَّلُ فَهُوَ ثِقَةٌ
 وَالثَّانِي فَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَتَ وَالثَّالِثُ صَدُوقٌ وَالرَّابِعُ ثِقَةٌ وَالثَّامِسُ ثِقَةٌ وَالثَّامِسُ
 هُوَ ابْنُ عُمَرَ وَهُوَ أَحَدُ الْمَكْتَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ كُلِّ ذَلِكَ فِي تَقْرِيبِ التَّهْنِئَةِ
 اور ابو داؤد کی ایک سنا تو یہ ہے حَدَّثَنَا ابْنُ الْعَلَاءِ وَعُثْمَانُ بْنُ شَيْبَةَ وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرُهُمْ
 قَالُوا حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ
 ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ الْحَدِيثَ اسکے ہی سب راوی ثقات من اَمَّا الْاَوَّلُ فَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظُ
 وَالثَّانِي ابْنُ أَبِي الْبَكْرِ وَالثَّالِثُ ثِقَةٌ حَافِظُ وَالثَّالِثُ ثِقَةٌ حَافِظُ لَهُ تَصَانِيفُ
 وَالرَّابِعُ اسْمُهُ حَمَادُ بْنُ اسَامَةَ وَشَهْرُهُ رِبَاطِي اسَامَةُ وَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَتَ وَالثَّامِسُ صَدُوقٌ
 وَالثَّامِسُ مَرْذُكُهُمْ فِي رِجَالِ التَّهْنِئَةِ وَدُورِي اسناد کی بھی ہے حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدٌ وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ نَسَائِرُ يَدِ ابْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ
 أَبُو كَامِلٍ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ الْحَدِيثَ اسکے راوی بھی سب ثقہ من اَمَّا الْاَوَّلُ
 فَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَتَ قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ ثُمَّ قَالَ وَلَا الْبَقَاتِ إِلَى قَوْلِ ابْنِ خُرَاشٍ تَحْكُمُ النَّاسُ فِيهِ رَأْيِي
 وَالثَّانِي هُوَ أَبُو اسَامَةَ حَمَادُ بْنُ اسَامَةَ ثِقَةٌ ثَبَتَ وَالثَّالِثُ وَهُوَ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ
 أَبُو كَامِلٍ ثِقَةٌ حَافِظُ وَالرَّابِعُ ثِقَةٌ ثَبَتَ وَالثَّامِسُ مَرْذُكُهُمْ وَدُورِي اسناد بھی ہے حَدَّثَنَا
 مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادُ قَالَ اَنَا عَامِلٌ مِنَ النَّازِدِينَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا
 ابْنِي الْحَدِيثَ اسکے راوی بھی وہی من جبکا ذکر گذرا کہ ایک عام من النذر سو وہ بھی صادق
 من كُلِّ ذَلِكَ فِي التَّقْرِيبِ لِلْعَسْقَلَانِيِّ اور نسائی کی اسناد بھی ہے أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ
 السَّرِيِّ وَالْحُسَيْنُ بْنُ خُوَيْثَرٍ عَنْ ابْنِ اسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ
 ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ الْحَدِيثَ اسکے راوی بھی وہی من مگر ایک حسین بن خُرَاش سو وہ بھی ثقہ من قالانی

فقرب التہذیب ایسا ہی ابن خزمیہ اور ابن ماجہ کی اسناد کو سمجھا جائیے حاصل بھی کہ یہ حدیث
 جتنے طریقوں سے مروی ہو سکے راوی ثقات میں اور اگر بالفرض کسی ایک راوی میں کچھ عیب
 نکالو گے تو اسکی تقویت دوسرے راوی سے قائم مقام ہو سکے ہو جائیگی غرض کہ روایت کی
 جہت سے حدیث قلیتین میں ضعف کا نام نہ لے سکو گے اور حالانکہ مارصحت اور سقم اور قوت اور ضعف
 حدیث کا راوی ہوتے ہیں پس اسقدر تعدیل روایت کے سے صحیح ہونا حدیث قلیتین کا ثابت
 ہو گیا اور بائیمہ اقوال ائبرج اور تعدیل کے متضمن صحت اس حدیث کے سننے چاہئے تو واضح
 ہو کہ اس حدیث پر عمل ہے امام شافعی کا اور امام احمد بن محمد بن حنبل کا اور امام اسحق کا اور امام
 ابو عبیدہ کا اور امام ابو ثور کا اور ایک جماعت کا محدثین میں سے اور تمام ائمہ شافعیہ کا سوائے
 غزالی اور رویانی کے جیسا کہ کہا علی میں وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ مَا يَبْلُغُ الْقَلْتَيْنِ هُوَ
كَثِيرٌ لَا يَنْتَسِرُ بِوَقْعِ النَّجَاسَةِ دَبِهِ قَالَ اسْحَافٌ وَابُو عُبَيْدٍ وَابُو ثَوْرٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ
مِنْهُمْ ابْنُ حُزَيْمَةَ اور باقی ائمہ شافعیہ کا سوائے غزالی اور رویانی کے عمل سب پر روشن ہے
 اور رد المحتار میں لکھا ہے إِنَّ الْجُمْهُدَ إِذَا اسْتَدَلَ بِحَدِيثٍ كَانَ تَصْغِيحُ الْحَافِي التَّحْمِيدُ
غَيْرَ آتِيٍّ یعنی عمل کسی مجتہد کا اور پر کسی حدیث کے تصحیح ہے اوس حدیث کی پس امام شافعی
 اور امام احمد اور اسحق اور ابو ثور اور جماعت دیگر متعجب ہوئی اس حدیث کے اور تصحیح کی ہے
 اس حدیث کی ابن خزمیہ نے اور ابن حبان نے اور دارقطنی نے اور حاکم نے جیسا کہ کہا
 علی میں وَصَحَّحَ ابْنُ حَزِيمَةَ وَابْنُ حَبَّانَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ اسْتَشْفَى اور کہا بلوغ المرام میں وَصَحَّحَ ابْنُ خُزَيْمَةَ
وَابْنُ حَبَّانَ وَالحَّكَمُ اسْتَشْفَى اور کہا حاکم نے یہ حدیث صحیح الاسناد ہے اور شعیب نے
 اسواسطے روایت نہیں کی کہ اس میں لید سے اسناد میں کچھ اختلاف واقع ہو گیا ہے جیسا
 کہ کہا علی میں وَقَالَ الْحَافِي تَصْحِيحُ الْأَسْنَادِ وَلَمْ يَجْزِجَاهُ بِخِلَافٍ ذِيهِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ انتہی
 اقوال میں اختلاف کا جواب ہم دینگے عنقریب اور کہا یحییٰ بن مرین نے کہ یہ حدیث خوب بخیر
 اور کہا بیہقی نے یہ حدیث موصول الاسناد اور صحیح اور کہا سندری نے اسکی سند حجت
 ہے اور اسپر کسی طرح کا غبار نہیں جیسا کہ کہا علی میں وَقَالَ ابْنُ مُعِينٍ حَسْبُهُ وَقَالَ
الْبَيْهَقِيُّ مَوْضُوعٌ صَحِيحٌ وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ اسْنَادُهُ حَسْبُهُ خَالِصٌ اور کہا ابن ماجہ نے کہ

یہ حدیث صحیح ہے جیسا کہ سحر الرازی میں ضمن میں ایک اعتراض کے کہ جبکہ جواب بی دلیل
 بہ قدح صحیح ابن ماجہ وابن خزیمہ و الحاکم و جماعة من اهل الحديث انتہی بلکہ حضرت طحاوی
 حنفی نے جسے تائید حنفی مذہب کی اپنے نفس پر واجب کر لی ہے اور جہانگیر بن آبی ہر حنفی
 مذہب ہی کی مدد گاری کرتا ہے جسکے حق میں شاہ عبد العزیز قدس سرہ بستان المحققین میں
 فرماتے ہیں بوجہ مال تصانیف مفیدہ و مذہب حنفی دار و بزرگم خود در حضرت ابن مذہب سماعی
 جسیا یہ قدیم رسائیدہ انتہی لاچار ہو کر اقرار کر لیا ہے کہ حدیث قلتین کی صحیح ہے اور ثابت
 اگرچہ عذر اضطراب معنی قلتین کا پیش لایا ہے لاکن ہم اس سے بھی جواب دینگے انشاء اللہ
 اور یہ بھی کلام طحاوی کا شرح معانی الآثار میں خبر القلتین صحیح و اسنادہ ثابت
 لا یکن اثباتہ لکن لا نعظم ما القلتان انتہی اور کہا علی میں واعتبرت الصحاح و بصحیحہ انتہی

اور کہا فتح الباری میں الفصل بالقلتین اقوی بصحیح الحدیث فیہ وقد اعترف الطحاوی
 من الخفۃ بذلك انتہی قول اعتراف طحاوی حنفی کا سخت جوت ہے حنفیہ پر الحاصل
 حدیث قلتین کے صحیح اور ثابت اور اسناد او سکی جید اور راوی او سکی ثقات اور اسی وجہ اور
 اسی فکر سے صحیح کہا ہے اسکو امام شافعی نے اور امام احمد بن حنبل نے اور امام اسحاق نے اور
 امام ابو حنیفہ نے اور امام ابو ثور نے اور ابن خزیمہ نے اور ابن حبان نے اور ابن ماجہ نے اور
 دارقطنی نے اور بیہقی نے اور امام نے اور سیوطی ابو جعین نے اور علامہ سنن نے اور
 طحاوی نے پس اب کلام سے اون لوگوں کے جو ان حدیثوں کو ضعیف کہتے ہیں جواب
 دینا چاہیے تو واضح ہو کہ یہ کامیاب نے ذکر کیا ہے اون سبہوں کی کلام سے ضعف حدیث
 قلتین کا ثابت نہیں ہوتا اسلئے کہ یہی کے اوس قول کے جو زیلعی نے نقل کیا ہے یہ معنی
 ہیں کہ یہ حدیث ایسی قوی نہیں کہ علی شرط شیخین ہے نہ یہ معنی کہ ضعیف ہے ورنہ وہ
 ظاہر یہی کا جو علی میں منقول ہو چکا ہے بے معنی ہو جائیگا اور ضعیف کہنا غزالی کا اور
 رویانی کا اور دوسری کا اور صاحب ہدایہ کا اور شیخ ابن ہمام کا اور بعض مالکیوں کا
 حدیث کو ضعیف نہایت کہتے کیونکہ یہ لوگ قلدین میں اسے جمع اور تقلیل میں سے نہیں
 ہیں ایسا ہے کہ علماء اثنی عشری اسکی تصحیح کر رہے ہیں تو جیسا کہ پہلے ان سبکی

تصحیح پر اعتماد نہیں کیا ایسا ہی اون علماء کی جرح کا جبکہ مؤلف نے شمار کیا ہے یہی خیال سچا بیٹے آئے؛ ضعیف کہنا ابن عبد البر کا اور ابو داؤد کا اور علی بن المدینی کا ابو البیہ جرح انکا پایہ اعتبار میں ہے لاکن اگر با بیان سبب اور باریل ہو تو معتبر ہے ورنہ بے بیان سبب انکا جرح ہی مقبول نہیں ہو نیک جیسا کہ وجیہ الدین علوی اسی ابن عبد اللہ سے حاشیہ شرح نخبہ میں نقل کرتے ہیں اور زمانے میں دقدہ عقد ابن عبد السیر فی کتاب العلم بالکلام المعاصرین بعضہم فی بعض و رای ان اهل العلم لا یقبل ہرجم الا بیان واضح انتہی اور رسائی انکے اور ون کا جی بھی مذہب ہے کہ جرح کسی کا بی بیان سبب کے مقبول نہیں کیا جاتا جیسا کہ کہا ہے شرح نخبہ اور حاشیہ علوی میں والجرح مقدم علی التعلیل والحق ذلك كما لا یکن تحمله التفصیل وهو ان مقدم اصل مبتدأ سبب من عارف باسبابہ لانہ انکان غیر مفسر ای لم یبین سببہ مثل قولہم فلان ضعیف و فلان لیس بشئی او نحو ذلك مقتصر علی ذلك لم یقدح فیہم ثبت عدالتہ لان الناس یختلفون فیما یجرح و مکلا یجرح فیطلق اھدم الجرح بناء علی امر اعتقدہ ہر جا و لیس ہر جرح فی نفس الامر فاللہ من بیان سبب وان صدد من غیر عارف بالاسباب لم یعتبر بہ ایضاً و هو ظاہر انتہی اور کہا شرح نخبہ میں قبل سکلام کے قال الذہبی جو من اهل الائمة اقام فی نقد ارجلہم اتقن من علماء هذا الشأن قطعاً علی وثیق ضعیف ولا علی تنحیف ثقہ انتہی ولہذا کان مذہب الفسائی ان لا یزک حدیث الرجل حتی یجتمع للجمع علی توکیر و یجوز التکلم فی هذا الفن فانہ ان عدل بغير ثبوت و تجنب عن التساهل کان کالمثبت حکما لیس بثابت فیخشی علیہ ان یدخل فی ذمہ من روی حدیثاً و هو یظن انہ کذب وان جرح بغير ثبوت اقدم علی الثبوت فی مسلم یری من ذلك و یشہر بحکم سوء بیہی علیہ عارہ ابداً و لا تزدخل فی هذا تارة من الهوی والغرض الفاسد و کلام المتقدمین سالم من هذا الجرح غالباً و تارة من المخالفة فی العقائد و هو موجود قد ثاب و حدیث انتہی کلام الحافظ فی شرح النجۃ اور ظاہر ہے کہ کسی جرح مضعف کا کلام متضمن وجہ مضعف کا اور سبب جرح کا نہیں ہے پس کیونکہ مجرد اقوال بے دلیل سے حدیث صحیحہ ثابت کو جب کو جائزعت محدثین کے اور چودہ امام حدیث کے اماموں میں سے جبکہ ذکر گذرا صحیح کہتے ہیں ضعیف مانا جاوے

جائزہ انصاف کی ہے اور مقام وادکا اور اگر کوئی اعتراض کرے کہ ضعیف کہنا اونکا باوجہ ہے
 اور وجہ یہ ہے کہ حدیث قلیتین کی مضطرب ہے الفاظ میں اور معنوں میں جیسا کہ حضرت مولف
 آگے ذکر کرینگے اور مضطرب ہی اسناد میں جیسا کہ ذکر کیا ہے معلیٰ میں وَ وَجْهَهُ أَنَّهُ اخْتَلَفَ
 فِي سَنَدِهِ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ قُسَئِرَةَ يَقُولُ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ
 وَعَمْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّبِيرِ وَعَمْرَةَ يَرْوِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ اِسْتَمَى وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ يَفْنَى اسکی اسناد میں اختلاف ہے کیوں کہ
 ولید کی روایت کبھی تو محمد بن جعفر سے اور کبھی محمد بن عباد بن جعفر سے اور انکی روایت کبھی
 عبد اللہ بن عبد اللہ سے اور کبھی عبد اللہ بن عبد اللہ سے تو جواب سکا یہ ہے کہ یہ وجہ
 ہی کا عدم ہے کیونکہ اس حدیث میں تینوں میں سے کوئی بھی اضطراب نہیں سونہوا مضطرب
 لفظی اور معنی کا تو میں پر بیان کیا جاوگا جہاں پر مولف اسکو ذکر کرینگے مگر یہ کیا ضروری ہے اضطراب بناو کیو بیان نہ
 کیا جاتا تو معلوم کرنا چاہیے کہ اضطراب اس اختلاف کا نام ہے جس میں توفیق یعنی جمع یا ترجیح بعض صورتوں اختیار
 کرے اور بعض کے ممکن نہ ہو اور جہاں کہیں جمع یا ترجیح ہو سکے تو اس محل میں اضطراب نہیں پایا
 جاتا جیسا کہ کہا وجہ الدین علوی نے حاشیہ شرح منہج میں قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ دَهْوُ
 مَا اخْتَلَفَ اَوْ وَاَيْتُهُ كَرَوْنَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِ بَعْضُهُمْ اَوْ اَلْمُخَالَفَ كَرَوْنَهُ وَلَا يَتَرُخَّجُ
 اَحَدُ الزَّوَايَاتَيْنِ عَلَى الْاُخْرَى وَلَا يَمْلِكُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَاِنْ تَرُخَّجَتْ فَالْحُكْمُ لِلَّرَّاجِحِ وَلَا يَكُونُ اَلْحَدِيثُ
 خِيَلًا مُصْطَفًى يَأْتِي كَذَا اِنْ اَمْلَكُ الْجَمْعُ اِسْتَمَى اَلْمُخْتَصَرًا اور اسل اسناد میں ولید کی ترجیح ہی ممکن ہے
 اور جمع ہی ہو سکتا ہے پر کہاں ہوا اضطراب تو صورت ترجیح کی یہ ہے کہ جو روایت ولید بن
 کثیر کی محمد بن جعفر بن زبیر سے اور اسکی عبید اللہ بن عبد اللہ بن عمر سے ہو وہ ترجیح ہے اور
 شاہد ہے اس پر روایت محمد بن اسحاق کی محمد بن جعفر بن الزبیر سے اور اسکی عبید اللہ
 بن عبد اللہ بن عمر سے جیسا کہ اول روایت میں ترمذی کے اور دوسری روایت میں
 ابو داؤد کے گذرا اور اختیار کیا اسکو خطابی نے جیسا کہ ذکر کیا ہے معلیٰ میں وَ اَجَابَ
 عَنْهُ الْحَظَّابِيُّ بِأَنَّ هَذَا اَلْاِخْتِلَافُ مِنْ فَيْسَلِ ابْنِ أَسَامَةَ حَمَّادِ بْنِ أَسَامَةَ الْفَرَسِيِّ دَوَّاهُ بْنُ
 اِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّبِيرِ فَالْجَاهُ فِي اَحَدِ الزَّوَايَاتَيْنِ مَسْتَرْفِي

علی

وَالصَّوَابُ مَعْنُولٌ بِهِ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَوْجِبُ تَوْهِينُ الْحَدِيثِ أَنْتَهُ
 اور صورت جمع کی یہ ہے کہ ہو سکتا ہے کہ ولید نے محمد بن جعفر بن الزبیر سے ہی روایت کی ہو
 اور محمد بن عباد بن جعفر سے ہی کی ہو ایسا ہی عبد اللہ بن عبد اللہ بن عمر سے ہی روایت
 ہو اور عبد اللہ بن عبد اللہ بن عمر سے ہی روایت ہو اور یہ سب ثقات میں
 اَمَّا الْاَوَّلُ فَهُوَ ثَقَرٌ مِنَ السَّادِسَةِ وَالتَّالِيَةِ اَيْضًا ثَقَرٌ مِنَ التَّالِيَةِ وَالتَّالِيَةِ
 اَيْضًا كَذَلِكَ وَهَكَذَا الرَّابِعُ كَذَا فِي تَقْرِيبِ التَّمْذِيْبِ اور
 اختیار کیا اسکو امام نووسی نے جیسا کہ ذکر کیا ہے بحر الرائق میں وَاجَابَ التَّوْبَةُ
 عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ لَيْسَ بِاضْطِرَّابٍ لِأَنَّ الْوَلِيدَ دَوَاهُ عَنْ كُلِّ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فَخَرَّجَهُ أَحَدُهُمَا وَمَرَّ عَنْ الْآخَرِ
 وَدَوَاهُ اَيْضًا عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ اَبْنَيْهِمَا وَهَذَا اَيْضًا ثَقَرَانِ اَنْتَهُ وَكَذَا فِي الْحُلِيِّ
 علاوہ یہ کہ ترمذی کی روایت میں اور ابو داؤد کی دوسری روایت میں نہ ابو اسامہ و مسطح
 اور نہ ولید بن کثیر میں انہیں اتنا دیکھا گیا ہے ہی نہیں ہوتا اور انہیں اضطراب کی بوسی
 بھی نہیں آتی تو ثابت ہوا کہ اسل سناد میں اضطراب نہیں ہے ایسا ہی نہ ہونا اضطراب کا
 متن میں اور معنوں میں بھی ثابت کیا جاوے گا انشاء اللہ تعالیٰ پس وجہ حرج مضطربین کی ثابت
 نہ ہوئی اور حرج ان کا بے وجہ باقی رہے تو یہ اسکو کون قبول کرتا ہے بالآخر صحت حدیث کی
 ثابت ہو یہ ہذا التحقیقی اندفع مآقال بعض انصار الا نظاد المعد ودين في بعض الحواشي على بعض
 الكتب ولا يخفى ان الجرح مقدم على التعديل فلا يدفع تصحيح بعض الحديثين لمن ذكره ابن
 حجر وغيره ووجه لا ندفع لا يخفى عليك بعد التامل الصادق لا ترى ان تقديم الجرح على
 التعديل فرغ لوجود الجرح وقد نفيته لعدم وجود وجه وجعلناه هباء منثورا فان التقديم
 وان التقديم وان سلمنا ان وجهه للاضطراب في الاسناد والتمن والغنى فقد نفينا للاضطراب
 في الاسناد وسبقنا الاخيرين وقد قال في السلم اذا عارض الجرح والتعديل فالتعديل للجرح
 مطلقا وقيل بل للتعديل عند زيادة المعدلين ومحل الخلاف اذا اطلقا او
 عين الجرح متبعا لم ينفع المعدل او نفاه لا يبين واما اذا انفاه
 بقينا فالصير الى الترجيح اتفاقا انتهى وقال العلوي في حاشيته

عَلَى شَرْحِ الْخَبَرِ نَعْمَ إِنَّ عَيْنَ سَبَبٍ نَفَاهُ الْمَعْدِلُ يَطْرُقُ مُعْتَبَرٌ فَإِنَّهَا تَعَادُ ضَائِرٌ
 أَنْتَ قَبْلَتْ صَلَوحُ مُعَادَضَةِ الْجَرَجِ لِلتَّعْدِيلِ ثُمَّ التَّرْجِيحُ لِلتَّعْدِيلِ بِلِجُودِهِ لَا شَكَّ
 فِيهِ نَقْلُهُ أَوَّلُهُ وَمِنْ لَدُنِ النَّبِيِّ فَأَفْهَمَ أَبَ دَارَ اسْپَرُو کہ خطراب معنوی اور متنی سے جواب
 دیا جاوے ہو مؤلف کی وجہ ثانی کے جواب کے بعد اس سے جواب دیا جاوے گا سوال
 اور وجہ دوسری یہ ہے کہ یہ حدیث قلعین کی مخالف ہوا اجماع صحابہ کے جیسا کہ کہا شیخ
 عبدالحق نے بیچ شرح مشکوٰۃ وغیرہ کے قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ إِمَامُ الْأُمَمِ الْحَدِيثُ وَشَيْخُ
 الْإِسْلَامِ أَنَّهُ خَالَفَ لِاجْمَاعِ الصَّحَابَةِ فَإِنَّ الزُّنْحِي رَفَعَ فِي ذِمَّتِهِ فَاِمْرَأُ بْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ
 بَدَّلَ الْمَاءَ كُلَّهُ لِحَضَرَةِ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَنْكُرْ مِنْهُمْ أَحَدٌ أَنْتَی اور کہا طحاوی نے دکانِ ذَلِكِ الْأَقْتَاءِ بِخَمْرِ
 مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَنْكُرْ مِنْهُمْ أَحَدٌ أَنْتَی اور کہا شیخ نے بیچ لمعات شرح مشکوٰۃ کے دکانِ
 ذَلِكِ الْأَقْتَاءِ بِخَمْرِ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَنْكُرْ مِنْهُمْ أَحَدٌ أَنْتَی لَنْكَارِ فَيَكُونُ حَدِيثُ قَلْعَيْنِ مُخَالَفًا لِجَمَاعِ الْمُتَّقِ
 اِقُولُ اس غلط سے تین جواب ہیں اول یہ ہے کہ اس قصے اور اجماع کے ثبوت ہی میں کلام
 ہے جیسا کہ سابق ذیل میں حدیث زبخی کی انکار امام شافعی کا اور انکار سفیان بن عیینہ کا اور انکار
 ابو عیینہ کا اس قصے کے وقوع سے بعض عبارت سنن کبریٰ اور معنی کے گدرا اور جس روایت سے
 سنن اس قصہ کو ثابت کہتے ہیں اوس روایت کا منقطع ہونا عبارت سے سنن کبریٰ اور معنی کے
 ثابت کیا گیا دوسرا جواب یہ ہے کہ ہم نے فرض کیا کہ یہ قصہ ثابت ہے اور اجماع پایا گیا لیکن
 پہر ہی اجماع سکونی ہوا اور اجماع سکونی امام شافعی بلکہ بعض ضعیف حجت شرعی نہیں جانتے جیسا
 کہ کہا مسلم الثبوت میں بعد بیان سدا اجماع سکونی کے وَخُتْمًا لِلْأَمَدِ فِي وَالْكَرْخِي ظَنِّي دَعَا الشَّكَّ
 وَهَذَا اللَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَعَلَيْهِ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ فَإِنِّي أَنْتَی قُلْتُ وَهَذَا كَثَرُ الشَّافِعِيَةِ الْهَذَا
 هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ كَذَا فِي مِثْقَاتِ الْمُسْلِمِ فَلَا تَغْتَرُّ بِأَذْرَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ عَنِ الشَّافِعِيِّ مِنْ دَوَائِبِهِ
 عَلَى خِلَافِهِ أَفَرَأَيْتَ فَإِنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ أَعْرَفَ بِمَا فِي الْبَيْتِ مِنْ غُيُوبِهِ
 پہر کسطح یہ اجماع سکونی تمام شافعی پر حجت ہوگا قیصر جواب یہ ہے کہ فرض کیا کہ یہ اجماع
 سکونی ہی حجت ہے لاکن یہ اجماع پانی کے نکالنے پر موجب اور مخیر اس بات کا کہان ہوتا
 ہے کہ پانی کو نجس جان کر وجوہا نکالا تھا بلکہ لمجاط حدیث الماء طہور کے جو یہ مضامہ کے

جواب میں وارد ہے اور خود ابن عباس سے مروی ہے اور صحت اسکی سابق میں ثابت کی گئی ہے اور بلحاظ ثبوت اس امر کے کہ ابن عباس نے ایسے حوض میں سے وضو کیا ہے جس میں کچھ مرد و اہل بیت نہ تھے جیسا کہ ضمن میں عبارت سنن کبریٰ کے گذرا اور بلحاظ صحت حدیث قلتین کے یہی کہیں گے کہ کانا صحابہ کا پانی کو زمرم کے اس سبب سے تہا کہ گرنے سے نہ بھیجی کے پانی پر خون اور نجاست ظاہر ہو گئی تھی اور زمرم پینے کا پانی تہا پس بطور لطافت اور لطافت کے پانی اسکا نکلوا دیا تہا نہ بطور تقہیر نجاست کے بہر کو کہاں مخالف ہوئی حدیث قلتین کے اجماع کی قال الامام الهمام الشافعی کما مر سابقا فی عبادۃ المحلی وسنن کبریٰ قال اور تیسری وجہ یہ ہے کہ حدیث قلتین کی مضطرب ہے یعنی الفاظ اور معانی اسکی لغت میں آپس میں سیلے کہ ایک روایت عبد اللہ بن عمر سے یہ ہے کہ کہا سئل رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم عن الماء یكون فی القلادة من الارض وما ینوبہ من الدواب والنباح فقال اذا کان الماء قلتین لم یحکم الخبیث رواہ الترمذی والنسائی وابو بکر و ابو داؤد و احمد پس یہ حدیث کہ روایت کیا ان محدثوں نے دلالت کرتی ہے اسپر کہ جبکہ ہو پانی قدر قلتین کے نہ اوٹھا سکیگا منجاست کو پانی سے یعنی نجس ہو جائیگا جیسا کہ مقتضائی ان حدیثوں کا کہ اوپر مذکور ہو میں اسلیئے کہ معنی حل کے لغت میں اور قرآن شریف میں اوٹھانیکے میں کہا ہے متنجس للامات وغیرہ کے محل پر دشمن انتہی اور فرمایا اللہ تعالیٰ نے وحملہ و فضالہ ثلثون شہما اور اور جاسی فرمایا ہے مثل الذین حملوا التودیۃ ثم لم یحملوها لکل الجماعہ السفاد اور دوسری روایت عبد اللہ بن عمر سے یہ ہے قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اذا کان الماء قلتین لم یجس شئ رواہ ابن ماجہ و ابو داؤد پس یہ روایت دلالت کرتی ہے اسپر کہ جبکہ بڑھی پانی قلتین میں کوئی نجس شے نہ ہو تا پاک نہیں ہونیکا سو یہ سننی مخالف میں پہلی حدیث کے معنی کو باعتبار سنی و الفاظ کے اور تیسری روایت عبد اللہ بن عمر سے یہ ہے کہ کہا فرمایا رسول خدا صلی اللہ علیہ وسلم نے اذا بلغ الماء قلتین او ثلثا لم یجس شئ رواہ ابن ماجہ پس یہ روایت مثل ہے شک پر کہ دو قلی فرمائے میں تا میں قلی پس یہ روایت مخالف ہوئی دونوں روایتوں پہلی کو اور نہ معلوم ہوا کہ حضرت نے دو قلی فرمائے میں یا تین اور چوتھی روایت عبد اللہ بن عمر

یہ ہے کہ فرمایا رسول خدا صلی اللہ علیہ وسلم نے اِذَا كَانَ الْمَاءُ اَدْبَعَيْنَ فَلَمْ يَمْسُحْ بِشَيْءٍ رَوَاهُ
 مُحَمَّدُ بْنُ الْفَلَكِيِّ اور کہا شیخ ابن ہمام نے فتح القدیر میں قَدْ دُفِعَ لِاصْطِرَابٍ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ
 فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ لَفْظُ قَلْتَيْنِ وَفِي بَعْضِهَا نَكْتُ فَلَا لِي وَفِي بَعْضِهَا اَدْبَعَيْنَ فَلَمْ يَمْسُحْ بِشَيْءٍ
 اَوْ بَعْضُهَا اَدْبَعَيْنَ اور ماندا اسکی کہا ملا علی قاری نے شرح مشکوٰۃ میں پس ثابت ہوا ان روایتوں سے
 اضطراب اس حدیث کا اقول اس قول میں مولف نے بہت البہ فریبی کی ہے اسلئے اسکی
 رد کو توجہ تام سے سننا چاہیئے تو پہلے سنو کہ جو اختلاف ایسا ہو کہ اسکی بعض وجہ بعض پر
 مرجع ہوں یا سب وجہ آپس میں جمع اور موافقت قبول کر لیں تو ایسی اختلاف سے حدیث میں
 اضطراب نہیں واقع ہوتا چنانچہ ضمن جواب جثانی کے قول بن صلاح کا عبارت حاشیہ علوی
 میں مُصَدِّقَ اسْمَعْنِیْ کا گذرا اب سنو کہ مؤلف نے دو وجہیں اضطراب کیے۔ اس حدیث میں ہنیا
 کین میں وجہ اول یہ کہ بعض روایتوں میں لَمْ يَحْمِلِ الْحَبْثُ آیا ہے اور اسکے معنی یہ ہیں کہ نہ اوٹھا سکیگا
 سبجاست کو یعنی سبجس ہو جائیگا اور دوسری روایت میں لَمْ يُنْجِثْ آیا ہے اور اسکے معنی یہ ہیں کہ
 سبجس نہیں کرتی اسکو کوئی چیز یعنی سبجس نہیں ہوتا وجہ دوسری یہ کہ ایک روایت میں دُفِعَ
 آئی ہیں اور ایک میں ساتھ شک کے دو یا تین اور ایک میں چالیس قلہ اور کسی میں چالیس بن
 فقط تو جواب جہ اول کا یہ ہے کہ اختلاف لَمْ يَحْمِلِ الْحَبْثُ اور لَمْ يُنْجِثْ کا حدیث میں اضطراب پیدا
 نہیں کرتا اسلئے کہ معنی لَمْ يَحْمِلِ الْحَبْثُ کے ہی وہی ہیں جو کہ لَمْ يُنْجِثْ کے ہیں یعنی اپنے اوپر
 سبجاست نہیں طاری ہوئے دیتا اور سبجس نہیں ہوتا اور جو معنی مؤلف نے لکھیں ہیں یہ
 ہرگز نہیں ساتھ تین دلیلوں کے دلیل اول یہ کہ معنی لَمْ يَحْمِلِ الْحَبْثُ کے لغت میں یہ ہیں کہ نہیں
 اوٹھاتا سبجاست کو جیسا کہ خود مؤلف نے منتخب اللغات سے اور آیات قرآن سے ان معنی کو نقل
 کیا ہے پھر اس نہ اوٹھانیکے دو معنی ہیں ایک یہ کہ اوٹھانے سے سبجاست کی انکار کرتا ہے جیسے
 کہتے ہیں کہ زید صندوق نہیں اوٹھاتا یعنی اوٹھانے سے صندوق کے انکار کرتا ہے اور ظاہر ہے
 کہ اُیسا نہ اوٹھانا حدیث قلتین میں متصور بھی نہیں اور ایک یہ معنی ہیں کہ سبجاست کو اپنے
 اوپر آنے اور ظاہر نہیں ہونے دیتا جیسے کہتے ہیں کہ زید پیدل چلنے میں تکلیف نہیں اُٹھاتا
 معنی سدا حلت ہو اور سبجاست تکلیف نہیں طاری ہوتی اور وہ اسمین تکلیف نہیں پاتا اور یہی

معنی مسطور اور محقق اور متعین میں حدیث ظلتین میں اور خود مولانا قطب الدین خان صاحب
 مظاہر حق ترجمہ مشکوٰۃ میں لکھتے ہیں کہ جسوقت کہ ہووے پانی دو قلعہ نہیں اوٹھاتا یا پاکی کو
 یعنی پلید نہیں ہوتا پلیدی پڑنیسے انتہی کلامہ اور نزدیک امام ابو یوسف رحمہ کے ہی یہی معنی
 متعین اور محقق ہے قال فی البزازیۃ اندودی عن ابی یوسف رحمہ اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 مَغْتَسِلًا مِنَ الْحَمَامِ ثُمَّ اخْرَجَ بِهَا كَذِبًا فِي بَيْتِ الْحَمَامِ فَقَالَ نَاخُذُ بِقَوْلِ اِخْوَانِنَا مِنْ اَهْلِ
 الْمَدِينَةِ اِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ خُبْنًا اِنْ تَمَّتْ مَا فِيهِ مِنَ الْحَمَامِ هَكَذَا فِي الظَّاهِرِ وَغَيْرِهَا
 اور جو معنی لف کی بیان میں ہے نہیں اٹھاسکیگا اور معنی لم حمل کے نہیں سکتا بلکہ وہ لم تحمل کے معنی حمل سے شقی اور غیر
 میں اسکا ذکر نہیں ہے سیواسطے جناب لف نے ترجمہ حمل کا حاشیہ میں یہ کیا ہے یعنی اوٹھانا اسکا انتہی اور
 یہ ترجمہ کیا کہ اوٹھاسکتا اور ترجمہ حمل کو یہ کیا ہے اوٹھانی گئی انتہی اور یہ نہیں ترجمہ کیا کہ اوٹھوا
 گئی اور ترجمہ تم لم یحملوہا کا یہ کیا ہے اوٹھایا اوٹھوا انتہی اور یہ نہیں ترجمہ کیا کہ نہ اٹھاسکے
 غرض کہ حمل کے معنی اوٹھانا میں اوٹھاسکتا نہیں اور اوٹھاسکتا تحمل کے معنی میں جسکا اس حد
 میں ذکر نہیں اور ان دونوں معنوں میں ہزاروں کوسکا فرق ہے کیونکہ بنا بر معنی اوٹھانیکے معنی
 لم حمل کے ہمارے موافق ہوتی ہیں جیسا کہ بیان کیا گیا اور بنا بر معنی اوٹھاسکنے کے معنی لم حمل کے
 موافق مولف کی معنی نہیں اوٹھاسکیگا سب سے کو بلکہ نجس ہو جائیگا ہوتے ہیں اور جبکہ معنی
 لم حمل کے نہیں اوٹھانا مولف کی تراجم اور زبان سے ثابت ہوئی تو نہ اوٹھاسکے یعنی نجس ہو جانیکے
 معنی خود مولف کی تحریر اور اقرار سے باطل ہوئی اور ثابت ہوا کہ معنی حدیث لم حمل کے ہی
 وہی ہیں جو معنی حدیث لم ینجس کے تھے یعنی کہ نہیں آئی اور طاری ہونے دیتا سب سے کو اپنے
 اوپر اور نہیں نجس ہوتا دوسری دلیل یہ کہ جب کہ حدیث صحیح میں ابو داؤد کے جو مولف
 کی کلام میں گزری ہے اور ابن ماجہ کے لفظ لم ینجس سے ثابت ہو گیا تو واجب ہوا کہ معنی
 لم حمل الجنث کے ہی وہی کیے جاویں جو لم ینجس کے ہیں اس لیے کہ علماء کا اتفاق ہے
 اس پر کہ ایک حدیث سے دوسری اوس مضمون کی حدیث تفسیر کرنی چاہیے جیسا کہ کہا فودی
 نے شرح مہذب میں چنانچہ عنقریب آویگا اس واسطے شیخ عبد الحق محدث حنفی نے شرح
 عربی مشکوٰۃ میں اقرار کیا ہے کہ معنی لم حمل الجنث ہی ہیں گے کہ اپنے اوپر سب سے نہیں

دیتا اور اسکو دفع کر دیتا ہے اور جو کہ بعض ضعیفوں نے یہ معنی کہ حمل الحث کے لیے من
 کہ نجاست اوٹنا نہیں سکتا بلکہ ضعیف ہو جاتا ہے صحیح نہیں چنانچہ فرماتے ہیں قولہ لم یحمل الحث
 ای کہ یقبلہ بل یدفعہ وجاءہ دوائیہ لابی داؤد ذالہ لا یخس و ہذا الروایۃ ان حثت کلت علی
 ان تاویل لم یحمل جنابا نہ لا یحملہ ولا یطیق حملہ لضعفہ بل یخس کما قال بعض اصحابنا الحنفیہ
 غیر صحیح انتہی کلام الشیخ اقول و صحیحہ روایت لابی داؤد کالشمس فی نصف
 المحققین فافہم اور کہا مولانا عبدالعلی حنفی نے ارکان اربعہ میں دادلہ صاحب الہدایۃ کہ
 لضعفہ لا یطیق حمل النجاستہ یؤدہ ماذفع فی روایت لابی داؤد ذالہ لا یخس انتہی مختصر تیسری
 دلیل یہ کہ اگر بھی معنی ہوں کہ جبکہ بانی قدر قلتین کو پونچتا ہے تو نجس ہو جاتا ہے تو یہ
 کیون حد مقرر کر دی کہ جبکہ بقدر قلتین کے ہوتے نجس ہو جاتا ہے کیا جبکہ بقدر قلتین ہو
 تو نجس نہیں ہوتا یہ تو کوئی عاقل نہیں کہتا جیسا کہ ابن نجیم حنفی نے الجواب میں کہا ہے
 ذکر شمس لائمۃ الشرحی و تبعہ فی الہدایۃ ان معنی قولہ لم یحمل جنابا نہ یضعف و یخس و
 ہذا مرد و دین و جہین ذکر ہما النواوی فی شرح المہذب الاول ان ثبت فی روایت
 صحیحہ لابی داؤد اذ بلغ الماء قلتین لم یخس فحمل الروایت آخری علیہا معنی لم یحمل جنابا
 یخس و قد قال العلماء احسن تفسیر غریب الحدیث ان یفسرہ جاء فی روایت آخری کذلک
 الحدیث الثانی انہ صلی اللہ علیہ وسلم جعل القلتین حدًا فلو کان کما دیم هذا القائل لکان الثقیل
 بذلک بالہلا فان ما دوت القلتین یساوی القلتین فی هذا انتہی مختصر اور کھاحلی میں
 ان ما ذکرہ شمس لائمۃ الشرحی و تبعہ صاحب الہدایۃ ان معناه انہ یضعف عن النجاستہ
 یؤدہ روایت لابی داؤد اذ بلغ الماء قلتین لم یخس انتہی جواب وجہ ثانی کا یہ ہے کہ حدیث دو
 قلون کی مروی ہے ساتھ ہی صحیح اور قوی کے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے اور سوا
 اسکے اور مقابل میں اسکے سب و ایتین معنی تین قلون کے ہی اور چالیس قلون کے ہی اور
 چالیس عرب کے ہی سب نامقبول ہیں تو حدیث قلتین میں اضطراب نہوا اضطراب جب ہوتا
 جبکہ سب رواۃ تین برابر کے قوت کین مختلفہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے ثابت ہو میں جیسا
 کہ معنی میں اضطراب کے گزرا پس یک ایک کو تفصیل وار مستفید ہوا حدیث اول یعنی جبین

یون آیا کہ دو قلی یا مین وہ تو شاذ ہے جیسا کہ کہا بحر الرائق میں وَاَحَابَ التَّوْبَةِ
 عَنْ هَذَا لِصَلْبِهِ اَمَّا عَنِ الشَّكِّ فِي قَوْلِهِ قَلِيلَيْنِ اَوْ ثَلَاثَيْنِ بِرَوَايَةِ شَاذَةٍ وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ وَتُوجَدُ
 كَعَدَمِهَا اِنْتَهَى هَكَذَا فِي الْحَكِّ اَقُولُ شَاذٌ كَمَا بَلَكَ مُنْكَرُ كِيُو كَمَا تَامَ رَوَايَتُونَ صَحِيحُونَ يَمْنُ
 ترمذی کے اور ابو داؤد کی تین اور سنائی اور ابن خزمیہ کے بلکہ خود ابن ماجہ کے دوزو ابون
 مین ہی آیا ہے کہ اذاب لعل الماء قَلِيلَيْنِ یعنی دو قلی اور سببہ تعدیل نے اسکو صحیح
 کیا ہے اور روایت شک والی کو اصحاب ستہ میں سے محض ابن ماجہ ہی نے تخریج کیا ہے
 اور اسکے بعضی راویوں میں کلام ہے اَزْ اَبْنِ خَلْمَةَ حَاوِيْنَ سَلَمَہُ کہ اوں کے حافظہ میں آخر عمر میں
 فتور ہو گیا ہے جیسا کہ تقریب مستطانی میں کہا ہے حَسْبُكَ دُنْ سَلَمُ بْنُ دِينَارٍ اَقْرَبَ عَلَيَّ وَتَقَرَّرَ
 حِفْظُهُ بِالْخَرِّ اَنْتَى مُخْتَصَرًا اور از ابن خلمہ وکیع بن مخزوم کہ اوں کو اوہام بہت رہتے تھے جیسا کہ
 کہا تقریب میں وَکَيْعُ بْنُ مَخْرُومٍ وَکَيْعُ الْبَصْرِيُّ صَدَّقَ لَهُ اَوْهَامُ اَنْتَى مُلْخَصًا — اور
 از ابن خلمہ علی بن محمد کہ یہ بھی ہو لکرتے جیسا کہ کہا تقریب میں عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْخَضِرِ
 صَدَّقَ دُبَا اَخْطَا اَنْتَى مُخْتَصَرًا پس بظن غالب یہ شک نہیں قیون میں سے کسی سے صادر
 ہوا ہے تو یہ حدیث ضعیف مقابلہ میں احادیث صحیحہ کے حدیث منکر ہوئی جیسا کہ کہا منجمتہ
 میں فَاِنْ خُوْلِفَ بِاَبْحَى مِنْهُ فَالْوَجْهُ الْمَحْفُوظُ وَمُقَابِلَةُ الشَّاذِّ وَلَنْ مَعَ الضَّعِيفِ فَالْوَجْهُ
 الْمَعْرُوفُ مُقَابِلَةُ الْمُنْكَرِ اَنْتَى اور حدیث منکر کیوں کہ مقابل ہو کر حدیث صحیح کے موجب
 اضطراب کے ہوگی حدیث دوسری جسکو مولف نے چوتھے مرتبہ لاکر کہا ہے رواہ محمد بن المنکدر
 یہ حدیث رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے ثابت نہیں اور نسبت کرنا مولف کا اس روایت
 کو طرف محمد بن المنکدر کے کذب صریح اور بیتان قبیح ہے اگر کوئی بوجھے کہ محمد بن المنکدر نے
 کوئی کتاب میں اس روایت کو رسول اللہ سے روایت کیا ہے تو جناب مولف قیامت تک
 ثبوت نہ پہنچا سکیں گے نفوذ باللہ من ہذہ الحیاتیۃ اصل حال یہ ہے کہ حدیث اربعین قلعہ کی
 روایت کی دارقطنی اور ابن عدی وغیرہ نے ساتھ اسناد قاسم بن عبد اللہ عمری کے بواسطہ
 جابر کے رسول اللہ سے مرفوع اور یہ صحیح نہیں کہا یہ خود اوں محدثوں نے جنہوں نے
 اوں کو روایت کیا ہے اسلئے کہ راوی اسکا قاسم جیو تھا ہے اور جیو نہیں حدیثیں موضوع

کیا کرتا تھا اور متروک الحدیث ہے امام احمد بن حنبل نے اسکو مجہول قرار دیا ہے جیسا کہ کہا
 نور الدین علی نے مختصر تنزیہ الشریعۃ المرفوعہ میں حدیث اِذَا بَلَغَ الْمَاءُ اَرْبَعِينَ قَلْتُمْ لَمْ يَحْمِلْ خُبْنًا
 مِنْ خَدِيثِ جَابِرٍ وَلَا يَصِحُّ خَلَطٌ فِيهِ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُسْمَرِيُّ اور دوسری
 جگہ اسی کتاب میں کہا ہے قَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُسْمَرِيُّ يَكْذِبُ وَيَصْغُرُ اور کہا
 تَقْرِبُ التَّبَذِيرَ مِنَ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
 الْعُمَرِيُّ الْمَدَنِيِّ مَرْفُوعًا دَعَاهُ أَحْمَدُ بِالْكَذِبِ اِنْتَهَى اور کہا ابن طاہر حنفی نے اپنی مذکورہ موضوعات
 میں فی الوجیز جابر اِذَا بَلَغَ الْمَاءُ اَرْبَعِينَ قَلْتُمْ لَمْ يَحْمِلْ الْخُبْنَ خَلَطٌ فِيهِ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ
 اِنْتَهَى اور کہا قاضی ابن الشوکانی فی فوائد المجموعہ فی الاحادیث الموضوعہ میں حدیث اِذَا
 بَلَغَ الْمَاءُ اَرْبَعِينَ قَلْتُمْ لَمْ يَحْمِلْ الْخُبْنَ دَعَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا قَالَ لَا يَصِحُّ خَلَطٌ فِيهِ الْقَاسِمُ
 ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ اِنْتَهَى اور کہا بحر الرائق میں دَرَدُ الدَّاقِطِيِّ وَابْنُ عَدِيٍّ وَالْعَقِيلِيُّ
 فِي كِتَابِهِ عَنْ الْقَاسِمِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلْتُمْ فَإِنَّهُ لَا يَحْمِلُ الْخُبْنَ
 وَصَحَّفَهُ الدَّاقِطِيُّ بِالْقَاسِمِ اِنْتَهَى البتہ حدیث چالیس قلموں کی روایت کی ہے
 وراقطی نے اسناد صحیح سے بواسطہ روح بن قاسم کے محمد بن المنکدر سے لاکن نہ رسول اللہ
 مرفوعاً جیسا کہ مؤلف نے افتر کیا ہے بغور باندہ سنہ بلکہ ابن عمر سے موقوفاً یعنی ابن عمر کا قول
 نقل کیا ہے رسول اللہ کا قول نہیں نقل کیا جیسا کہ کہا بحر الرائق میں دَرَدُ الدَّاقِطِيِّ
 بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ جِهَةِ رَفِيعِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ اِذَا بَلَغَ الْمَاءُ اَرْبَعِينَ
 قَلْتُمْ لَمْ يَحْمِلْ خُبْنًا اِنْتَهَى اور کہا نور الدین علی نے مختصر میں قَالِ ابْنُ الدَّاقِطِيِّ كَذَبَهُ الْقَاسِمُ عَنْ
 ابْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ جَابِرٍ وَهُمْ فِي إِسْنَادِهِ وَكَانَ ضَعِيفًا كَثِيرًا الْخَطَاءَ وَخَالَفَهُ رُفْعٌ وَالتَّوْدِيُّ وَهُمْ
 قَدَرَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْفُوقًا اُخْرَجَهُ الدَّاقِطِيُّ اِنْتَهَى اور ایسا ہی وایت چالیس
 عرب کے جسکو شیخ ابن الہمام حنفی اور طاعلی قاری سے مؤلف نے نقل کیا ہے وہ ہی رسول اللہ کا
 قول نہیں بلکہ ابوبہرہ کا قول ہے جیسا کہ کہا بحر الرائق میں وَارْبَعِينَ غَرَبًا اَيُّ ذَلْوًا غَرَبًا
 اِنْتَهَى وَكَذَا فِي التَّحْلِي اَلْحَاصِلُ رَسُوْلُ اللّٰهِ سے روایت اربعین یعنی چالیس قلم کی جابر
 واسطے سے یا ابن عمر کے واسطے سے ثابت نہیں اور محمد بن المنکدر نے یہ نہیں کہا جیسا کہ

نے جو ٹھکے دیا ہے اور ایسا ہی چالیس غزب کی روایت بھی رسول اللہ صلوٰۃ اللہ علیہ وسلم سے منقول ہے بلکہ
چالیس قلعے عبداللہ بن عمر سے مروی ہیں اور چالیس غزب ابوبکر پرہ سے اور ظاہر ہے کہ قول
رسول اللہ صلوٰۃ اللہ علیہ وسلم سے قبل صحابی پر جو موقوف ہے جیسا کہ کہا سحر الراہق میں کہ
حَدَّثَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُقَدَّمًا عَلَى عِزِّهِ قَالَ النَّوْدِيُّ وَهَذَا مَا نَعْتَمِدُ فِي الْجَوَابِ نَفَقَا
فِي الْبَرِّ وَهَذَا فِي الْبَرِّ مَقْدَمٌ عَلَى عِزِّهِ قَالَ النَّوْدِيُّ وَهَذَا مَا نَعْتَمِدُ فِي الْجَوَابِ نَفَقَا
لفظوں میں اور نہ معنوں میں اب چوتھی وجہ کا مؤلف کے جواب یا جاتا ہے کہ قال اور چوتھی وجہ
کہ لفظ قلعہ کا مشترک ہے درمیان معانی کثیرہ کی واسطے کہ کہا جاتا ہے قلعہ واسطے اس جو
سے لکڑی کے کہ کیلئے میں ساتھ اس کے لڑکے کے ساتھ مارنے ایک لکڑی لنبی کے اوپر کہ
یہاں لکھی کہتے ہیں اور کہا جاتا ہے قلعہ واسطے اس چیز کے کہ پانی پتے میں ساتھ اس کے اور
کہا جاتا ہے قلعہ اس چیز کو کہ ہلکا جاتا ہے اس کو اونٹ اور کہا جاتا ہے قلعہ جب کو یعنی بڑے
شکے کو اور کہا جاتا ہے قلعہ جڑہ کو یعنی ٹھلیا کو اور کہا جاتا ہے قلعہ قرۃ یعنی مشک کو پس یہ
معانی مختلف ہیں آپس میں ہوتی ہیں یہ حدیث مشترک درمیان معانی متعارفہ کے اقوال لفظ قلعہ
کا لفظ اصل وضع کے بیشک مشترک ہے معنی ذکر کئے ہوئے مؤلف کے میں سوائی معنی لکھی کے کیلئے
کہ لکھی کیلئے کے معنی قلعہ مخفف کے میں نہ شدہ کی کذا فی الرشیدی وغیرہ لاکن اس حدیث میں
بقریۃ پانی کے سوائی متعلقات اور ظروف پانی کی کچھ مراد نہیں ہو سکتا جیسا کہ لفظ عین کا
بیج قول اللہ تعالیٰ فِيهَا يَنْبَغِي جَارِيَةٌ فِي نَفْسِهِ تو مشترک تھا بولا جاتا تھا انکھ کو بھی اور
چشمہ پانی کو بھی لاکن اس میں بقریۃ لفظ جاریہ کے سوائی چشمہ کے کچھ مراد نہیں کہتے ہیں
لفظ ہو گیا نقل کرنا مؤلف کا قلمی کے ان معنی کو کہ اونٹ کی ہلکی جانی گئی چیز کو بولتے ہیں اسلئے
کہ اس چیز کو پانی کی تقدیر سے کیا علاقہ رہا اشتراک پانی پینے کی چیز اور چوٹی ٹھلیا
اور بڑی مشک میں اور مشک میں آیا انہیں سے کیا مراد ہے تو ہم کہتے ہیں کہ ان سب معنوں میں
سے بڑا مشکا موضع جبر کا جو بقدر تخمیناً لاکھ بیس ہزار اشتراک جہاں معنی کے ہوتا مراد اور متعین ہے اور
اشتراک مرفوع ہے تین وجہ سے اول جبر کہ حدیث نقل کئے ہی امام شافعی نے اپنی مسند میں
کہ فرمایا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے جبکہ پانی ہو بقدر د و قلوب کے ساتھ قلوب میں

ہجر کے تو وہ تجس نہیں ہوتا اور ابن جریر راوی اس حدیث کے کہتے کہ میں نے دیکھا قلعہ ہجر کو
 اوسین ووشکین اور کچھ زیادہ پانی آتا تھا تو کہا امام شافعی نے کہ پس احتیاط اس میں ہے
 کہ اگر وہ فی مشکین ایک قلعہ ہجر کے میں مقرر کیا وین چنانچہ کہا ہے بجر الرایق میں فائے ای
 الشانعی قال فی مسنده اخرجی مسلم بن خالد الزنجی عن ابن جریر باسناد لا یحضر فی
 انہ اصلى الله عليه قال اذا كان الماء قلتن لم یحمل خبثا وقال فی الحدیث
 یقلل الحجر قال ابن جریر دایت قلال حجر فالقلعة تسع قریبتین او قریبتین وشیتا
 وقال الشانعی کلا احتیاط ان تجعل قریبتین ونصفا فاذا کان خسر قریب کتاب
 کلاب الحجاز لم یخسر انتہی وھذا فی المحلی وقال ابن طاہر الحنفی فی مجمع البحار
 فی تفسیر القلعة الحب العظیم وجمع القلال و فی تفسیر قلال الحجر فی قریب
 بها القلال انتہی وقال الشانعی جلال الدین السیوطی فی الدر المنثور والقلعة الحب العظیم لانها تظل ای ترفع وتقل
 اور کہا شیخ عبدالحق صغی نے شرح مشکوٰۃ میں القلعة بضم القاف وتشدید اللام بمعنی الحجرة
 العظیمۃ ای الکوز البہر الذی یجعل فیہا الماء وتسمیہا بالقلعة اما من جهة علوها وارتفاعها
 اولان الرجل العظیم یرفعها والقلعة اسم لكل مرتفع منہ قلعة الجبل وجمع القلعة قلال بکسر القاف
 والمردھنہا قلال حجر بفتح حین کما جاء صریحا فی بعض روایات ہذا الحدیث وانصر کان
 المعروف فی ذلک الزمان فالظاهر وتوقع التحدید بہ والحجر اسم قریب ینسب الیہ القلعة
 وقال ابن جریر دایت قلال حجر کان کل قلعة منہا قریبتین او قریبتین وشیتا وقال الشانعی
 کان ذلک الشیء مہما فاخذنا نصف احتیاطا وکان القلعتان خسر قریب انتہی مختصرا قول
 وماتیل روایتہ الشانعی منقطع للمحالة وجبر ما قال الشانعی باسناد لا یحضر فی
 بلا تسمیۃ الرواة فلم یعلم ان روایتہ عدول اولہا فهو مدفوع بان الشانعی وان
 ترک تسمیۃ الرواة لکنہم عدول عنده و الشانعی معدل لہم بدلیل العمل علی
 روایتہم وقد صرح فی رد المحتار نقلا عن الترمذی وغیرہ ان عمل المجتہد علی روایتہ یصح
 لہا واطال ان الشانعی من ائمة التعديل والبحر فلیکف اجتہاد علی عدم جہالة رواة وہو
 فان قلتم ان تعدیل الشانعی غیر مسلم ودوائہ مجرد وحق فہذا یحتاج الی بیان وایان

دواتہا و لا فناءھنک تعدیل معادل وافی معادل وجہ دوسری کہ واقع ہے وجود تہرا کے اس
 حدیث میں درمیان پہونی ٹھلیا اور بڑی ٹھلی کے کی یہ ہے کہ اگر بڑا ٹھکا مراد نہیں تھا تو حاجت نہیں
 کرنے اور بولنے و قیون کی کیا ہے ایک قلم کبیر کہدینی میں دو صغیر آسکتے تھے جیسا کہ کہا حافظ
 ابن حجر نے فتح الباری میں الفصل بالقلین اقوی لصحة الحديث فيه وقد اعترف الطحاوی
 من الحنفیہ بذلك لکنہ اعتد دین القول بربان القلۃ فی العرف تطلق علی الکبیرۃ والصغیرۃ کا
 الحرفۃ ولم یثبت من الحديث تقدیرہما نیکون مجملہ فلا یعمل برؤاۃ ابن دینی العید لکن اسناد
 لغيرہما فقال ابو عبد القاسم بن سلام المملۃ القلۃ الکبیرۃ اذ لہ اداد الصغیرۃ لم یجتمع ان کما بعد قد
 الصغیرۃ قد و احدہ کبیرۃ و ترجع فی البکرۃ الی العرف عند اہل المجاز و الظاہر ان الشارع قد عمل
 سبیل التوسیع و العلم محیط بانہ ما خالف الصحابۃ
 الا بما یفہمون فانتمی الجمل انتہی وجہ تیسری یہ کہ جبکہ اس حدیث میں قلم کے معنوں
 کا احتمال ہوا پانی پینے کی چیز ٹھلیا صغیرہ اور شک و بڑا ٹھکا تو اگر ہم اعتبار کریں پانی سیر
 کی چیز کو یعنی پیالہ وغیرہ کو ٹھلیا کو یا شک تو اس میں شک ہتا ہے کہ شاید شک مراد ہوا اور اگر
 بڑا ہجری مقدار اڑھائی شک مجازی کی معین کریں تو اس میں پانی پینے کی چیز کا مقدار بھی
 آجاتا ہوا اور ٹھلیا کا مقدار بھی موجود ہے اور شک بھی الکی غرض کہ شک مراد کرنا یا یقین یا خلافت
 سے نکالتا ہے اور یہ معانی لفظ مشترک کے کو محیط اور متضمن ہے اسلئے ہی متعین ہوا قد قال رسول
 اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ما یؤتی الی لا یؤتیہک اگر کہو کہ قلم چوٹی پہاڑ کو بھی کہتے ہیں پس معنی محیط اور
 متضمن یہ معانی وہی ہیں اور بڑا ٹھکا متضمن اسکا نہیں تو جواب اسکا یہ ہے کہ اگرچہ قلم پہاڑ کی
 چوٹی کو کہتے ہیں لکن اس حدیث میں درباب تحدید پانی کے چھ معنی نہیں ہو سکتے واسطے ثبوت
 حدیث بربضا کے حال اگر ہم پانی بقدر چوٹی پہاڑ کے نہتا اور باوجود اسکے آنحضرت نے اسکو
 نجاست پڑھنے سے ہی بخش نہیں قرار دیا اور فرمایا کہ یہ پاک ہے جیسا کہ سابق میں گذرا اور سوال ہی
 فلاہ اور صحرا کے پانی سے تہا نہ چوٹی پہاڑ سے ہرین قتل و دانش بایہ گریست و پشیمانی
 ہوا کہ حدیث قلتین کی صحیح اور ثابت ازراہ اسناد کے ہی اور تفسیرات امیر جرح اور تعدیل سے
 ہی اور یہی قابل ہے عمل کے اور کہ میطر حکا اس میں جرح اور خارشہ نہیں اور نہ مخالف اجماع کے

اور نہ مضطرب الاسناد والفاظاً و معنی اور نہ مشترک در بیان معنی کثیرہ کے فالجودہ علی
توفیقہ والہام الحق بتحقیق اب مؤلف کی ایک اور وجہ کا جواب یا جاتا ہے بعد اسکے عشر فی عشر
کی خدمت گزار سی سے شرف مہل کیا جاویگا قال اور ایک جہ اور قلتین کی حدیث پر عمل نہ
کر سکتی گئی یہ ہے کہ تحقیق یہ حدیث اِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمَاءُ طَهُورٌ
لَا يُجَسَّسُهُ شَيْءٌ صحیح تر ہے حدیث قلتین کی سے یہاں تک کہ منعقد کیا ہے بخاری نے
صحیح بخاری میں باب خلاف حدیث قلتین کے اور موافق حدیث الماء طهورٌ لَا يُجَسَّسُهُ شَيْءٌ
کے کہ عبارت اوسکی یہ ہے بِابٍ مَا يَقَعُ مِنَ الْجَنَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ وَقَالَ
الزَّهْرِيُّ لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ أَوْ دِيحُ أَوْ لَوْنُ أَنتَىٰ اُور یہی مذہب ہوا امام مالک
اور اتباع اُنکے کا پس ہوگی حدیث قلتین کی معارض حدیث الماء طهورٌ لَا يُجَسَّسُهُ شَيْءٌ کے اور نہیں
مکمل کرنا حدیث الماء طهورٌ لَا يُجَسَّسُهُ شَيْءٌ کا اور حدیث قلتین کے یعنی یوں کہا جاوے کہ
مراد حدیث الماء طهورٌ لَا يُجَسَّسُهُ شَيْءٌ سے قدر قلتین کے ہے سوچید نہیں ممکن اسلئے کہ حدیث قلتین
کی ضعیف ہو اور حدیث الماء طهورٌ لَا يُجَسَّسُهُ شَيْءٌ کی صحیح ہے اوس سے پس اگر مراد لیجاوے حدیث
الماء طهورٌ لَا يُجَسَّسُهُ شَيْءٌ سے قدر قلتین کے تو لازم آویگا باطل کر دینا عموم حدیث اقوی کا سہم
حدیث ضعیف کے اور یہ باطل ہے بالاتفاق پس ہوگئی حدیث قلتین کی متروک العمل ساتھ
حدیث الماء طهورٌ لَا يُجَسَّسُهُ شَيْءٌ کے اقول اولاً تو حدیث الماء طهورٌ میں لفظ ماء کا عام ہی
نہیں بلکہ معبود و معبود خارجی ہے اسلئے کہ یہ ہے اسم جنس معروف باللام اور اسم معرف
باللام عام اوسوقت ہوتا ہے جبکہ عہد ہو جیسا کہ کہا مُسَلَّمُ الثَّبُوتِ مِنْ دِيْنِ الْمَوَدَّةِ وَجَمْعُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ
لِلْمَعْدُودِ اُور کہا توضیح میں ومنها ای الفاظ العام المفرد الخلی باللام اِذَا الْمَرْيُكُنْ
لِلْمَعْدُودِ اُنتی اور ایسا ہی سب کتابوں میں اصول کی لکھا ہے اور ظاہر ہے کہ اسم معرف
باللام میں اصل عہد خارجی ہے تو جب تک کوئی قرینہ بمقتضی عموم کا متحقق نہ ہوگا ہرگز اوس
اسم کو عام نہیں کہیں گے جیسا کہ کہا توضیح میں اعْلَمُ اَنَّ كَلَامَ التَّعْرِيفِ اِمَّا لِلْعَهْدِ الْحَاجِجِ وَالْذَّهْنِ
اَوْ تَابِ الْجَسَّسَةِ اَيِ الْجَسَّسِ وَلِيَا التَّعْرِيفِ الْمُسْتَبْعَةِ لَكِنِ الْعَهْدُ هُوَ لَا يَصِلُ اِلَى التَّعْرِيفِ اَوْ تَابِ الْجَسَّسَةِ
اَيِ الْجَسَّسِ اَوْ تَابِ الْجَسَّسَةِ اَيِ الْجَسَّسِ اَوْ تَابِ الْجَسَّسَةِ اَيِ الْجَسَّسِ اَوْ تَابِ الْجَسَّسَةِ اَيِ الْجَسَّسِ

الجَدِيدَةُ أَوَّلُ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى تَعْرِيفِ الطَّبِيعَةِ وَالْفَائِدَةُ الْجَدِيدَةُ أَمَّا تَعْرِيفُ
العَهْدِ أَوْ اسْتِغْرَاقُ الْجَمْعِ وَتَعْرِيفُ الْعَهْدِ أَوَّلًا مِنْ لَسْتِغْرَاقٍ لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ بَعْضُ
أَفْرَادِ الْجَمْعِ خَارِجًا أَوْ ذَهَبًا فَحَمَلَ اللَّامُ عَلَى ذَلِكَ الْبَعْضِ أَوْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَفْرَادِ
لَأَنَّ الْبَعْضَ سَقِينٌ وَالْكَلُّ مُحْتَمَلٌ أَنْتَهَى أَوْ كَمَا تَلَوَّحُ مِنْ إِذَا تَمَّ هَذَا فَقَوْلُ الْأَصْلِ إِلَى الْوَجْهِ

هُوَ الْعَهْدُ الْخَارِجُ لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ التَّعْيِينِ وَكَمَالُ
الْتِمَيزِ ثُمَّ لَا يَسْتِغْرَاقُ إِلَى آخِرِ مَا قَالِ مِنْ تَحْقِيقٍ وَتَدْقِيقٍ مَعَ الْجَرَحِ
عَلَى بَعْضِ كَلَامِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ غَرَضُ كَيْدِ خَارِجِي بِالِاتِّفَاقِ هَلْ يَوْتَا بِهٖ هَمَّ مَعْرُوفٍ

بِالْإِثْمِ مِنْ جَنْبِ كَوْنِ قَرِينَةٍ عُمُومِ كَانُ يُوَسِّسُ هَمَّ كَيْدِ بَيْنِ سَائِبَةٍ تَوْفِيقِ اللَّهِ كَيْدِ كَالْمَاءِ طَهُورِ اس
حَدِيثِ مِنْ هَمَّ مَعْنَى رَكَبْتَ هَآءُ كَوْنِ پَانِي جِسِّ سَمَّ سَوَالِ كَرْتِ هُوَ مَعْنَى پَانِي بِرِضَاعِ كَوْنِ

پَاكِ هَآءُ اَوْ زَاطَرِ هَآءُ كَ پَانِي بِرِضَاعِ كَا قَدَرِ قَلْتَيْنِ سَمَّ كَمَنْ بِنِ تَبَا پَسِ اسِ الْمَاءِ طَهُورِ سَمَّ
پَاكِي اَوْ سِ پَانِي كِي جَو قَلْتَيْنِ سَمَّ كَمَنْ جَو ثَابِتِ نَهْوِي اَوْ الْمَاءِ طَهُورِ كَا حَدِيثِ قَلْتَيْنِ سَمَّ تَقَارُفِ
نَهْوِ اَوْ رَا ضَحْ هُوَ كَمَنْ خَفِيضِيُونِ كَوْنِ هَآءُ اَوْ قَرَارِ هَآءُ كَالْمَاءِ طَهُورِ مِنْ عُمُومِ بِنِ بَلَكَمَ اَمَّا اسِ

پَانِي بِرِضَاعِ كَا هَآءُ اَزْ اَجْمَلِ حَضْرَتِ مَوْلَا ظَاهِرِ حَضْرَتِ قَطْبِ الدِّينِ خَافِضِ حُجُبِ اَمَّا اِقْبَالِ كَ اَقْبَالِ
مُحَمَّدِ شَاهِ كَمَنْ اِنِ تَرْجِمِ مَشْكُوتِ مَسْمِي بِمُظَاهِرِ حَقِّ مِثْلِ نَرَا تَمَّ مِثْلِ تَحْتِ حَدِيثِ الْمَاءِ طَهُورِ كَمَنْ بَعْدِ اِنِ
مَعْنَى بِرِضَاعِ كَمَنْ پَسِ پَانِي اَوْ سَكَا بَتِ تَبَا اَوْ حَشْمِدِ اَرْتَا بَلَكَمَ لَكَا هَآءُ اَمَّا كَمَنْ كَوْنِ جَارِ هَآءُ تَبَا

اَوْ سَوَقِ مِثْلِ كَمَنْ رَكَبْتَ تَبَا طَرَفِ بَاغِ كَمَنْ شَلِ نَهْرِ جَارِ هَآءُ كِي اَوْ سَكَا حَكَمِ حَضْرَتِ سَمَّ پُوچَا جَو
مِثْلِ اَوْ سَكَا پَانِي كَا حَكَمِ بَيَانِ فَرَا يَا جَو كَمَنْ مَكُورِ هُوَ اَعْمَالِ هَآءُ اَسْكِي ظَاهِرِ عِبَارَتِ سَمَّ كَوْنِ هَآءُ
سَمَّ كَمَنْ كَوْنِ كَا پَانِي پَلِيدِ بِنِ هُوَ تَابُورِ اَوْ يَابِجَتِ بَلَكَمَ جَانِ كَمَنْ هَآءُ حَكَمِ پَانِي كَثِيرِ كَا هَآءُ

اَوْ بَعْضِ رَوَايَتِ مِثْلِ هَمَّ اَمَّا سَمَّ مَقُولِ هَآءُ كَمَنْ اَنِ حَشْمِدِ اَرْتَا حَكَمِ پَانِي جَارِ كَا رَكَبْتَ اَمَّا حَمَّ
اِنْتِ كَامَا بَعِيْنَه اَمَّا اَوْ سَمَّ مِثْلِ حَقِّ مِثْلِ تَحْتِ حَدِيثِ قَلْتَيْنِ كَمَنْ فَرَا تَمَّ مِثْلِ اَوْ رِيبِ جَو حَدِيثِ
بِرِضَاعِ كَمَنْ اَمَّا هُوَ كَالْمَاءِ طَهُورِ كَا يَحْسَبُ شَيْءٌ اَمَّا بِنِ نَجَسِ كَمَنْ اَوْ سَكَا كَوْنِ

چِيزِ اَوْ اَوْ سَكَا دِلِيلِ پَانِي شَرَا هَآءُ اَصْحَابِ ظَوَاهِرِ مَرَادِ تَبَا اَوْ سَكَا پَانِي كَثِيرِ هَآءُ اِنْتِ
كَلَامِ اَوْ اَزْ اَجْمَلِ اَمَّا سَمَّ مَقُولِ هَآءُ كَمَنْ اَنِ حَشْمِدِ اَرْتَا حَكَمِ پَانِي جَارِ كَا رَكَبْتَ اَمَّا حَمَّ

لَا خُصُوصَ السَّبَبِ لَا نَأْخُذُ بِقَوْلِ لَا نَسْلَمُ عُمُومَ اللَّفْظِ وَإِنَّمَا يَكُونُ
لَوْ كَانَتْ اللَّامُ لِلْجَنَسِ أَوْ لِلِاسْتِعْرَاقِ وَهُوَ مُنْوَعٌ وَلَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ بَلْ
هِيَ لِلْعَهْدِ فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ إِذَا أَمْلَكَ جَعَلَ اللَّامَ لِلْعَهْدِ لَا لِجَعْلِ الْغَيْرِ
وَقَدْ أَمْلَكَ هُنَا لِذِكْرِهِ فِي السُّوَالِ فَإِنَّ قَوْلَ السَّائِلِ نَتَوَضَّعُ
بِإِضَاعَةِ الْمَرْدِّ بِرِجْلِهَا قَطْعًا وَدَعْوَى كَوْنِهِ صَلًى اللَّهُ عَلَيْهِ اسْتِنَافَ جَوَابًا
عَامًّا يَشْتَمِلُ الْمَسْئُولَ عَنْهُ وَغَيْرَهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ أَنْتَهَى كَلَامُ الْحَلِيِّ

اور اگر تسلیم کیا جاوے کہ اس حدیث المارطہور سے ہر پانی کا پاک ہونا معلوم ہوتا ہے تو کہا جاوے گا کہ اس
حدیث کے پانی عام ہے وہ پانی جو کہ قلتین سے کم ہو مخصوص ہے جیسا کہ نقل کیا ہے شیخ سلام بن علی نے
بعض شافعیہ سے چنانچہ کہا ہے علی بن محمد عوم حدیث الماء طہور کہ لا یجسہ شیخ مخصوص
بمفہوم حدیث القلتین عند الشافعیۃ انتہی تو حدیث المارطہور کے یہ معنی ہوئے کہ ہر پانی
جو کہ قلتین سے کم نہ ہو پاک ہے اور اس میں بطلان عموم اقویٰ کا ساتھ حدیث ضعیف کو لازم نہیں آتا
جیسا کہ مولف نے کہا ہے اس لئے کہ حدیث قلتین میں کسیر حکا ضعف نہیں اور یہ حدیث بھی صحیح اور
اقویٰ اور جدید قابل عمل کے قبیحہ جبکہ ثابت ہو گیا کہ حدیث المارطہور کی اور حدیث قلتین کی سزا
نہیں اور دونوں کا عمل ایک ہی ہے تو وہ حدیثین ہر مولف نے اپنی سند میں پیش کی ہیں یعنی حدیث
وَلَوْ نَجَّ كَلْبٌ اور حدیث إِذَا اسْتَقْنَطَ اور حدیث نَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ اور حدیث
اسکے اور کچھ کئی روایتیں عبود لالت کرنی ہیں پانی کے خیر نے پر اور حدیثین ہر اور حدیث المارطہور
اور سیرج موافقت اور جمع کیا ہوگی جیسے کہ حدیث قلتین کو اس حدیث سے موافق اور جمع کیا تھا
باطل اور لغو ہو گیا مولف کا بیان کرنا دو وجہ کو واسطے اسقاط حدیث المارطہور کی نقل کرنا اور
وجہوں کا اور رد کرنا اس کا موجب حرج اوقات ہر ہماری غرض بوجہ کامل حاصل ہو گئی یعنی ثابت
ہوا کہ حدیث قلتین ہی کی سزا ہے عمل کے اور اس میں کسیر حکا نقصان نہیں اور مولف نے
جو پانچ وجہ سے اس کا متروک ہونا بیان کیا تھا وہ سب باطل ہو گیا جلاء الحق و ذہق الباطل
إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ ذَهْوًا اب حضرت مولف کی عشر فی عشر کجہت گذاری کی جاتی ہے قال
جبکہ نہ ہوئی کوئی تقدیر کسی نام کی بیچ باب پانی کے فوق متناہی ان احادیث کو سوائے

تقدیر بحیثیتہ اور اتباع اونکو کے اور تہا اجماع منعقد اور باطل ہونے اوس عمل کے کہ مخالف ہوا ائمہ
 اربعہ کی تو ہوی تقدیر بحیثیتہ اور اتباع اونکے کے صحیح اور مطابق ساتھ اون حدیثوں صحیحہ کے
 اور اجماع مذکور کے اور تقدیر فوقانی یہ ہو کہ کہا ابو بکر بن ابی شیبہ نے بیچ کتاب پنی کے کہ نام
 اوسکا صنف ہو حد ثنا ابو معاویہ عن عاصم عن عکرمہ اَنَّهُ قَالَ مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِغَدِيرٍ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْكَلْبَ تَلْعُ فِيهِ وَالسِّبَاعُ فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلسَّبُعِ مَا اخَذَ فِي بَطْنِهِ وَلِلْكَلْبِ مَا اخَذَ
 فِي بَطْنِهِ فَأَثَرُ بَوَا وَتَوَضُّعُوا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ عَشْرًا فِي
 عَشْرٍ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَرِيحُهُ وَلَوْ نَدَوْتُمْ وَتَوَضُّعْتُمْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ بَأْسٌ ^{کائنات} اور یہی ہو مذہب امام ابو حنیفہ اور ابویوسف
 اور امام محمد کا اور کہا یہ ہدایہ میں اسپر فتویٰ ہے اور موافق مذہب امام عظیم کے مذہب امام
 احمد بن حنبل کی بیچ نجاست رقیقہ کے جیسا کہ کہا ہے بیچ ترجمہ شکوہ کے کہ شیخ کا ہے اور
 ارکان اربعہ میں کہ مولینا عبد العلی کی ہے اقول اصل شبہ ہمارا حنفیوں پر یہ تھا کہ تہنہ
 جو حد پانی کثیر کی وہ درودہ اور غسل اسکی ٹہرائی ہے اسکی کیا اصل ہے اور یہ اعتراض نہ
 تھا کہ قلین کو جنس کیوں کہتے ہو جسکے جواب میں مولف نے بزعم خود یہ زور شور و غوغائی
 عام کا سا کیا سو ظاہر ہے کہ مولف نے جواب اصل اعتراض ہمارے کا نہ کیا یعنی وہ درودہ کو کلیل
 شرعی سے ثابت نہ کیا یعنی اسکے بیان سے اس وہ درودہ کی ثابت نہ کی اسلئے کہ اولاً تو امام
 ابو حنیفہ کا اور امام ابویوسف کا مذہب یہ ہرگز نہیں کہ جو پانی بقدر عشر فی عشر ہو وہ کثیر ہے
 اور کسی حنفی نے علماء معتبرین سے یہ نہیں کہا کہ ابو حنیفہ اور ابویوسف وہ درودہ کے قائل
 تھے بلکہ مذہب مذکورائی مبتدعی ہے کی ہے اور معنی اسکے یہ ہیں کہ اگر پانی استعمال کرنے
 والے کو اس بات کا یقین ہو کہ پلیدی اوس تمام پانی میں جسمین وضو کرنا ہے ملی ہوئی
 ہے تو وضو وغیرہ نکرے اور اگر ایسا ہو کہ ناپاکی ایک جانب میں پانی کے پڑی تھی اور وہ
 ناپاکی دوسری جانب میں نہیں ہو چکی تو اوس دوسری جانب میں وضو کرنا یا غسل کرنا
 اوسکو درست ہے اور وہ جانب پانی کی پاک ہے اور عشر فی عشر کی بنا اسپر ہے کہ امام
 محمد بن الحسن سے کسی نے سوال کیا تھا کہ پانی کے حوض کبیر کی کیا حد ہے اونہوں نے

کہا سیری مسجد کی مقدار پس اونہوں نے مسجد کو ناپا تو اندرونی زمین اوسکی بہشت و بہشت
 نکلی اور بیرونی زمین اوسکی وہ درودہ معلوم ہوئی پس بعض نے وہ درودہ کو کالوخی بن لکھا
 سمجھ لیا اور بعض نے بہشت و بہشت کو اور متاخرین نے اسی پر جمود کر لیا ہے حالانکہ امام
 محمد نے آخر کو اوس اپنی قول سے رجوع کر لیا ہے اور قائل ہو گئے ہیں ساتھ قول ابو حنیفہ اور
 ابی یوسف کے یعنی اعتبار کیا ہے راہی مبتدا بہ کو غرضکہ یہ تقدیر وہ درودہ کی کسی امام کے
 نزدیک مہاربعہ کے یا ابو یوسف یا امام محمد کے حق و ثابت نہیں اور کوئی امام سکا قائل
 نہیں اور کچھ اسیر دلیل نہیں مَّا اَنْزَلَ اللّٰهُ مِنْ سُلْطٰنٍ اَسْوَا سُلْطٰنٍ اِذَا رَفَعْتُمْ
 جَبِي مَرَوْحِي ہے کہ امام ابو حنیفہ کا اور ابو یوسف کا مذہب اعتبار راہی مبتدا بہ کی ہے نہ
 وہ درودہ اور اسکی طرف رجوع کیا ہے امام محمد نے جیسا کہ کہا شمس لائمہ سرخسی نے مبسوط
 میں کہ یہی ظاہر الذہب اور یہی اصح ہے چنانچہ بحر الرائق میں ذکر کیا ہے قَالَ ابُو حَنِيفَةَ
 فِي ظَاهِرِ الْوِدَايَةِ عَنْهُ يُعْتَمَرُ فِيهِ الْكُرْدَايُ الْمُبْتَلَى اِنْ غَلَبَ عَلَيَّ ظَنِّي اَنَّهُ بِحَيْثُ تَقْصُلُ الْبِجَاسَةُ إِلَى
 الْجَانِبِ الْاُخْرَى لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ وَلَا جَارَ وَمِنْ تَقْصُلَ عَلَى اَنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ شَمْسُ لَا ثَمَّةَ
 الشَّرْحُ حَسْبِي فِي الْمُبْسُوطِ وَقَالَ اِنَّهُ اَلَا صَحَّحْتُ اِنْ تَهَيُّ اَوْ كَمَا
 امام ابو بکر رازی نے احکام القرآن فی سورۃ الفرقان میں اِنْ مَذْهَبُ اصْحَابِنَا اَنْ كُلُّ
 مَا يَتَقَنَّاهُ فِيهِ جُزْءٌ مِنَ الْبِجَاسَةِ اَوْ غَلَبَ فِي الظَّنِّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ
 سَوَاءٌ كَانَ جَارِيًا اَوْ لَا اِنْ تَهَيُّ اَوْ كَمَا امام ابو الحسن کرخی نے اپنی مختصر میں وَمَا كَانَ
 مِنَ الْمِيَاهِ فِي الْعِزْدَانِ اَتَتْهُ مُسْتَنْقِعٌ مِنَ الْاَرْضِ وَتَعَتْ فِيهِ الْبِجَاسَةُ نَظَرُ الْمُسْتَعْمِلِ فِي ذَلِكَ
 فَاِنْ كَانَ فِي غَالِبِ رَاْيِهِ اَنَّ الْبِجَاسَةَ لَمْ يَحْتَلِطْ بِجَعْدِ الْكَثْرَةِ تَوْضًا مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ
 عِنْدَهُ فِي غَالِبِ رَاْيِهِ فِي اَصَابَتِ الظَّاهِرِ مِنْهُ وَمَا كَانَ قَلِيلًا يَحِيطُ الْعِلْمُ اَنَّ الْبِجَاسَةَ
 قَدْ وَصَلَتْ إِلَى جَمِيعِهِ اَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي غَالِبِ رَاْيِهِ لَمْ يَتَوَضَّءْ اِنْ تَهَيُّ
 اور کہا کہ اگرچہ اسلام ابو الفضل عبد الرحمن کرمانی نے شرح ایضاح میں وَاخْتَلَفَ الْوِدَايَاتُ
 فِي تَحْدِيدِ الْكَثْرَةِ وَالظَّاهِرِ عَنْ مُحَمَّدٍ اَنَّهُ عَشْرًا فِي عَشْرِ وَالصَّحِيحُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
 اَنَّهُ لَمْ يَوْتِ فِي ذَلِكَ بَشْيَ فَاِنَّمَا هُوَ مَوْكُولٌ إِلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ فِي خُلُوصِ الْبِجَاسَةِ اِنْ تَهَيُّ اَوْ

کہا ماکم شہید نے اپنی کافی میں اللہ تعالیٰ کا نام محمدی قال ابو عصمۃ کان محمد ابن الحسن یوقت عشرۃ فی عشرۃ ثم رجع الی قول ابی حنیفۃ وقال لا أدت فیہ شیئاً انتہی اور کہ امام سبکی نے شرح مختصر طحاوی میں ثم الحد الفاصل بین التقلیل والکثیر عند اصحابنا هو الخلوص وهو ان یخلص بعضہ من جانب ^{الحد} ثم یفسر الخلوص فی لوائۃ الاصول وسئل محمد عن حد الخوض فقال مقدار مسجدی فذاعوه فجدوه ثانیۃ ویر الحد محمد بن سلمۃ وقال بعضہم مسجد محمد وکان داخلہ ثمان وخارجہ عشر فی عشر ثم رجع محمد الی قول ابی حنیفۃ وقال لا أدت فیہ شیئاً انتہی اور معراج الدرایہ میں کہا ہے الصحیح عن ابی حنیفۃ انہ یقلد فی ذلک شیئاً وانما هو موکول الی غلبۃ الظن فی خلوص النجاستہ من طرف الی طرف وهذا أقرب الی التحقیق لان المتعبر عدم وصول النجاستۃ وغلبۃ الظن فی ذلک مجری یقین فی وجوب العمل کما اذا اخبر واحد بنجاستۃ الماء وجب العمل بقوله وذلك یختلف بحسب اجلاء الراوی ولہذا انتہی

اور ایسا ہی کہا ہے شرح مجمع الجوامع اور مجتبیٰ میں اور کہا غایۃ البیان میں ظاہر الروایۃ عن ابی حنیفۃ اعتبادہ بغلبۃ الظن وهو لا صحیح انتہی اور ینایع میں کہا ہے قال ابو حنیفۃ الغدیر للمعظم هو الذی لا یخلص بعضہ الی بعضہ ولم یفسر فی ظاہر الروایۃ وفوض الی رای المبتلی بہ وهو الصحیح ویر اخذ الذرخی انتہی خاتم المتأخرین ابن نجیم حنفی بعد نقل کرنی روایات مذکورہ کے بحر الرائق میں فرماتے ہیں وهكذا فی اکثر کتب ائمنا فثبت بہذا القول المعبرۃ من مشائخنا المتقدمین مذهب امامنا الاعظم ابی حنیفۃ والی یوسف و محمد رحمہم اللہ فتعین المصیر الیہ ولقائما اختارہ کثیر من مشائخنا المتأخرین بل عامۃہم کانقلہ فی معراج الدرایۃ من اعتبار العشر فقد علمت انہ لیس مذهب اصحابنا فان قلت ان فی الہدایۃ وکثیر من الکتاب ان الفتویٰ علی اعتبار العشر فی العشر واختارہ اصحاب المسنون فکیف شاع لہم ترجیح غیر المذہب قلنا لما کان مذهب ابی حنیفۃ التفریط الی رای المبتلیٰ وکان رای یختلف بل من الناس من لا رای لہ اعتبر المشایخ العشر فی العشر توسعۃ وتیسیراً علی الناس فان قلت هل یعمل بما صح من المذہب او یفتویٰ المشایخ قلت یعمل بما صح من المذہب فقد قال الامام

أَبُو اللَّيْثِ فِي النُّوَائِلِ سَمِعَ ابْنَ أَبِي بَرْزَةَ فِي مَسْئَلَةٍ وَرَدَّتْ عَلَيْهِ مَا يَقُولُ كَرَّمَكَ اللَّهُ وَفَقْتُ عِنْدَكَ
كُتِبَ أَرْبَعَةُ كُتَابٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رُسْتَمٍ وَأَكْبَرُ الْقَاضِي عَنِ الْخَصَافِ وَكِتَابُ الْمُجَرِّدِ وَكِتَابُ
النُّوَائِلِ مِنْ جِهَةِ هِشَامِ هَلْ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُفَقِيَ مِنْهَا أَوَّلًا وَهَذِهِ الْكُتُبُ مَحْمُودَةٌ عِنْدَكَ فَقَالَ
مَا صَحَّ عَنْ أَصْحَابِنَا فَنَدَلَكَ عِلْمُ مُجِيبٍ مَرْغُوبٍ فِيهِ مَرْغُوبِي بِرَدِّ مَا الْفِتْيَا قَاتِي لَا أَرَى لِأَحَدٍ
أَنْ يُفَقِيَ شَيْئًا لَا يَقُومُ وَلَا يَحْتَمِلُ أَتَقَالَ النَّاسُ فَإِنْ كَانَتْ مَسَائِلُ قَدْ اشتهرت وَلَمْ يَهْرُتْ
وَالْمُجَلَّتْ عَنْ أَصْحَابِنَا رَجُوتُ أَنْ يَسْتَعِزَّ الْأَعْمَادُ عَلَيْهَا فِي النُّوَائِلِ أَنْتَ عَلَى تَقْدِيرِ عِلْمٍ وَجَوْدِ
مُحَمَّدٍ رَحِمَ عَنْ هَذَا التَّقْدِيرِ فَمَا قَدْ رُبَّه لَا يَسْتَلْزِمُ بِهِ تَقْدِيرُهُ بِهِ لَا فِي نَظَرِهِ وَهَوَايَا لَزِمَ غَيْرُهُ بِالْخَلَاءِ
بِاخْتِلَافٍ مَا يَقَعُ فِي قَلْبِ كُلِّ وَاحِدٍ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ قِبَلِ الْأُمُورِ الَّتِي لِحُبِّهَا عَلَى الْعَامِيِّ تَقْلِيدُ الْمُجْتَهِدِ
الْيَدِ اشْتَدَّ فِي فِتْمِ الْقَدِيرِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي شَرْحِ الزَّاهِدِيِّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْأَصَمِّ عِنْدَهُ مَا لَا يَحْلُصُ بَعْضُ الْمَاءِ
الَّتِي بَعْضُ نَهْضِ الْمَبْتَلَى بِهِ وَاجْتِهَادُهُ وَلَا يَنَظُرُ الْمُجْتَهِدُ فِيهِ أَنْتَ فَعِلْمُ مِنْ هَذَا أَنَّ التَّقْدِيرَ بِعَشْرِ لَاحِظٍ
إِلَى أَصْلٍ شَرْعِيٍّ يُعَمَّدُ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ الْحُجَّي السَّنَةِ فَإِنْ قُلْتُ قَالَ فِي شَرْحِ الْوَقَايَةِ أَنَا قَدْ رُبَّه بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ حَفَرَ بَيْرًا فَلَهُ أَهْلُهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا فَيَكُونُ لَهُ حَرِيمٌ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ عَشْرَةٌ فَفَرَمَ مِنْ
هَذَا أَنَّهُ إِذَا أَدَا أَرْحَانُ يُحْفَرُ فِي حَرِيمِهَا سِتْرًا يَمْنَعُ لَانَّهُ يَجُذِبُ الْمَاءَ إِلَيْهَا وَيَنْفُسُهُ الْمَاءُ إِلَيْهَا وَيُسْتَعْمَلُ
الْمَاءُ فِي الْبَيْرِ الْأَوَّلِ وَإِنْ أَدَا أَنْ يُحْفَرَ بَيْرٌ بِالْوَعَةِ يَمْنَعُ أَيْضًا السَّرَايَةَ النِّجَاسَةَ إِلَى الْبَيْرِ الْأَوَّلِ
وَيَنْجَسُ مَاءُهَا وَلَا يَمْنَعُ فِيهَا وَرَاءَ الْحَرِيمِ وَهُوَ عَشْرٌ فِي عَشْرٍ فَعِلْمُ أَنَّ الشَّرْعَ اعْتَبَرَ الْعَشْرَ فِي الْعَشْرِ
فِي عَدَمِ سَرَايَةِ النِّجَاسَةِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ النِّجَاسَةُ تُسَرِّي يَحْكُمُ بِالْمَنْعِ قُلْتُ هُوَ دُونَ ثَلَاثَةِ
أَوْجِهِ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ حَرِيمُ الْبَيْرِ عَشْرَةٌ أَذْوَاعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ قَوْلُ الْبَعْضِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ أَرْبَعُونَ
مِنْ كُلِّ جَانِبٍ كَمَا سَيَأْتِي أَنْشَاءُ اللَّهُ تَعَالَى الثَّانِي أَنَّ قِرَامَ الْأَرْضِ أَضْعَافُ قِرَامِ الْمَاءِ فَيُقَاسُ
عَلَيْهَا فِي مَقْدَارِ عَدَمِ السَّرَايَةِ غَيْرُ مُسْتَقِيمِ الثَّلَاثُ أَنَّ الْمُخْتَارَ الْمُعْتَمَدَ فِي الْبُعْدِ بَيْنَ الْبَائِرِ
وَالْبَيْرِ نَقْضُ الرَّائِجَةِ أَنْ تَغْيِرَ لَوْنَهُ أَوْ لِيَحْمِلَ أَوْ لِيَحْمِلَ وَلَا يَنْجَسُ وَلَا فَلَا كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ
وَفَتَاوَى قَاضِي خَمَانَ وَغَيْرِهَا وَصَرَّحَ فِي التَّائِيَاتِ رَحَانِيَّةَ اعْتِبَارِ الْعَشْرِ
فِي الْعَشْرِ عَلَى إِعْزَازِ بَارِدِهَا أَرَادَ فِيهِمْ وَالْجَوَابُ
يُنْجَسُ بِمَا خَلَّ

الادب و رذا و ہتھا ان شہی اور کہا شاہ و
 انطایرین و منها حد الماء الكثير المالح بالبحار الى دای البتلی بہا التقدير
 سنی من العشر فی عشر و نحوہ انتہی اور صاحب تفسیر منشا پوری نے لکھا ہے کہ تقدیر عشر فی عشر
 کی محض اصل ہی اسکی دلیل شرع سے ثابت نہیں ہوتی اور کہا مولینا بحر العلوم عبد علی
 حنفی نے ارکان اربعین ثم اختلفت الروایات فی تحديد الغدير العظيم ففي ظاهر الروایة
 عن الامام ابی حنیفة عدم التقدير حصل التقویض الى دای البتلی بہا کما هو
 دابة الشریف فی امثال هذا فان غلب علی الظن انه لا یقبل الجاسة توصیة الا فی الروایات
 الاخر غیر الغریک و قد دہ المتأخرون المساحرة انتہی مختصراً اور کہا شیخ عبد الحق محمد
 دہلوی نے شرح مشکوٰۃ میں و فایہا الروایة عن ابی حنیفة غلبہ الظن ان غلب الظن
 وصول الجاسة الطرف الاخر لم یوصاً ولا توصاً واعتبر ابو سلیمان الجوزجانی اکثر
 بالمساحة واختاره المتأخرون تقوم اعتبر و ثمانية فی ثمانية و قوم بمساحة عشر فی خمسة عشر
 و لا کثر و یعشر فی عشر انتہی مختصراً اور شیخ عبد الحق نے ترجمہ فارسی مشکوٰۃ میں ہی وہ
 وردہ کو مذہب متاخرین ہی کا قرار دیا ہے اگرچہ امام کا مذہب تحریک کو ٹھہرایا ہے لاگز
 ہو اسکی تحقیق منظور نہیں کہ مذہب امام کا اعتبار تحریک ہی یا اعتبار رای مقلی بہ ہمارا
 مقصود و اثبات اس امر کا ہے کہ ابو حنیفہ کا مذہب تحدید وہ وردہ کی نہیں ہو وہ اس
 کلام سے شیخ کی جو ترجمہ مشکوٰۃ میں ہے ہی ثابت ہوتا ہے چنانچہ فرماتے ہیں و نزد امام
 ابو حنیفہ و اصحاب و اگر اب انقدر بود کہ سبنا بنیدن اجزاء او از ہم جدا نکرد و کثیر است و
 الا قلیل و نزد متاخرین مشایخ بمساحت قرار یافتہ و بعض غلبہ ظن معتبر و ازند اگر ظن غالب
 وصول نجاست بجان دیگر است و ضو نمند و الا بکند انتہی مختصراً اور ایسا ہی برہن لدین
 صاحب ہدایہ نے کہا ہے یعنی وہ وردہ کو قول بعض مشایخ کا قرار دیا ہے نہ ابو حنیفہ کا
 اگرچہ فتویٰ دینا اسپر کہا ہے لاکن صاحب بحر نے اسکو ہی رد کر دیا ہے یعنی ثابت کیا
 ہے کہ ہکو عمل کرنا اور فتویٰ دینا اسپر ناجائز جیسا کہ عنقریب عبارت بحر الرائق میں گذرا
 علاوہ یہ کہ ہکو اس سے بحث نہیں کہ فتویٰ حنفیوں کا کسپرے غرض یہی ہے کہ

وہ درود مذہب ابو حنیفہ کا بہن سو وہ ہمارے صاف معلوم ہوتا ہے جیسا کہ کہا بدین
 وَالْعَدِیْرَ الْعَظِیْمَ الَّذِی لَا یُخْرِکُ حَدَّ طَرَفِیْہِ تَحْرِیْکَ حَرْفِہِ الْاٰخِرَ اِذَا وَقَعَتْ بِجَاسْتِیْنِیْ حَلِیْ
 لِجَانِبِہِ جَاذَ الْوُضُوْءِ مِنْ جَانِبِ الْاٰخِرِ لِاَنَّ الظَّاهِرَانَ الْجَاسِئَةَ لَا یَقْبَلُ الْیَدَ اِذَا اَثَرُ التَّحْرِیْکِ
 فِی السَّرَایِیَةِ فَوْقَ اَثَرِ الْجَاسِئَةِ ثُمَّ عَنْ اَبِی حَنِیْفَةَ رَحِمَہُ اللہُ اَنَّهُ كَانَ یُحَرِّکُ التَّحْرِیْکَ بِالْاُغْتِسَالِ وَہُوَ
 قَوْلُ اَبِی یُوْسُفَ رَحِمَہُ اللہُ وَعَنْہُ التَّحْرِیْکَ بِالْیَدِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَہُ اللہُ بِالتَّوَضُّعِ وَوَجْہِہِ لَادِلٌ
 اَنَّ الْحَاجَّتَ فِی الْحِیَاضِ اَشَدُّ مِنْہَا اِلَى التَّوَضُّعِ وَبَعْضُہُمْ قَدَّرُوْا
 بِالْمَسَاحَةِ عَشْرًا فِی عَشْرِ رِبْدٍ ذَا عِ الْکَرْبَاسِ تَوْسِیْعَةً لِاَمْرِ
 عَلَی النَّاسِ وَعَلِیْہِ الْفَتْوٰی اِنْتَهٰی اور سب سے سخت حجت اور دلیل اور پرنہو نے وہ درود کے مذہب
 ابو حنیفہ کا اقرار جناب مترجم تنویر مولف ظاہر ہی کا یعنی نواب محمد قطب الدین خان صاحب
 ہے اور یہی کافی ہے واسطے الزام کے تو سنو کہ آپ مظاہر حق ترجمہ شکوۃ میں صاف
 اقرار کیا ہے کہ مذہب امام عظیم کا تحدید پانی کثیر میں تحریک ہے جیسا کہ شیخ عبدالحق کے
 ترجمہ میں اور ہدایہ میں گذرا اور وہ درود کی تقدیر بعضی متاخرین کے نزدیک ہے چنانچہ تحت
 حدیث قلتین کے فرماتے ہیں پس آگے اختلاف کیا ہے ائمہ اربعہ نے سچ مقدماً
 قلیل و کثیر کے امام مالک تو کہتے ہیں کہ جس پانی کا رنگ مزہ بو متغیر ہو نجاست کے پڑنے
 سے وہ کثیر ہے اور جو متغیر ہو جاوے وہ قلیل ہے اور امام شافعی اور احمد رحمہما کہتے ہیں کہ جو
 مقدار قلتین کے ہو کثیر ہے اور اگر کم ہو قلیل ہے اور امام عظیم رحمہما اور ان کے مذہب آلے
 کہتے ہیں کہ اگر پانی اس قدر ہو کہ ایک طرف کے ہلانے سے دوسری طرف نہ لے وہ کثیر ہے و
 الا قلیل اور بعضی متاخرین نے وہ درود کو کثیر کہا ہے انتہی کلام النواب مولانا قطب الدین
 نقلاً عن مظاہر حق اب اسمین غفر کرؤ کہ مولوی قطب الدین صاحب نے کیا صریح کہہ دیا کہ
 وہ درود مذہب ابو حنیفہ کا نہیں بلکہ بعضی متاخرین کا ہے اور پھر تنویر الحق میں بقول
 محمد شاہ کے کہہ دیا کہ وہ درود ہی مذہب ابو حنیفہ رحمہما اور ان کے اتباع کا والد اعلم اس
 اختلاف اور تقارض کا سبب معلوم نہیں ہوتا آیا پہلی تحریر مظاہر حق سے او کو سہو واقع
 ہوئی یا جان بوجہ کر ایسے تعصب میں گرفتار ہوئی یا مظاہر حق میں تقلید شیخ عبدالحق رحمہما

کی تھی اور تنویر الحق میں محمد شاہ کی تقلید اختیار کی ہے پس جبکہ اس نے ائمہ حنفیہ کی تصریحات سے بلکہ خود مولف ظاہری معنی مولوی قطب الدین خاں صاحب کی مظاہر حق کی عبارت سے ثابت ہو کر وہ درود کسی کے نزدیک متقدمین سے معتبر نہیں اور ظاہر ہے کہ جو لوگ متاخرین اسکے قایلین میں ان کے پاس بھی کوئی دلیل شرعی اسپر نہیں ہے اور یہ وہ درود کسی اصل شرعی کی طرف رجوع نہیں کرتا جیسا کہ کلام سے خاتم المتاخرین ابن بنخیم حنفی کے جو بحر الریز سے منقول ہو گا ذکر کیا ہے تو قول مولانا شہید فی سبیل اللہ مہاجر الی اللہ عالم ربانی حافظ قرانی محی سنت عالم منیل مولانا و مقتدینا مولوی اسمعیل رضی اللہ عنہ کا کہ یہ تحدید عشر فی عشر یعنی وہ درود کی بدعت حقیقہ ہے ثابت اور مصدق ہو گیا اور وہ قول مولوی اسمعیل صاحب کا یہ ہے جو ایضاً الحق میں فرماتے ہیں مسئلہ خامسہ استحسانات اکثر متاخرین از فقہاء دہلویہ کہ محض بنا بر حصول بعضی منافع دینیہ و مصالح شرعیہ بدون تسک بدیلے از دلائل شرعیہ عبادات یا معاملات اختراع مینمایند یا تحدید اصلی از اصول دینیہ سجد و دو خاتہ اعداات میسکتند مثل تحدید کلمہ تہلیل یا وضاع مخصوصہ از اعداد و ضربات و جلسات و تحدید ما اکثر بعشر فی عشر عمدہ از قبیل بدعات حقیقیہ است انتہی مختصر غائیۃ الاختصار و مرقمہ فی جواب الباب الثانی فی جملۃ التواریات الدالۃ علی عدم الا للزام بحدہب معین اور جو کہ مولف نے مصنف ابی بکر بن ابی شیبہ سے نقل کیا ہے کہ امام اعظم وہ درود کے قائل تھے اس سے خود مولف کا اقرار ثابت ہوتا ہے کہ کسی عالم حنفی الذہب نے اپنی کتاب میں یہ مذہب امام اعظم کا نقل نہیں کیا اس لیے کہ اگر کسی کتاب حنفی میں یہ مذہب امام اعظم کا منقول ہوتا تو جناب مولف اپنی کتابوں معتبرہ کو جیسے منیہ قنیہ شرح وقایہ ہدایہ کنز و رفیع سحر الرائق و فتاوی قاضیخان فتاوی عالمگیری جسکو کالوچی من السماء جانتے ہیں چھوڑ کر اپنے مذہب کو ابی بکر کی کتاب سے جو حنفی مذہب ہے بالتفصیل واقف نہیں بلکہ وہ ایک محدث زحیفی نہ شافعی کیون نقل کرتے اس بات میں غور کرنا چاہیے اور اسی سے سمجھ لینا چاہیے کہ امام اعظم وہ درود کے قائل نہیں اور منشار لکھنے ابو بکر بن شیبہ کا یہ ہے کہ اوسکو انہما ہے روا اور یمن کر نکا ابو حنیفہ پر اسی لیے ان کو بعض اتباع کو عشر فی عشر کے قائل دیکھ کر

یہ سمجھا کہ ابو حنیفہ بھی اسکے قایل ہونگے اس پر پہلی حدیث عکرمہ کی متضمن پاک ہونے مطلوبہ
 حوضوں کے خفیوں کے اور در مذکور پانی پی جاوین مخالف حنفی مذہب کے نقل کے بعد اسکے
 بطور طعن کے خفیوں کے مشہور مذہب کو امام عظم کا مذہب سمجھ کر نقل کر دیا اور دراصل یہ
 طعن ابو بکر کا ابو حنیفہ پر درست نہیں کیونکہ وہی عشر فی عشر کے قائل نہیں جیسا کہ سب کا
 حنفیہ نقل کرتے چلے آتے ہیں چنانچہ سابق میں عبارتیں سبکی گذرین اور جو کہ مولف نے
 اخیر میں کہا ہے کہ یہی ہے مذہب امام حنیفہ اور ابو یوسف کا اور امام محمد کا اور کہا ہے ہایہ
 میں اس پر فتویٰ ہے انتہی اسپن بڑی فریب بازی کی ہے اور دروغگوئی اختیار کی اسلئے
 کہ ہایہ میں تو سید رہے کہ اس پر فتویٰ ہے اور اسپن بھی نہیں کہا کہ یہی مذہب امام ابو حنیفہ
 اور ابو یوسف اور امام محمد کا ہے بلکہ اس عشر فی عشر کو بعض مشائخ کا مذہب ٹھہرایا ہے جیسا
 ابغریب عبارت ہایہ کی نقل کی گئی ہے تو مولف محمد شاہ کی دروغگوئی اور چالاک کی کو دیکھو
 کہ دونوں امر یعنی عشر فی عشر مذہب ہونا امام عظم اور صاحبین کا اور فتویٰ ہونا اس پر ہایہ
 کی طرف نسبت کرتا ہے نفوذ باللہ من ہذہ النیانتہ اور جو کہ مولف نے بعد اسکے کہا ہے کہ مولف
 مذہب امام عظم کے مذہب ہے امام احمد بن حنبل کا بیچ نجاست رقیقہ کے اور اسکو نسبت کیا ہے
 طرف ترجمہ مشکوٰۃ شیخ عبدالحق کے اور ارکان اربعہ مولوی عبدالملی کے تو ظاہر ہے کہ غرض
 مولف کی یہی ہوگی کہ امام احمد بن حنبل ہی قائل میں وہ درودہ کی بیچ نجاست رقیقہ کے اور
 یہ بعض غلط اور کذب مریح اور بہتان جو مولینا عبدالملی پر اور شیخ عبدالحق پر کیونکہ مولوی
 عبدالملی نے اور شیخ نے ہرگز نہیں کہا کہ امام عظم اور احمد بن حنبل نجاست رقیقہ میں درودہ
 کا مذہب رکھتے ہیں بلکہ مولوی عبدالملی کی کلام سے جو ارکان اربعہ سے نقل کیا گیا ہے اور
 شیخ کی کلام سے جو ترجمہ مشکوٰۃ سے اور شرح اوسکی سے نقل کیا گیا ہے صاف معلوم ہوتا ہے
 کہ وہ درودہ مذہب اعظم کا نہیں چہ جائی کہ امام احمد بن حنبل اس مذہب میں موافق
 ہوں تو دیکھو کہ جناب مولف نے کس قدر جھوٹ لکھنا اختیار کیا ہے اور چال لے جو بڑے
 بیچ میں اس مقام میں مولف کی دیانت سے مطلع ہونا چاہئے پس ثابت ہوا کہ یہ وہ درودہ
 لی حد چاروں اماموں کے خلاف ہے تو بزرگ مولف جو قائل میں اس بات کے کہ جو کچھ مخالف

امہ اربعہ کے وہ باطل ہے بالاجماع یہ تجدید عشر فی عشر کی باطل ہوئی اور قول مولوی سیسٹل
 شبید کا کہ تجدید وہ درودہ کی بدعت حقیقی ہے خوش ثابت ہوا اور اگر بطور محال فرض ہی
 کیا جاوے کہ امام ابو حنیفہ اور ان کے صاحبین قایل ہیں عشر نے عشر کے تو ان کا قائل ہونا
 مقابل خصم کے کیا حجت ہے جس حالت میں کہ شافعی کی حدیث مرفوعہ پر سولف نے اتنی ہی
 دہی کی اور اس کے مذہب کو بزعم خود ضعیف کر دیا کیا امام ابو حنیفہ اور صاحبین کا قول
 اگرچہ بی دلیل ہو مثل قرآن کی ہے اور وہ کیا نبی ہیں کہ جناب سولف نے قول ان کو کلبے
 دلیل نقل کر دیا قول صاحب ہدایہ کا کہ اسپر فتویٰ ہے مثل حدیث اور قرآن کی نقل کر کے
 خوش ہو گئے مردانگی تو یہ تہی کہ بسطرح حدیث کو رسول اللہ کی جیسے شافعی کا عمل ہے رد
 کر دیا تھا اس طرح وہ درودہ کو کسی حدیث سے یا قرآن سے یا اجماع شرعی سے یا قیاس سے
 ثابت کرتے مجرد مذہب کا معرض استدلال و عقل ترجیح بالذلیل میں پیش کرنا شان اور
 شعار اہل علموں کی نہیں کچھ تو شرم اور لحاظ چاہیے خیریت التامنی لایڈ گراؤ آئندہ پہر جناب
 سولف کی خدمت میں التماس ہے کہ وہ درودہ کو کسی دلیل شرعی سے دو برس میں یا چار برس
 میں یا دس برس میں ثابت کر کے ہم مشتاقوں کو مسرور و ممتاز فرماوین الحمد
 لِلّٰہِ اَوَّلًا وَاٰخِرًا وَاَظْہَرًا وَاَبْلَغًا عَلٰی مَا اَرَادْنَا الْحَقُّ فِی تَحْقِیْقِ حَدِیْثِ
 الْقَلَتَیْنِ الصَّحِیْحِ النَّایِبِ الْمُرَوِّیِّ عَنْ دَسُوْلِ اللّٰہِ سَیِّدِ الثَّقَلِیْنِ صَلَّی اللّٰہُ عَلَیْہِ
 وَاٰلِہٖ وَسَلَامُ اَللّٰہُمَّ لِحُجَّتِیْ بِیْہِ جَوَابِ دِیْنِ آئِندہ کلام سولف کا حرفاً حرفاً نقل کر کے موجب
 تصدیق اوقات ہو اور راقم کو اشتغال علمی سے کہان فرصت ہو کہ سب اسکی توجیہات لکھ
 وضعیفہ اور دنایل نامرضیہ کو نقل کر کے اسلئے مائل کلام کو اس کے مع تمام تمسکات اس کے
 کے اپنی عبارت و خیر و خفیر میں بیان کر کے ہر ایک بالکامیاب جواب دیوں گے قال
 مسند و سراج بیان وقت مستحب فجر کے اقوال ہمارے نزدیک رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 ہے کہ آنحضرت اکثر نماز فجر کی غلصہ میں پڑھتے اور مجھے تو غلصہ ہی ہے بہت صحابہ سے
 جو رسول اللہ سے روایت کرتے ہیں ان میں سے ہیں ابن عمر اور انس بن مالک اور جابر
 اور ابو بردہ اور شہل بن سعد اور علی اور عایشہ اور ام سلمہ اور قتیبہ بنت مخزومہ کما قال فی المعنی

والجاء مع اللہ فرمائی اور بہت طرق اور اسانید سے یہ بغلیس ثابت ہے اور بہت حدیثیں اس
 مضمون کی وارد ہیں از انجلیہ کہ روایت ہے عایشہ سے لَنْ يَنْشَأَ الْمَوْنَاتُ يَنْشَأُ الْبُكَ
 مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَوةَ الْبُحْرِ مُتَلَفَاتٍ بِمَرَدِّهِنَّ مُتَعَلِّقِينَ
 الْيَوْمَ تَيْنَ حِينَ يَقْضَيْنَ الصَّلَاةَ يَوْمَئِذٍ وَرَأَيْتُ كَيْفَ يَخْلَعْنَ الْخِطَمَ وَرَأَيْتُ كَيْفَ يَخْلَعْنَ
 تَرْدِيٍّ اور ابوداؤد اور نسائی اور ابن ماجہ وغیرہم نے ساتھ اسانید صحیحہ کے باتفاق معاً
 کے اگرچہ لفظوں میں بعضی روایتیں مختلف ہیں مثلاً بعضی روایتوں میں یقولن ہے اور بعض
 میں یخجن اور بعض میں یغفر النساء و علی ہذا القیاس غرض کہ اس حدیث میں کی طرح
 دضع نہیں اور حال معنی اس حدیث کے یہ ہیں کہ آنحضرت کے ساتھ جو عورتیں اپنی
 چادر وغیرہ لپیٹی ہوئیں فجر کی نماز میں حاضر ہوتی تھیں تو وہ ایسی غلے میں سارے پڑے ہوا
 اپنے گہروں کو چلتیں کہ اس وقت اتنی تمیز کسی کو نہ ہوتی کہ یہ عورتیں میں یا مرد اور یہی
 سنی حق میں عدم امتیاز میں جیسا کہ کہا عینی حنفی نے شرح بخاری میں دیکھا معنی ما
 یعرفہن احد ما یرفع اعیانہن و هذا بعید و لا وجہ ان یقل ما یرفعہن احد ما یرفعہن
 انہ یجل انتہی اور کہا امام نووی نے شرح مسلم میں معناه ما یرفعہن انہ یجل انتہی
 ما یرفعہن اعیانہن و هذا ضعیف انتہی و ہذا فی المحل و فتح الباری
 مع مالک و ما علیہ اور سیاق حدیث سے ظاہر یہی معلوم ہوتا ہے کہ
 حضور عورتوں کا نماز فجر میں اور فارغ ہونا اور نماز سے اور پہرہ ناؤ کا حالت غلے میں
 امر مای تھا اور رسول اللہ علیہ السلام ہمیشہ نماز فجر کی غلے ہی میں پڑنے کا یہاں علیہ قولہا
 لَنْ يَنْشَأَ نَ ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ او یرجعن لایستأنمنہ الجملة المصدرة بان الخفة من التقلید
 التي ددت فی روایت من علماء الشیخین اعنی مالک و الترمذی و ابانہ داؤد و النسائی و ابن
 ماجہ با کہ ایک روایت صحیحہ میں صاف لکھا ہے کہ آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے تمام
 عمر میں ایک ہی مرتبہ فجر کے نماز اسفار کے کے ادا کی ہے اور باقی تمام عمر غلے میں پڑتے
 رہے جیسا کہ روایت کیا ابوداؤد نے اپنی سنن میں ابوسعود سے انہ صلی اللہ علیہ وسلم
 صلی الصبح مرۃ بغلیس ثم صلی مرۃ آخری فاسفر بہا فحکات صلوتہ بعد ذلك التغلیس حتی

بن زید سیروایت کی تو پھر حج کسی کا کیا ضرر کرتا ہے دوسرا یہ کہ فرض کیا کہ بخاری کے روایات
 پر حج مقبول ہے لاکھ پہر ہی وہ حج مقبول ہوتا ہے جو کہ با بیان سبب ہو جیسا کہ شرح منجیب
 اور حاشیہ علوی میں کہا ہے لاکھ کان غیر مفسر ای لم یبن سیدہ مثل قولہم فلان لیس فیہ
 ونحو ذلک مقتصر علی ذلک لم یقدح فیمن ثبت عدلہ لان الناس یختلفون فیما یجرح ومکمل الجرح
 فیطلق احدهم الجرح بناء علی ما اعتقده جرحا و لیس یجرح فی نفس الامر فلا بد من بیان سبب
 انتہی اور کہنا سبب الثبوت بین اکثر الفقہاء والمحدثین لا یقبل الا کمینا ولو حکما کما عن علماء
 هذا الشأن بخلاف التعديل انتہی اور کہا نووی نے مقدمہ شرح صحیح مسلم من لا یقال
 الجرح مقدّم علی التعديل لان ذلک فیما اذا کان الجرح ثابتاً مفسراً سبباً ولا یقبل الجرح انتہی
 اور ظاہر ہے کہ جاہلین اسامہ کے فی بیان سبب نہیں کیا یہی کہا لیس بالقول لیس فیہ ولا یجرح لبقول
 اور یہ معتبر نہیں کما قالہ پس ان حدیثوں کو ثابت ہو گیا کہ حضرت کا فعل ہی تھا کہ ہمیشہ غلص میں
 پڑتے اسفار میں فقط ایک ہی دفعہ پڑ ہی ہو کر بعد اسکے تمام عمر کہیں سفار میں نہیں پڑ ہی اور یہی
 یہی مذہب بہت سی صحابہ کا اور تابعین کا جنید سے ہیں ابو بکر اور عمر اور ابن الزبیر اور ابو موسیٰ
 اشعری اور عمر بن عبد العزیز اور یہی مذہب امام مالک اور امام شافعی کا اور امام احمد کا اور عقی اور
 جمہور ائمہ کا جیسا کہ کہا ترمذی نے حدیث عائشہ حدیث حسنہ صحیحہ وهو الذی احسنہ غیر
 واحد من اهل العلم من اصحاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم منہم ابو بکر و عمر و ابن الزبیر و عمر بن عبد
 الوہب یقول الشافعی واحد و اسحاق بن سنان التلعسکی بصائر الفہم انتہی اور کہا امام نووی نے شرح صحیح مسلم
 وهو مذہب مالک و الشافعی و الجمہور انتہی اور کہا عقی میں عن ابی موسیٰ و ابن الزبیر و عمر بن عبد
 انہم كانوا یغلصون انتہی اور جناب مولف کا یہ دعویٰ ہے کہ حدیث غلص میں نماز پڑھنے کی منہج تو
 اس حدیث ابن مسعود کی سے کہ ما رایت رسول اللہ علیہ السلام صلوٰۃ الا یقارنہا الا بصلواتین
 صلوٰۃ المغرب والعشاء جمیع وصلی الفجر یومئذ قبل میقاتہا معہ اور روایات
 ابن مسعود کو جو زید بن عبد الرحمن سے مضمون میں مولف نے نقل کیں میں اور حدیث اسفروا
 بالفجر فانه اعظم للاجسیر و رمانی سنہ اور روایات ابراہیم نخعی سے کہ ہا ما جمیع اصحاب
 محمد صلی اللہ علیہ وسلم علی شئ ما اجتمعوا علی التؤبیر پس جواب یہ ہے کہ دعویٰ نسخ کا میرا

کیونکہ بے دلیل مانع ہوگا قول ابن مسعود کا حدیث تغلیس کو ایسا ہی حدیث سفروا بالعموم
 فی معناه سی ہی نسخ حدیث تغلیس کا ثابت نہیں ہوتا اس لیے کہ جبکہ ثابت ہوئی حدیث تغلیس
 کی روایت شیخین وغیرہ سے اور معارض ہوئی اس کی حدیث اسفار کے جو شیخین نے نقل کی ہیں
 کی اور قاعدہ وقت تعارض کے درمیان دو حدیثوں کے نزدیک اصل حدیث کے یہ ہے کہ اولاً
 تو انکو آپس میں جمع اور موافق کریں اور اگر موافق نہ ہو سکیں تو دیکھیں کہ دونوں میں سے
 کون ازراہ تاریخ موخر ہے پس موخر کو مانع سمجھ کر اختیار کریں اور اگر تاریخ بھی معلوم نہ ہو
 تو ایک کو دوسرے پر ترجیح دیں اگر ترجیح ہی ممکن نہ ہو تو دونوں کے عمل سے متوقف رہیں
 اور رجوع کریں طرف ماہون کے جیسا کہ کہا شرح نخعین **وَأِنْ عُوْذُ فَلَا يَحْلُوْ اِمَّا اَنْ يَّمْنُ**
الْجَمْعُ بَيْنَ مَدَّوْلِيْهِمَا بِغَيْرِ تَعْسُفٍ اَوْ لَا اَنْ اَمْلَكَ الْجَمْعُ فَهُوَ النُّوعُ الْمُسَمَّى بِمُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ **وَاِنْ لَمْ يُمْكِنْ**
الْجَمْعُ فَلَا يَحْلُوْ اِمَّا اَنْ يُعْرَفَ التَّادِيْمُ اَوْ لَا **فَاِنْ عُرِفَ وَنَبَتِ الْمَتَاخِرُ بَدُوْا بِاصْرَحِّ مِنْهُ فَهُوَ النَّاسِخُ وَلَا يَحِلُّ**
لِلْمَنْسُوْخِ وَاِنْ لَمْ يُعْرَفِ التَّادِيْمُ فَلَا يَحْلُوْ اِمَّا يَمْنُ تَرْجِيْمُ اَحَدِهِمَا بِوَجْهِ مِنْ دُجُوْهِ التَّرْجِيْمِ اَوْ لَا **فَاِنْ**
اَمْلَكَ التَّرْجِيْمُ تَعَيَّنَ الْمَصِيْرُ اِلَيْهِ وَاَلَا فَلَا فَصَادَ مَا ظَاهَرَهُ التَّعَادُضُ وَاتَّقَا عَلَى هَذَا التَّرْجِيْمِ الْجَمْعُ
اِنْ اَمْحَنَ فَاَعْتِبَادُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوْخِ فَالْتَّرْجِيْمُ
اِنْ تَعَدَّ

ثم التوقف على العمل باحد الحديثين انتهى پس بنا براس قاعدہ کے اگر دونوں حدیثیں متضاد
 سو فقت اور جمع کرو تو ممکن ہے کئی وجہ سے وجہ اول یہ کہ مراد اسفار سے ظہور صبح کا ہے اس
 انداز پر کہ کسی کو شک نہ ہے باوجودیکہ تاریکی بھی باقی رہے جیسا کہ کہا فتح الباری میں
وَأَمَّا مَا دَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ وَصَحَّحُوْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ حَدِيثِ دَافِعِ بْنِ خَلْدِيْجٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْفَرُ وَالْبُحْرُ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ لِلْأَجْرِ فَقَدْ جَمَعَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِذَلِكَ
يَتَقَنَّ طُلُوعِ الْفَجْرِ **انتهی** اور کہا ترمذی نے اپنی جامع میں بطور حکایت کے
 شافعی واحد واسحاق سی آن معنی الاسفاد ان یعی فی الفجر فلا یشک فیہ ولم یرد ان معناه
 تاخیر الصلوة انتہی پھر اس تاویل پر عینی اور شیخ ابن الہمام خفیون نے اعتراض
 کیا ہے کہ رفع شک ورتیقین صبح کا تو مدار ہے صحت نماز کا پھر کیا معنی اسے سفار کے

اعظم للاجر ہو نیكے لاکن بعض منصف متقیوں ہی نے جواب ہی دیا ہے کہ مارِ صحت کا تو مطلقاً
 یقین ہے خواہ چند آدمیوں کو ہو اور مارِ بڑائیِ اجر کا اس حدیث میں نزدیک آمد کے یہ ہے کہ
 ایسا ظہورِ صبح کا ہو کہ ہر ایک شخص بے غور و تامل کے پیمان لے چنانچہ ابو داؤد کے انعقاد
 باب صحاف واضح ہو اباب وقت الصبح حَدَّثَنَا اسْحَقُ بْنُ اسْمَعِيلَ نَاسِفِيْنُ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ
 عَنْ عاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَبِيدٍ عَنْ دَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ لُجُودٍ كَمَا وَاعِظُكُمْ لِلْأَجْرِ أَنْتُمْ مَا رَوَاهُ أَبُو
 دَاوُدَ قَوْلُهُ أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ قَالَ فِي النِّهَايَةِ أَيْ صَلُّوْهَا عِنْدَ طُلُوعِ الصُّبْحِ يُقَالُ أَصْبَحَ
 الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي الصُّبْحِ قُلْتُ بِهَذَا يَعْرِفُ أَنَّ دَوَائِمَهُ مِنْ دَوَاهِ الْحَدِيثِ بِلَفْظِ اسْفَرَّ
 بِالْفَجْرِ مُرَدِّتُهُ بِالْمَعْنَى وَأَنَّهُ دَلِيلُ أَفْضَلِيَّةِ التَّخْلِيسِ بِهَا عَلَى التَّأْخِيرِ إِلَى الْإِسْفَارِ
 كَمَا فِي الْمَرْقَاتِ پس بنا براس وایت کے اجرِ عظیم تغلیس میں ہی ثابت ہوا اور نماز غلّس ہی پر
 پڑھنی مرج ہوئی اور کہا بیعتی نے کہ حمل اسفار کا اس حدیث میں یعنی جو کہ مارِ بڑائیِ اجر کا
 یہی ہے کہ یقیناً معلوم ہو جاویں کہ نفسِ صحت تو قبل تبیینِ یقینی کیوں اسطے اُس شخص کے جو اپنی
 جانچ اور مہارت سے وقتِ پیمان لے بھی ہو سکتی ہے جیسا کہ کہا معلیٰ میں داحابِ الادب
 عَنْ حَدِيثِ الْإِسْفَارِ بِأَجْوِبَةٍ أَحَدُهَا مَا حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَاحْمَدُ وَاسْحَاقُ أَنَّ مَعْنَى الْإِسْفَارِ
 أَنْ يُصَلِّيَ الْفَجْرَ فَلَا يَشْكُ فِيهِ وَلَمْ يَرِدْ أَنَّ مَعْنَاهُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ وَدَوَائِمُهَا بِأَهْ تَقْلِيلُهَا بِأَعْظَمِيَّةِ الْأَجْرِ
 فَإِنَّ الصَّلَاةَ قَبْلَ تَيَقُّنِ الْوَقْتِ فَاسِدَةٌ لَا أَجْرَ لَهَا أَصْلًا قُلْتُ لَعَلَّ مُرَدَّ الْأَمْرِ بِدَوَائِمِ الصُّبْحِ
 وَتَيَقُّنُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّقِ النَّظَرِ فِي الْأَفْقِ لَا تَيَقُّنُ مُطْلَقًا فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ عِنْدَ الشَّكِّ فِي الْوَقْتِ
 إجماعاً قَالَ عِيَّاضٌ فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ أَيْ صَلُّوْهَا بَعْدَ تَبَيُّنِ وَقْتِهَا وَسَطْرُجِ ضَوْءِ الْفَجْرِ لَا بُدَّ
 أَوَّلَ تَبَيُّنِ الْفَجْرِ قَبْلَ تَبَيُّنِ وَقْتِ الْيَهُودِ وَالْمَرْقِيُّ الصُّبْحُ أَنْ يُحْمَلَ حَدِيثُ الْإِسْفَارِ عَلَى
 الْفَجْرِ وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ الدَّخُولُ فِيهَا مِنَ الْقِيَمِ بِالْأَجْرِ تَهَادٍ وَقَبْلَ
 الْيَقِينِ

ان تہی اور حدیث طبرانی وغیرہ کی تَوَرُّدِ یَا بِلَالُ بِالْفَجْرِ قَدْ
 مَا يُمْرُ الْقَوْمُ مِنْهُمْ جوعی نے شرح بخاری میں اور مولف نے بواسطہ معلیٰ کے تفسیرِ الحق میں

نقل کی ہے یہ حدیث بدون تفہیم کسی امام کے ائمہ حدیث میں حج نہیں اس لیے کہ نفس
 معلیٰ ہی میں جس سے کوف نے نقل کی ہے کہا ہے کہ یہ حدیث ضعیف ہی اسناداً و احادیث
 البیہانی بسند ضعیف انتہی مافی المحکم پس کسطرح بے تفہیم کسی محدث کے اسکو قبول
 کیا جاوے تو یہ حدیث مانع اور مبطل نہوگی اوس محل کے جو بیان ہوا جو اولین و ثانی پر کہ حدیث
 اسفار میں یہ امر او نہیں کہ جبکہ روشنی ہو اوسوقت نماز شروع کرے بلکہ مراد اُس سے یہ ہے
 کہ شروع نماز غلے ہی میں کرے لاکن اتنی طول قرار ت پڑے کہ پڑھتی پڑھتے حالت سفار
 میں اختتام اسکا ہووے جیسا کہ کہا فتح الباری میں وَحَمَلَهُ الطَّحَاوِيُّ عَلَى أَنَّ
 الْمَرَادَ الْأَمْرَ بِتَطْوِيلِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الصَّلَاةِ مُسْفِرًا وَابْعَدَ مِنْ ذَلِكَ
 أَنَّا سَمِعْنَا مِنَ الْغُلَسِ فِي الْقُلَسِ أَنْتَى اور کہا ہے طحاوی ضعیف نے حدیث غلے میں والذی یَنْفَعِي
 أَنْ يُبْتَدَأَ بِالْغُلَسِ وَخُتْمَ بِالْإِسْفَادِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَحْمُودُ وَابْنُ يَوْسُفَ نَقَلَ كَمَا
 اسکو معلیٰ میں اور یہ کہا وَهُوَ أَحْسَنُ وَجْهِ الْجَمْعِ وَبِهِ يَجْمَعُ الْأَحَادِيثُ وَاللَّذَاهِبُ
 يُوَدِّعُ مَا لِلنَّسَائِيِّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ الَّذِي يُفْقَهُ الْبَصَرُ
 وجہ تفسیر یہ کہ امر بالاسفار محمول ہو چاند میں راتوں پر کیونکہ ان راتوں میں اشتباہ روشنی صبح
 کا ساتھ روشنی چاند کے بہت ہوتا ہے نقل کیا اسکو خطابی نے جیسا کہ کہا معلیٰ میں الثانی
 أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِسْفَادِ خَاصٌّ فِي اللَّيَالِي الْمُقْتَرَةِ اخْتِطَاءً لِعَلِّمْ تَبَيَّنَ الصُّبْحُ حَكَاهَا الْخَطَّابِيُّ أَنْتَى
 اقُولُ وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ تَخْصِيصٌ بِلَا تَخْصِيصٍ فَرَدُّ بَأَنَّهُ أَيْ تَخْصِيصٌ أَتَى مِنْ لَحَاقِ
 الْغُلَسِ الْمُرَدِّ يَتَرَدَّدُ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَغَيْرُهُمُ الْمُتَعَارِضَةُ لِلْإِسْفَادِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْحُجْلِ عَلَى
 مَا صَلَّاهُ لَمْ يَمْنَعْ اللَّيَالِي الْمُقْتَرَةِ وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ خَالِفٌ لِمَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ مِنْ رَدِّ آيَةِ جَمْعِ
 الصَّحَابَةِ عَلَى التَّنْوِيرِ فَسَيُجَوَّبُ وَجَوَابُهُ بِأَنَّ بَابَ أَنْ قَوْلَ النَّخَعِيِّ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ عَلَى الظَّاهِرِ
 وَلَا يُفِيدُ تَعَامُلَ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ عَلَى الْإِسْفَادِ الْحَاصِلِ
 ان وجہ سے تقاض حدیث غلے اور اسفار کا مرتفع ہو سکتا ہی یعنی دونوں قسم کی حدیثیں
 ان وجہ سے جمع اور موافقت ہو سکتی ہے اور حدیث غلے کی معمول بہ رہتی ہو اور اگر تو مفت
 اور جمع میں لاء حدیث نہ کرے اور بے دلیل اور خلاف قواعد اہل حدیث کے رجوع کر و طرف منحصر

تو یہی غلس باقی رہتی ہے واسطے عمل کے کیونکہ مؤخر بھی یہی ہے نہ اسفار جیسا کہ روایت میں
 ابو داؤد کی گذر تو حدیث غلس جو مؤخر ہے ناسخ ہو گئی اور حدیث اسفار نسخ ہو گئی اور اگر
 اسی ہی انحراف کرو اور مسیر ہی وجہ کو اختیار کرو یعنی حدیث اسفار کے متروک العمل ہو اور
 حدیث غلس کی معمول بہ رہی اسلئے کہ حدیث اسفار کو شیخین نے روایت نہیں کیا اور غلس کو
 شیخین نے اور امام مالک اور باقی اصحاب سنن نے روایت کیا ہے اور صحیحہ قاعدہ ہے کہ قوت
 ترجیح کے ایسی روایات میں سے روایت شیخین کی مقدم ہوتی ہے انکی غیر کی روایت پر جیسا
 کہ کہا شرح نجیہ میں وَمِنْ ثَمَّ اَي مِنْ هَذِهِ الْحَمَّةِ وَهِيَ اَدْحَمَةُ شَرِّهَا الْبُخَارِيُّ عَلَى غَيْرِهِ قَدْ اَمَّا
 الْبُخَارِيُّ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ لَكْتُبِ الْمُصَنِّفَةِ ثُمَّ صَحِّحَ مُسْنَدُ لِمَا كُنَّا لِبُخَارٍ
 فِي اتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَلْقَئِ كِتَابِهِ بِالْقَبُولِ ثُمَّ يُقَدَّمُ فِي لَدُنْجِيَّةٍ مِنْ حَيْثُ لَا صَحِيحَةً مَا وَافَقَتْ لَهَا
 انسى و هكذا في حجة الله الهالعة كما سيجي، اقول الامادوى الزهرى عن سالم بن عبد الله
 ابن عمر عن ابي راحم بن محمد بن سدير عن عبيدة بن عمر وعن علي ابراهيم البغعي عن
 علفمة عن ابن مسعود او غيرهم المتساوون لهم في الوثبة ولا يخفى ان رواية لا سفار ليست
 هنا بغير تقدم عليها ماداه الشيفان المحمول نسخ غلس حدیث اسفروا سے عاقل نہیں کہہ سکتا ہے
 باوجودیکہ جمع میں الامادویث بھی ممکن ہے اور مؤخر ہو نا حدیث غلس کا ازراہ تاریخ کے بھی ثابت
 ہو اور ترجیح حدیث غلس کے حدیث اسفار پر بھی متحقق ہے ایسا ہی قول براہیم نخعی کے ہے کہ
 ما اجمع اصحابنا محمد علی بن یوسف ما اجمعوا علی التوزیر بھی نسخ تغلیس کا ثابت نہیں ہوتا اسلئے کہ اگر
 کہو کہ مراد اصحاب مجتہدین علی التوزیر سے بیچ کلام نخعی کے کل صحابہ یا جمہور صحابہ میں تو قول اسکا
 منقطع ہوگا اسلئے کہ اسکو سب صحابہ شری یا جمہور سے ملاقات نہیں بلکہ فقط ایک صحابہ سے
 ملاقات ہو جیسا کہ کہا حافظ ابن حجر نے تقریب التہذیب میں ابرارہیم بن یزید بن
 قیس بن الاسود النخعی ابو عمران الکونی الفقیہ ثقة الا انه يرسل من
 الحامصة انتهى تو دیکھو حافظ ابن حجر نے نخعی کو یا نخوین طبقہ میں شمار کیا ہے اور یا نخوین
 لقبی والے وہ لوگ میں جسکو ایک یا دو صحابیوں کے ملاقات ہوئی ہے اور بعضوں کو انہیں سے
 سماع کسی صحابی سے ثابت نہیں جیسا کہ خود ابن حجر مقدمہ تقریب میں فرماتے ہیں

الخامسة الطبقة الصغرى منهم الذين راوا الواحد والاثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالاعمش ودر شيخ الاسلام امام التفاح وجعلوا ابن جرير يخرج نخبه من اورفا من قبله من مسلم الثبوت من يورن فرماستين من كهو من اهل الاستقراء التام في نقد الرجال يعني محمد بن احمد ميبه ابراهيم نخعي كواو بنين سے گنتے ہیں جسكو كسے صحابے سے سماع حديث ثابت نہیں اور كبتی ہیں كہ اگر نخعی ابن مسعود وغيره سے بلا واسطه كچھ نقل كرسے تو نقل وكی حجت نہیں ان الاءال میں فرماؤ میں ابراهيم النخعي احد الاعلام يورسل عن جماعت لم يصح له سماع عن صحابي وكان لا يحكم العربية وبما لحق لكن الامر على انه حجة واذا ارسل عن ابن مسعود وغيره فلا يورسل بحجة انتهى على ما نقله العلامة المحقق احمد بن محيى سعد الدين التفاح زاني في المحقق له المشهورة بالعقود العشرة يعني به عقد ورويه علم بسن ثابت هو كنه نخعي كوايك وصفا ملاقات بدون سماع كسے يورس جماعتون خبر دينا وكا كہ تمام اصحاب يا اكثر اسفار كيا كرتے تھے اپني ويجتنب سے اوسكے نو دشوار جي خواه سخاہ كسي اور سے سنا هو كا حال كنه اوس شخص كا ذكر كيا تو قول وكا منقطع هو اور به قول منقطع حجت نہیں كما من ميزان الاعتدال وهكذا في كت اصل الحديث اور اگر كهو كمراد نخعي كے اوان اصحاب جو اسفار كرتے تھے وك اصحاب میں تو مسلم لاكن ايك دو اصحاب كے فعل سے وه تقليد حج رسول الله كے عمل میں تھے اور ابو بكر صديق اور عمر فاروق جيسی صحابے جليل الشان كا عمر بهر اسبر عمل رها كيو نكره منسوخ هو بجا ك بهر نو كسے ذی بوش سے آجك مروی نہیں بان البته اگر سب صحابه خلفاء راشدين اربعة وغيرهم بلا خلاف ايك اسفار بر اتفاق كرتے تو كها جانا كہ يشك اتفاق انكادالات كزناهي بونظير فخرس كے او جب ك بهر اتفاق كسي ثابت كيا اور نه آينه انشاء الله ثابت هو كا كبر سطره بعض صحاب كے فعل سے فعل امي رسول الله كا اور معنا شيخين ابو بكر صديق اور عمر وغيرهم رضاه الله عنهم كامنسوخ هو كسا هي ولا يقول با مكانه الامن الشرب فله التعصب او الجهل في اعلام السلف من شرط النسخ وغيره اسبوا بعض خفيه نخبه وكو نسخ فخرس كى قول نخعي سے وكر ديا جسا ك كيا شيخ سلام الله محدث وبلوے خفي نے محلي من والثاني با دعاء النسخ واستدل على النسخ بما احتاج الطحا ولس عن ابراهيم ما اجتمع

اصحابه صلى الله عليه وسلم ما اجتمعوا على الشيء وهذا اسناد صحيح قالوا ولا يجزى احدا
 على ما فارقه عليه النبي صلى الله عليه وسلم الا لعلمهم بنسخ التعليل المروي عن عائشة
 قلت كيف يدعى نسخ التعليل وقد اخرج ابو داود وصححه ابن خزيمة من طريق اسامة
 ابن زيد اللبتي عن ابن شهاب عن عروة بن بشر بن ابي مسعود عن ابي عبد الله صلى الله
 عليه وسلم الصبح مرة يغسل ثم صلى مرة اخرى فاستفر بها ثم كانت صلوة بعد
 ذلك التعليل حتى مات لم يعد الى ان يسفر وقد سبق تخريجها فان قيل فيداسا
 ابن زيد اللبتي وقد قال النسائي والدارقطني ليس بالقوي وقال احمد ليس
 بشيء وقال ابو حازم لا يحتج به قلنا الحديث مما صححه ابن خزيمة وسكت عليه
 ابو داود وما سكت هو عليه لا ينزل عن درجة الحجة قال البيهقي زواته كلهم
 ثقات وخبر الاسفار مختلف في اسناده ومثله وقال الخطابي هو حديث صحيح
 اسنادا واسامة من رجال البخاري وقد قالوا من روى عنه الشيخان
 او احدهما عنده لا ينظر للطاعين فيه وان كثروا ومما يقع بعدهم
 كناية عمري الى عماله وابيهم الا شعركم ان صلوا الصبح والنهي
 بادية مشتبكة كما سيحكي في الكتاب فلو كان التعليل من
 لما خفي على عمر وابي موسى ولا نكر عليه الصحابة ذلك وايضا سيحكي في الكتاب
 ان ابا بكر الصديق كان يقرأ بالبقرة في صلوة الصبح وهو يقتضي تغليله
 بالصبح وكذا لك يحيى عن بن عمار عن عمر انه قرأ فيها سورة يوسف والحج
 قرأة بطيئة قال قلت والله اذ القدر كان يقوم حين يطلع الفجر قال نعم واخرج
 ابن ماجه عن معتب بن يحيى قال صليت مع عبد الله بن الزبير الصبح فغسل فاسلمت
 اقبلت على ابن عمر قلت ما هذه الصلوة قال كانت هذه صلوة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والي بكرة وعمر فلما طعن عمر اسفرها عما انتهى وروى ابن ابي شيبة
 الناس يغسلون الفجر من ثيابهم بعضا عن ابي يحيى ابن ابي عمير عن عبد العزيز انه كان
 يغسلون فاذا انت التعليل من هؤلاء الصحابة الكبار وروى في النسخ ما اجمعوا عليه صلى الله عليه وسلم

۱۷۷
 على النبوة صلى الله عليه وسلم على الصلاة في الغسل من اهل العراق جميعهم بنحو اور کیا فتح الباری میں
 وابتعد من غم اندنا من الصلوة في الغسل يس ثابت ہو کہ مؤلف کی کسی دلیل سے نسخ تفسیر کا
 ثابت نہیں ہوتا یعنی نہ حدیث ابن مسعود سے اور نہ سفروا بالفجر سے اور نہ قول سختی سے
 اور جو کہ مؤلف نے حدیث غس سے اخیر میں مسئلہ کے جواب یا ہے کہ یہ غس حدیث عائشہ و
 معمول ہے او پرازمیری مسجد کے نہ او پرازمیری میدان کے انتہی اسی کا نام ہے تحریف
 جسکو مولوی اسماعیل صاحب حفظہ تعالیٰ بتاتے ہیں جیسا کہ باب ثانی کے جواب کے ضمن
 میں گذرا اسلیئے کہ حدیث عائشہ میں غس حالت انقلاب میں مسجد گہرون کی طرف بیان
 کی ہے نہ حالت اقامت مسجد کے میں جیسا کہ فرمایا ہے ثم یفعلون انی یوتون جین یفعلن یصلون
 ما یعرفون احد من الغسل پس دیکھو کہ اس قول سے تاریکی خاص مسجد میں کہاں
 سمجھی جاتی ہے علاوہ یہ کہ سوائی عائشہ رضہ کے اوروں کے روایت میں اتنی تحریف کی
 ہی نگجائش نہیں ایسا وسط شیخ سلام الدینی نے اس قول کو رد کر دیا ہے جیسا کہ کہا
 ہے علی بن و احباب بن الھمام عن حدیث عائشہ رحمہ علیہ غس اهل المسجد لان
 حجر تھا کانت فید و کان سقفہ مقارباً انتہی و فید مع کونہ بعیداً ان لا یختص و ایة التعلیل
 بعائشہ بل رواھا جماعة من الصحابة کما سبق نتیجہ کہ مؤلف کا مجموعہ کا جمع اجزاء
 اور باقی رہ معمول بہ ہونا حدیث غس جیسا کہ ثابت کیا ہے و للہ الحمد و الاخر
 و ظاہر و باطن علی ما وقفنا لاثبات الغسل امر و ی عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم المتعادل
 بوجہ علی الصلوة و السلام قال سلمہ تیسرا بیچ وقت مستحب ظہر کے اقوال لمی حدیثوں سے یہ
 معلوم ہوتا ہے کہ آنحضرت شدت گریہوں میں ہی اول ہی وقت ظہر بڑا کرتے اور ایسی سخت
 داتے روایت کی بخاری اور مسلم نے ابو ہریرہ سے قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 ليعلم الناس ما فی النداء و الصلوة الاول ثم یجد و الا ان یسمعون علیہ لا یتھلک
 علیہ لیسئلوا فی التھلیل لا یتبقی الی الحدیث در روایت کی امام احمد و ابو داؤد و
 زبیر بن ثابت سے قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یصلی الظل بالاجرة و لم یکن
 صلوة استدل علی صحابہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم الخ ہذا فی المشکوٰۃ اور روایت کی سے بخاری

اور مسلم نے محمد بن عمرو بن الحنفیہ عنہم سے کہا کہ سنا جابر بن عبد اللہ عن صلوة النبی صلی اللہ علیہ وسلم فقال کان یصلی الظهر بالهجرة والعصر الشمس حیثہ الحدیث اور روایت کی بخاری سلم نے جابر بن سلمہ سے کہا کہ دخلت انا وابی علی الی بوزة الاسلام فقال لہ انی کیف کان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یصلی المكتوبة فقال کان یصلی الهجرة للہ تدعوها الا ولحين تدحض الشمس الحدیث اور روایت کی مسلم نے جابر بن سلمہ سے کہا کہ قال کان النبی صلی اللہ علیہ وسلم یصلی الظهر اذا دحضت الشمس اور خباب سے قال شکنا الی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم الصلوة فی الترمضاء فلم یشکنا یرکبھا قال زھیر فک لا ینسحق فی الظهر قال نعم قلت انی تعجلھا قال نعم اور اس سے کہا کہ کان یصلی مع رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فی شدۃ الحر فاذا لم یستطع احدنا ان یمکن جہتہ من الارض بسطاً فقبہ فینجد علیہ اور روایت کے ترمذ سے فی عایشہ سے قالت ہمارا بیت انشد تعجلاً للظہر من رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ولا من الی بکری ولا من ہم یرکبھا فی الشہد عن جابر بن عبد اللہ کہ خباب وابی بوزة وابن مسعود وزید بن ثابت والذہبی وجابر بن سمرہ قال ابو عیسیٰ حدیث عایشہ حدیث حسن وهو الذی اختارہ العلم من اصحاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم ومن بعدہم قال علی قال عجی بن سعید وقد تکلم شعبۃ فی حکم بن جابر من اجل الحدیث الذی روے عن ابن مسعود عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم من سأل الناس وله قال یغنیہ قال عجی وروے سفیان زاید ولم یرا بن معین مجتہداً قال محمد وقد روے عن حکم بن جابر عن سعید بن جابر عن عایشہ عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم فی تعجیل الظہر انتہی اور روایت کی جو شامی نے خباب سے منسوخ روایت مسلم کے خباب سے جو گزرے اور روایت کے ابن ماجہ عبد اللہ ابن مسعود قال شکنا الی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم حر الترمضاء فلم یشکنا اور خباب سے منسوخ اور ابو بوزہ سے کہا کہ کان النبی صلی اللہ علیہ وسلم یصلی الصلوة الهجرة التي تدعوها الظہر اذا دحضت الشمس اور روایت ابو داؤد نے جابر بن عبد اللہ سے کہتے ہیں کہ کان یصلی الظہر مع رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فاذا دخل قبضہ من

پر کہا عینی نے کانت العائد فندد فم المشرق عن المصنف لسنده الحر وکان ذلک للتفقیر
 علیہ انتہی ایسا ہے نماز پڑھنا آنحضرت کا ابراد سے جیسا کہ روایت ابی غلدہ اور ابو سعید
 میں آیا ہے یہ اسپر محمول ہے کہ گاہی ابراؤ کیا واسطے اظہار جواز اور رخصت کے پس کیا حاجت
 ہے نسخ کے بلکہ کیونکر جائز ہو قول بالنسخ خلاف قاعدہ اہل حدیث کے جو جمع کو نسخ پر ایک مرجع
 مقدم رکھتے ہیں کہا نووی نے شرح صحیح مسلم میں اختلف العلماء فی الجمع بین ہذا بین
 الحدیثین فقال بعضهم الا براد رخصۃ والتفدیہم افضل واعتمدوا حدیث خباب و
 حملوا حدیث الا براد علی الترخیص والتخفیف فی التاخیر وبہذا قال بعض اصحابنا وغیرہ
 وقال جماعہ حدیث خباب منسوخ باحدیث الا براد اور کہا
 فتح الباری میں جمع بعضهم بین الحدیثین بان الا براد رخصۃ والتجلیل افضل لثقلین
 ظاہر ہے کہ ازراہ دلیل کے اور موافق قواعد اہل حدیث کے تو مرجع یہی ہے کہ گریون میں
 بھی ظہر آفتاب ڈھلتے کے ساہمی پڑھیں لیکن اگر مشقت گرمی کی برداشت نہ کر سکے اور تخریر پر
 کمر نہ باندھے اور ابراؤ اختیار کرے تو اسکو لازم ہے کہ ایسا ابراؤ نہ کرے کہ وقت ظہر کا جو
 ایک مثل ہے نزدیک تمام جہان کے ائمہ کے سوا کہ ابو حنیفہ کے خارج ہو جاوے یا قریب آ
 جاوے اور حدیث اس ابراؤ کے علماء قائلین بالابراؤ میں آپس میں اختلاف ہے بعض کہتے
 ہیں کہ جب قریب ایک تہہ کے سایہ دیواروں کا ہو جاوے اس وقت ٹھنڈک ہوتی ہے اور بعض
 کے نزدیک بعد ربع قاست سایہ کے ٹھنڈک ہوتی ہے اور بعض کے نزدیک بعد ثلث قاست
 اور بعض کے نزدیک بعد نصف کے اور اس میں اور قول بھی ہیں لاکن میرے سب کے نزدیک
 شرط ہے کہ ابراؤ اس مرتبہ کا کرے کہ ظہر کے آخر وقت کو پہنچ جاوے کہا فتح الباری
 میں فقد اختلف العلماء فی غایۃ الابراد فقیل حتی یصب الظل ذیلاً عابد ظل الزوال وقیل
 ربع فامہ وقیل ثلثا وقیل نصفها وقیل غیر ذلک وکرہا المازنی علی اختلاف الاوقات
 والجاری علی اقل عدد اند مختلف باختلاف الاحوال لکن یشتق ان لا یمتد الی اخر
 الوقت انتہی اور کہا مجلسی میں واختلف فی حد الا براد فقال النوی الا براد ان
 بحیث یحیط فی زمین فیما ہو المختار عند الحنفیہ فی حدہ مکافئ الدار المختار

وعند مالك الى ان يزيد كل شيء رُبْعاً و قالت الخبالة التكمية الحسن بن
 ابن عمر اذا كان الفذراعاً ونصفاً الى ذراعين وكان الجدران في ذلك
 الزمان تسعة اذْجَع وقيل حتى يكون الظل ذراعاً بعد في الزوال وقيل في
 القامة وقيل الثلث وقيل النصف وقيل يختلف باختلاف الاذن ومدة
 انتهى اقول وفي الهداية من ان استند اذ الحبر
 في تلك البلاد يكون حين بلوغ ظل كل شيء مثله فتحقق الاثر اذ في التلخيص
 عنده هو اطل لا اصل له لانه لا يتبع جدي في وقت الظهر كما استحققه عنقراب انشاء الله تعالى
 قال مسلم في بيان آخر وقت ظهر كما اقول بتأييد التمدد وتوفيقه اولاً معلوم ان ما جاء
 في هذه المسئلة هو ما دراصل دو مسله من ايك مسله آخر وقت ظهر كما اور ايك مسله
 اول وقت عصر كما تو دلایل اور نقول مذاہب دو نوں قسموں گین لانی جاوین
 گین اور جس دیس سے آخر ظہر کا ثابت ہوگا اوسی سے بعینہ اول وقت عصر
 کا ثابت ہوگا اور جس دیس سے اول وقت عصر کا ثابت ہوگا اوسی سے یہی معلوم
 ہو جائے گا کہ آخر وقت ظہر کا قبل اسکے ہے ایسا ہی حال ہے نقول کا اب سنو کہ
 اس مسئلہ میں تمام امام مجتہد ایک طرف ہیں اور اکیلے امام ابو حنیفہ رحمۃ اللہ علیہ
 بنا بر مذہب مشہور کے ایک طرف یہاں تک کہ امام محمد اور ابو یوسف رحمہما گرد
 اونکے ہی اس مسئلہ میں اون سے الگ ہیں اور موافق جمہور علماء کے یعنی جمہور
 علماء قائل ہیں اس بات کے کہ وقت ظہر کا بعد ایک مثل کے باقی نہیں رہتا بلکہ
 وقت عصر کا داخل ہو جاتا ہے اور اکیلے امام ابو حنیفہ رحمۃ اللہ علیہ سے یہ مشہور
 ہے کہ دو مثل تک وقت ظہر کا رہتا ہے اور عصر داخل نہیں ہوتی مگر بعد
 دو مثل کے کہا قاضی ثناء اللہ پانی پتی حنفی نے تفسیر مظہری میں واما ان
 وقت الظہر فلم یوجد فی حدیث صحیح ولا ضعیف انہ یبقی بعد مَصِیْرِ کل شیء مثله ولذا
 خالف ابا حنیفہ فی هذه المسئلة صا حباہ و وافقا الجمہور
 انتهى سبجہ الباقی اور کہا نسلم الباری میں ولم یقل عن احد من اہل العلم

مخالفة في ذلك الا عن ابي حنيفة في المشهور عند قال اول وقت
 العصر مصير ظل كل شيء مثليه قال القرطبي خالفه الناس كلهم
 في ذلك حتى يعني الاخذتين عند استه او رکھا نوے نے شرح صحیح
 مسلم میں تحت احادیث اول وقت عصر کے وفي هذه الاحادیث وما
 بعد هادلیل لمذهب مالک والشافعی واحمد وجمهور العلماء
 ان وقت العصر یدخل اذا صار ظل كل شيء مثله وقال ابو حنيفة
 لا یدخل حتی یصیر ظل الشئ مثله وهذه الاحادیث حجج علیها
 علیه مع حدیث ابن عباس رضی اللہ عنہ فی بیان المواظبات وقد
 جابر وغير ذلك استه او رکھا محلے میں شیخ سلام اللہ تحفہ نے اعلم
 انه قال الجمهور اذا صار ظل شئ مثله بعد ظل نصف النهار
 خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر قال ابو حنيفة في المشهور
 عنه انه لا يخرج الظهر بمصير الظل المثل ولا یدخل العصر بمثل
 يكون اول وقت العصر بمصير ظل كل شئ مثليه قال القرطبي خالفه
 الناس كلهم حتى اصحابه انتهى مختصر اوسيجئ قیامہ او رکھا ملا غایہ
 سندے تحفہ نے مواہب لطیفہ شرح مسند ابی حنيفة رحمۃ اللہ علیہ
 میں نقل میں اس حدیث امام ابو حنيفة رحمۃ اللہ علیہ کے ابو حنيفة
 عن شیبان عن یحیی عن بریدۃ رضی اللہ عنہ قال قال رسول
 اللہ صلی اللہ علیہ وسلم بکروا بصلوة العصر وقد اختلف العلماء
 في دخول وقت العصر فالجمهور علی ان وقت العصر یدخل
 بمصير ورة ظل كل شئ مثله بالا فزاد
 - لدلیل ما اخبره البخاری الی اخر
 ما سجد فی الأدلة ولایل جمہور کے
 روایت کے لئے رحمۃ اللہ علیہ نے

صلی اللہ علیہ وسلم انما التفریط ان یؤخر الصلوة حتی یحیی وقت الاخری انشی بعضہ ویشی تمامہ
تو مقتضای ان احادیث اور اس آیت کا یہ تھی کہ ایک نماز کے وقت میں دوسرے نماز ادا
نہیں ہو سکتی پھر اگر حدیث جابر میں جو گزرمعنی ثم صلی الظهر یحیی کان فی الاثنی عشر کے
نکیرین جو پہنے کئی میں یعنی یہ کہ پڑھنے کے ایک مثل میں بلکہ یہ کہ پڑھنے شروع کے حکم ایک
مثل ہوئی تو تعارض ہوگا درمیان ان احادیث کے جسے امتیاز اوقات ہر نماز کی
معلوم ہوتی ہے اور اس حدیث جابر میں جس کے اشتراک نکالی میں اور غنیمت بشارت مجتہد
سی منقول ہو چکا کہ وقت تعارض کے درمیان دو حدیثوں کے موافقت اور جمع کرنے چاہیے
اور صورت موافقت کی یہم جو جو منہ بیان کی ہر لینے پہلے دن عشر شروع کے حکم ایک
مثل سایہ آیا اور دوسری دن ظہر سے فارغ ہوئی ایک مثل پر کہا امام نووی رحمہ اللہ
صحیح مسلم میں تحت حدیث اذا صلیتم الظهر فانه وقت الایض العصر کے قولہ صلی
اللہ علیہ وسلم اذا صلیتم الظهر فانه وقت الایض العصر معناه وقت اداء
الظہر و فیہ دلیل للشافعی ولا اکثرین انہ لا اشتراک بین صلوۃ الظہر و العصر
منی جرح وقت الظہر بصیرۃ ظل الشیء مثله غیر الظل الذی یکون عند الشروق والاحول
وقت العصر اذا دخل وقت العصر لم یبق شیء من وقت لظہر قال الشافعی وطائفت
من العلماء اذا صار ظل کل شیء مثله دخل العصر لم یخرج وقت الظہر بل یبقی
بعد ذلک قدر اربع رکعات صالح للظہر العصر داء واجتہوا بقولہ صلی اللہ
علیہ وسلم فی حدیث جابر صلی اللہ علیہ وسلم فی الظہر فی یوم الثانی حین صار ظل کل
شیء مثله و صلی فی العصر فی یوم الاول حین صار ظل کل شیء مثله فظاہر
اشتراکہما فی قدر اربع رکعات واعتق الشافعی اکثر من ظاہر الحدیث الذی یخرج
فیہ واجابوا عن حدیث جابر بان معناه فرغ من الظہر حین صار ظل کل شیء مثله شرع فی
العصر فی یوم الاول حین صار ظل کل شیء مثله فلا اشتراک بینہما فہذا الناول متعین للجمع بایض
وانہ اذا حمل علی الاشتراک یکون آخر وقت الظہر ہو کا لہ اذا ابتداء ہا حین صار ظل کل شیء مثله
لہ یجاءتی فرغ منها وحر یکون آخر وقت الظہر ہو کا ولا یحصل بیان وحدانہ اوقات واذل

اقول وجہ ما قال من انه لم يعلم متى فرغ منا وح یكون آخر وقت الظهر هو ان الله ليس وراء المثل حلا معينا من المشرق وتحرید المثل الى اصله وانما هو تشبیہ غیر عند الریاض اتل الله بها من سلطان لذا قال لفاصلی لیا فی یتی فی النفس لیل لظہری اما آخر وقت الظهر فلم یجد فی حدیث صحیح ولا ضعیف انه یبقی بعد مضی کل شیء مثله ولذا خالف الیٰ عقیفة فی هذه المسئلة صلحاه ووافقا لجمہور المتفقین کذا قال غیرہ احد من العلماء فافهم ولا تغتر اور کما محلی خفی نے اعلیٰ انداز قال لجمہور اذا صار ظل کل شیء مثله بعد ظل نصف النهار خرج الظہر وخالق العصر وقال طایفة لا یخرجہ وقت الظہر بل یبقی قدر اربع رکعات صلا للظہر والعصر وشرک لک الیٰ مالک واحتجوا بان جابر بن صلی الظہر فی الیوم الثالثین ماصلی العصر فی الیوم الاول وهو حین ماصار ظل کل شیء مثله فظاہرہم یدل علی اشتغال فی قدر اربع رکعات واجابوا عنه بان معناه فرغ من الظہر حین ظل کل شیء مثله فلا اشتغال وهذا التأویل متعین للجمہور بین الاحادیث المتفقہ حرجنا بولایت دعویٰ فیست وقع تعارض کیا ہر سوال تو یہ خلاف قاعدہ اہل اصول حدیث کی ہے کہ وجع کو تسخیر مقدم کہتے ہیں اور دوسری یہ کہ حدیث شامی کے جوہر نے دلیل ٹھہرائی ہے یہ حدیث جبریل کے نہیں کہ مقدم ہو سب عادت سیقات پر بلکہ یہ حدیث ساہل کے اور اسکے تقدیم اور تاخیر حدیث اذا صلیتم الظہر فانه وقت الے کن تفسیر التفسیر سے معلوم نہیں حالانکہ ناسخ کا سوخ رہنا ازراہ تاریخ کے یقیناً معلوم رہنا چاہیئے پس دعویٰ مؤلف کا باطل ہوا اور باطل ہوا جو کچھ مؤلف نے پانچویں طریق میں برغم غور و زور و شہرت حدیث جبریل کو مبطل تحدید ایک مثل کے اور ثبت متنبین کے قرار دیا ہے تو اسے بیکارہ سے اسکا جواب دیا گیا دوبارہ یہی کھاجانیکا اور شاہد مقوی اس حدیث کے وہ حدیث جبریل کے جو روایت کے ہر ترمذی اور ابو داؤد اور ابن حبان اور حاکم نے اور تحفین کی ہر ترمذی نے اور بیہم کی ہے حاکم نے یحییٰ حدیث ابن عباس کے ان البنی صلی اللہ علیہ وسلم امینی جبرائیل عند البیت مرتین فضیل الظہر فی الاولیٰ منہما حین کان الغیء مثل الشراک نہ صلی العصر حین کان ظل کل شیء مثله وصلى لمرة الثانية الظہر

جین کا ظل کل شیئ مثله لوقت العصر بالمشق وصل العصر حين كان ظل كل شیئ مثله
 انتہی مختصر اور سنی اسکے بھی وہی ہیں جو حدیث نسائی کے بیان کی کو نبی پہلے دن عمر
 شروع کے ایک شتان برادر دوسری دن فارغ ہوئی طحیر سے ایک مثل تنک بعینہ
 اوس دلیل سے جو گزرمی حدیث نسائی میں اور روایت کی ہر بخاری نے عایشہ
 سے تانت کان النبی صلی اللہ علیہ وسلم یصلی العصر والشمس لم تخرج من حجر تھا
 من فجہ اور ایک روایت میں بخاری کے ہیں ہے ان رسول اللہ صلی العصر و
 الشمس من حجر تھا لم یظهر النبی من حجر تھا اور ایک روایت میں یون ہر کان النبی صلی
 اللہ علیہ وسلم یصلی صلوۃ العصر والشمس طالعۃ فی حجر لم یظهر النبی پہر کہا بخاری نے
 قال ابو عبد اللہ وقال طالع ولیحی بن سعد بن ابی حفصۃ وروایت کی ہے
 سلم نے عایشہ سے کان النبی صلی اللہ علیہ وسلم یصلی العصر والشمس طالعۃ فی حجر لم
 یظهر النبی پہر کہا مسلم نے وقال ابو بکر لم یظهر النبی اور سلم کے ایک روایت میں
 اس طرح ہے یصلی العصر والشمس طالعۃ فی حجر تھا اور روایت کی ہے ترمذی نے صلی رسول اللہ
 صلی اللہ علیہ وسلم والشمس من حجر تھا پہر کھس و فی ابواب عن ابن ابی زری وجاہیں
 ورافع بن خدیج اور روایت کی ہے ابن ماجہ نے عایشہ سے اس طرح کہ صلی اللہ
 صلی اللہ علیہ وسلم العصر والشمس فی حجر تھا لم یظهر النبی بعدھا اور نسائی نے
 اس طرح کہ ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم صلی صلوۃ العصر والشمس من حجر تھا لم یظهر النبی
 من حجر تھا اور ابو داؤد نے اس طرح ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یصلی العصر والشمس
 من حجر تھا قبل ان یتھرب اور ابی بنی ہی روایت کی ہے امام مالک نے عایشہ سے اور روایت
 کی ہے مالک بن عمر سے ان عمر بن الخطاب انبأ لی عما لی ان ام احمہم عندی الصلوۃ
 فمن حفظها وحافظ علیہا حفظ دینہ ومن ضیعها فمردا سواھا اضیع تم کتاب صلوۃ
 الظہر حین کان النبی ذکا الی ان یكون ظل حدکم مثله الحدیث قال بن البرقی
 حدیث ابی ہریرۃ الذی یحیی فی مقسکات المولف انه موقوف فی الموطا
 الا انه فی حکم المرفوع فان المواقیت لا تؤخذ بالذاتی کذا فی المحلی فان هذا الحدیث

لعمر بن أبي فخر المصنف كما شيخ الإسلام عافا بن حجر في فتح الباري بين قوله
باب وقت العصر وقال أبو أسامة عن هشام في قصر حجرتها كذا وقع هذا الغلب
 في رواية أبي ذرود الصلي وكريمة والصواب تأخير عن الإسناد الموصول كما جرت بهما
 المصنف والحاصل أن السبعين هو أبو حمزة الليثي أبا أسامة روى الحديث عن هشام
 هو ابن الزبير عن أبيه عن عائشة وزاد أبو أسامة التقيد بغير حجرتها وهو أو غيره
 تعجيل العصر من الرواية المطلقة وقد وصل إلى أبي أسامة طريق أبي أسامة في نسخة
 لفظ الشمس في قوله في قصر حجرتها وعرف بذلك أن الضمير في قوله في حجرتها عائشة وفيه
 النيات وإسناده في حمزة كلهم مديون والمراد بالحجرة وهي بضم الميم وسكون الهمزة البيت و
 المراد بالشمس ضوءها قوله رواية الزهري الشمس في حجرتها أي بآقية وقوله لم يظهر الفقه
 أي في الموضع الذي كانت الشمس فيه وقد تقدم في الموافقة من طريق مالك عن الزهري
 بلفظ والشمس في حجرتها قبل أن تطلع أي ترفع فهذا الظهور غير ذلك الظهور ومحصله
 أن المراد بظهور الشمس وجهها من الحجرة بظهور الفقه بأن يساطه في الحجرة وليس بين
 الروايتين اختلاف لأن يساط الفقه لا يكون إلا بعد خروج الشمس قوله ابن عثيمين في رواية
 للشيخ في نسخة من أبي حنيفة ثنا الزهري وفي رواية محمد بن منصور عند أبي أسامة
 سفيان سمعته أذناي وعاء فلي من الزهري قوله والشمس لعلها ظاهرها قوله بعد
 بدلتين قوله مالك في آخره يعني أن لا رجة المذكورين روى عن الزهري بهذا الإسناد
 فجعلوا الظهور للشمس وابن عثيمين جعله للفقه وقد منّا توجيه ذلك طريق الجمع بينهما
 أن طريق مالك وصلها المؤلف في الموافقة وأما طريق يحيى بن سعيد فهو لا يفتا
 وصلها الزهري في الزهريات أما طريق شعيب بن موانب في حمزة فهو وصلها الطبراني في
 مسند الشافعيين أما طريق بن حفص فهو محمد بن ميسرة فرويها من طريق أبي زرعة
 في نسخة إبراهيم بن طهمان عن ابن أبي حفصة والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة
 العصر في أول وقتها وهذا هو الذي فهمته عائشة وكذا الراوي عن حمزة وأصح به على عن
 عبد العزيز في تأخير صلاة العصر كما تقدم وشهد الطحاوي فقال لا دلالة فيه على التعجيل

لا احتمال أن الحجر كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحجب عنها إلا بقرب غروبها قبل
 على الناظر لا على التجليل وتعتق بأن الذي ذكره من احتمال أن يتصور مع الإسلام
 وقد عرفت بالإستفاضة والمشاهدة أن حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن
 متسعة ولا يكون ضوء الشمس باقيا في قعر الحجر الصغيرة أو الشمش لم ترفع ولا
 مالت حذرا لرفع ضوءها في قعر الحجر ولو كانت الحجرة قصيرة فالنودي كانت الحجر ضيقة
 العرصة قصيرة الجدار بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العرصة بشي يسير فإذا صار
 ظل الجدار مثله كانت الشمس بعد في آخر العرصة انتهى إلى هنا انتهى كلام الحافظ
اقول قوله تعقيب لا ريب فيه أصلا لمن قرأه سليمة عن النعصب والجواعت
 بأن لا وجه للتعقيب فيه لأن الشمس لا تحجب عن الحجر القصير الجدار إلا بقرب غروبها
 ولا دخل ههنا لإسراع الحجر ولا لضيقها وإنما الكلام في قصر جدارها بحيث لا تحجب
 لأن حجر قصير الجدار لا يصلح سببا لذكره احتجاب في قرب الغروب حتى يضيء معه السماء العرصة
 فإنا إذا فرضنا جدارا ارتفاعه ذراعين فرضنا حاشية قدامه ذراعا فلا يمكن أن يصير ظل الجدار
 مثله أو مثليه ما دامت الشمس ضوءها في الساحة بل غاية ما يقع الظل مقدار نصف
 وإذا فرضنا حاشية قدام ذلك الجدار قد اربعه أذرع وشيئا فإذا حصل الظل للجدار مثليه
 ذلك لا تحجب الشمس عن الساحة وهذا لا يخفى على من عقل ما ذكر من النعصب المحيطة فعمل من
 التمثيل للبدعي أنه لا بد من انضمام الساحة العرصة مع الجدار والحال أنه كان حجر عرصة عاتية
 مساويا للجدار المغربي سواك شيء ليسير كفال النودي فثبت أن ذلك الطحاري وسقط جوار
 المحيطة عن التعقيب فافهم أو ربما نودي شيء شرح صحيح مسلم في تحت حديث عائشة كقوله
 كان يصلي العصر الشمس في حجرها قبل أن تظهر في رواية يصلي العصر الشمس العرصة في
 حجرتي لم يغيب الفجر في رواية والشمس واقعة في حجرتي معناه كله التباين العصر
 أول وقتها وهو حين يصير ظل كل شيء مثله وكانت الحجر ضيقة العرصة قصيرة
 الجدار بحيث يكون طول جدارها أقل من مسافة العرصة بشي يسير فإذا صار
 ظل الجدار مثله دخل وقت العصر يكون الشمس بعد في آخر العرصة لم

الفی فی الحدار الشرقي انتهى **امول** وما اورد عليه بانه يمكن ان يكون طوله
اقل من نصف مساحة العرصه فيكون الصلوة عند المنكبين الشمس في حجرتها فحمل
تحت لانه اختراع الامكان على خلاف الواقعيات المرئيات المشاهدات كمن
قال في حق زيد موجود انه يمكن ان يكون ميتا وهو كما ترى وكما على
خشي من تحت قول عائشه كمن كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل ان تظهر
اي تعلموا تصعد من ساحة الدار الى الحدار الشرقي قال المحطابي معنى لظهورهم هنا
الصعود ومنه قوله تعالى معارج عليها يظهرون قال عياض قيل المراد يظهرون على الحد قبل ان تطلع كلها
الحجرة وعلى هذا ليس خلاصه مطلب حديث عائشه كايه هو ان عائشه في حجره تنك
صحن والى من حكي ويوارق دري جيوتي تهي صحن سے اسی تک آفتاب کی وہو پ باقی پتر
تھی اور سایہ دیوار مغربی کا صحن میں سے دیوار شرقی پر نہیں چڑھتا تھا یعنی سایہ ایک
ای مثل ہوتا تھا کہ انحضرت علیہ السلام عصر کے نماز پڑھتی تھے اور ایت کی بخاری نے
سیار بن سلامہ سے قال دخلت نا و ابی علی بن برزہ الا سلمی فقال ابو کحیف کان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المكثوبة فقال كان يصلي الحجة التي تدعوها الاولى
حين تدخل الشمس يصلي العصر ثم يرجع احدا الى رجليه في قصي المدينة والشمس حين
كها ابو داود في حديثه ابن سفيان بن موسى بن جبر عن منصور بن حنبل قال جياها ان تجد
حجرها او ركبها فافان جئ من ففتح الباري من قوله الى حله بفتح الراء وسكون المهملة اي مسكة
قوله في قصي المدينة صفة الرجل قوله الشمس اي بضم السين نقية قال ابن جرير المراد
بجياها فوة ان يها حرارة ولو ناسعا او نارة ذلك لانه بعد من الظل مثل الشيء
انتهى ونسب الى داود باسناد صحيح عن حنبله اخيرا لدايعين قال جياها ان
تجد حجرها انتهى ورروایت کی ہے بخاری نے اس میں کہ قال کان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية
فيذهب لذهاب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة وبعض العوالي من المدينة
على ربع اميال ونحوه انتهى اور سلم نے اس سے قال كنا نصلي العصر ثم يذهب لنا الى لقاء فيأتيهم

..... المدينة فأقول لهم قوماً فصلوا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى قال
 الطحاوي نعم إن أولئك يعني قوم الأنس لم يكنوا يصلون إلا قبل أن يطلع الشمس فهذا ذلك
 على أنه صلى الله عليه وسلم كان يجعلها قولاً وبعض العوام كان وقعهم هنا أي بين
 بعض العوالي والمدينة المسافة المذكورة وروى الشيخ حديث الباب من طريق أبي بكر
 الصنعاني عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه وقال في آخره بعد العوالي بضم الميم
 وباللهم إلى المملة وكذلك أخرجه المصنف في الاعتصام تعليقا ووصله البيهقي من
 طريق الليث من يونس عن الزهري لا كثر قال أربع أميال وثلاثة وروى هذا الحديث
 أبو عوانة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعا عن أحمد بن الفرج أبي عتبة عن محمد
 بن حمير عن إبراهيم عن أبي عتبة عن الزهري ولفظه والعوالي من المدينة على ثلاثة
 أميال وأخرجه الدارقطني عن الحاملي عن أبي عتبة المذكور بالسند المذكور فوقع
 على ستة أميال ورواه عبد الرزاق عن الزهري فقال فيد على ميلين وثلثة
 فيحصل من ذلك أن أقرب العوام من المدينة مسافة ميلين وأبعد ما مسافة
 ستة أميال وكانت رواية الحاملي عن أبي عتبة قولاً وبعض العوالي إلى آخره مذكور
 من كلام الزهري ولم ينفك الكرماني عن هذا فقال عن كلام البخاري وأبو الزهري
 كما هو عادة انتهى مختصراً أو ربما فتح الباري من تحت الحديث أن كنا نصل العصر
 يد هب الذاهبين إلى قباياتهم والشمس ترفع قولاً كنا نصل العصر أي مع رسول
 صلى الله عليه وسلم كما يظهر ذلك من الطريق الأخرى وقد رواه خالد بن محمد عن
 مالك كذلك مخرجه أخرجه الدارقطني في غريبه قال ثم يد هب الذاهبين
 إلى قباياتهم أنسا أراد بالذاهبين كما يشعرون بذلك رواية أبي الأصبغ المقدسي
 قوله إلى قباياتهم أي أهل قبا وهو على حديثه وأما القرية والله أعلم قال النووي
 في الحديث المبكدة بصلوة العصر في أول وقتها لأنه لا يمكن أن يد هب الذاهبين
 صلاة العصر ميلين أو أكثر والشمس لم يتغير إلا إذا صلى العصرين صار ظل الشيء
 مثله فغير دليل للجزم به في أن أول وقت العصر يصير ظل الشيء مثله خلافاً لما في

وقد مضى ذلك في الباب الثاني من كتابنا

امام نووی نے قولہ والشمس من تَغْفَرُ قیہ قال الخطا حیاتیہا صفاً لو نہا قبل ان
 تَصْفَرُ وتَغْفَرُ وهو مثل قولہ یُصْفَرُ لِقِیَہ وقال هو یَصْفَا وغیرہ حیاتیہا وجوب حُرَّھا وللمراد
 بہذہ الاحادیث وما بعدہا المبادرۃ بصلوۃ العصر اول وقتہا لانہ لا یمکن ان یدھب الھب بعد
 صلوۃ العصر ملین وثلثۃ والشمس بعد لم یَغْفَرُ لِقِیَہ وغیرھا الا اذا صلی العصر حین صاظل
 مثلاً لایحاصل ہذا الا فی ایام الطریق اور روایت کی ہے بخاری اور مسلم اور مالک نے
 انس سے کہنا فی العصر ثم یخرج الانسان الی بنی عمرو بن عوف فیدھم یصلون العصر اور
 روایت کی ہے مسلم نے انس سے انہ قال صلی لنا رسول اللہ علیہ وسلم العصر فلی انصر
 اتاہ رجل من بنی سلمۃ فقال یا رسول اللہ انا نرید ان نخرج جُوراً لنا وھب ان تحضرھا
 قال نعم فانطلقوا واطلقنا معہ فوجدنا الجُور لم یخرج فخرجت ثم قطعتم طیم منھا ثم اکلنا قبل ان
 یغیب الشمس اور روایت کی ہے مسلم نے رافع بن خدیج سے یہ قول کہنا فی العصر مع
 رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ثم خرج الجُور فنقسم عشرتھما ثم نطبخ فناکل کھما فینبأ قبل
 مغیب الشمس کہا فظاہر ابن حجر نے فتح الباری میں قولہ الی بنی عمرو بن عوف ای بقباؤ لا نہا
 منازلکم وخرج المصنف لہذا الحدیث مشعر بان کان یرحم ان قلی الصحابہ کنا نفعل کذا
 مُسنداً ولولم یُصرح بإضافۃ الی من النبی صلی اللہ علیہ وسلم وهو اختیار الحاکم وقال
 الدارقطنی والحطیب وغیرھما موقوف والحق انہ موقوف لفظاً مرفوع حکماً لان الصحابہ اورد
 فی مقام الاحتجاج فعمل علی انذار کئی فی من النبی صلی اللہ علیہ وسلم وقد روی ابن مبارک
 ہذا الحدیث عن مالک فقال فیما کان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یصل العصر لھدیف خیمۃ
 الناسخی قال النوی قال العلماء کانت منازل بنی عمرو بن عوف علی سبلین من المذینۃ وکانوا
 یصلون العصر فی وسط الوقت لانہم کانوا یشغلون باعممالہم وحرقتہم قد
 ہذا الحدیث علی تعجیل النبی صلی اللہ علیہ وسلم بصلوۃ العصر فی اول وقتہا وسیاق
 فی الزہری عن انس ان الرجل کان یأتیہم والشمس من تَغْفَرُ انتہی
 اور کھلا عابد سند ہی حنفی نے کہ حدیث رافع بن خدیج کے یعنی بنی عمرو
 کرنے اونٹ کا ذکر ہے دلیل ہے مذہب جہور پر کہ بعد ایک مثل کے وقت عصر کا داخل

ہو جاتا ہے چنانچہ کلام الکا بعینہ غنقریب آویگا اور کہا نو دمی نے ذیل میں اوس حدیث
 نحر جزور کے ہذا نصیح بلغة فی التکلیف العصر اور ذیل میں حدیث بنی عمرو بن عوف کے
 و هذه الاحادیث وما بعد ما دلیل لمدھبنا للحدیث والشافعی احمد و جمہور العلماء
 ان وقت العصر بدخل اذا صار ظل کل شیئ مثله وقال ابو خلیفة لا یدخل حتی
 یصیر ظل الشئ مثلیہ و هذه الاحادیث حجة للجماعة علیہ مع حدیث ابن
 عباس رضی اللہ عنہ فی بیان التواقیف و حدیث جابر و غیر
 ذلك انتہی پس خلاصہ مطلب ان امامیث کا یہ ہوا کہ انحضرت صلی اللہ علیہ
 وسلم عصر کی نماز ایسے وقت میں پڑھتے تھے کہ بعد عصر کے دو کوس یا مین کوس
 یا چھ کوس تک کوئی جاتا تو یہی آفتاب کو بلند پاتا اور ایسی وقت میں پڑھتے کہ
 آفتاب میں خوب گرمی اور روشنی اور شعاع اور تیزی ہوتی اور ایسی وقت میں پڑھتے کہ بعد
 نماز کے اونٹ کو فوج کر کر اور قطع کر کے اور دوسرے نعیم کر کے اور خوب بکا کر کہاتی تو یہی
 آفتاب باقی رہتا تو دیکھو کہ یہ امور سوا اسکے کہ عصر ایک مثل پر پڑھیں کیونکر ہو سکتے
 ہیں مقام غور و زنا مثل کا ہے بشرطہ کہ انسان ہو اور حدیث سے اعتقاد ہو
 اور روایت کی ہے بخاری اور مسلم نے ابو بکر بن عثمان سے قال سمعت ابا امامة
 یقول صلینا مع عمر بن عبد العزیز الظہر ثم خرجنا حتی دخلنا علی ابن مالک
 فوجدناہ یصل العصر فقلت یا عمر ما هذه الصلوة التي صلیت قال العصر هذه صلوة رسول
 اللہ کنا نصلي اور روایت کی ہے مسلم نے علاء بن عبد الرحمن سے اندر دخل علی ابن
 ابن مالک فی اریہ بالبصرہ حین انصرف من الظہر ودارہ بجنب المسجد فلما دخلنا علیہ
 قال اصلیت العصر فقلنا لانا انصرفنا الساعۃ من الظہر قال فصلوا العصر فقمنا
 فلما انصرفنا قال سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یقول نلک صلوة المنافق ینجلس فی
 الشمس حتی اذا کان بنین قرع الشیطان قام ففرھا اذ بعلا یدکر اللہ فیہا الا قلیلا
 کہا شیخ الاسلام حافظ ابن حجر نے فتح الباری میں قولہ سمعت ابا امامة وهو سعد بن
 حنیف وهو الراوی فی القصۃ دلیل علی ان عمر بن عبد العزیز کان یصل العصر

في آخر قمتها تبعاً لسلفها أن أنكر عليه عرفة فجمع كما تقدم وإنما أنكر عليه عرفة في العصر
 دون الظهر لأن وقت الظهر لا كراهة فيه خلاف وقت العصر فيه دليل على صلوة العصر
 في أول وقتها أيضاً وهو عند انتهاء الظهر لهذا التشكك أبو أمامة في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم
 الظهر والعصر فدل أيضاً على عدم الفاصلة بين الوقتين وقولهم على سبيل
 التوقيف كونه أبويهما مع أن سببهما مجتمع في الانصاف لكن ليس عليه على الحقيقة ولا علم
 أو كما هو نومي على شرح صحيح مسلم بن أبي حنيفة دون حديثه هذا إن الحديثان صحيحان
 في التفسير بصلوة العصر في أول وقتها وإن وقتها يدخل بمصير ظل كل شيء مثله
 ولهذا كان الآخر من أبي حنيفة أن الظهر إلى ذلك الوقت وإنما أخرها عمر بن عبد العزيز
 على عادة الأئمة قبل أن تبلغ السنة في تقديمها فلما بلغت صار إلى التقديم وهذا
 حين وروى عن عمر بن عبد العزيز المدعي سنة نيابة في خلافه
 لأن الشارح رضي الله عنه توفي قبل خلافة عمر بن عبد العزيز بخمسة عشر سنة
 أو كما لا ما عبد سفيان في مواهب لطيفة شرح سند أبي حنيفة في فالحمة
 على أن وقت العصر يدخل بمصير ورة ظل كل شيء مثله بالآخر إذا بدا ليل ما أخرجه
 البخاري عن إمام أبي حنيفة قال كنا نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم بصلوة العصر ثم
 نخرج إلى ورقتهم على عشرتهم ثم نطبخ فكل لحمًا نضجاً قبل أن يغيب الشمس وعنده
 الشيخين عن أبي حنيفة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل العصر الشمس تفعه حين
 فيه هب الذاهب إلى العواصم فياتهم والشمس تفعه وبعض العواصم من المدينة على أربع
 أميال وفي رواية إلى قبا وفي حديث أسعد بن سمبل بن حنيفة فيما أخرجه عنه قال صلنا
 مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا
 أبا عبد الله هذه الصلوة قال هذه صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كنا نصل معك
 من بعثته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصل العصر والشمس في حجبها قبل أن تطلع وقد ثبت
 جبريل صلى الله عليه وسلم في اليوم الأول صلوة العصر عند صير ورة ظل كل شيء مثله وفي
 الثاني حين كان ظل كل شيء مثليه قال الوقت ما بين هذين الوقتين على هذا أكفد العلماء من الصحابة

والتابعین والا یمنز انتہی پس حاصل مطلب مع الشرح حدیث اول کا یہ ہے ہوا کہ عمر بن
العزیز بنا قنبرا سلف امراء کے نماز طھر کے مثلاً اخیر وقت میں بیٹھتے یعنی قریب ایک
مثل کے نہ بعد اس کے جیسا کہ متفق ہے اجماع صحابہ اور تابعین اور تمام ائمہ کا سواء امام ابو
حنیفہ کے اور یہ دخول وقت عصر کے بعد ایک مثل کے جیسا کہ کلام میں سیونکے گذرا اور بہت
صریح دلالت کرینوالا اسپر کہ تا غیر بن عبد العزیز کے ایک مثل تک تہی نہ خارج اسکے قول
امام نووی کا شرح صحیح مسلم سے نقل ہو چکا تو ایسے وقت میں ابوامامہ نے ساتھ
عمر بن عبد العزیز کے طھر پڑھے اور بعد نماز کے جب کہ انس کے پاس گئے تو انکو عصر
پڑھتے پایا تو پوچھا کہ یہ کونسی نماز پڑھتے ہو انس نے جواب دیا کہ عصر پڑھتا ہوں اور اس
وقت میں ہم صحابہ رسول ص کے ساتھ پڑھا کرتے تھے اور حاصل دوسری حدیث کا یہ ہے
ہو کہ علاء بن عبد الرحمن اپنے وقت سموئے پر عینی ایک مثل کے قریب نہ خارج
اسکے طھر پڑھ کر انس کے گھر میں کہ وہ گھر مسجد سے قریب ہی تھا گھر تب انس نے پوچھا کہ عصر
پڑھ چکی ہو انہوں نے کہا کہ ہنسنے ابھی طھر پڑھی ہے انس نے کہا کہ ابھی پڑھو نماز عصر کے
تو پڑھ رہے ہو اور پھر عرتب کہا انس نے کہ نماز تاخیر کر کے وقت اول سے پڑھنے نماز ہے
منافق کے اور روایت کے ہی نسائی اور ابو داؤد نے ابن مسعود سے قال
كَانَتْ قَدْ صَلَّوْهُ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّيْفِ ثَلَاثَةً اَقْدَامٍ اِلَى خَمْسَةٍ اَقْدَامٍ
وَفِي الشَّتَاءِ خَمْسَةً اَقْدَامٍ اِلَى سَبْعَةٍ اَقْدَامٍ قَالُوا لِمَ قَالَهُ الصَّعُوْدُ مِمَّنْ قَالَ الْخَطَّابِيُّ هَذَا اَمَّا عَجَلُفٌ
فِي الْاَقَالِمِ وَالْبُلْدَانِ وَذَلِكَ لِانَّ الْعِلَّةَ فِي طُولِ الظِّلِّ وَقَصْرُ هَوْنِ يَادَةِ اِدْتِفَاعِ الشَّمْسِ فِي
السَّمَاءِ وَانْخِطَاطِهَا وَكَانَتْ صَلَوةُ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ وَالْمَدِيْنَةِ وَهَما
مِنَ الْاَقَالِمِ الثَّانِي وَقَوْلُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ يَنْزِلُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيْمِ فِي ذَلِكَ الْاَقَالِمِ دُونَ
الْاَقَالِمِ الَّتِي هُوَ خَارِجٌ عَنْهَا قَالُوا لِمَ اَنْتَ تَخْتَلِفُ فِي الْوَدُوِّ وَبَيْنَ الْمَدِيْنَةِ وَبَلَدِهَا اَنْ يَبْلُغَ جَمْعُ الظِّلِّ
الْاَصْلَ وَالْاَيْدِ هَذَا اَبْلَغُ لَا اَنْ يَصِيْرَ الزَّائِدُ هَذَا اَبْلَغُ وَيُعْتَبَرُ الْاَصْلُ سَبْعُ ذَلِكَ اَقُولُ
وَالِدَلِيلُ عَلَيْنَا هَلْ لَمْ يَدْهَوِ لَيْسَ مَسْتَشْنَعٌ عِنْدَ الظِّلِّ الْاَصْلُ بَلْ اِطْلَاقُ عَلَيَّ سَبِيلِ الشَّمْسِ
لَمَّا لَمْ يَخْرُجْ اَوْ كَمَا اَرَاكَ اَنْ اَرَاكَ بَيْنَ وَحْتِ الْاَقْدَامِ بَيْنَ اَقْلَمِ الْاَقْدَامِ تَوْسِطِ حَاصِلِ مَطْلَبِ

اس حدیث کا یہ ہوا کہ آنحضرت کی نماز طھر سے پہلے ایسے اندازہ سے ہوتی تھے کہ کرے
 مین ابتدا میں اس کے تین قدم مد سایہ اصلی کے ہوتے تھے اور انتہا پانچ قدم مد سایہ
 اصلی کے اور جاڑ میں ابتدا میں اس کے پانچ قدم مد سایہ اصلی کے ہوتے اور انتہا اس کے سات
 قدم مد سایہ اصلی کے ہوتی الغرض دونوں موسم کے نمازوں کی انتہا بعد وضع کرنے سایہ اصل
 کے ایک مثل کے دہری ہوتی ہے اور اس سے کبھی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے
 تجاوز نہیں کیا پس یہ بین دلائل قویہ جمہور کے اس مذہب پر کہ آخر وقت طھر کا ایک مثل
 تک ہو اور بعد اس کے وقت عصر کا داخل ہو جاتا ہے اور دلائل انصار مذہب شیعہ و امام
 ابی حنیفہ کے جنہیں سے جناب مولف نے چاہا تو جناب مولف نے بیان کیے ہیں دلیل
 اول یہ کہ روایت ہے ابو ہریرہ وغیرہ سے کہ فرمایا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے
 اِذَا اسْتَدَّ الْحَرَّ تَوَضَّعَ بِالصَّلَاةِ فَانْشَدَ الْحَرَّ مِنْ عَجْ جَهَنَّمَ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَعَيْنُهُمَا وَجِبْ
 استدلال مولف نے یہ کہی ہے کہ اس حدیث کی تفسیر میں روایت عبد اللہ بن رافع کی ابو
 سے اندساک اباکھریۃ عن وقت الصلوة فقال ابو ہریرۃ انما اخذت فصل الظہار اذا كان
 مثلک رواہ مالک اور یہ حدیث وال ہے اس پر کہ وقت طھر کا بعد ایک مثل
 کے باقی رہتا ہے اس قدر کہ دس رکعتیں طھر کے پڑھ سکین اور اگر سبق آئے تو وہ بھی دس
 رکعتیں پڑھ سکے۔ پہلے ان آخر وقت کے اور اوہیں قریب دو مثل کے وقت آجا دیگا پس
 جواب اسکے دوہیں پہلا جواب یہ ہے جو شیخ سلام اللہ حنفی نے محلے
 میں بیان کیا ہے قالوا معناه مع الفی الاصل عجیث یکن المجموع ذلک القدر و يحصل
 ذلک بالاراد بالصیف التکیر فی الشتاء فلا دلیل فیہ لم قال بقاء وقت الظہار بعد ما
 صارت الظل منکذا انتہی اقول شرح اسکے یہ ہے کہ ابو ہریرہؓ سایہ اصلے کو استثناء تو کیا
 ہو نہیں پس ہر ایک مثل سے اس کی کلام میں ایک مثل مد سایہ اصلی کے ہو گے اور وہ بھی
 طھر یا تو جبکہ سایہ اصلی کو اوہیں نکالیں اور تحقیقا مقدار سایہ کے کو معلوم کریں تو اس قدر
 وقت نکلتا ہے کہ بخوبی نماز طھر سے امام اور سبق قبل انتہا ایک مثل کے فارغ ہو سکتی
 ہیں پس نہیں ہوئی دلیل اوپر باقی رہنے وقت طھر کے بعد اختتام ایک مثل کے

بیچ اس حدیث کے دو جواب یہ ہے کہ جب کہ ثابت ہو چلین حدیث صحیحہ والہ اسپر کہ
 بعد ایک مثل کے وقت ظہر کا نہیں رہتا اور مقدم ہونا اور ان احادیث کا سوامی ایک حدیث
 کے جو چیزیں کے امامت ہی معلوم نہیں تو کہ اور ان سبہوں کو منسوخ کہیں پس واجب ہوا
 جمع اور اتفاق کرنا اس حدیث ابو ہریرہ میں اور ان احادیث میں تو کہتے ہیں کہ مراد ابو ہریرہ
 کے یہ ہے کہ نماز سے فارغ ہوا امام ہو کر خواہ سبق ہو کر ایسے وقت تک کہ سایہ تیرا
 مثل تیری ہو ایسا ہی کہا ہے امام نووی نے اور شیخ سلام الدخنی نے
 سنن میں اس قول کے وصلی الکرۃ الثانیۃ الظہر حین کان ظل کل شیء مثله لوقت العصر کا مفسر
 جو کہ حدیث میں جبریل کے وارد ہو واسطے دفع تناقض کے حدیث جبریل اور حدیث ان
 صلیتم الظہر فاند وقت الی ان یحضر العصر سے اور واسطے دفع اشتراک کے جب کہ صنفین
 اول حدیث کے ہماری احادیث میں سے کلام اور کما نقل کیا گیا دلیل ثانی مولف
 کے یہ ہے کہ روایت ہے عبد الدین عمر سے ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 قال انما مثلکم ومثل اهل کتاب کوحمل استاجر اجراء فقال من یعمل لے معنودۃ الی نصف
 النهار علی قیراط قیراط فعلت ایہی ثم قال من یعمل الی الصلوة العصر علی قیراط قیراط
 فعلت النضاری ثم قال من یعمل الی من العصر الی ان یغیب الشمس علی قیراطین فانتم هم
 فضلیہی والنضاری فقالوا ما لنا کنا اکثر عملاً و اقل عطاءً و اہ الشیخان
 والترمدی وجہ استدلال مولف کی یہ ہے کہ یہ دونے اپنے عمل کو جو فجر سے ظہر تک تھا اور
 نضاری اپنے عمل کو جو ظہر سے عصر تک تھا عمل سے مسدین کہ بہت بڑا ساتھ صبیحہ افضل
 التفصیل کے کہا تو معلوم ہوا کہ وقت عصر کے سے وقت ظہر کا بہت ہی بڑا ہے تو چاہیے
 کہ دوثلث وقت ظہر کا ہو اور ایک ثلث وقت عصر کا جیسا کہ دو قیراط میں بہت ایک
 قیراط کے پس ہو جائیگا وقت ظہر کا سو اور سایہ اصلی کے دو مثل تقریباً پس
 جواب اسکے چار میں جو کلام سے شیخ اسلام حافظ ابن حجر کے جو زمین قابض
 ابو زید دقو سے حنفی کے صادر ہو چکا ہی مستغاد ہوتے ہیں چنانچہ فتح الباری
 میں فرماتے ہیں قولہ فی حدیث ابن عمر یحییٰ کنا اکثر عملاً تمسک بعض الخفیرہ کا نے

فی کتاب الاسرار الى ان وقت العصر من مصير ظل كل شئ مثله لكان مساويا لوقت الظہر وقد قالوا لکن اکثر عملا فدل علی اندون وقت الظہر اوجب منع المساواة وذلك معروف عند اهل العلم بهذا الفن وهو ان المدة التي بين الظہر الطول من المدة التي بين العصر والمغرب واما ما نقله الحنابلة من الاجماع علی ان وقت العصر یحمل علی التقرب فانزعنا علی ان اول وقت العصر مصیر الظل مثله كما قال الجمهور واما علی قول الخنفیة فالذى من الظہر الى العصر طول قطعاً وعلی التنزل لا یلزم من التمثیل والتشبیہ القویة من کل جهة وبأن الجزاء اورد في معنى مقصود لا تؤخذ منه المعارضة لما ورد في ذلك المعنی بعینه مقصوداً فی امراض وبانہ
لیس الحدیث علی ان کلاً من الطائفتین اکثر عملاً لصدق ان کلاً من مجتمعین اکثر عملاً من المسلمین وباحتمال ان یکون اطلق ذلك تغلیباً وباحتمال ان یکون ذکر قول الیهی خاصه فیندفع الاعتراض من صلیه كما حرم بعضهم ویکون نسبتہ ذلك للجمیع فی الظہر غیر مرادة بل هو ممن اريد به الخصوص وبانہ لا یلزم من کونهم اکثر عملاً ان ینزل اکثر زماناً لاحتمال کون العمل في منہم کان اشق وبی یدیه قولہ تعالی ربنا ولا تحمل علينا اصراراً كما حملت علی الذین من قبلنا ومما ینبئ یدکون المراد کثرة العمل وقلة بالنسبة الى طول الزمان وقصر کون اهل الاخبار متفقین علی ان المدة التي بین علیس وبنیسا صلی الله علیہ وسلم دون المدة التي بین بنیسا وقيام الساعة لا ینجم عن اهل العصر بالخبر قالوا ان مدة الفترة بین علیس وبنیسا علیهما السلام ستمائة سنة وثبت ذلك فی جمیع البخاری عن سلمان وقيل انہا دون ذلك حتی جاء عن بعضهم انها مائة وخمسون سنة وهذه مدة المسلمین بالمشاہدة اکثر من ذلك فلو تمسکنا بان المراد التمسک بطول الزمان وقصرها للزم ان یکون وقت الظہر لا قایل به ند علی المراد کثرة العمل وقلة والدستجاء علی علم انتم فی جوابات معشر ربہم کما حد کلام شیخ الاسلام کما روہ ابو زید وبنو حنفیہ یقولون کما بان الخبر ازاد وروہ جوابات میں استدلال مولانا کچھ متوجہ جارب میں اصل جوابات کے جو کچھ ایک شخص نے لکھے ہیں اور اس کے بعد وہ صادر ہو تو اس کے معارض میں نہو گے وہ حدیث جس میں معنی بائو جاتے ہیں

وہ حدیث بقصد اس معنی کے وارد نہیں ہوئی بلکہ ارشاد سے اس کی غرض اور کچھ ہے | قول نشیخ
اسکی یہ ہے کہ احادیث ایک مثلی جو سابق میں نقل ہوئیں مقصود اسے تحدید ہے آخر وقت ظہر کے
اور اول وقت عصر کے نو دلائل کے وقت ظہر اور عصر پر بطور عبارت النص کی ہوئے اور حدیث
اجارہ کی جتنے مولف کو استدلال ہے غرض اور قصد اس کے سبق سے اجارہ سے اس بات سے کہ
یہود اور نصاریٰ دو نوزیق باوجود کثرت عمل کے کثر تہین امہ محمود ہے یہ غرض اس کے اور بقا اس
است کا قلیل ہے بنسبت اون دونوں کے مگر پس لالت اس حدیث کی اور کئی ویشی وقت
عصر اور ظہر کے اگر تسلیم بھی کیا جاوے تو بطور اشارۃ النص کے ہوگی اور یہ قاعدہ ہے کہ اشارۃ
النص معارض عبارت النص کے نہیں ہوا کرتی بلکہ عبارت النص مروج اور متروک ہوتی ہے
جیسا کہ کہا صدر الشریعہ حنفی نے توضیح میں **أَمَّا الْمَنْ فَكَذَّبَ النَّصَّ عَلَى الظَّاهِرِ الْمُفْصِّلِ**
النَّصِّ وَالْمَحْكَمِ عَلَى الْمُفْصِّلِ وَالْحَقِيقَةِ عَلَى الْمَجَازِ وَالصَّرِيحِ عَلَى الْكُنَايَةِ وَالْعِبَارَةِ
عَلَى الْإِشَارَةِ وَالْإِشَارَةِ عَلَى الدَّلَالَةِ انتہی اور کہا علامہ نقضانی نے تلویح
مِنْ أَعْلَمَ أَنَّ الثَّابِتَ بِالْإِشَارَةِ وَالْعِبَارَةِ سَوَاءٌ فِي التَّبَعِ مِنَ النِّظْمِ وَفِي الْقَطْعِ بِالنَّصِّ
عِنْدَ الْكَثَرِ إِلَّا أَنْ عِنْدَ التَّعَارُضِ يُقَدِّمُ الْعِبَارَةُ عَلَى الْإِشَارَةِ لیکن امکان القصید باسوق
كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَسَاءِ أَنَّهُمْ نَاقِصَاتُ عَقْلِ وَدِينِ الْحَدِيثِ سَقَتْ لِبَيَانِ
نُقْصَانِ دِينِهِمْ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْكَثْرَ لِحُضْرَةِ عَيْنِهِمْ وَهُوَ مُعَارِضٌ لِلْمَذْهَبِ
أَنْدِ صَلَواتِہ علیہ وسلم قَالَ قُلْ لِحُضْرَتِنَا كَثْرَةُ عَشَائِرٍ وَهُوَ دَعْوَةٌ فَجَّحَتْ أَبْغَى وَأَمَامُ حُجْرَةِ الْعِلْمِ فِي أَسْر
حدیث اجارہ محمود و نصاری سے تاخیر نماز عصر کے افضل دوائے لکھا ہے اور وہی دلالت نظر
کے اپنے موطا میں اور اس حدیث سے یہہ استدلال کیا کہ وقت عصر کا بعد شملین کے ہونا ہے
اب معلوم ہو کہ دلالت النص کثر ہوتی ہے اشارۃ النص عند التعارض **لَئِنْ الدَّلَالَةُ أَيْضًا كَالْإِشَارَةِ**
لَكِنْ الْإِشَارَةُ أَوْلَى عِنْدَ التَّعَارُضِ كَذَا فِي تَوْحِيدِ الدَّلَالَةِ وَالتَّوَضُّعِ وَغَيْرِهَا مِنْ كِتَابِ الْفَقْهِ
اور حال اشارۃ النص کی سابق معلوم ہو چکا کہ بقا بعبارت النص کے مروج اور غیر معمول ہوتا ہے
اور مولانا شاہ عبدالعزیز قدس سرہ نے حدیث موطا کے لسان الحمد میں میں نقل کر کے
توجیہ و تشریح اس حدیث کی غرض ہے کہ ہے چنانچہ فرماتے ہیں نسخہ شانزہم از موطا روایت

امام محمد بن الحسن شیبانی است و امام مذکور بجهت شهرت و کثرت احوال نویسان محتاج تعریف و
 توصیف نیست موطن خود را برنجیدیت خرم نموده اخبار ناما لک عن عبد الله ابن عمر ان رسول الله
 صلی الله علیه وسلم قال ان اجلكم فيما خلا من الايام كما بين صلوة العصر الى مغرب الشمس
 واما مثلکم ومثل الیهی والنضاری کرجل استعمل عمالا فقال من يعمل لی
 نصف النهار علی قیراط قیراط فعملت الیهی ثم قال من یعمل لی نصف النهار الى العصر علی قیراط
 قیراط فعملت النضاری علی قیراط قیراط ثم قال من یعمل لی من صلوة العصر الى مغرب الشمس
 الشمس علی قیراطین قیراطین الا فاندتم الذین یعملون من صلوة العصر الى مغرب الشمس
 قیراطین قیراطین قال فغضب الیهی والنضاری وقالوا نحن اکثر عمالا و اقل
 عطاء قال هل علمتکم من حقکم شیئا قالوا فانه فضل او تبیه من اسئله عن قال محمد هذا
 الحديث يدل علی ان تاخیر العصر افضل من تعجیلها الا ترى انه جعل ما بین الظهر الى العصر
 اکثر مما بین العصر الى المغرب فی هذا الحديث ومن یجعل العصران بدما بین الظهر الى العصر
 اقل مما بین العصر الى المغرب فهذا يدل علی تاخیر العصر تلخیر العصر افضل من تعجیلها ما دام
 الشمس یقیم فیها نصفه و فی النصفین و العاقلین ینادونهم انهم یأثمون انهم یأثمون انهم یأثمون انهم یأثمون
 صدیق تنبأ کرده اند صبح است و در لول حدیث همین است که ما بین صلوة العصر الى مغرب
 کمتر از ما بین نصف النهار الى صلوة العصر میاید تا قلت عمل و کثرت عطا
 که مقصود از تبشیر است و است کرده و ما بمعنی بدون تاخیر عصر از اول وقت آن مستحق نباشد و اما آنچه
 از بعضی فقها منقول است که باخیر است ترک کرده اند و انکه وقت عصر از ما بعد از انکه شمس
 میشود و قبل از ان وقت ظهر است پس لالت حدیث بدان ممنوع است آری اگر لفظ ما بین
 وقت العصر الى الغروب می بود گنجایش این استدلال می شد لفظ حدیث ما بین صلوة العصر
 الى مغرب الشمس است و ظاهر است که صلوة العصر و اول وقت مستحق نباشد و اما ما حاصل گرد
 مدار تشبیه بر مقاله ما بین نماز عصر است بر وفق آنچه معمول آن جناب بود و تا وقت غروب آن کمتر
 از ما بین ظهر و عصر میشود گویا ابتدای وقت عصر تا غروب مساوی آن باشد و اگر کسی را بنماز عصر
 که شبیه باری تقسیم است و در خصوص آن محال لازم آید زیرا که صلوة عصر اربعین نیست کسی و در

از اوقات متعینہ میخیزد بخلاف وقت عصر کہ فی نفسه متعین است کو نیم شبیہ برمی بزمی نظم و محاط بر
 است و مخاطبین وقت متعارف نماز آن جناب را میثاق کنند پس نسبت بایشان بوجہ این تقسیم
 مستحق شد و دیگر از اسامی ایشان این معنی واضح شد و تفہیم مستحق شد نظیرش آنکہ حضرت عائشہ
 در وقت معمول نماز عصر آن جناب فرمودہ است کَانَ بَصَلَى الْعَصْرِ الشَّمْسُ فِي حُجْرَتِنَا لَمْ يَطْلُبْ لَيْلًا
 بَعْدُ و معلوم است کہ این بیان تفسیر غیر از کسانی را کہ ان حجرہ مبارک دیدہ باشند
 و بدون آفتاب را در ان حجرہ و ظہور سایہ را در ان مقایسہ کردہ باشند فائدہ نمیکند کہ از بنا
 و نیز باید نہست انچہ در کلام امام واقع شدہ کہ وَمَنْ عَجَلَ الْعَصْرَ كَانَ مَابَيْنَ الظُّلُمِ اسْمُ
 الْعَصْرِ قُلْ مَبَيْنَ الظُّلُمِ الْمَغْرِبِ بظاہر بخودش است زیرا کہ موافق قاعدہ ظلال انقضاء و منحل
 وقتی میشود کہ ربع النہار باقی میماند و اکثر لیلان پس دو قسمن مساوی میشوند زیادہ و کم و میتوان
 توضیح کرد کہ مراد امام از مابین الظہر مابین المتصایف المصلوۃ است یعنی از ابتداء ای وقت متاخر
 خصوصاً در ایام صیف کہ ابرار آن مستحب است و اللہ اعلم جواب دوسر ایہمہ کہ اس حدیث اجاب
 میں یہ نہیں کہا کہ ہر ایک فرقہ نے علیہ و علیہ اپنے اپنے عمل کو زیادہ کہا ہے بلکہ بظاہر الفاظ
 بھی معلوم ہوتا ہے کہ دو فرقہ نے ملکر کہا ہو کہ ہمارے زیادہ عمل کیا ہے پس زیادتی عمل فقط نصاری
 کی عمل مسلمین سے ثابت نہ ہوتی تو کہ وقت اور کے عمل کا وقت عمل مسلمین سے زیادہ ہو جواب
 میسر ایہمہ کہ باعث کثرت عمل ہووے کے نسبت نصاری کے احتمال ہے کہ در اصل زیادہ
 رکھنے والے اپنے عمل کو یہودی ہوں اور بہ نسبت ظاہری طرف دونوں کے مجازاً ہوا زراہ
 تعبیر کے اور بطور اطلاق عام اور زیادہ خاص کی جواب چوتھا یہمہ کہ اون لوگوں نے
 اپنے عمل کو زیادہ کہا ہے عمل مسلمانوں کے اور عمل کے زیادہ ہو نیسے زمانہ عمل کا زیادہ
 ہونا ضرور نہیں کیونکہ ہو سکتا ہے کہ تھوڑے زمانہ میں مثلاً ایک دن میں کوئی اس قدر کام
 کرے کہ وہ کلام او سیقدر دوسرے آدمی سے دو دو نہیں ہو اور یہہیات بہت موٹی ہے
 اور قابل ہم لڑکوں تک کے ہے اور یہی مراد ہے اس حدیث میں حتی عمل نصاری کے کے بعض
 اگر نصاری کو بھی زیادہ رکھنے والے اپنے عمل کو بھراوین تو معنی او سکے ہی میں کہ فقط
 عمل انکا زیادہ ہی عمل سے مسلمین کی نہ یہ کہ زمانہ اونکی عمل کا زیادہ ہے زمانہ عمل مسلمانوں

کے سے ہر مسک دو وجہ کے وجہ اول یہ کہ ارشاد کرتا ہے اللہ تعالیٰ دُعا کو لا تَحْمِلْ عَلَيْنَا
 اِثْمًا كَمَا كُنْتُمْ عَلَى الدِّينِ مِنْ قَبْلِنَا پس اس سے معلوم ہوتا ہے کہ اعمال پہلی اُمتوں کے کثیر تھے
 اور شاق تو اس سبب سے عملوں کا کثیر ہوا امت محمدیہ سے نہ سبب طول زمانہ کے وجہ ثانی یہ کہ
 مدت عمل نصاریٰ کی نصف ہے مدت عمل سے مومنین کے حسابان دنوں کے اسلئے کہ مدت عمل
 کو مومنین کی آج تک بارہ سے برس ہو چکا اور مدت عمل نصاریٰ کی جو میعاد اوسکی عیسیٰ علیہ السلام سے
 لیکر زمانہ آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم تک ہے قریب چھ سو برس کے ہے جیسا کہ روایت کی ہے
 بخاری نے سلمان سے کہ زمانہ فترت کا عیسیٰ علیہ السلام سے لیکر آنحضرت تک چھ سو برس ہیں
 اور خدا جانے کہ آئندہ اس امت کو کب تک بقا ہے اور مدت نصاریٰ کی بہ نسبت مومنین کے کس قدر
 کم ہو جائیگی پس کس طرح کہو گے کہ زمانہ عمل نصاریٰ کا زیادہ ہے عمل مومنین کے سے تو کہ ظہر کا وقت عصر
 کے وقت سے بڑا ہو جاوے پس معلوم ہوا کہ نصاریٰ نے اگر اپنی عمل کو زیادہ کہا ہے تو باعتبار
 شاق ہونے عمل کے جیسا کہ شاید ہے اس پر قول اللہ تعالیٰ کا دُعا لَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا اِلَّا اِثْمَنَا باعتبار
 طول مدت عمل کے تو نہ ثابت ہوا اس قول سے نصاریٰ کے زیادہ ہونا وقت ظہر کا وقت عصر سے
 فبقیۃ الحمد دلیل ثالث مولف کی یہ ہے کہ روایت ہے ابو ذر سے کہا کُنَّا مَعَ رَسُولِ اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 علیہ وسلم فی سفر فاراد المؤمن ان یؤخّر للظہر فقال النبی صلی اللہ علیہ وسلم لا
 شَمَّ اراد ان یؤخّر فقال لا اؤدّہم اراد ان یؤخّر فقال لا اؤدّہم حتی یسآوی الظل
 التکوی فقال النبی صلی اللہ علیہ وسلم ان بَشَدَةَ الْحَرِّ مِنْ فِتْجِہُمْ رَوَاهُ الشَّیْخَانِ
 وجہ استدلال مولف نے دو بیان کیے ہیں ایک یہ کہ سایہ ٹیلیوں کا بعد وہل جائے نہ مت اُفتا
 کے ہوتا ہے پس اقل یہ کہ ذہلی بقدر چوتھائی حصہ آدمی دن کے پس ہوگا اوس وقت سایہ آدمی کا
 نصف قدا و جب شروع ہوگا ظہر سایہ ٹیلیوں کا تو ہوگا سایہ آدمی کا ڈیڑھ قدا پس جب ایسے وقت
 اذان ہوئی تو پہر نماز بوجہ سنون سے اور نماز مسبوق سے دوشل تک پہلی آخر ہونے وقت
 کے فراغت ہوگی دوسری یہ کہ تجربہ کیا گیا یعنی گولہ بنا کر شل ٹیلے کی زمین پر رکھا گیا تو
 جب سایہ کو ایک شل دیکھ کر نماز پڑھی تو قریب دوشل کے پہلی آخر وقت کی فراغت پائی
 پس جواب اسکی استدلال وہی ہے تو کیا دیوین کیونکہ وہ مجرد ایک بلہ فریبی ہے

اور دعویٰ بے دلیل اسلئے کہ اولاً دعویٰ صحیح کیا کہ اقل میر کہ ڈبے دن بقدر چوتھائی آد سے دن کے اور اس پر کوئی دلیل نہیں پھر کہا کہ وقت ظہور سایہ ٹیلون کے ڈیڑھ قد سایہ آدمی کا ہوتا ہے اور میر محض غلط بلکہ ظہور سایہ ٹیلون کا آد ہے قد سایہ آنے کے بھی پہلے ہو جاتا اور مساوی ٹیلون کے جی اوس وقت ہو جاتا ہے جبکہ سایہ ہر شے کا برابر ہوتا ہے جسکو ارتعاع ٹیلے کی زمین سے چھپان ہو وہ جانتا ہے پھر دعویٰ کیا کہ نماز مسبوق کی اور امام کے پہلے آخر وقت آنے کے و مثل کے قریب تک ہوتی ہے یہ بھی غلط ہے اور ہو کہا وہ ان مسبوق کون تھا جسکو شامل کیا ہے ایک عادتہ معینہ مستغنیہ میں مسبوق کا ذکر کیا میر متحدہ آئینہ نمازوں کی تھی کہ مسبوق کا وقت پیدا کیا حکایت ماضی میں اوس چیز کا جو ثابت نہ ہو ضم کرنا بڑی حماقت ہے اور پھر دعویٰ دس کعت ظہر سے فراغت ہونیکا قریب و مثل کے بھی غلط کیونکہ اگر بالفرض بعد ایک مثل کے نماز شروع ہو تو بھی سوا مثل کے اندر اذکر دس کعت نماز سے فراغت ہوتی ہے ایسا ہی دعویٰ وسکا اپنے تجربہ میں کہ جبکہ بعد ایک مثل ٹیلو کی نماز میں شروع ہوئی تو قریب و مثل کے فراغت پائی بھی غلط ہے اور فراغت دس کعت ظہر سے بوجہ سنون سوا مثل کے اندر حاصل ہو سکتی ہے جناب مولف سے تعجب ہے کہ امام صاحب کی مح میں کہ چلے میں کہ دس ہر شب میں ہزار رکعت پڑھتے تھے جسکے حساب گھنٹوں کے بعد وضع کرنے چار گھنٹہ کے فی گھنٹہ ایک سو پچیس کعت ہوتی ہیں جیسا کہ باب اول کی رد میں گذرا اور اپنی دس کعت ظہر سے اتنی وقت میں فراغت ہونی بیان کرتے ہیں کہ ایک مثل ٹیلون کی سے قریب و مثل کے سایہ گذر گیا تھا سو چنے کا مقام ہے تو اسکی استدلال تو بالکل داہی ہوئے اور اس حدیث کی ہرگز و مثل پر دلالت نہیں ان البتہ ظاہر حدیث سے بادی الراسی میں اسقدر سمجھا جاتا ہے کہ پڑھنا ظہر کا بعد ایک مثل کے اوس عادتہ سفر میں آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم سے صادر ہوا ہے اور اس سے میر شبہ گذرتا ہے کہ وقت ہر ظہر کا بعد ایک مثل کے باقی رہتا ہے پس جواب اس سے تین میں اول میر کہ مساوی کہنا راوی کا سایہ ٹیلون کو ظاہر ہے کہ تخمیناً اور تقریباً ہے نہ باین طور کہ گز یکھ کر ناپ لیا تھا اسی واسطے صحیح مسلم اور ابوداؤد کی روایت میں مساوات کا ذکر نہیں

یہ بیان کی ہے کہ نماز دوسری دن بہت ٹھنڈی کر کے پڑھی تھی باہن طور کہ قریب تھا آخر
 اور کا ابتدا وقت پہلے دن کی عمر کے اور پہلے دن عمر اور سوت پڑھی تھی کہ آفتاب اُٹھا اور
 سفید تھا اور اس وقت پانچ گھڑی دن تھا اور دوسرا یہ کہ لفظ فائز ان نیر و کا اول خود دلالت کرتا ہے
 ووشل پر اور اگر محل کہو تو بیان کر دیا ہے اسکو حدیث ابی سعید کی نے جواب دے کر فرمایا قول
 وہ حدیث یہ ہے کہ کہا ابو سعید خدری رضی اللہ عنہ اذ ان مؤذن النبی صلی اللہ علیہ وسلم
 للظہر فقال ابرؤ اذ قال انتظروا انتظروا فان سندها الحرام من فیہم جہنم فاذا
 انشد الحرام ابرؤ فاعلم الصلوة رواہ الطحاوی و ترمذی و ابن ماجہ و ابن کثیر و ابن کثیر
 نے بولتے ہیں کہ آفتاب جو ابش کہ جو ابش نہ ہی ۴ لاکن تاہم واسطے دفع اشتباہ بعضی نام و فقیر
 کے کہا جاتا ہے کہ اس حدیث سے ووشل تو کیا ایک شل سے تنجواز کی بوجہ نہیں آتی ہے
 اور جب تک کسی جنتی نے بھی نہیں کہا کہ فائز ان نیر و بہا جسکے معنی ہیں کہ خوب ٹھنڈا
 کیا اس میں طہر کو ووشل تک ٹھنڈا کرنا مراد ہے اور یہ استنباط اس حدیث ہی نے اختراع
 کیا ہے ۵ بن عقل و دانش باید گریست ۶ غور کرو کہ خوب ٹھنڈا کرنے سے یہ کہاں
 لازم آتا ہے کہ ایک شل سے باہر کلباوی اور جو دو وجہ استدلال کہین مولف نے بیان کی
 ہیں وہ بالکل واہی اور بوجہ ہیں وجہ اول سلیے کہ عمر پہلے دن کی آنحضرت نے ایک شل پر پڑ
 تھی جسکو مولف کہتا ہے کہ پانچ گھڑی دن رہی پڑھی تھی اور پھر ظہر دوسری دن کی اس پانچ
 گھڑی دن رچی کی قریب کہتا ہے اور دس اس پانچ گھڑی کی مقدار پر اسکو ٹہراتا ہے کہ آفتاب
 اور سوت بلند اور سفید خالص تھا اور اتنا نہیں جانتا کہ دن پھر ڈیڑھ پھر دن رہے بھی آفتاب بلند
 اور سفید ہوتا ہے شاید اس کے نزدیک پھر ڈیڑھ پھر دن رہے آفتاب نیچا اور زرد ہوتا ہوگا اور
 پانچ گھڑی دن رہے بلند اور سفید ہو جاتا ہوگا یہ باتیں سوا ہی باولون کے کسی سے صادر نہیں
 ہو تیں اور وجہ ثانی ۱ سلیے لغو ہے کہ لفظ فائز ان نیر و بہا جسکے معنی ہیں کہ خوب ٹھنڈا کیا
 کسی عاقل کے نزدیک خواہ وہ ہندو ہی ہو وہ شل پر دلالت نہیں کرتا اور نہ اس کے اجمال کو حدیث
 ابو سعید کی اوٹھاتی ہے کیونکہ اوس میں بھی ایسا کوئی لفظ نہیں جس سے ایک شل سے
 تنجواز کرنا معلوم ہو چنانچہ حدیث بالا اسکی منقول ہے پھر معلوم نہیں کہ مولف مجنون کس

خط سوائے ان بجز بھلا سے دو مثل نکالتا ہے **فَاللّٰهُ الْمُسْتَكْمِلُ** پس ان چاروں میں سے
 مولف کی سے بوجہ معقول جوابات ہو لئے اور ثابت ہو گیا کہ اوسکی ایک دلیل سے ہی ثابت نہیں
 ہوتا کہ وقت ظہر کا بعد ایک مثل کے باقی رہتا ہے چہ جائے دو مثل تک اب سنو کہ مولف نے
 حدیث جبرائیل سے ہی جو تم تک جمہور کے در باب ایک مثل کے ہے استدلال کیا ہے اسے کہ وقت
 ظہر کا دو مثل تک ہوتا ہے اور وجہ استدلال یہ بیان کی ہے کہ جبرائیل نے دوسرے دن ظہر
 او سو قوت پڑی ہی جو قوت پہلے دن عصر پڑی ہی تھی یعنی ایک مثل پر پس اس سے اشتراک نواز
 نمازوں کا ایک وقت میں بقدر چار رکعت کے پیدا ہوا اور یہ وہ اشتراک منوع ہے حدیث **اِذَا
 صَلَّيْتُمُ الظُّهْرَ فَانْدَوْتُ اِلَى الْحَجْرِ الْعَصَا** سے تو آخر وقت ظہر کا ایک مثل منوع ہوا بدلتا حدیث
 ابو ہریرہ وغیرہ کے اور تسعین ہوا دو مثل آخر وقت ظہر کا تو جواب اوسکا سخت لعل حدیث کے
 احادیث ایک مثلی میں سے کلام سے شیخ سلام اللہ عنی اور امام نووی کے گندا اور حاصل اوسکا
 یہ ہے کہ جبرائیل نے دوسرے دن ظہر سے ایک مثل پر فراغت پائی تھی نیز یہ کہ شروع کی تھی اور
 پہلے دن عصر او سو قوت میں یعنی بعد ایک مثل کے شروع کی تھی پس اشتراک نہ ہوا تو کہ اوسکی منوع
 سے آخر وقت ظہر کا دو مثل ہو جاوے اور ان معنی کو امام نووی نے خوب لعل بیان کیا ہے
 پس طرف پہلی حدیث ایک مثلی کی رجوع کرنا چاہیئے اور ایک دلیل عقلی مولف نے بیان کی
 ہے وہ یہ کہ بعد دو مثل کے نماز پڑھنی سے بالیقین نماز اپنے وقت میں ادا ہوتی ہے اور
 اگر ایک کے بعد پڑھیں تو شاید ہے کہ احد کے نزدیک وقت نہوا ہو پس ہوگی نماز قبل وقت
 کے اور میرے درست نہیں بالاجماع پس اسکا جواب یہ ہے کہ اگر باوجود قیام دلائل قطعیہ کے اور
 اتفاق تمام جہان کے اور ایک مثل کے خلاف امام ابو حنیفہ کا بے دلیل موجب اس بات کا ہو
 سکتا ہے کہ بعد ایک مثل کے قبل دو مثل کی نماز عصر کے پڑھنی قبل وقت سے ہوگی اس احتمال
 سے کہ شاید عند اللہ وقت نہوا ہو تو چاہیئے کہ اگر کوئی مدعی بلا دلیل دعویٰ کرے کہ وقت نماز
 عصر کا بعد تین مثل کے داخل ہوتا ہے اور اس پر کہہ دے کہ امام ابو حنیفہ دو مثل پر
 کوئی دلیل نہیں رکھتے تو اوسکی دعویٰ بلا دلیل سے نماز عصر کو تین مثل کے بعد سے جائز
 نہ رکھیں اس احتمال سے کہ شاید اللہ کے نزدیک تین بے مثل کے بعد وقت ہوتا ہو اور یہ

وریہ کوئی نہیں کہ بکا حتی المولف الخفی حالانکہ یہ قول تین مثل کل اور خفیون کا دو مثل کا دو نو برابر
 بین بی دلیل ہونے میں پس معلوم ہوا کہ مجروح خلاف بی دلیل عمل سے اوپر امر با دلیل و متفق علیہ
 جمہور کے مانع نہیں ہوتا اور باعث عدم احتیاطی کا نہیں ہوتا اور ایک دلیل و مثل پر حسب
 ہدایت بیان کے ہے وہ یہ کہ فرمایا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے ابود و بالظہر فان شدة
 الحر من فحج جھنم یعنی ٹھنڈا اگر ظہر کو شدت گرمیوں میں اور شدت گرمی کی دیا عرب میں عین مثل
 پر ہوتے ہے پس ٹھنڈک و سیوق پر ہو گے جبکہ ایک مثل سے سیاحت و سیاحت کا جیسا کہ ہدایت میں
 فرماتے ہیں و لد قولہ علیہ السلام ابود و بالظہر فان شدة الحر من فحج جھنم و اشتد الحر
 فی دیارہم فی ہذا الوقت پس جواب میں اس تقریر کا حکم ضرور نہیں کیونکہ خدا کر فضل و کرم سے خفیون
 ہی نے اسکو رو کر دیا ہے کہا قاضی ثناء اللہ بانی تہی خفی فی تفسیر منظر ہی میں و ہذا الاستدلال
 ضعیف جدا و دلالت نہ حدیث الا یزاد علی بقاء وقت الظہر بعد المثل ممنوع بل الا یزاد امرضا
 و شدة الحر انما یكون عند الزوال و بعض الا یزاد یحصل قبل بلوغ الظل مثل الشئ ولو کان
 الحر فی دیارہم حین بلوغ ظل الشئ مثلاً شد مما قبلہ لکان مقتضی الامر بالابود و تعجیل الصلو
 فی اول الوقت واللہ اعلم انتہی اور کہا مولانا عبد العلی خفی نے ارکان اربعہ میں و یخذ شدہ
 اندر روی النساء و ابود و عن ابن مسعود قال کان قد حلو رسول اللہ صلی اللہ علیہ
 وسلم الظہر فی الصیف ثلثة اقدام الی خمسة اقدام و فی الشتاء خمسة اقدام الی سبعة
 اقدام و خمسة اقدام تکون اقل من المثل فقد علم ان البود یحصل اذا کان ظل القامة
 خمس اقدامھا فلا یعارض حدیث الایراد حدیث جبرائیل انتہی اور کہا شیخ ابن الہمام نے جو
 خفیون کے سردار میں فتح القدیر حاشیہ پر ہیں ان غایۃ ما لزوم من استدلال الی ہذا ان وقت الظہر قری
 بعد بلوغ الظل مثلاً ولا یلزم منہ الا انتہاء الی بلوغ الظل مثلاً فاللیل تھری عن اللہ عی اللہ
 بما قال ابن الہمام فی الجواب الا ان یقال انہ صلی اللہ علیہ وسلم صلی فی الیوم الثانی عنہ بلوغ
 الظل مثلاً فیہ المتعین العصر من دن معارض فیہما تسمیاء وقت الظہر انتہی بخوابہ ما قال الشیخ
 سلام اللہ الخفی فی جواب من استدلالہ بما رو عنہ علیہ السلام انہ صلی اللہ علیہ وسلم صلی صارت کل شئ مثلاً
 علی کون اول وقت العصر بصیر الظل مثلاً و ہوا فی المجد و ہوا کما تریہ حکایتہ حال لا یدل

علیٰ کونہ اول فتقد ذلك انتهى ولا عند ادعای ابرو ابن الہدیٰ علی استدکال صاحب الہدیٰ
 باند لا قائل بكون ما بعد بلوغ الظل المثل وقيل بلوغه مثلان خطه عظیم لا یند خلاف ما علیہ
 من ان وقت العصر بعد بلوغ الظل المثل الی مثلین قبلہ وبعدہما الی الغروب
 علی التخل لا یقصر لمانع نہ یطلب الدلیل
 علی القول او عدم ذلك القول فکیف یجذبہ عدم
 قوطلہ بلا دلیل اطمینانگاہا ضمیمہ فی بقی ایراد ابن اطمینانگاہا کات
 پس ان عبارتوں خفیہ کے سے چار جواب لیل صاحب ہدایہ کی معلوم ہوتی ہیں اول یہ کہ دعویٰ
 حاصل ہونے ہندک کا دیار عرب میں ایک مثل پر زور سے اُسکے مخدوش ہے کیونکہ ابن سہود کی
 روایت میں آیا ہے کہ آنحضرت گرمیوں میں پانچ قدم سایہ ڈالنے سے نماز ظہر کی پڑھا کرتے اور
 سات قدم تک جو ایک مثل ہوتا ہے فارغ ہو چکے اور ظاہر ہے کہ وہ پانچ قدم ایک مثل سے
 کم ہی ہیں تو معلوم ہوا کہ اوس دیار میں پانچ قدم پر دو قدم پہلے ایک مثل سے ہندک
 ہو جاتی ہے اور یہی قدر مراد حدیث ابرو و امین جو مجمل ہے پس حدیث ابرو و معارض
 حدیث جبریل کی حسین ایک مثل وقت ظہر کا پایا جاتا ہے نہیں ہے ہذا حاصل جواب
 مولانا عبد اعلیٰ دوسرا جواب یہ کہ شدت گرمی کی تو وقت زوال ہی کے ہوتی ہے
 اور بعد زوال کے ایک مثل کے ورے کچھ تو ہندک ہو جاتی ہے پس کافی ہے
 مقتضی امر کو اوسی قدر اور اگر بقول صاحب ہدایہ کے ملک عرب میں ایک مثل پر زیادہ
 شدت گرمی کی ہوتی ہے بہ نسبت نصف النہار کیلئے پانچ یا آٹھ مثل کے تو مقتضی امر کا
 یہ ہوا کہ قبل ایک مثل کے ہندک میں نماز پڑھیں اقول یہی مجمل ہے قول
 اوس شخص کے کا جواب اردو بالظہر کے یہ معنی کرتا ہے کہ ظہر اول وقت میں پڑھو
 یعنی اگر تم کہو کہ شدت گرمی کی عین مثل پر ہوتی ہے بہ نسبت اول وقت کے تو
 اول وقت پڑھو تو کہ ابرو حاصل ہو بیچ وقت ظہر کے کہ ایک مثل ہے پس دفع
 ہو گیا بیان سے اعتراض مولف کا جو مسئلہ تیسرے میں ان معنی پر کیا تھا اور
 ان معنی کو ابی بکروا ہی بن گیا تھا یہ نہ سمجھا تھا کہ یہ معنی مطلقاً نہیں بلکہ

اوس تقدیر پر مبن جو پہننے اور ہمارے پیشواون کے حنفیون نے اختراع کی
ہے کہ دیار عرب میں گرمی وقت ایک شل کی بہ نسبت اول وقت کے زیادہ
ہوتی ہے فقہ برقیہ جواب میں کہ فرض کیا کہ ملک عرب میں ایک شل ہی پڑھندک
ہوتی ہے لکن تنہ تو ہر ملک میں ہی حکم دے رکھا ہے پس ایک ملک کی گرمی
پر ہر ملک کو کس دلیل سے قیاس کیا ہے ہذا ان الجوابان مسالہ القاضی
شاء اللہ قدس سرہ چوتھا جواب میں کہ بطور فرض محال کے فرض کیا کہ ہر ملک
میں عرب ہو خواہ ہند خواہ روم خواہ شام گرمی وقت ایک شل تک زیادہ رہتی ہے
اور بعد ایک شل کے ٹھنڈک ہوتی ہے لکن سے دو شل تک وقت
رہنا ظہر کا کہان سے ثابت ہوتا تو دلیل ناقص رہی ہذا مسالہ کلام ابن الہمام
اقول اگر ایک شل سے شروع ہون اور لبنی قراءت اور طویل رکوع اور سجود
سے بیس رکعتیں پڑھیں تو ڈیڑہ شل تک بخوبی فراغت حاصل ہوتی ہے پہر کیا
دلیل ہے باقی رہنے پر وقت ظہر کے دو شل تک پس ثابت ہوا کہ کوئی دلیل
قوی یا ضعیف نہیں جس سے وقت ظہر کا دو شل تک ثابت ہوا سیواسطے جناب
قاضی ثناء اللہ پانی پتی نے جنکو شاہ عبدالعزیز ہستی وقت کہا کر سوتے باوجود یکہ
بڑے حنفی اور فقیہ تھے صاف کہہ دیا ہے کہ یہ وقت دو شل تک کسی حدیث صحیح
یا ضعیف سے ثابت نہیں ہوتا اور اسیدواسطے صاحبین امام سے مخالف ہو کر
موافق جمہور کے ہو گئی جیسا کہ ابتداء مسئلہ میں کلام انکا تفسیر مظہر ہی سے نقل
کیا گیا پس اسیدواسطے امام مقام عالی مقام انصاف بین عدل آمین اما سوا مولینا
ابو حنیفۃ النعمان افاض اللہ شایب الغفوا الغفران اپنے مذہب کو اخیر میں چھوڑ کر قال
ہوئے میں کہ وقت ظہر کا ایک شل تک ہے اور حنفی لوگ انکے متبع پہر ہی
مانند کچہری عدالت کے وکیلون کی اونکی طرف سے وکیل ہو کر جھگڑا اور مجاہدہ نہیں
چھوڑتے بڑا تعجب ہے کہ مدعی اور مدعی علیہ تو آپس میں راضی اور موافق ہو گئے ہیں اور
وکیلون کو جنگ جہال سے اب تک صبر نہیں ہے اور رجوع امام کا اپنے مذہب سے طرف

قول صاحبین اور جمعہ کے بحیث ائیمہ حنفیہ نے اپنی کتب میں لکھا ہے ایک و نہیں ہے صاحب
 خزائنہ الروایات میں کہ متقی البحار سے رجوع امام کا نقل کرتے ہیں اور ایک صاحب قیادہ
 شافعی میں اور ایک صاحب کتاب فیس اور ایک صاحب الجوهرا نسیر شرح تنویر الابصار
 میں اور ایک امام ہندو فی میں اور ایک صاحب صراط القوم میں چنانچہ ملا عابد
 ہندی حنفی مولانا صاحب لطیفہ شرح مسند امام ابی حنیفہ میں فرماتے ہیں قد ألف
 الشیخ زین الدین محمّد صاحب البحار لائق رسالة لتأیید مذہب الامام فی هذه المسألة
 خاضعاً استدلال علی مطلوبہ بادلۃ متعدّدة واجاب عنها الشیخ ابوالحسن السبکی فی
 حاشیہ شیخ فقہ القدر لابن الہام لکن لما دایت رجوع الامام الی قول الجمهور واسغنی ذکر
 شیخ من ادله والجواب علیہا ردّاً للاختصار مع انه رومی فی المسألة المذكور
 عن الامام ابی حنیفہ رحمہ روایات متعدّدة فمنہا رواية جبرہ الطائمتین سیوی الزوال
 ومنہا رواية المثل المشہود ان کلّتا الروایتان ینخرج الظہر معجّی العصر و ذکر فی المحيط البوہانی
 و الاصرار لا تقرّ فی رواية المثلین لخروج الظہر و انما ہی فی معجّی العصر منہا ان المعجّی فی خروج
 الظہر المثل فی معجّی العصر المثلان ثم المشہودین الا صاحبان الا فی رواية محمد رحمۃ اللہ عنہ الثانی
 رواية المس عنہ والثانی رواية أسد بن عمر عنہ وان الاول ہی ظاہر الروایة فلذلك اتخذھا الناس
 مذہباً للامام کما هو رای الحنفیة فی ظاہر الروایتہ وجعل صاحب المسبوط الاولی
 رواية ابی یوسف عنہ والثانیة رواية محمد عنہ والثالثة رواية الحسن عنہ وجعل الطحاوی
 فی شرح الآثار الروایة الاولی رواية ابی یوسف والثانیة رواية الحسن عنہ و ذکر فی خزائنہ الروایات
 ناقلاً عن المتقی البحار ان ابی حنیفہ رحمہ قد رجع فی خروج وقت الظہر مدخول وقت العصر الی قولہما
 و ممن نقل انضیاء رجوع الامام الی قول صاحبیہ صاحب الفتاوی الشافعی صاحب کتاب الایس و صاحب
 الجوهرا المنیر فرج تنویر الابصار و ذکرہ ایضاً فی زیادات الہندی و علی مستندک الشبان فی
 باب ما یحل کلاً و ما لا یحل فقال قد صحّ عن ابی حنیفہ عن قولہ لا یحل اکل لحم الخیل و عن اختلاف
 الشافعی و خروج وقت الظہر مدخول وقت العصر و عن اشیاء حدیثا و ممن نقل الرجوع
 فیصاحب صاحب صراط القوم ثم فاذا کان هذا القدر مقرباً فی رجوع الامام و انضمّ الی ذلك

قول اہل مذہب اذ کان الامام فی جانب وصاحبہ فی جانب فالمتقی بالخیار انشاءً افقی بقول اصحابین کان
العدد والی قول الجمهور واما قول صاحب البحر لا فقی لا نعل الا بقول الامام الاعظم وان افقی
المفتون بخلافه فذلك محل فیما لم یختلف الروایة فی تلك المسئلة عن الامام ولم ینقل عنه
الرجوع والا فمقی خلف الروایات عندك انت احداهما یتسلک صاحبہ ویبایذ عن الامام
فهل ذاك الامام فمن افقی بقولهما فانصار ویبایذ من قول
الامام لا برألهما المحبرد عن قول الامام قبله
انتهی کلام السندی اور اسی سبب سے کتب مشہورہ متداولہ معتبرہ میں جیسے برائے
اور غایۃ البیان حاشیہ ہدایہ اور ینامیع اور نعر الاذکار اور بردان اور فیض وغیرہ میں
ایک مثل کی تصحیح کی ہے اور اسکی مذکور نے الاصل کہا ہے اور قابل عمل کے ٹھہرایا
ہے اور طحاوی نے بھی اسکی واخذ کیا ہے جیسا کہ کہا شیخ سلام السبکی نے تعلیل
میں ودوی عن ابی حنیفہ ان وقت الظہر لی المثل کما قلت المثلثة الباقیۃ والجمہود نے
البدایہ ہو الصمیم المذکور فی الاصل وغایۃ البیان ہا اخذ ابو حنیفہ وهو المشہور عندی البیانیم
الصمیم عن ابی حنیفہ فی الدالت احتار هو قواہما و ذ فر قال الطحاوی وبہ ناخذ و نحن
الاذکار والماخوذ بہ فی الرہان ہوا لا ظہر لیمان جبہ ٹیل دھو بغیر الباب فی فیض و علیہ
علا الناس الیوم وبہ یفہی انتہی اور واضح ہو کہ نقل کرنا ہمارا رجوع امام کی کو طرف متکین
کے اور بیان کرنا ہمارا مستند ہونے کو اور قابل فتویٰ کے ہونے کو نزدیک نہیں علماء
حنفیہ کی بھی محض بطور الزام ہے اور بصورت اظہار خبر و افقی کے نہ بایں طور اور اس نظر
سے ہے کہ امام کی رجوع سے ہوگو گنجائش عمل کی احادیث یکثیری پر مبنی حاشا و کلام
اسلئے کہ اگر امام ابو حنیفہ اور انکے صاحبین بھی اور تمام حنفی اکابر پچھلے ایک مثل کے
قابل نہوتے تو بھی ہوگو احادیث یکثیری صحیحہ مرویہ عن ابی حنیفہ و علیہ وسلم پر عمل کرنے
میں کچھ تامل نہوتا ہمارے نزدیک غالیین بالحدیث کو اتباع رسول و نہ کی حدیث کا
مجتہد کے عمل وراخذ پر موقوف نہیں جیسا کہ باب ثانی کے جواب میں برائیل قطعہ
ثابت کیا گیا و اسد نقالے اعلم بالصواب فالحمد لله عید ما و قضا لا نبات المثل للفصل بہن الظہر

ما الضمیر الساعی القلہ الفصل اذنا عن فی الفصل بالملین اللہ اثبت فی حدیث صحیحہ ولا ضعیف عن النبی سید
 المتقلین ولم یتلفاہ بالقبول اجمہ داهل العلم من المجتہدین الماحدین فی الشائین و صلی اللہ علیہ
 رسولہ محمد وآلہ الطاہرین للحسینین قال مسئلہ پانچواں جمع کرنا دو نماز و نجا بیچ ایک
 وقت کے اقوال اس مسئلہ کی تحقیق کان لگا کر سنی جائیے کہ اس مسئلہ میں جناب مولف
 نے بہت ابلہ فریبی اور حق پوشی کی ہے کہ دلائل میں وہ حدیثیں بیان کی ہیں جنکی طرف
 محکو کچھ التفات نہیں یعنی ایک روایت ابو داؤد کی جسکے راوی میں ضعف تھا ہماری دلیل
 ٹہر کر نقل کر دی اور جو روایتیں صحیحہ متعددہ اوسمیں تھیں چھوڑ دیں ایسا ہی ایک روایت
 معجم اوسط طبرانی کی سے اور ایک روایت اربعین حاکم کی سے جنہیں کچھ ضعف تھا
 دلائل ٹہر کر نقل کر کے اون کے بعض راویوں پر طعن کر دیا اور جو روایتیں صحیحہ متعددہ
 بخاری اور مسلم اور ترمذی اور ابو داؤد اور نسائی اور ابن ماجہ اور مصنف ابے بکر
 بن ابی شیبہ اور سندانی یعلیٰ اور مصنفات بیہقی اور موطا امام مالک اور موطا امام محمد
 اور معانی الآثار طحاوی اور مستخرج لابن نعیم وغیرہ میں مشہور اور متداول تھیں نقل کر کے
 اونکا جواب نہیں دیا کاش صحاح ستہ ہی کی صحیح حدیثوں کو دلیل ٹہراتا اور یہاں
 سے جواب دیتا یہ کیا دینداری ہے اور کیا مردانگی کہ کتب متداولہ صحیحہ بخاری سے
 و مسلم جسی کو چھوڑ کر اربعین حاکم اور اوسط طبرانی کو جا پکڑا اور اونسے دو روایتیں ضعیف
 نقل کر کے اونکا جواب دیدیا تو کہ عوام کو یقین ہو کہ مجوزین جمع بین الصلوٰتین
 کی فقط اسبقدر دیکھیں رکھتی ہیں جنکو مولف نے ضعیف کر دیا خیریت جو کیا
 بزعم خود اچھا کیا اب ہم سے تحقیق اس مسئلہ کی کما مینفی سنی جائے کہ اپنی دلیلین
 کیسے قوی پیش کرتے ہیں اور تمام حنفیوں کے عذرات کو جو مولف نے بیان
 کئے ہیں وہ بھی اور جو اور حنفیوں نے بیان کئے ہیں وہ بھی کس طرح بالاستیعاب
 نقل کر کے اونکا جواب دیتے ہیں پس معنیٰ نہ ہے کہ جمع بین الصلوٰتین نے
 السفر صحیح اور ثابت ہے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے بروایت جماعت غلطیہ
 صحابہ کبار سے جنہیں میں علی اور عبداللہ ابن عمر اور انس اور عبداللہ بن عمرو

بن عاص اور عائشہ اور ابن عباس اور اسامہ بن زید اور جابر اور ابو جحیفہ اور معاذ بن
 جبل اور ابن مسعود فی احد الروایتین اور سعد بن ابی وقاص اور سعید بن زید اور
 ابو موسیٰ اشعری اور ابو ہریرہ اور کئی سوائے انکے اور مروی ہیں روایتیں انکی
 اون تیرہ کتب حدیث میں جنکا ذکر بالا گذرا اور کتنی اور کتب میں سوائے اون کے
 لاکن مجموعہ روایات میں بعضے تو ایسے ہیں کہ اون میں فقط جمع کرنا رسول اللہ صلی
 اللہ علیہ وسلم کا دو نمازون کو بیان کیا ہے اور کیفیت اوس جمع کی بیان نہیں
 کی پس حنفی لوگ اون حدیثوں میں یہ تاویل کرتے ہیں کہ مراد اس جمع سے جمع
 صورتی ہے یعنی پہلی نماز کو آخر وقت میں پڑھا اور دوسری نماز کو اول وقت
 پڑھا تو یہ بظاہر اور بصورت جمع معلوم ہوتی ہے اسطور پر کہ اوسمین تاویل جمع
 صورتی کو دخل ہے بیان کی گئی ہے اسلئے وہ حدیثیں جنہیں تاویل کو مخالفت
 کی دخل نہیں ذکر کرتے ہیں تو منصفین با فہم اور ناظرین با علم اون حدیثوں کو یہ کیفیت
 کو بھی انہیں احوال ثبوتہ الکلیف پر محمول سمجھیں تو واضح ہو کہ جمع میں الصلوٰۃ
 دو قسم ہے جمع تقدیم اور جمع تاخیر پس دونوں قسموں کی حدیثیں علیحدہ علیحدہ
 ذکر کرتے ہیں حدیثیں جمع تقدیم کہیں روایت کی ہے مسلم نے طریق سے حکم
 بن عقبہ ابو جحیفہ سے یقول خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم بالهاجرة الى البطحى فتوفي
 فضيلة العصر حين يد يد غنفة المرأة والحار يمان من وداثما اور دوسری
 روایت بخاری کی اس طرح پر ہے خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة
 فضيلة البطحى الظهر كاتين والعصر كاتين فضيلة يومئذ كما امام نووی نے شرح صحیح مسلم
 میں فی دلیل علی العصر والجمع فی السفر فضیلان الا فضل لمن ادا الجمع وهو نازل فی وقت
 الا و لی ان یقدم الثانية الى الاولى انتہی اور کہا شیخ سلام اندھنی نے محلے میں
 وظاہرہ تقدیم العصر فی وقت الظہر انتہی قولہ جب الظہر ہو کون الیما جرة طرف الخرج
 والوضوء والصلوة جمیعاً لان کلام من الخرج والوضوء والصلوة مرتب الوقوع ومتقارب
 ومتقارب الوجه فان الفاء علی لفظة فتوضاء فضيلة للترتيب بلا متقدم قالہ فی

انما هو ايضا بآثار الفاء للترتيب بلا تعلق انتهى مثالی الحشی الملا صادق قوله
 قدس سره بلا شبهة هذه القيد مما فات المصنف ولا بد منه لا يقال يستفاد من
 قوله ثم من بابي لا نقول لان ذلك لجواز ان يستفاد منه التقاوت بالجمع
 المخصوص ونحن نقول لولا يقتضی المصنف عليه في شرحه لا يمكن ان يقال
 مخالف الجمهور واختار كونه الفاء لمطلق الترتيب انتهى فيكون المعنى علی ما
 يقتضيه الفاء انه عليه السلام خرج في الهاجرة وتوضأ في الهاجرة وصلى الظهر والعصر الهاجرة
 فان قلت ان قيل انه عليه السلام صلى الظهر كما قلتم اي غير مترسخ عن الخروج في الهاجرة والتوضؤ
 فيها كان يصلي بعد دخوله وقتها قلنا هذا خلاف الظاهر وقد تقرر ان المصنوع من الكتاب
 والسنة قبل علی الظواهر ما لم يصر منها ما نفع قطعي كذا قال في العقاید النسفية وهما ابو جلد
 ما نفع يمنع حمل الحديث علی الظاهر فان قلت ما يمسك به الحنفية من احاديث
 الجمهور انما هي انكار بعض الصحابة كابن مسعود عن الجمع وقطعية ثبوت لقين
 اليقاعات لا صلوات ونحوه عن الخطاب عن الجمع بين الصلوة ما نفع عند
 حمل الحديث علی الظاهر قلنا لا شيء ولا واحد مما تسكوا به وجب لاقتناع الجمع بين
 الصلواتين مطلقا مقدما كان الجمع معوضا كما استبر في تمام الجواب عن ادلتهم في حق فواهر الاحاديث سائمة
 عن الملائكة الذين اياها قد بعثنا ان لفظ ضليح مع مقولة لفظ الظهر مع قوله لفظ العصر مرتب عن
 ترجم عن الخوارج ما تهم فيه وكيف لا يتم في دليل مع الترجيح والتوضي بعد ان يتم عندها الطولية معمله فافهم
 من حاصل ترجمه اس حديث كاسميه بواكر انخفضت وقت زوال آفتاب کے بطحا
 میں وقت غروب کے لئے پس اوسى وقت میں نماز ہوئی وضوء کیا میں دس وقت
 نماز ہوئی جمع اور عصر کو جمع کر کے پڑھا اور روایت کی ہے ترمذی اور ابو داؤد نے
 حدیث تھامی سے عبد اللہ بن سعد بن زید بن ابی اسیب عن ابی الطفیل عن معاذ بن جبل النبی صلی
 اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ اگر تم قبل زوال الشمس آخر ظہر لی ان مجھے ہا الی العصر فیلیہما جمیعاً و
 اذا رجع بعد ذلک الشمس تجل العصر لی الظہر و صلی الظہر والعصر جمیعاً فان اذا دخل قبل الغروب
 اخر المغرب حتی یصلی بامم العشاء و اذا دخل بعد المغرب عمل العشاء ضلیحاً مع المغرب

ایسی آن حضرت صلی اللہ علیہ وسلم سفر غزوہ تبوک میں اگر قبل طلوع آفتاب بی سوار ہوتے تو طہر
 کو مؤخر کر کے عصر سے ملا کر پڑھتے اور اگر بعد طلوع آفتاب سوار ہوتے تو عصر کو طہر کے وقت
 میں طہر سے ملا کر پڑھتے اور اگر سوار ہوتے قبل غروب آفتاب تو مغرب کو مؤخر کر کے عشاء
 کے ساتھ پڑھتے اور اگر بعد غروب کے سوار ہوتے تو عشاء کو بھی مغرب ہی کے ساتھ
 پڑھ لیتے راوی اس کی سب تفصیلات میں اما الاول فهو قتيبة بن سعيد بن جبيل بفتح الجيم بن
 حريش الشقي ابو رجاء البغدادى بفتح الموحدة وسكون المعجمة يقال اسمعني وقيل على ثقة ثبت
 والثاني هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهري ابو الحارث المصري ثقة ثبت فقه امام مشهور
 والثالث هو يزيد بن ابى جبيب المصري ابو رجاء واسم ابيه سويد ثقة فقيه والباقيان صحابيان
 كل ذلك في الترمذي او كما ترجمته في ردوى على بن المديني عن احمد بن حنبل عن قتيبة هذا الحديث
 وحديث معاذ حديث حسن غريب تفرد به قتيبة لا يثبت احدا رواه عن الليث وحديث
 الليث عن يزيد بن ابى جبيب عن ابى الطفيل عن معاذ حديث غريب والمعروف عند اهل
 العلم حديث معاذ من حديث ابى الزبير عن ابى الطفيل عن معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم
 جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء رواه مرة بن خالد وسفيان الثوري
 ومالك وغيره احمد بن ابى الزبير المكي انتهى اور کہا ابو داؤد فی دلم یروى هذا الحديث الا عن قتيبة
 وحده انتهى اقول لا يخفى على العالم باصول الحديث ان تفرد الراوى برواية انما يستلزم كونها
 مشكوكا شاذة مردودة اذ كان ذلك الراوى غير ضابط ولا ثبت او بخالفه في تلك الرواية
 احفظ منه واضبط واما اذا كان المتفرد حافظا ثقة ثبتا لم يخالفه احد فيها او خالفه احد
 لكن المخالف مثله في الحفظ والتثبت فحينئذ لا تكون رواية التي تفرد بها مردودة بل هي مقبولة
 نعم المقبولة بشرط الاول صححة وبشرط الثاني حسنة قال الامام ابن الصلاح فيه تفصيل فما
 خالف تفردة احفظ منه واضبط فشاذا وان لم يخالف وهو عدل ضابط فصحيح وان لم
 يغير ضابط لكن لا يبعد عن تدجيرة الضابط حسن وان بعد فمكر انتهى نقلاً عن السيد جمال الدين
 الحديث صاحب دوضيرة الاحباب في مسالمة في اصول الحديث ثم قال ويفهم من قوله
 احفظ واضبط على صيغة التفضيل ان المخالف ان كان مثله لا يكون مردودا انتهى قال

الإمام القنوي في مقدمته شرحه على صحيح مسلم واذا انتفتت المتابعات ونحضر فردا فلا رتبة
 احوال حال يكون مخالفا لروايته من هو حافظ منه فهذا ضعيف ويسمى شاذا منكرا واحالا
 لا يكون مخالفا لروايته يكون هذا الراوي حافظا عما يها متفقا فيكون صحيحا واحالا يكون قاصرا
 عن هذا ولكن قريبا من درجته فيكون حديثه حسنا واحالا يكون بعيدا عن حاله فيكون شاذا
 منكرا مردودا فحصل ان الفرد قسمان مقبول ومردود والمقبول ضربان فرد لا يخالفنا
 كامل الا هيلته وفرد قريبا منه والمردود ايضا ضربان فرد مخالف للاحفظ وفرد ليس في
 روايته من الحفظ ولا ثقلان ما يجبره فركه والله اعلم انتهى واذا تم هذا فنقول ان تفرقا
 قتيبة بهذه الرواية عن الليث لا يضر صحة الحديث لان قتيبة ثقة ثبت كما مر عن التقريب ولم
 يخالف احد في تلك الرواية عن الليث ومن ادعى خلافا فحليه البيان وكذا تفرقا الليث بهذه
 الرواية عن يزيد بن ابي حبيب ان قال به قائل لا يضر صحة الحديث لان الليث ثقة ثبت
 فقيم امام مشهور كما مر عن التقريب ولم يخالف احد في تلك الرواية عن يزيد وكذا تفرقا يزيد
 بن ابي حبيب بهذه الرواية عن ابي الطفيل ان قال به قائل لا يضر صحة الحديث لان يزيد وان
 خالف ابو الزبير المكي في الرواية عن ابي الطفيل لكن ابو الزبير المكي ليس بان ثبت من يزيد
 بل ليس مسما ويا له لان يزيد ثقة فقيم كما مر عن التقريب فهو في المرتبة الثانية لان هذا
 موكد وقد قال الحافظ في التقريب فاما المراتب فاولها الصحابة فاصوح بذلك ثم
 الثانية من الكلد مدهم اما بافعل كادوق الناس او ينكرير الصفة لفظا كثرة او مفع
 كثرة حافظ انتهى واما الزبير المكي صدوق فقط ومع ذلك مدلس قال
 الحافظ في التقريب محمد بن مسلم بن تدريس بفتح المثناة وسكون الدال المهملة
 وضع الراوي الاسدي مولا هم ابو الزبير المكي صدوق الا انه يدلس من الرابعة
 انتهى فهو في المرتبة الرابعة لما قال الحافظ الرابعة من فمر عن درجة الثالثة قليلا
 اليه لاشادة بصدوقه ولا باس به او ليس به باس انتهى فكيف يجوز تفريقه
 ابن ابي حبيب بالرواية عن ابي الطفيل خلاف ابي الزبير المكي الذي
 هو دون في الثبوت والنقاية فافهم: يستتبع استتبع هو ان يه حديث قتيبة في ما يوجد

تقریر قتیبہ کی اول تو صحیح ہے کہا حقیقہاً ورنہ اسکا حسن میں تو کسی اہل بصیرت کو کلام نہیں لیا
 قال الترمذی حدیث حسن غریب یعنی غریب ہی منظر تقریر کے اور حسن ہے اس نظر سے کہ خلاف اسکا
 کسی احفظ او اضبط نسبت اسکی روایت کی ہو کہ نہیں اور جو کہ سنیوں کے زلیعی حنفی سے نقل کیا ہے
 کہ دوم حدیث در باب جمع تقدم کے نہ غلط نہیں تو جواب اسکا یہ ہے کہ زلیعی ایہ جرح
 اور تعدیل میں ہیں اور اسکا مذہب تو یہ ہے کہ حنفی مذہب کی فقہ تراشی کرے نہ یہ کہ حدیث میں
 جرح کرے اور جو کہ مولف نے یہ قول ابوداؤد سے بواسطہ عینی کے نقل کیا ہے تو جواب اسکا
 یہ ہے کہ ابوداؤد اپنے سنن میں حدیث صحیح ابو جحیفہ کے جو بخاری اور مسلم سے نقل ہو چکی ہے
 جس سے صائن جمع تقدم ثابت ہوتی ہے روایت کی ہے اور یہ حدیث قتیبہ بن سعید و اسکا
 صحیح ہونا ثابت کیا گیا ہے روایت کی ہے اور جرح قدم او سپر نہیں کیا اور سداً تقریر قتیبہ کے جو
 کہ ثنائی صحیح حدیث کے نہیں کہا حقیقہاً کچھ زبان پر نہیں لایا یہ کس طرح تسلیم کیا جاوے کہ یہ قول
 یہی کہا ہو تو اگر جناب مولف کو کچھ غیرت آوے تو نشان دہی کریں کہ ابوداؤد نے کون سے
 کتاب میں یہ قول کہا ہے پس محقق ہوا کہ جمع تقدم احادیث صحیحہ جو بعض اہل علم سے علی
 شرط اشعین میں اور بعض کم اونکے درجہ ثابت ہے اسنو حدیث متین تاخیر کہیں تو
 ابی سلم نے نف سے ان بن عمر کان اذ جلد بہ السیر جمع بین المغرب والعشاء بعد ان یغیب
 الشفق ویقول ان رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم کان اذ جلد بہ السیر جمع بین المغرب
 والعشاء اودادیت کی ہی نومذنی ابن عمر سی انہ استخف علی بعض اہلہ فجد بہ
 السیر و آخر المغرب حتی غاب الشفق ثم نزل فجمع بینہما ثم اخبرہم ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 کان یفعل ذلک اذ جلد بہ السیر لہم کہاتوکلہ ہذا جرح حسن صحیح اور روایت کی ہے بخاری
 نے سالم بن عبد اللہ سے و آخر ابن عمر المغرب و کان استصرخ علی امرأۃ صفیۃ
 بنہ ابی عقیلۃ فقالت لہ الصلوۃ فقال سرحتی ساد میلین او ثلثۃ ثم نزل فصرخ فقال
 ہذا لای النبی صلی اللہ علیہ وسلم اذ جلد بہ السیر و یہ بات ادنی عاقل ہی جانتا ہے کہ اگر بعد
 دخول وقت مغرب کے دو تین کوس سافت چلیں تو اتنی شفق غایب ہو جاتی ہے اور وقت
 عشاء کا داخل ہو جاتا ہے اور صاف سنو کہ روایت کی ہے بخاری نے اسلم سے قال کنت

ایدی کے توجہ اب اس تحریر کا یہ ہے کہ اس آیت میں تو تعلق الی المرافق کا فاعل اسو اس مع لحاظ
وجہ کے ممکن ہی نہیں ایسے کہ وجہ کے مرافق غایت نہیں ہو سکتی اسو اس کے الی المرافق کو فقط
بلحاظ ایدی کے فاعل اسو اس تعلق دیا ہے بخلاف اس حدیث کے کہ وہاں تعلق حین لغیب
کا جمع سے بدون لحاظ مغرب اور عشاء کے دونوں کے ممکن نہیں اور مجمع ایسا لفظ ہے کہ اس سے لفظ
مغرب کو جدا کر کے مطروف حین کا ہرگز نہیں کہہ سکتے کیونکہ جمع کرنا سوامی اندد اشتیاء کے
نہیں ہو سکتا فقط ایک ہی سٹی کو کوئی کیا جمع کرے گا اور اس کی کچھ معنی نہیں کہ جب کہ شفق نما
ہو مطلق عشاء الکیلی کو جبکہ تھے مان النبتہ اگر لفظ حدیث کے لفظی المغرب والذی حین
لغیب اشتیاء ہوتے تو کہہ سکتے کہ حین متعلق ہے لفظ کے فقط باعتبار عشاء کے اور در حالت
کہ حدیث میں لفظ مجمع کا ہی تو تعلق حین کا ساتھ اس کے بعد تجرید اس کے کے مغرب سے کہہ
نہیں ممکن قدریہ اور روایت کہ ہر بخاری اور مسلم نے اس سے قال کان رسول اللہ
صلی اللہ علیہ وسلم اذا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَوْبُعَ الشَّمْسُ حَرَامَ الظَّهْرِ وَفِي الْعَصْرِ ثُمَّ نَزَلَ الْجُمُعَ
بَيْنَهُمَا فَانْزَاعَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يُتَحَلَّ صَلَى الظَّهْرِ فَرَكِبَ سَبْلَبَ اسْكَامَاوِثِ
ساحلہ سے معلوم ہو چکا لاکن محزون کی اس میں ایک اور تحریر ہے وہ یہ ہے کہ ضمیمہ میں
کی مداح ہر طرف دو وقتوں کے یعنی طرف وقت ظہر اور وقت عصر کے تو معنی یہ ہوئی کہ جبکہ
دو وقتوں کو نہ ایک وقت میں دو نمازوں کو پس جواب اسکا یہ ہے کہ اس حدیث
میں دو وقت کہیں یہ مذکور نہیں اگر ہی تو وقت عصر کا اکیلا مذکور ہی ہو جو چیز مذکور ہی نہ ہو اس
مرجع ہذا بڑی حماقت ہی بخلاف ظہر اور عصر کے جبکہ ہم مرجع ہدایت میں کہ وہ صریح اور ظاہر ہو جو
ہے شاید بے غیظ و تعصب کے نظر نہیں آتا ہو گا لاکن اس کے مذکور سے لفظ ظہر اور عصر
کا جو صریح اور بین ہی معلوم تو نہیں ہونیکا ۵ گزینہ بدو در شہر چہ چشم چشمہ آفتاب
را چہ گشت ناہ وہ اب ایک اعتراض اور ہی مولف کا ان احوال میں اس پر وہ یہ ہے کہ ایک
یہی ان حدیثوں کا نہری ہے اور اس کو عادت ہے اور آج کے جیسے کہ کہا طحاوی
اور کرمانی اور زبلی نے پس احتمال ہے کہ لفظ حتی یہ داخل اول وقت عصر ہے نہ آخر
میں اور لفظ لے اول وقت العصر کا دوسرے اور تیسری حدیث میں اور لفظ حین

سعد
عصر

یغیب الشفق کا دوسری حدیث میں زہری نے اپنی طرف سے ملا دیا ہوگا تو یہ حدیث مدرج
 ہوئی اور مجروح پس جواب اسکا یہ ہے کہ ان حدیثوں میں اور آج کی بوہی نہیں آتی اور کسی
 لفظ کو اوغین سے مدرج نہیں کہہ سکتے اس لیے کہ لفظ حق یا غل و ر کے اوّل قوت العصر جا
 مجروح میں اور متعلق مجب کے اور حین تغیب الشفق ظرف ہر جمع کے اور ہدایۃ الغویث ہے
 جانتا ہے کہ مجروح اور ظرف و فاعل وہ ہر استقلال نہیں ہوتا اور بغیر اپنی متعلقات کے اسکا وجود
 نہیں ہوتا اور سوا ہی اپنی متعلقات کے کچھ سنی مستقل نہیں کہتے حالانکہ مدرج وہ کلمہ ہوتا
 ہے جسکو فی الجملہ استقلال ہو گیا کہ روایت کر ہے خطیٹ طریق سے الوقطن اور شبانہ
 کی ابوہریرہ سی قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اسبغوا الوضوء وکیل للاعتقَابِ مِنَ النَّارِ
 تو اس میں یہ لفظ مستقل اسبغوا جو دراصل قول ابوہریرہ کا ہی نہ رسول اللہ کا ابو
 قطن اور شبانہ نے حدیث مرفوع وکیل للاعتقَابِ میں ملا دیا اور روایت کے ہی دار قطن نے
 اپنے سنن میں طریق سے عبد الحمید بن جعفر کی سبعة بنت صفوان سے قالت سمعت رسول اللہ
 صلی اللہ علیہ وسلم یقول لمن شکرہ اوانشیئہ اودفعیہ فلیتوضأ تو اس میں عبد الحمید بن انشیئہ
 اور رفعیہ کو اپنی پاس سے ملا دیا ذکر کلام الحدیث مع بیان الادراج العلماۃ العالمی فی حاشیہ
 علی شرح الخصبة پس اننا ظہر غیر مستقیم جہاں وجود ہی نہیں ہوتا سوا اپنے متعلق کے اور کچھ
 ہی نہیں کہتے سوا متعلقات کے احتمال اور آج کا نکالنا بڑی جہالت کے بابت ہی خاص
 کہ حین یغیب الشفق کو جو اخیر میں ہو سکے حدیث کے واقعہ مدرج کہنا کمال درجہ جہالت ہی کیونکہ
 وہ ظرف متعلق مجب کو اور معمول اسکا ہے اور نوراج اخیر میں حدیث کے سوا ہی جملہ کی جہول
 ہی نہ ہو کسی لفظ حدیث کا مقصد نہیں کہ اس شرح تجرید میں واما مدح المتن فہو ان
 یقع فی المتن کلام لیس فیہ فتان ین فی اولیہ و تانہ فی آتاکوہ و تانہ فی الخیر و ہوا کثرت لاند
 یقع بعطف جملہ علی جملہ اور کہا علوی حاشیہ میں نہ یقع بعطف جملہ علی جملہ ای فی
 الواقع فیما ین استقلالہ من اللفظ السابق فمیں من لفظ الحدیث انتہی اور کہا ہن قیاس
 نے انما ین الادراج بلفظ تابع ین استقلالہ عن اللفظ السابق انتہی کن فی حاشیہ
 العلماۃ اقول مثلاً ما رواہ البخاری و زہری بن معاویہ عن الحسن بن الحسن القاسم

ابن حنبلہ عن علقمہ عن عبد اللہ بن مسعود ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم علمہ التمشید
 فی الصلوة فقال التیمات لله فذکوه حتی قال یشہد ان لا اله الا الله واشہد ان
 محمدًا رسول الله فاذا قلت هذا فقد قضیت صلواتک ان شئت ان تقوم ثم وان شئت
 ان یقعہ فافعل ان رواہ الحنبلہ فادخل الحدیث فاذا قلت الحمد انما هو من کلام ابن مسعود کلام النبیل
 علیہ السلام کذا ذکرہ العسکری فانظر الحاشیہ فی کتابہ انما هو کلام ابن مسعود ثلاثہ من
 کتبہ میں اور اج معتقد نہیں ہے جو واقعہ اسکا اور اگر اعتراض کرو کہ اگرچہ اس حدیث
 میں زہری نے اور اج نہیں کیا لکن اسکی عادت تھی اور جبکی عادت ایسی ہو وہ شخص
 مجروح ہوتا ہے اور ساقط الحدیث اور حدیث اسکی نامقبول ہوتی ہے جواب اسکا یہ ہے
 کہ زہری کی یہ عادت نہیں کہ اور اج نہ شریعت مستطعد الت ہوتا ہے وہ کرتا تھا بلکہ اولی
 اسکا اسقدر ہوتا ہے کہ تفسیر کسی لفظ غریب و رکی کر دی اور اسقدر راجح مستطعد الت نہیں
 ہوتا خاص کر ان احادیث میں جو بخاری مسلم کے سرور ہوں کہا علوی نے حاشیہ شرح
 النجیہ میں قال الادراج باقماہ حرام لمافہ من التلیس التلیس ان کن بعضہ اخف من بعض
 کہ تفسیر لفظ غریب مثل المراتبۃ والمخایرة والعرا یا ونحوہا مافہا فی زہری وغیرہ من
 الاثام بل لا یظہر الترمذی فی منہ سیمافی المتفق علیہ و قول ابن السمعانی المعتمد لہ
 ساقط الحدیث و یحتمل ان الکلم من وضعہ و هو یحتمل بالکذا ابن حنبل علی ما عدہم وقد ذکرنا من المصنف
 ومن یحتمل ان الحدیث انتہی اور زہری اس وجہ کا امام ہے کہ کوئی بہر عالم بالحدیث اس پر
 متفق کا حق نہیں کہتا بلکہ سب متفق ہیں اس کے علالت شان اور علو مکان پر اور وہ دوسری
 ہے اب صحاب صحاح کا یہ جو کوئی زہری کا مجروح ہونا زبان پر لاو تو وہ قابل نقد ہوا کہ یہ کیوں
 مجروح کہہ شیخ اسلام حافظ ابن حجر نے تقریب التہذیب میں محمد بن مسلم بن عبد اللہ بن عبد اللہ
 بن الحارث بن زہر بن کلاب القرشی الزہری و کنبہ ابو ذر الفقہ الحافظ متفق علی جلالہ و اقل
 ملت سنۃ خمسین و قیل قبل ذالک سنۃ اوسنین و هو من زہر
 الطبقة الوابعة انتہی اور کہا شیخ اسلام التہذیب میں محمد بن مسلم بن عبد اللہ
 بن الحارث بن زہر بن کلاب القرشی الزہری الامام المعروف بالفقہ و ائمة المحدثین والعلما الاعلاء

رحمہ اللہ

رحمہ اللہ

بالمدينة المشار اليه في فنون الشريعة انتهى او كها شيخ عبدالحق محدث دہلوی حنفی فی ترجمہ مشکوٰۃ
میں زہری کہ تابع مشہور ہے کے از اعلام امت و ائمہ ایشان اور نقد و حدیث انہو اور مصابح
صحیح بخاری وسلم وغیرہ اور اسکے جلال شان اور ثقاہت اور ضبط احادیث میں اتفاق
رکتے ہیں تو کیا طاقت ہر کیسی کہ ایسے امام مجتہد پیش کو مجروح کہے اور اس کے روایت کو بھیجین
میں سردی ہو نامقبول کہے پس یہ بین دلائل ہماری جو از جمع بین الصلوٰتین پر نہیں کہ بطریق
عذر اور تاویل اور جرح اور قبح کو دخل نہیں لاکن خیاب مولف تسلیم سے جو از جمع حقیقہ کے منکر
ہیں اور کئی عذر پیش کرتے ہیں ایک عذر اور نکایہ یہ ہے کہ آنحضرت سفر میں جمع حقیقہ نہیں کرتے تھے
بلکہ ہمیشہ سفر میں جمع صورتی کرتے اور اس عذر پر مولف کو کئے باعث ہیں باعث
اول کہ روایت ابن مسعود ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم کان یجمع بین الصلوٰتین
فی السفر وہذا الوجه اور مراد اس مجمع سے اس مدینہ میں جمع صورتی ہے ثبوت دو
شہادتوں کے شہاد اول یہ کہ دوسری روایت میں ابن مسعود یہ سردی ہے کہ آنحضرت سوا
وفات اور نزول ف کے کوئی نماز اپنی وقت کی سوامی نہ پڑھتے تھے جیسا کہ روایت کی ہے نسا
نے عبد اللہ بن مسعود سے قال کان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یصلیٰ لوقتها الا بجمعی
وعرفات پس نفی سے جو اس حدیث سے مستفاد ہوتی ہے معلوم ہوا کہ پہلے مدینہ میں جمع صورتی
سراورد اور سبک اثبات ہی تھا بدو سر اب یہ کہ ابن مسعود ایک سفر حج میں جمع صورتی
کے یہ جیسا کہ روایت کی بھی طحاوی نے عبد الرحمن بن یزید سے کہ وہ کہتے ہیں صحبت ابن مسود
فی حجة فكان یخبر الظھر یجعل العصر یخبر المغرب یجعل العشاء ویسفر یصلیٰ لوقتها
الغداة پس اس فعل سے ابن مسعود کی بھی معلوم ہوا کہ مراد مدینہ برفع میں جمع صورتی ہی ہے
جو اب اسکا یہ یہ کہ شہاد اول یعنی حدیث نسائی کے نامقبول اور مجروح اور مترک ہے
کیونکہ دور آدمی اسکے رواۃ میں سے مجروح ہیں ایک سلیمان بن ارقم کہ اسکے توشیق
اور تبدیل کسی نے نہیں کی ہے بلکہ صیف کہا اسکو جیسا کہ کہا مافظ ابن حجر نے تقریب
میں سلیمان بن ارقم البصر ابو معا ضعیف اور کہا مقدمہ تقریب میں
لم یجد فیہ شیئاً معتبراً وجعلنا لابی الضعف لم یفسر الیہ الا مشاركة بلفظ

ضعیف انتہی اور ایک خالد بن محمد کہ یہ شخص رافضی تھا اور صاحب احادیث افراد
 کا کہا تقریب میں خالد بن محمد القطانی یقع القاف والطاء البواشیم الجمل ممکک هم
 الکوفی صدوق متشیع وکذا فی اد انتہی اور ایسا ہی دوسرا شاہد بھی مقبول نہیں اس کے نقل
 ابن مسعود صحابی کا اور سوقت بیان حدیث مجمل مرفوع کا جو ابن مسعود کے سوا اور بہت صحابہ
 سے پیروی ہے ٹھرایا جائیگا کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کا بیان اس مجمل کا نہ پایا جاتا اور جب کہ
 بروایت دوسرا محدثین بخاری اور مسلم وغیرہ کے نقل آنحضرت کا نہیں اور احادیث مجملہ کا
 ثابت ہو گیا تو حاجت منقہ ٹھہرائی کہ ابن مسعود کے کیا ہی یعنی جبکہ بخاری اور مسلم اور ترمذی
 اور نسائی اور ابوداؤد اور موطا امام محمد کے روایات میں صاف آگیا کہ آنحضرت جمع حقیقہ کیا کرتے تھے
 جیسا کہ سابق وہ روایتیں نقل ہو چکیں تو معلوم ہوا کہ جو حدیثیں کیفیت جمع سے مجرہ ہیں مثلاً
 اول روایت ابن مسعود کے حسین کلام ہو اور سوا اسکے اور میں بھی ویسی ہی جمع روایت اور وہ
 روایتیں مرفوعہ متشیعین وغیرہ کی اور احادیث مجملہ کی کیفیت کی بیان پڑی ہیں پس کیا حاجت
 کہ فعل رسول کو چھوڑ کر فعل صحابہ کو بیان مجمل ٹھہراوین کہا بجز الرافضی حنفی میں وحد
 النبی صلی اللہ علیہ وسلم مُقَدَّمٌ عَلَی غَیْرِہ انتہی پس ثابت ہوا
 کہ حدیث اول میں ابن مسعود کی جمع صورتی اور نہیں اور مثبت اسکی نہ تو حدیث ثانی ابن
 مسعود جو ان کے روایت کی ہو سکتی ہو اور نہ فعل ابن مسعود کا اب اگر اعتراض
 کرے کہ اگر جمع حقیقہ درست ہوتی تو ابن مسعود کیوں نا اختیار کرتے اور جمع صورتی کیوں کرتے
 تو جواب اسکا یہ ہے کہ جمع حقیقی رخصت ہو اور ترک اسکی افضل اور غرمت ہی
 پس اگر فرض بھی کیا جاوے کہ ابن مسعود نے جمع صورتی نہ حقیقی بلکہ جمع صورتی ہی
 نہ کی اور نماز میں اپنی اپنی آؤ تو قنوت میں پڑھیں تو اس اختیار کرنے غرمت کیسے
 یہ تو ظاہری لازم آتا ہے کہ رخصت یعنی جمع حقیقی ممنوع ہو جاوے جیسا کہ کسی سفر میں
 افطار اختیار نہ کیا اور روزہ رکھا تو اس سے یہ تہویہ لازم آتا ہے کہ اس شخص
 نے افطار کو منع جانا فتور باعث مافی سوان کا عذر اولیٰ یہ ہے کہ روایت ابن
 عباس سے کہ کہا صلی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سَبَّحًا جَمِيعًا وَثَمَانِيًا جَمِيعًا الظُّهْرَ

والعصر المغرب الغشاء رواه الشيخان غيرهما وفي رواية لمسلم بالمدنية في غير خوف ولا مطر
وقال إذا كان لا يخرج أمتد ولطحاوي من جابر بالمدنية للنخوص من غير خوف ولا مطر فخر الرازي
ابن أبي شيبة كذا صلت مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدنية ثمانية أصبعا وأصبعا جميعا آخر
وعجل العصر آخر المغرب وعجل العشاء رواه النسائي پس یہ حدیثین دلالت
کرتے ہیں اس پر کہ سخت صبح صوری کیا کرتے تھے پس جواب اسکا یہ ہے کہ یہ حدیثین
جمع کی حالت قیام میں ہیں نہ حالت سفر میں چنانچہ الفاظ حدیث سے ظاہر ہوتا ہے اگر
واسطی سنائی راوی اس حدیث کے لئے ترجمہ اس حدیث کا یہ منع کیا ہے کہ الوقت ان
یجمع فیہا التیمم تو کیفیت جمع یہ کہ کیفیت جمع مسافر کو کرنا باوجودیکہ مسافر کی جمع حقیقی
شیخین وغیرہ کی روایت ثابت ہو چکی ہے قیاس مع الفارق ہے اور قیاس مقابل
نقص کے سے یہی ایسی قیاس کرنے والوں کی لیبید ہے کہ مسافر کو مقیم پر قیاس کے مسافر کی
مقرر کو ہی ناجائز کہیں مثلبیہ حدیث میں ابن عباس کے جس سے جمع حالت اقامت میں بتایا
ہوئی ہے بڑے جہگڑے اور اختلاف میں ترمذی کا یہ دعویٰ ہے کہ یہ حدیث منسوخ ہے
بالاجماع امام نووی کہتے ہیں کہ یہ دعویٰ ٹھیک نہیں بلکہ حدیث معمول ہے ہر نزدیک بعض
کے بظاہر معنی اور نزدیک اکثر کے معنی مؤول ہے تو تفصیل ہر ایک کی عبارت اسر قوسۃ الذیل سے
معلوم کرنی چاہیئی قال النووی فی شرحہ علی صحیح مسلم وللعلماء فیہا تاویلات ومذہب
قد قال الترمذی فی آخر کتابہ لیس کتابی حدیث اجمعت لہم علی تواتر العمل بہ الا حدیث ابن عباس
فی الجمع بالمدنیۃ من غیر خوف ولا مطر حدیث قتیل شارب الحظ فی المرقۃ الرابعۃ وھذا الذی
قالہ الترمذی حدیث شارب الحظ ھو کما قالہ منسوخ ذلک لاجماع علی نسخہ واما حدیث ابن
خاتم فجاء علی تواتر العمل بہ بل لہم اقوال منهم من قال علی ان جمع بعد المطر وھذا المشہور
عن جماعۃ من الکبار المتقدمین وھو ضعیف بالروایۃ الاخری من غیر خوف ولا مطر انتہی واما
الحافظ ابی یوسف حدیث قال فی فتح الباری قال مالک لعلہ کان فی مطر لکن رواہ مسلم واصحاب السنن
طریق حبیب بن ابی ثائب عن سعید بن جبیر لفظ من غیر خوف ولا مطر فانظر انیکون الجمع
المذکور فی الخوف واللسف والمطر انتمی وقال النووی ومنہم من قال علی انہ کان

في غير فضل الظهر ثم انكشف الغيم وبان ان وقت العصر خل فصلها وهذا ايضا باطل لان
 وان كان فيه ادنى احتمال في الظهر العصر فلا احتمال في المغرب والعشاء انتهى و
 تعقبه الحافظ بان مبنى على انه ليس للمغرب الا وقت واحد والمختار عنده خلافة وهذان
 وقتها يمتد الى العشاء فعلى هذا فالاحتمال قائم انتهى وقال النووي وفيهم من تأوله على
 تاخير الاولى الى اخر وقتها فضلا عما فيه فلما فرغ منها دخلت الثانية فضلا عما صار وقتها
 صورة جمع وهذا الضعيف او باطل لانه مخالف للظاهر مخالفا لا تخفى وفعل ابن عباس
 الذي كراه حين خطب استدل انه بالحديث لتسبب فعله وتصديقه الى هزيمة له وعدم تكا
 صريح في رد هذا التاويل انتهى ما قل ودلك ما عن عبد الله بن شقيق قال خطبنا ابن
 عباس يوما بعد المسح حين غربت الشمس بذكر النجوم وجعل الناس يقولون الصلوة
 الصلوة قال فجاء رجل من بني تميم لا يعرف ولا يشي الصلوة فقال ابن عباس اتعلم
 بالسنة لا امر لك ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء وقال عبد الله بن شقيق فمالك في صدرى من ذلك شئ فأتيت باهراة
 فسالته فصدق مقالته رواه مسلم قال الشيخ سلام الله في المحلى قلت ليس فيها كما ترى
 ما يدل على ان صلوة ابن عباس كانت بعد غروب الشمس انتهى وقال الحافظ هذا الذي
 ضعفه ابن النور استحسنه القرطبي ورجحه قبله ما أم الحرميين وجرم به من القدر ماء ابن
 المشيكون والطحاوي وقواه ابن سيده الناس بان ابا الشعثاء وهو راوى الحديث قد
 قال به فيما رواه الشيخان من طريق ابن عبيدة عن عمرو بن دينار فنكر هذا الحديث
 زاد قلت يا ابا الشعثاء اظنه اخر الظهر وعجل العصر اخر المغرب وعجل العشاء اظنه قال
 ابن سيده الناس راوى الحديث ادري بالمراد من غيره قلت لكن لم يجزهم بذلك بل
 لم يستعمله فقد تقدم كلامه لا يريب ويجوز ان يكون الجمع لعذر المطر لكن يقي من الجمع
 الصوري ان طريق الحديث كلها ليس فيها حنفية الجمع فاما ان يحمل على ظاهره
 اخراج الصلوة عن وقتها الحد وبغير عذر واما ان يحمل على صفة محض لا يستلزم
 لا خسر ارجح ويجمع بهما بين منصف الاحاديث وهو قلى والله اعلم انتهى وقال النووي

ومنهم من قال هو محمد بن علي بن الجهم العذر المزمع ونحوهما ما في معناه من الأعداء وهذا قول
 ابن حنبل والقاضي حسين بن أصحابنا واختاره الخطابي والمتن والرويات من أصحابنا وهو المأثور
 في تأويل الظاهر الحديث لفعل ابن عباس بن علي بن عباس بن علي بن عباس بن علي بن عباس بن علي بن عباس
 انتهى وتعبه الحافظ بانه لو كان جهم صلي الله عليه وسلم بين الصلوتين لعارض المزمع لما
 معه لا من بدعي لك العذر والظاهر ان صلي الله عليه وسلم جمع باصحا وقد صرح بذلك
 ابن عباس في روايته انتهى واجيب بانهم انما صلبوا معه تحريفاً لفضل الصلوة خلفه فافهم
 ايسح لهم تبعاً للنبي صلي الله عليه وسلم وان لم يجز استقلاداً انتهى وقال النووي وذهب جماعة
 من الأئمة الجواز الجمع في الحضرة لاحتياجهم لم يتخذوا عادة وهو قولي ابن سيرين
 واشتهب من أصحابنا لك وحكاها الخطابي عن الثعالبي الشاشي الكبير من أصحابنا المشافعي
 عن أبي اسحاق المرزبي عن جماعة من أصحابنا الحديث واختاره ابن المنذر ويؤيده ظاهر
 قول ابن عباس ايراد ان لا يخرج أمتي فلم يعلل به من ولا غيره والله اعلم انتهى كما قال الحافظ
 وزاد بعد ابن سيرين ربيعة فافهم فان قلت يركهذه التأويل ما رواه الترمذي عن
 ابن عباس مرفوعاً من جمع بين الصلوتين بخبر عذر رفقه أني بابا من ابواب الكبار قلنا
 هذا الحديث لا يصلح للإحتجاج فيه حشش وهو حسين بن قيس وإليه ضعف بل متروك
 بل قيل كذا قال الشيخ سلام الله الحديث حسين بن قيس إيه قال الحافظ وغفل الحاكم فقال
 قال الترمذي وحشش ضعيف عند من منع أحمد وغيره انتهى وقال الحافظ في التفرغ
 حشش متروك وقال نور الدين علي في مختصر تنزيه الشريعة الحسين بن قيس كذا قال الحافظ
 المصنف في الوجيز حسين بن قيس كذا به وقال القاضي محمد بن علي الشوكاني في ألف ليلة
 في الأحاديث الموضوعة حسين بن قيس كذا به أحمد قيل قد أخرج هذا الحديث الحاكم وقال
 حسين ثقة وتعبه المنذر روى فقال لا نعلم احداً وثقة غير الحسين بن سعيد قد ذكره في هذا الحديث
 أولى وان سلمنا وثوق الحاكم وغيره الحسين لكن التعديل لا يعارض الجرح الذي يكفي مع بيان
 السبب للذب فخرج الحسين ما لم يفسر المعنى لذلك السبب كما مر عن مسلم التثبت وشرح في
 وحاشية العلوي وانت ترى ان الحاكم وغيره لم يتفهم سبب الجرح

فی الحسین وهو الکذب علی اند قال الذہبی وهو من اهل الاستقرار التام فی نقد الرجال
 لا عمل لاحد ان یکتب تصحیح احکم ما لم یُنظر الی تعقیباته وکلیتھا
 ذکرہ الشیخ الاجل شاہ عبد العزیز قدس سرہ
 بتان الحدیثین باعث ثالث مولف کا عذر اول یہ ہے کہ احادیث شیخین کین النثر
 سے ہیں جو کہ ہمنے جمع تاخیر میں نقل کین میں وہ بھی جمع صورتی ہی پر دلالت کرتی ہیں
 طور کہ الی اوہین واسطے انتہا طحہ کے جو مفعول ہی متعلق الی کا ہے اور ضمیر میں ہما کی طرف
 دونوں وقتوں کے راجع ہے نہ طرف دونوں کی اور حین کسب الشفق متعلق ہے بجمہ کے
 فقط بلحاظ عشا کے پس جواب اس خرافات کا ذیل میں اون احادیث کے جو مقام
 جمع تاخیر میں منقول ہیں گذر چکا وہ ان پر دیکھو باعث رابع مولف کا عذر اول یہ ہے
 ہے کہ ابن عمر نے صغیر بنت البرکیکہ کے عیادت کے سفر میں عمر اور طحیر مابین وقت دونوں زمان
 کے اور ترکہ اول طحیر ہی پر عمر اور البیاسی مغرب اور عشا اور بعض واسوہین یوں ہے کہ مغرب
 قبل غروب شفق کے پڑ ہے اور عشا بعد اسکے جیسا کہ روایت ہی عبد اللہ بن داؤد اور نافع
 سے ان مؤذن ابن عمر قال الصلوة قال سیرحتی اذا کان قبل غروب الشفق نزل
 فیصلہ المغرب ثم انتظر حتی غاب الشفق فیصلہ العشاء ثم قال ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 کان اذا عجل بہ امر صنع مثل الذی صنعت فساد ذلک اليوم واللیلۃ مہینۃ ثلاث رواہ
 ابو داؤد ورفاہ عن ابن جابر البصری قال ابو داؤد ورفاہ عبد اللہ بن العلاء عن یافع قال اخی ادا
 عنہما الشفق نزل جمع بینہما قول رواہ ابی داؤد عن ابن جابر وقولہ رواہ عبد اللہ بن العلاء
 عن نافع تعلیقان والتیاق لا یلویون تحقیق علینا الجواب عن الروایت الاولی الموصولت
 اور روایت ہر نافع سے کہا خرجت مع عبد اللہ بن عمر ہو یریدہ اضا لہ فقال نزلنا منزلا
 فاتاہ رجل فقال لہ صغیرہ بنت ابی عبیدہ فلا اظن ان ندرکھا فخرج مہینۃ ومعدہ جل من
 فریش فسرنا اذا غابت الشمس یصل الصلوۃ وکان یصلہ بصاحبہ وهو محافظ علیہا الصلوۃ
 فلما ابطأ قلت للصلوۃ یرحمکم اللہ فہما التفتا لی ہنئ بکما حتی کان فی اخر الشفق فنزل فیصلہ
 المغرب ثم یقیم العشاء وقد تکررت فیصلہ بنا ثم اقبل علینا فقال کان رسول اللہ

صلے اللہ علیہ وسلم اذا تجل بدم صبح هكذا رواه الطحاوي في السنن اور روایت ہے
 عطاء بن رواد کہ میں نے ابن عمر سے کہا اقبلنا مع ابن عمر حتى اذا كنا ببعض
 الطريق استصرخ علي صفية زوجة بنت ابي عبيد فراح مسرعاً حتى اذا غابت الشمس فوجدني
 بالصلوة فلم ينزل حتى اذا امس فطن انه نسى فقلت للصلوة فسكت حتى اذا كاد الشفق ان
 يغيب نزل فصل المغرب وغاب الشفق فصل العشاء وقال هكذا كنا
 نفعل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جدد السير رواه الطحاوي
 اور روایت ہے کثیر سے کہ پوچھا میں نے سالم بن عبد اللہ سے کہ کان عبد اللہ یجفع بین
 شی من صلواته في سفره فذكر ان صفية بنت ابي عبيد كانت تحته فكتب ليده
 في رداءه اني في اخر يوم من ايام الدنيا واول يوم من ايام الاخرة مركب فسرع
 السير حتى اذا حانت صلوة الظهر قال له المؤذن الصل يا ابا عبد الرحمن فلم يلتفت
 اذا كان بين الصلوتين نزل فقال اقم فاذا اسلمت فاقم فصل فمركب حتى اذا غابت الشمس
 قال له المؤذن الصلوة فقال كفعلك في صلوة الظهر العصر ثم سار حتى اذا استبكت
 نزل ثم قال للمؤذن اقم فاذا اسلمت فاقم فصل ثم الضرب فالتفت علينا فقال قال رسول
 صلے اللہ علیہ وسلم اذا حضر احدكم الامر الذي يخاف فونه فليصل هذه الصلوة رواه
 اور روایت ہے کہ کہا اقبلنا مع ابن عمر فلما كانت تلك الليلة سار حتى امسنا فظننا انه
 نسي الصلوة فقلنا له الصلوة وسكت سار حتى كاد الشفق ان يغيب ثم نزل فصل وغاب
 الشفق فصل العشاء ثم اقبل علينا فقال هكذا كنا نضع مع رسول الله صلى الله
 وسلم اذا جدد السير رواه السنن پس یہ حدیثین دلالت کرتے ہیں اس پر کہ آنحضرت جمع صورت
 کیا کرتے تھے پس جواب اسکا یہ ہے کہ ابن عمر نے اس کیفیت سے ہرگز نمازین جمع نہیں کیے
 جیسا کہ ابن رواحہ نے معلوم ہوتا ہے بلکہ جب مکہ نماز کا بعد عروج وقت پہلے نماز کے اور بعد
 غیبیہ شفق کے ہوا ہے جیسا کہ بخاری اور مسلم اور ترمذی سے اور دو روایت ابو داؤد
 سے اور ایک روایت نسائی کیسے اور ایک روایت مؤطا امام محمد کیسے گزر چکا اور یہ
 روایات جو مولف کی طرف سے بالا نقل ہوئیں ہیں جسے جمع صورتی کرنے ابن

کے واضح ہوتا ہے یہ سب اہیات اور مردود اور شاذ اور سنا گیر ہیں پس لتفصیل وار ایک
ایک کہوت سنتے جاؤ روایت اول ابو داؤد کے حصین قبل عیوب الشفق واقع
ہے اس کے منکر ہے کہ مخالف ہی صحاح کی اور حوزہ ضعیف ہے کیونکہ ایک راوی اس کا
محمد بن فضیل بن غزوان ہے اور یہ مجروح ہے کہ نسبت کیا گیا طرف رفض
کے اور متقلب الاما دیت ہے اور حدیث موقوف کو مرفوع کر دیا تھا کہا ما فط بن حجر نے
تقریب میں محمد بن فضیل بن غزوان یفتح المعجم وسكون الزاء الصنع مولاہم
ابو عبد الرحمن الکوفی صدوق بالشیعہ اور کہا نویر الدین علی نے مختصر تنزیہیہ الشریعہ میں محمد
بن غزوان لقب الاخبار ویرفع الموقوف انتہی اس طرح
روایت دوم کے حصین لفظ آخر الشفق کا واقع ہے اور اس کو طحاوی اور نسائی نے روایت کیا
یہ وہ منکر ہے اس کے کہ اس کے طحاوی و اسناد میں بشر بن بکر ہے اور وہ غریب الحدیث ایسے روایتیں
ہو سکر خلاف قائلہ الحافظ نے تقریب اور اسکے نسائی و اسناد میں ولید بن
قاسم ہے اور روایت میں اس کا خطا واقع ہوئے تو کہا تقریب میں ... الولید الباقی
ابن الولید السعدي الکوفي صدوق خطی انتہی اس طرح روایت تیسری طحاوی کے حبیر
کا و الشفق وال سے واقع ہے وہ بھی منکر ہے کیونکہ اس میں عطان اور وہ وہی ہے کہا
تقریب میں عطاء بن شدید الطائری بن الدین بن عبد العاص الخزومی ابو صفوان المدنی
صدوق یتم انتہی اور یہی راوی عطان ہے راوی پانچویں روایت کا حصین کا و
وال سے وارڈ اور اس کو نسائی نے روایت کیا ہے پس سمجھتے سے منکر ہونا اس روایت
نسائی کا بہر معلوم ہو گیا اب رہی روایت چوتھی سو وہ شاذ ہے اس کے کہ اس
یہ کہ ہے کہ ابن عمر نے اوسلے میں مغرب اور عشا کو یہو شمل طہر اور عصر کے میں اوقیتین
پڑھا حالانکہ یہ مخالف ہے روایا شیعین وغیرہ کی وہ ارجح ہیں سبب بالاتفاق اور مقدم ہونے
ہیں سبب جبکہ موافقت اور نسخہ نہیں سکے کہا جناب حضرت شاہ ولی اللہ
قدس سرہ نے حجتہ اللہ البالغۃ میں اما الصحاح فقد اتفق المحدثون علی ان جمیع
ما فیہما من المتصل المرفوع صحیحہم بالقطع وانہما متواتران الی مصنفیہما وانہ کل

فہم مبتدع متبع غیر تبیل او مبین وان نثبت الحق لصلح بقہما بکتاب ابن جریر
 و کتاب الطحاوی مسند الحواری غیر ہا التجذیہما بعد المشرقین اور واضح ہو کہ جناب شاہ
 صاحب کتب احادیث کی طبقات طہرائی میں پس طبقہ اولیٰ میں محسن اور سوط مالک
 اور کبہائی و عباس ترمذی اور سنن ابو داؤد اور مجتبیٰ نسائی اور سند امام احمد کو طبقہ ثانیہ
 میں رکھا ہے اور حضرت عبد الرزاق اور سند ابی یعلیٰ اور مصنف ابن ابی شیبہ اور سند عبد
 بن حمید اور طحاوی اور کتب بیہقی اور کتب طحاوی اور طبرانی کو طبقہ ثالثہ میں حسین سب
 الین حدیثیں پھر صحیح احسن اور غریب اور معروف اور شاذ اور منکر اور منقول و موجود میں ہر
 ہے اور کتاب الضعفاء میں حبان اور کامل ابن عدی اور کتب طیب اور جو زقانی اور ابن
 عساکر اور ابن نجار اور دلمی اور سند خزاعی کو طبقہ رابعہ میں حسین خاٹک ملاحظہ ہو اور صحاح اور
 ضعفاء اور منکر اور دوسو غایت کی کچھ خبری پابری ہے شمار کیا ہی پس ہنہ غلاصہ او نکلے کلام
 کا جو حجتہ الباقیہ میں مذکور ہے بیان کر دیا ہے اور طالب تفصیل اور دلیل کو چاہیے کہ کتاب
 مستطاب حجتہ الباقیہ کے مطالعہ سے مشور ہو تو کہ سمجھی گئے تیر معلوم ہو کہ اور واضح ہو کہ
 کہ یہ طبقہ اولیٰ میں ہیں اور یہ تمام میں سب باقی کتب پر اور امام ربیع طحاوی وغیرہ کے حکم و حبان
 مولف مقابل صحیحین کے مستحکم ہوتے ہیں قلعی کہا جاوے اور کہہ مانتی تجہ میں ذہن نشین
 ائمی من حمید الجعفی و ہا ریحیہ سنن البخاری علی غیرہ قدیم صحیح البخاری علی ہر من
 المصنفہ ثم صحیح مسلم المشرک لکنہ للبخاری فی تفاقی لکما علی نلتی کتابہ بالقبول ثم دھما
 الا بحیثہ مرصیۃ الا صحیحۃ ما و انفق شہما اور یہہ قاعا ہی کہ جو ضعیف حدیث مقابل صحیح
 کے ہودہ منکر ہوئی ہو اور جو حدیث مقابل ارج کی ہو وہ شاذ و لہلانی ہو کہ اسے شرح الفجیہ
 پس مولف کی تمام حدیثیں مرود و ہو گئیں ہیں سے چوتھی شاذ اور باقی تمام منکر بتبیہ ایک
 حدیث حضرت طحاوی کے اور ہر حدیث لفظ عندک واقع ہے اور مطلب اسکا پہنچ کر ابن
 عمر نے شب مذکور میں نزدیک نامیب ہونے شوق کے مغرب پڑتے یعنی نہ سدا سکے سو اگرچہ
 او سو کہ جناب مولف فی نہیں نقل کیا لکن یہی ہو سکے نہ شاذ ہی چاہی تو واضح ہو کہ
 وہ حدیث ہی وادی اور منکر ہے اسلئے کہ دو راوی اس کے مجروح ہیں ایک یحییٰ بن عبد حمید

تو کہو کہ سفر کے جمع کی کیفیت بیان کر ہے تو کہا جائیگا کہ اس میں کیفیت اوس جمع کی بیان کی ہو جو حالت قیام میں بلا عذر آنحضرت نے جمع کی تھے جیسا کہ روایتیں ابن عباس کے جو سنائی ہوئی روایت کو ہے اور جناب مولف کے باعث ثانی کے ضمن میں نقل ہو چکا ہے مگر ہر کہ آنحضرت نے حالت قیام میں مدینہ میں ایسے جمع صورتوں کے تھے پس اس پر جمع سفر ہی کو کس طرح قیاس کیا جاویں فتہ برتبیہ دو حدیثیں اور ہیں کہ وہ جمع صورتی پر دلالت کرتی ہیں اور انکو جناب مولف نے نقل نہیں کیا پس انکو نقل کر کے اونکا جواب یہی دینا چاہیے ایک حدیث یہ ہے جو روایت کی ہو ابو داؤد نے عثمان بن ابی شیبہ اور ابن المنذر سے کہ وہ روایت کرتے ہیں عبد اللہ بن محمد بن عمر بن علی سے اور وہ روایت کرتے ہیں اپنے باپ محمد بن عمر بن علی سے اور وہ محمد روایت کرتے ہیں اپنے دادا علی ابن ابی طالب سے اُن عَلَیْکُمْ اِنْ اِذَا سَافَرْتُمْ سَارِعًا مَا تَعْرَبُوا لَتَشْفُوَنَّ کَادَانِ تَطْلُمُ ثُمَّ یَنْزِلُ یَقْضِیَ الْمَرْغَبَ ثُمَّ یَعُوْذُ بِعَشَائِهِ فَنَعَشِیْ ثُمَّ یُصَلِّی الْعِشَاءَ ثُمَّ یَقُولُ لَهْذَا کَانَ رَسُوْلُ اللّٰهِ یَصْنَعُ پس جواب اسکا یہ ہے کہ محمد بن عمر بن علی کو اپنے دادا علی رضی اللہ عنہ سے ملاقات نہیں تو یہ روایت محمد کے اونسے مرسل ہوئی جیسا کہ کہا تقریب التہذیب میں محمد بن عمر بن علی بن ابیطالب صدوق میں السّادسۃ وروایۃ عن جده صرسلۃ مات بعد الثّلاثین وورکھا بعد کتاب میں السّادسۃ طبقۃ خاصۃ الخامسۃ و لکن لم یثبت لہم إلقاء أحد من الصحّاب کابن جریر انتہی اور روایت مرسل ہے نہیں ہوتی نزدیک جماعت فقہاء اور جہود محمد بن جیسا کہ کہا وہی نے مقدمہ شرح صحیح مسلم تم مذہب الشافعی المحدثین وجمہودیم وجماعت من الفقہاء اَنَّهُ لَا یُحْتَجُّ بِالْمَرْسَلِ انتہی مختصر اور دوسری روایت یہ ہے کہ روایت کی ہو طحاوی نے عائشہ سے کہ کَانَ رَسُوْلُ اللّٰهِ صَلَّی اللّٰہُ عَلَیْہِ وَاٰلِہٖ وَسَلَّمَ یُخْرِجُ الظَّہْرَ یَقْدِمُ الْعَصْرَ یُخْرِجُ الْمَرْغَبَ یَقْدِمُ الْعِشَاءَ پس جواب اسکا یہ ہے کہ ایک راوی اسکا منیہ بن زیاد موصلی ہے اور یہ شخص مجروح ہے کہ وہی تھا قالہ الحافظ فی التقریب پس محمد ابید عذراول سے مولف کو کہ اُن حضرت جمع صورتی کیا کرتے ہوجہ احسن جواب ہو گیا اور مکتعہ روایتیں حنفیہ کے ولایہل جمع صورتی کے نہیں

سب کا صنف ہو گیا اور ثابت ہوا کہ کوئی حدیث صحیح ایسے نہیں جس سے ثابت ہو
 کہ آنحضرت جمع صوری سفر میں کیا کرتے تھے اب سنو کہ یہ جمع صوری سفر میں جیسے کہ ازراہ
 نقل کے باطل ہے اور بی اصل ایسی ہر ازراہ عقل کے ہو رہی ہے اس لیے کہ جمع بین الصلوٰتین
 رخصت ہر کس مسافرین کے لیے اپنے اپنے وقت و مہینے میں ہر شاق ہوئے اس واسطے
 شارع نے نرم سے اجازت جمع کی دی تھی پس اگر تم کہو کہ مراد جمع سے سفر میں جمع
 صوری ہو تو یہ صحیح رخصت نہ ہو بلکہ اور مصیبت ہو گئے اس واسطے کہ اگرچہ اول نماز کا
 اور اول جزو رکعت نماز کا پہچانا اکثر خواص کو نہیں ممکن چہ جامی عوام مسلمین عامین
 میں الصلوٰتین تو جمع صوری اکثر لوگوں کو مشکل اور شاق ہوئی بہ نسبت ادا نمازون
 کے اپنے اوقات میں کیونکہ تمام وقت تو ایک طرف طویل ہوتی ہے جس حد وقت چاہا اور
 فرصت اول وقت یا وسط یا آخر نماز پڑھ لے اور مصیبت سے مخفی و آخر اور اوائل
 اوقات کی بجز یہی کیا ہی کہا امام ابن عبد البر اور خطابی نے جیسا کہ کہا
 محدث امام الدمشقی نے محلے میں وَحْمَلَهُ الْحَنْفِيَّةُ عَلَى الْجَمْعِ الصُّوْرِيَّ بِأَنَّ صَلَاةَ
 الظُّهْرِ فِي آخِرِ قِفَاهِ وَالْعَصْرِ فِي أَوَّلِ قِفَاهِ وَرَدَّهٗ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَالْخَطَّابِيُّ أَنَّ الْجَمْعَ يُخَصَّصُ
 فَلَوْ كَانَ صَوْرًا لَكَانَ أَكْثَرُ ضَيْقًا مِنْ لَا يُتَانِ كِلَا صَلَاةٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَأَوَّلُ الْأَوْقَاتِ وَ
 آخِرُهَا كَمَا لَا يَدْرِكُ أَكْثَرُ الْخَاصَّةِ فَضْلًا عَنْ الْعَامَّةِ وَصَحَّحَ أَنَّهُ خَبَارٌ أَنَّ الْجَمْعَ فِي قِفَاهِ
 الصُّلُوتَيْنِ أَنْهَى التَّعْقِيبَ بِأَنَّ مَعْرِفَةَ أَوَّلِ لَوْقَةٍ وَآخِرِهِ يُحْصَلُ بِحَسَبِ لَظَنِ التَّخْيِيرِ
 خُصُوصًا سَعِيَّةً كَثْرَةً الْفَاوِلَةِ وَخُصُوصًا لِلنَّاسِ الَّذِينَ لَهُمْ مَهَانَةٌ فِي مَعْرِفَةِ الْوَقْتِ
 لَيْسَ بِشَيْءٍ كَانَتْ تَحْمِلُ وَأَوَّلُ الْأَوْقَاتِ وَالظَّنُّ مِنْ خَوَاصِّ الْخَاصَّةِ وَالْخُصَّةُ لَهَا الصَّلَاةُ
 الْمَسَافِرِينَ مِنْهُمْ بَلْ كَثُرَ لَهَا وَلا تَحْمِلُ كَذَا كَثْرَةُ الْفَاوِلَةِ لَا تَوَارِعُ كُلِّ مَنِ اسْتَبَدَّ بِكَثْرَةِ النَّاسِ
 الْمَسَافِرِينَ مِنْ لَانِي مَعْلَا لِحَقِّ الْجَمْعِ الصُّوْرِيَّ لَيْسَ بِخُصَّةٍ وَاجْمَاعٌ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعًا لِيَسْتَبَدَّ
 أَوْ رَأْيٌ مَذْمُومٌ كَمَا يَهْمُكَ حَدِيثِينَ جَوَازِ كِي طَعْنُ مِنْ كَرِهُوا إِمَامَ دِينَ أَوْ تَوْقِيتِ نَمَازِ
 كَوَقْفِ بِرِ قَالَهُ تَعَالَى إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا وَحَافُظًا عَلَى الصَّلَاةِ
 الصَّلَاةِ التَّوَقُّفِ كَيْفَ نَمَازِ حَادِثِ ظَنِّيهِ سَ مَقْضَايِ قُرْآنِ كَوَقْفِ بِرِ جَوَازِ كَرِ حَمْلُ مِنْ الصَّلَاةِ

لضعف ثبوتها لأن الدلالة فيجوز التبع بخلاف قطعيتها المكتائب مساواة القول ثم قطع
 دلالة الخبير على أن ثبتت دلالة كذا في ضعف ثبوتها فيجوز ثبوتها مساواة انتهى القول
 بناءً على هذا الدليل على ظنية دلالة العام من الكتاب هو المذهب المنصوص المنفوق عليه وهو
 كل عام يحتمل التخصيص أو غيره عليه بأنه أن زيد كذا محتمل مطلق لا محتمل كقولنا ناسيا كذا الدليل في
 فهو لا يضر قطعية العام كما أن احتمال الخاص المجاز يرد دليله قهينة لا يضر قطعية الخاص إن زيد كذا
 الناشئ عن دليل منعد وجوه وأجيبته بأن المراد احتمال الناشئ عن الدليل الدليل
 شيوخ التخصيص كقولنا دليل قال في التلويح كل عام يحتمل التخصيص التخصيص شائع فيه
 كثيرا بعنى أن العام لا يخلو عنه إلا قليلا بمعنى القرين كقوله تعالى يا الله بكل شيء عليم والله
 ما في السموات والأرض حتى صار بمنزلة المثل ما عاين الأوجس منه اليه بعض كقولنا دليل على
 الاحتمال في هذا بخلاف احتمال الخاص المجاز فإنه ليس شائع في الخاص شيوخ التخصيص في العام حتى
 يتشابه احتمال المجاز في كل خاص انتهى واعتبر على جوابنا لا يسلم أن التخصيص الذي
 يورث الشبهة والاحتمال شائع بل موقوف غاية القلة لأنه لا يكون بكلام مستقل موصول
 بالعام فأجاب عنه في التلويح وقال فيه نظره لأن المراد التخصيص بالعام على
 بعض المسميات سواء كان بغير مستقل ومستقل موصول أو مترادف ولا شك في شيوخه و
 كثر بهذا المعنى فإذا وقع النزاع في إطلاق اسم التخصيص على ما يكون بغير المستقل و
 المستقل مترادف فإنه أن يقول قصر العام على بعض المسميات شائع بمعنى أن كثر العموم
 مقصود على البعض فيورث الشبهة في تناول الحكم لجميع الأفراد في العام سواء ظهر له
 محض ولا يصير دليلا على احتمال الاقتصار على البعض فلا يكون قطعية فافلت
 قصر العام بالكلام الموصول قليل بالمترادف نسخ وليس بتخصيص تأخير المحض قليل
 تأخير المحض كما نفي النسخ وله يقولوا باستلزام تأخير النسخ التحمل فكذلك هذا فان قلت
 أن الدوام قطع ليس بالصيغة في المنسوخ بخلاف الكس في العام قلنا هذا الفرق لا ينفك
 إذا علمت في فهم الدوام إلى الصيغة بل يكفي ظاهره سيما وقت القرائن قول تعالى
 اقيموا الصلوة يغير ظاهره دوام وجوب إقامة الصلوة على تفصيل بينه لشارع مع عدم

نَدَّالٌ وَضَعَا عَلَى الدَّوَامِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ تَقُولُوا بِدَلِيلِهِ عَلَى الدَّوَامِ لَمْ نَعْلَمْ وَبَعْدَ أَفَاسِهِ بَعْدَ
جَلِيلٍ وَبَعْدَ خِلَافٍ مَا أَنْفَقُوا عَلَيْهِ مِنْ جُودٍ أَقَامَتْهَا دَائِمًا فَظَهَرَ أَنَّ لَفْظَ بَيِّنٍ الْكَلِمَةُ الْمَوْصُولُ
الْمُتَرَجِّعُ إِلَى الْأَوَّلِ مُخَصَّصٌ لِثَانِيٍّ نَاسِخٌ تَحْكُمُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَتَبَيَّنَ أَنَّ لِعَامٍ مِنْ كِتَابٍ غَيْرِ
دَلَالَةً لَكِنْ الْمُخَالَفَةُ الْمُدْعَى بِقَطْعِيَّةِ الْعَامِ يَقُولُ أَوَّلًا أَنَّ لَفْظَ الْعَامِ مَوْضُوعٌ لِلْعُمُومِ قُطْعًا
لَا يَزَالُ عِنْدَ أَطْرَاقِهِ وَمَدْلُوكٌ كَمَا لَمْ يَخْصُصْ إِلَّا بِدَلِيلٍ ثَانِيًّا أَنَّهُ لَوْ جَاءَ زَادَةُ الْبَعْضِ بِرَاقِصَةٍ
وَدَلِيلٍ لَا تَرْفَعُ الْأَمَانَ عَنِ اللُّغَةِ وَالشَّيْءِ وَلَمْ يَكُنْ مِثْلًا الْحُكْمُ يَجْتَمِعُ مِنْ قَوْلِ كُلِّ عَبْدٍ
فَهُوَ خَرَجَ جَبِيبٌ عَمَّا قَالُوا وَلَا بَأْسًا سَلَّمْنَا وَضَعِ الْفَلِظَ لِلْعُمُومِ وَسَلَّمْنَا لَهُ لَنُتَعَلَّى عَلَى الْعُمُومِ حَيْرِ
أَطْرَاقِهِ كَمَا مَوْضُوعٌ لِلزُّومِ بَيْنَهُمَا كَلِمَةٌ نَسَلِمُ قَطْعِيَّةً الدَّلَالَةَ عَلَى الْمَدْلُوكِ بَقِيَامٍ مَانِعٌ
شَيْئًا التَّخْصِصُ احْتِمَالُ الْمُخَصَّصِ كَحَقَّقْنَاهُ وَهَذَا لَا يَنَاقِي لِلزُّومِ بَيْنَ الدَّالِّ الْمَدْلُوكِ
وَلَمْ يَلَمْ الْأَنْفَكَاتُ بَيْنَهُمَا كَمَا سَلَّمْنَا الدَّلَالَةَ عَلَى الْعُمُومِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمُسْلِمِ لِمَوْلَانَا الْحَاجِّ الْعَلَمِ
عَبْدِ الْعَالِي الْكُهْنَوِيِّ مَعَ زِيَادَةِ الْبَيِّنِ وَأَجِيبَ عَمَّا قَالُوا ثَانِيًّا أَنَّ لَظَاهِرَ حُجْبِ الْعَمَلِ بِهِ
فَلَا يَرْتَفِعُ كَذَا فِي الْمُسْلِمِ نَفْسِهِ أَيْ تَحْكُمُ عَلَى مَا نَقَمُ مِنَ الْعَامِ ظَاهِرًا بِدَلِيلٍ تَوَقُّفٍ وَحُكْمٍ
مِثْلًا يَجْتَمِعُ عِنْدَ مَنْ قَالُ كُلُّ عَبْدٍ لَهُ خَرَجٌ فَكَيْفَ يَرْتَفِعُ الْأَمَانُ بَلَّ لَا يَخْفُو
الْإِزْفَالُ إِذَا اخْتَصَّصْنَاهُ بِدَلِيلٍ قَرِينَةٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَائِلِينَ بِظَنِّيَّةِ الْعَامِ مِنْ
الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ فَاذْكُرْ وَلَا تَفْهَمْهُ مُخَالَفَةُ الْمُعْتَمَدِ وَالْدَلِيلُ لثَانِيٍّ مَا قَالُوا لِفَاضِلٍ لِمَحَقِّقِ
الْقَنْدَهَارِيِّ فِي الْمُعْتَمَدِ أَنَّ لَصَحَابَةَ خُصُّوْا وَأَجْلُكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ بِدَلِيلِكُمْ الْمَرْفُوعِ عَلَى
عَمَّتِهِ أَوْ عَلَى خَالَئِهَا وَيُوصِيكُمْ اللَّهُ فِي وَلَاكُمْ بِدَلِيلِ الْفَائِدَةِ لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ الْمَلَكِيَّةِ مِنْ
مُعْتَمَدٍ لَا بِنَاءَ لَا نَبْذَ وَلَا تَوَارَثَ فَإِنْ قِيلَ مُخَصَّصٌ لَا جِلَّةَ بِالسَّنَةِ فَلَا بَأْسَ الْجَمْعُ عَلَى التَّخْصِصِ
فَلَمْ يَنْكُرُوا قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ لَوْلَاهُ يُخَصِّصُ قَاطِعٌ فَلَا كَوَانٌ تَوَارَثَ كَذَا فِي الْمُسْلِمِ أَنْهَوِيَ قَالَهُ الْمُسْلِمُ ذَلِكَ حَادِثًا
مُشَاهِيرَ الْجَاهِلِ عَلَى الْعَمَلِ فَارْتَابَ فِي الْكِتَابِ مَوْضِعٌ عِنْدَنَا قَوْلُ لَظَاهِرِهِ سَبَبُ شَرْحِهِ
الْجَاهِلِ عَلَى الْعَمَلِ فَلَا نَسْلِمُ صِحَّتَهُ اسْتِنْبَاطُهُ إِذَا شَرَّحَ بَعْدَ الْجَمْعِ عَلَى الْعَمَلِ بَعْدَ التَّخْصِصِ
وَلَمْ يَلَمْ ذَلِكَ لِأَدَبِ حَيْرِ التَّخْصِصِ لَا مِنْ خِيَارِ الْأَحَادِ مِنْ بَعْضِ شَرْحِهِ قَبْلَ التَّخْصِصِ
وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ بِأَعْيَالِهِ الْبَيِّنُ قَبْلَ التَّخْصِصِ أَنَّ التَّخْصِصَ لِعَامٍ مِنَ الْكِتَابِ بِجَمْعٍ لَوْ قَبْلَ التَّخْصِصِ

بقطع جانها ولما بعثوا ايضا يستدلون بذلك منها ان العام من الكتاب قصو وخبر الواحد
 ظني فكيف يسقط حكمه وانما يستدلون في البعض فهو منقوض بان استدلوا من ظنية العام
 قال لقندهاري نه غير تام على القول بظنية العام ومنها ان عمرهم ردها حديث فاطمة بنت
 قيس انه عليه السلام لم يجعل لها سنة ولا سنة لها كان محض ما لقولها سنة فقال
 كيف نترك كتاب ربنا وسنة نبينا يقول اخره لا ندرى صدقت ام كذبت واميت في مسلم
 بان ردها لترده في صدقها ولذا وصفها ما وصف شعاع العلية التردد التردد انتهى
 الفاضل لقندهاري لتردد اما لاحتمال خبر الواحد كذلك ففيه المدعى اما لجهالة خبرها في
 العدالة فينا في تعديل جميع الصحابة رضي الله عنهم يقال لعله لقصور الضبط انتهى قول
 تردد في تلك المرأة خاصة بدليل نسبتها اصدقت ام كذبت اليها خاصة ولا كفايا كيف
 نترك كتاب ربنا وسنة نبينا يقول من روى غيره متقدم ومنها انه قال نبي صلى الله عليه
 وآله روى عنى حديث فانه ضوم على كتاب الله فان وافقه فاقبلوه وان خالفه فرددوه وفي
 مجموع على النسج فانه مخالفة تامة فلا يصح بالضعيف واما المحض فله موافقة لانه
 بيان انتهى قال في المغنم الظاهر من المخالفة ما يشتمل اخرج بعض ما كان داخلا سواء
 تخصيصا او بيانا او غيره وفي المتن ينقص بالمتواتر في مسلم ورد بان غاية ما
 لازم منه تخصيص الحديث والعام المحض حجة في الباقي قول مرادنا قاض نه خبر
 واحد في مقابلة الاجماع على العمل بالمتواتر فلا يصح حجة وعجز احتمال التخصيص لا يفي
 نفعه بل لا بد من وجوب تخصيص يقال هو لا جزم كل اجماع على العمل بالاجماع قد يقال
 ظاهر الحديث يجب تحقيق الحال في محل التربة فلا يتناول المتواتر ويقال خصن بل
 العقول الحق ان الحديث ضعيف بل قيل موضوع بل من استدلال موضوعات بل قيل
 رصعة الزنادقة وقيل مخالف لقوله تعالى ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
 هذا هو الحق الذي ينبغي ان يؤمن به فان هذا الحديث مذكور في موضوع باطل لا
 له رتبة الزنادقة الملعونون واستدل به الجهالة المتعصبون فلذا رده المنقذ
 والمنقذون قال بحر العلوم مولانا محمد العلي الكاشغري كنف في شهر من المسلمين قال

قال صاحب سفر السعاده انه من استدل بالموثقات قال الشيخ ابن حجر العسقلاني قد جاء
بطرق المتخلفين لمقال وقال بعضهم قد وضع الزنادقة وانصارهم مخالف لقوله تعالما انكم
الرسول فخذوه فصح هذا الحديث يستلزم وضعه ورواه فهو ضعيف مردود انتهى وقال ابن
طاهر الحنفى صاحب مجمع البحار في تذكرته وما أورده الأصوليون من قوله إذا روي عنى حديث فامر
على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه وإن خالفه ردوه قال الخطابي وضعه الزنادقة وقد نفع حريته
أثبت الكتاب وما يعيدله ويروى ومثله وكذا قال الصغاني وهو كما قال انتهى وقال النجاشي محمد
ابن الشوكاني في الفوائد المجموعه حديث إذا روي عنى حديث فامر صوره على كتاب الله فإذا وافقه
وإن خالفه ردوه قال الخطابي وضعه الزنادقة وقد نفع أوثق القرآن ومثله معروضا قال الصغاني
قلت وقد سبق ما إلى نسبة إلى الزنادقة من معين حكماء الذهبي على أن في هذا الموضوع نفسه ما يدل
على أنه لا إذا عرضه على كتاب الله خالفه ففي كتاب الله عز وجل ما أنكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانها
وحده من الأيات انتهى فكل من جمع ما ينسك به المانعون للتحصيل مجتهدا وفق ما انتبه من أجل التحصيل
عام الكتاب خبر الواحد ليس حاصل به هو الوقت بر نماز کی بر نمازی پر عموم نفس جو طنی الدلالة
ہوتا ہی واجب ہی لکن اخبار احاد جمع بین الصلوٰتین نے اوس عموم کی تخصیص کر دی اب
اوس توقیت کے یہ معنی ہوئی کہ اپنی اوقات میں بر نماز پڑھنے عموما ہر ایک مصلی پر عموما فرض
ہے سو امی نماز ظہر وعصر اور مغرب وغشا کے وہ مسافر کو یا غیر اسکے کو جسکے حق میں احادیث
سے جہ ثابت ہی پہلے اپنے وقت کے یعنی دوسری نماز کے وقت میں پڑھنے ہی درست
ہے یہ جواب بطور تحقیق اور ترتیبی کر ہی اور اگر اس سے متزل کوین اور ما
ابین کہ ہر عام ظنی نہیں ہوتا بلکہ وہ عام جسکے ایک دفعہ تخصیص ہو چکی وہ ظن ہوتا ہی او
اوسیکم تخصیص خبر واحد سے درست ہی نہ ہر عام کو تو ہر ہمارا رد عا ثابت ہی اس لیے
کہ اس عام میں جسبیں گشتگو ہی پہلے ایک دفعہ احادیث جمع عرفات اور ثرولفہ سے تخصیص ہو چکی
ہے یعنی مصلی ظہر اور عصر عرفات کے اور مغرب اور غشا مزدلفہ کے اس عام کی حکم مخصوص نیز
کہ او نگو جمع میں الصلوٰتین باتفاق اہل سنت کے درست ہے اور یہی قاعدہ اجماعی ہے
کہ جبکہ ایک دفعہ کوئی عام مخصوص ہو جاوی تو وہ بالاتفاق ظنی الدلالة ہو جاتا ہے اور تخصیص

اولیٰ خبر و آمد سے بلکہ قیاس سے درست ہی کہا بلوچ بلکہ یمنی العام بعد التخصیص
 قطعاً جائز فی العام بعد التخصیص من الكتاب والمتواتر معلوماً كان المختص من العام
 یخص فی الجملہ احد القیاسین لعمامہ اور اگر اعتراض کرو کہ بنا بر حنفی اصطلاح کے احادیث جمع
 عنوانات اور بزولفہ کین مخصوص نہیں کیونکہ مخصوص نزدیک و علی موصوایا ہے بلکہ وہ حدیث تائیدیہ
 اور عام منسوخ البعض کے قطعیۃً او نکر مذہب میں باقی رہتی ہے یہ اخبار احاد مخصوص و عام
 قطعاً کے ہو سکتے ہیں تو جواب اسکا یہ ہے کہ حق یہی ہے کہ جبکہ ایک دفعہ کسی عام کا بعض افراد
 پر قصر ہوتا ہے تو وہ عام طنی الدالۃ ہو جاتا ہے خواہ وہ فقر کلام موصو لے ہو خواہ متراخی سے ہو
 حقیقی جو فرق کرنے میں نسخ اور تخصیص میں ساتھ متراخی اور موصول ہونیکر اسپر کوئی دلیل قائم
 نہیں کرتی اگر کچھ کوئی بیہوشی دلیل اولیٰ ہے تو یہی ہے کہ تاخیر و نقص میں تحصیل لازم آتی ہے جو
 اسکا پہلے عبارت میں گذر ایں اگر حنفی بلا دلیل قصر توفیق کو بحق ماسویٰ مصلحتیں جو غنا
 اور بزولفہ کے مستلزم ظنیۃً عموم توفیق کا غائی کے اور اپنے اصطلاح بیدلیل پر جمی رہیں گے
 تو کیا اندیشہ اور اس کے طنی ہونہیں کیا شک تم نہیں دیکھتے کہ جبکہ شیوع و فقر کا عام میں عباد
 طنی الدالۃ ہونے پر لفظ عام کا ہو گیا جیسا کہ ہم نے عربی عبارت میں ثابت کر دیا ہے تو
 وقوع فقر کا ایک لفظ خاص میں کیونکہ اس لفظ خاص کو طنی الدالۃ نہ لکھ لیا جائے تو دیا اور
 بلکہ بصرہ پس ثابت ہو کہ جمع میں الصلوٰۃ میں بعد سفر وغیرہ منافی اور مخالف کتاب کے اندیز
 فاللہ الحمد والمنة جناب لغت نے بعد اس عمل ثانی کے جسکا جواب ختم ہوا حرج اور قدح کیا ہے اور
 روایا پنجواد سنے ہمارے متذکرے یا تھا سو تم نے دیکھا کہ او نہیں سمجھنے کسی حدیث کو بہر دلیل
 نہیں پکڑی لیجے اور انکا کسکو ضرر کرتا ہے اور جناب مولف نے بعد اس حرج اور قدح کو رد و غلہ
 اور در باب عدم جواز عمل کے احادیث جمع میں الصلوٰۃ میں پر لکھے ہیں ایک غدر یہ کہ تو
 ہی ابو ذر کہ کہا فرمایا مجھ کو رسول خدا صلی اللہ علیہ وسلم کیف انت اذا کان فی امر یمینون
 الصلوۃ ویؤخرون عن وقتها قلت فانا ہر فی قال صل الصلوۃ لو قمتا رواہ مسلم تو اس
 حدیث سے یقیناً معلوم ہوتا ہے کہ نماز اپنے وقت میں پڑھنی چاہیو پس جب تک جمع میں الصلوٰۃ
 کہیں متلاشہ نہیں ہوں تو پھر پڑھا جاوے گا علی اس پر نہیں جواب اسکا کیا دیوین اور کس ناوا

سے خطاب کریں اتنا نہیں جانتا کہ جبکہ مجوزین جمع کی اپنی اوقات میں نماز پڑھنے کے فرضیت
کتاب اللہ مانگے پڑاوس سے سافر کو مخصوص ٹھراتے ہیں پھر اس حدیث ابو ذر میں یہ بات
نکھ سکین گے اور ایک عذر جناب مولف کا یہ ہے کہ ادنیٰ درجہ ہو گا کہ احادیث جو انہیں
حقیقی کہیں اور احادیث عدم جواز کہیں متعارض ہو گئیں اور یہ قاعدہ مقرر ہو چکا ہے کہ جب
کہ تعارض ہو درمیان دو حدیثوں کے تو وہ دونوں ساقط ہو جاتی ہیں پس دونوں قسموں
کی حدیثیں ساقط ہو گئیں اور ہمارے متک آیات اور احادیث توفیق سے باقی رہی گا پھر
یہ عذر بھی قابل جواب نہیں اس لیے کہ اول تو کوئی حدیث صحیح رسول اللہ صلی اللہ علیہ و
سلم سے مروی نہیں جس سے عدم جمع کا حالت سفر میں مستفاد ہو جیسا کہ سابق میں واضح ہو
چکا اور اگر بالفرض کوئی حدیث مخالف احادیث جمع کی پائی ہو جانی اور دونوں میں تعارض
واقع ہوتا تو یہ یہ کس قاعدہ باندھا ہے کہ دونوں ساقط ہو جائیں یہ قاعدہ آج تک کسی
اہل اصول فقہ یا حدیث سے مروی نہیں شاید مولف کسی دیوار پر لکھا دیکھا ہو گا اِذَا تَقَرَّضْتَ
تَسَاقَطَا اہل اصول حدیث کا یہ قاعدہ شرم خفیہ وغیرہ میں لکھا ہے کہ اولاً اولیٰ دونوں
حدیثوں کو آپس میں موافقت کرنا چاہیئے اور اگر بلا تکلف موافقت نہ ہو سکے تو مؤخر کو مانع
کہنا چاہیئے اور اگر تقدیم اور تاخیر معلوم نہ ہو تو دونوں میں جو مرجع اور اقویٰ ہو جیسے حدیث
بخاری اور مسلم کی بہ نسبت غیر اولیٰ کے اس کو اختیار کرنا چاہیئے اور کتب اصول خفیہ میں یہی
ایسے مراتب ٹھرائی ہیں کہ اگرچہ اوہیں جمع کو مؤخر کیا ہے غرض کہ اِذَا تَقَرَّضْتَ تَسَاقَطَا کا
اہل اصول کوئی قابل نہیں اخیر عذر مولف کا یہ ہے کہ عدم جمع میں احتیاطی اس لیے کہ اگر
کوئی جمع نہ کر لیا تو نماز اس کی بالاتفاق اپنے وقت میں ہو گے اور اگر جمع کر لیا تو شاید کہ اللہ کے نیک
دست نہ ہو پس نماز اس کی بدون وقت کے ناجائز ہو گی پس جواب اس کا یہ ہے کہ
تشکیک مذکور اوہ صورتیں جاری ہوتی ہیں جن میں طریقین کا مذہب مدلل بدلیل ہوا
صورت اختلاف کے ہو حالانکہ مسلمہ جمع میں بالغین کا دعویٰ بیدلیل ہے اور ناجائز کہنا
اوہکا خلاف ہی اختلاف نہیں پس اگر صحت میں عمل مدلل بدلیل کے قول بیدلیل شک
ڈال دیا کری تو سیکڑوں اعلان باطل ہو جاوین اور حق اور باطل میں کچھ حقیقت نہ رہے

رد ہونی سب عذرات جناب رسول کے آب و ان عذرات میں جو مولف نے بیان نہیں کیے بلکہ
 بعض اور حنفیوں نے بیان کیے ہیں جواب دیا جاتا ہے تو سنو کہ بعض یہ عذر کرتے ہیں کہ کہا
 ابن مسعودؓ مَا رَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَوةً إِلَّا لِقَاءَ أَهْلِ الْأَصْلُوْةِ يَأْتِيهِمْ
 الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ يَجْعَلُ وَصْلَى الْفَجْرِ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا كَيْسَ جَوَابُ سَلَمَةَ بْنِ
 مَرْوَمٍ اَوَّلُ يَهْمٍ كَرَّسَ لِقَاءَ ابْنِ مَسْعُوْدٍ كَوْنِ سَبِّ اَعَادِيْثِ اثْبَاتِ بِجَوَابِ قِيَّوْدِ صَحَابَةٍ
 مَرْوَمِيٍّ غَالِبِ ثَمَرِ اَكْبُوْدِ حَسْبِ مَجْمُوْعِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ نَهْنِ دِيْكَهَا وَدَسْتِ نَهْنِ تَوْقَمِ
 اِيْكَ يَهْمِ بِطَرِ مَعِيْبَتِ كَاكِكَا كَجَمْعِ بَيْنِ الظُّحْرِ اَوْ عَصْرِ كَوَعْنَاتِ مِيْنِ كِيُوْنِ دَسْتِ كَيْسِ
 بَاوَجِ دِيْكَ اِسْتِ قَوْلِ اِبْنِ مَسْعُوْدٍ كَسِيْ تَوْقَمِ جَمْعِ فِى الْعَرَفَاتِ كَسَبْحِيْ مَعْنُوْمِ سُوْتِيْ هِيْسِ جَوْقَمِ
 جَوَابِ رَكْتِيْ هُوَاوِ سِيْ كُوْ هَاوِ بِطَرِ فَسَبْحِيْ لِيْسِيْ اَكْرُكُوْ ذِكْرُ كَرْنَا ابْنِ مَسْعُوْدٍ كَا جَمْعِ فِى الْعَرَفَاتِ
 كَوْنَا بِشَهْرِ عَرَفَاتِ كَسَبْحِيْ تَوْقَمِ كَسِيْ كَجَمْعِ فِى السَّفَرِ بِقُرْنِ صَحَابَةٍ مِيْنِ شَهْرِ يَهْنِيْ كِيُوْنِ كَيْسِ
 صَحَابِيْ ابْنِ مَسْعُوْدٍ اَوْ سِيْ نَاقِلِ مِيْنِ تَوْاسِيْوِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ اَوْ سِيْ اسْتِثْنَا لِيْكَ اَوْ اَبِ
 تَحْمِلِ لِقِيْ كَا جَمْعِ بَلَا عَزْ سُوْ كُوْ اَوْرَاكْرُكُوْ كَجَمْعِ فِى الْعَرَفَاتِ بِالْمَقَالِيْسِ مَعْلُوْمِ سُوْتِيْ هُوَاوِ كُوْ
 مَالِغِيْ مَقَالِيْسِيْ عَلِيْ هَذَا التِّيَّاسِ جَوَابِ تَارِ مَاهِيْ هِيْ جَوَابِ هَاوِ اَوْ اَوْ اَوْ اَوْ
 يَهْمِ كَوَاوَاوِ تَوْقَمِيْ لِيْ مَشْرِحِ صِيْجَمِ سَلَمِ مِيْنِ كِبَاهِيْ وَالجَوَابُ عَنْ نَزَا اَلْحِيْثِيْ
 اَنَّهُ مَعْنُوْمٌ وَهَمْ اَيَقُوْلُوْنَ بِهِ وَنَحْنُ نَقُوْلُ بِالْمَعْنُوْمِ اَلْكُنْ اِذَا عَاوَضَهُ مَنطِقٌ قَدْ مَنَاهُ عَلٰى
 مَوْقِفِ نَظَاهَرِ الْاِتِّحَادِ الصِّبْغِ اَمِّيْسِيْ جَوَابِ يَهْمِ جَوْشِجِ سَلَامِ اَلدَّخْفِيْ لِيْ مَحَلِّ اَلْمِيْنِ
 صَحَّ عَنْ ابْنِ مَسْعُوْدٍ نَفِيْ رُوِيَهُ اَجْمَعُ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اَلَا يَمُرُّ لَفَةً ثُمَّ رَاَيْتُ فِى مُسْنَدِ
 اَبِيْ يَعْلَى مَنِ طَرَبِيْ اَبُوْ لُقَيْسٍ اَلَا زِدْتَنِيْ عَنْ ابْنِ مَسْعُوْدٍ كَانِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلُوْتَيْنِ فِى السَّفَرِ فَلَوْ حُلَّ الْاِثْبَاتُ فِى حَدِيْثِ اَبِيْ يَعْلَى اَلْحَالِ اَلْجَدِ فِى
 السَّفَرِ لَمَّا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ اَلْكَانِدِ وَجَدْتُهُ اَوْ رَعِيْتُ خَفِيْ يَهْمُ كَرْتِيْ مِيْنِ كَرْتِيْ مَاهِيْ
 اَنْ حَضَرْتَنِيْ اَنَّهُ اَلنَّفَرُ يَطْعَمُ عَلٰى مَنْ لَمْ يُصَلِّ لَصَلُوَةٍ حَتّٰى يَخْرُجَ فِى الصَّلُوَةِ الْاُخْرٰى
 رَوَاهُ سَلَمُ عَنْ اَبِيْ تَارُوْتٍ عَنْ ابْنِ مَسْلَمٍ عَلَيْهِ سَلَامٌ تَوْجَوَابِ سَكَا يَهْمِ كَرْتِيْ اَوْ سِيْ
 شَخْصِ مَنِ يَهْمُ كَرْتِيْ بَلَا عَزْ نَاوِيْنِ تَاخِيْرُ كَرْتِيْ اَوْ سِيْ خَمِيْنِ جَوْ سَاوِيْ اَكْرُكُوْ كُوْ يَهْمِ حَيْثُ مِيْنِ

رواه ابو
 مسلم

رواه ابو
 مسلم

رواه ابو
 مسلم

فرمائی تو میں مسافر کو بھی حکم اوسکا شامل ہوگا تو کہا جاوے گا کہ اولاً تو ظرف قول کی باعث اور قرینہ
اوسکے تعلیم یا تخصیص پر نہیں ہوتی اور اگر ظرف کو دخل ہو تو کہا جاوے گا کہ یہ قول آنحضرت نے
وقت نماز فجر کے اور فوت ہو جائی نماز فجر نیدین فرمایا تھا جیسا کہ ابتداء اس حدیث سے ظاہر ہو رہا
ہے پس حکم سفر کے فجر ہی کا بیان کیا جسکا جمع کرنا کسی نماز سے ممکن نہ تھا نہ ظہر اور عصر اور مغرب اور
عشا سفر کے کا علاوہ یہ کہ مسافر جمع کرنے والی کو یہ ضرور ہی کہ ارادہ جمع کرنے کا پہلے نماز کے
وقت کے اندر اندر کر کہے جس وقت شخص نے ارادہ جمع کرنے کا کیا یہاں تک کہ وقت نماز اول کا
گزر گیا تو بیشک اوسکی جمع درست نہوگی پس اگر تقریباً طرف کے اوس حدیث میں مسافر کو بھی
شامل کرو تو ایسا مسافر مورد اور محال وس حدیث کا ہوگا اور اس میں ہمارا کیا حرج حکم نیت
جمع کو قبل گذرئی وقت پہلے نماز کے شرط صحت جمع کی جانتے ہیں فافہم اور بعضی حضرات یہ
عذر پیش کرتے ہیں کہ آنحضرت نے خمسہ نیت بخش کو اوسکے ایام استیاضہ میں ہے
کیفیت سے نماز پڑھنے فرمائی تھی کہ وہ جمع صوری تھی اس سے معلوم ہوا کہ مسافر کو بھی جمع
صوری ہی چاہی ہو پس اسکا جواب یہ ظاہر ہے کہ وہ مستقیم ہو پس مقیم پر مسافر کی ناکہ کو قیاس
کرنا باوجودیکہ حق میں ایسے لصوص قاطعہ تاویل کے وارد ہیں جسے صاف جمع حقیقہ معلوم ہوتی
ہو قیاس سے الفارق ہو اور مقابل لصوص کے اور وہ بالافتاق مروود ہوتا ہے فقط بیترتاب
ہوا کہ عدم جواز جمع بین الصلوئین کے حدیث صحیح مرفوع متصل سے ثابت نہیں اور مانعین ہم
بین الصلوئین کے کوئی دلیل نہیں کہتے اور جواز اسکا احادیث صحیح سے جو پندرہ صحابہ
مرومی ہیں اور تیرہ کتب احادیث میں جنابین صحیحین ہی میں روایتیں اوائل ثابت ہیں اور
صحابہ اور تابعین اور ائمہ نہایت یعنی امام مالک اور امام شافعی اور امام احمد ہی اسکے جواز کے
قائل ہیں فلسہ الحمد للہ و آخر اوقات اہلنا علی ما یدنا لا یتناطع فی السفر بین الصلوئین

الصَّحِيحُ الْمَرْوِيُّ عَنْ النَّبِيِّ

صَاحِبِ قَابِ قَوْسَيْنِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

الْمُتَكَلِّمِينَ فَقَدْ

مخاتبات

مختصری نہ ہے کہ بعد تحریر جواب باب ثانی تنویر کی اور اثبات اس امر کی کہ تقدیر مذکور
 حسین کی برہم و جوب تعین کے درست تھیں حاجت جواب باب ثالث تنویر کی حسین جناب مولف
 نے احادیث کو اپنے محل سے بگاڑا تھا اور انہیں تحریفات کر کے طرف اپنے مذہب کی کہین تھا
 باقی نہ رہی تھی کیونکہ جب التزام کی کچھ حقیقت نہ رہی تو عالم بالحدیث بدول تحریف اور پھر نے
 حدیث کے طرف کسی مذہب کے عمل کرتے اور عوام کسی عالم ربانے سے لاعلیٰ التعین اس
 عنوان سے کہ فلانا مسند حدیث میں کس طرح آیا ہے دریافت کرتے لیکن پھر بھی عجمی
 مسائل کو باب ثالث سے ظلم بند کر دیا ہے تاکہ لوگوں پر قوت دلائل ملتی کے ظاہر ہو جاوے
 اور جناب مولف کی خیانت اور تصرف سے احادیث میں اطلاع ہو جاوے پس علماء بالانصاف
 اور فضلاء سب غشاف سے امید یہ ہے کہ ان چند مسائل کو نمونہ تحقیق اہل حق سمجھ کر باقی مسائل
 کو بھی اسپر قیاس کریں اور ان مسائل میں جناب مولف کی چالاکی سے بچتے رہیں اور اگر
 ہر کو آئندہ فرصت ہوئی تو باقی مسائل کی بھی تحقیق الہدین کے و آخر دعوانا ان الحمد للہ رب العالمین
 والصلوة علیٰ خیر خلق محمد وآلہ وصحابہ اجمعین آمین یا رب العالمین **نظم**
 تو فی حق از دی سے جوابات بقلم **+** سب واجب اقسام میں ہوئی مگر خوشتر قلم
 اہل منز کو اسکی خطا پر جو ہوشور **+** اصلاح و پذیر کرین اسدین باکرم
 ہذا آخر ما لکم من نالوق الشفیعین بدہ العاخر محمد نذیر حسین عافہ فی الدارین بجاہ سید شعلین
 تمام شد کتاب سید الرحمن از تصانیف اہل تحقیق افضل المدقین سید الفقہاء والمحدثین مولانا بالفضل
 الحمد للہ اولانا سید محمد نذیر حسین شرف اللہ تعالیٰ فی الدارین **مدح**
 الحمد للہ الرحمن الرحیم **الافتتاح**
 صورتہ ما کتبہ العالم النیل الفاضل الجلیل الکامل اللوزی البارع الالمعی المولوی عم الدین ز
 العظیم ابادی النجری ہنوی مفرغاً علی ہذا الکتاب الحمد للہ من طبعہ ربنا نہ یحیث لا یمکن کمانہ والصلوة علی
 سید الانام محمد لندہ بالبشر علی لہ وصحابہ المہدین لی منہج الاسلام اما بعد ہذا شئی عجیب یاد رکھو الا

الكليد الطيب كلامه وما من نظام القدر الكبير كتاب في كتابهم من اجزاء لم يبيت وجها من اجزاء
 تشتمل على كل شيء فاصرفوا في معرفة الحكماء اليانية ونور انوار الشريعة البرانية اذ ارايت
 وبما جاز في نسبة ملك كل العناوين طاعت صفته في كماله ياتي ليك كل لغاها ما وصف به هو القدر
 فهو اجل المقاضيل العظيمة في مقام الشرف هو البديع الذي ان تكلم جبرائيل او جبرائيل انظم في كل السن
 بانشاره وعجز كفى كلامه على غرارة فضله من شدة وليا ولا يجدر معه في الغلو في العصبية الى ان قدح فيه سبيل
 بطاوع الاحبار باجرامه على سانه بالاضطرار ولا يتصور الكارنوا الشرف من يوم الصبح وقت نصف النهار
 قاعا والحدائق فضيلة بدار عاوان كيف لا وهو بالشرع الوضوح والعلم والحق وبالحسب لعال
 واخلقة القدر والحق في الشرع الشريف نويلا ومرتبة الاسلام سانية القدر المظهر الانوار منها تارة
 ولاحت كصور الكشمس البر والحر قد انتشر ضيئه كماله وشهرته في كل عالم المتفهم صفوة
 الاعلام المولود في السيد محمد خير حسين حفظ الله عن المعرفة والشيخان بالذات بدور فوايده طالعته طالع
 والقران شموخ معارفه مشرفة من فائق التبيين على ان نجست في شرف معانيه في بساطين الكلام
 ما يستلذه من فواكير بيانه انوار الافهام صانه الله الكبير المتعالي عن شرف عظم الكمال في بقاؤنا في الزمان
 سالما عن مطاعين الابدعة والطغيان بحجربة سيد الثقيلين عبد الرحمن الحسين بن الحسين
 بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين رب زوني علما ما بعد فيقول العبد الضعيف ابو عبد الله غلام علي قصوري قد قوت
 معيار الحق لمولانا المحقق المدقق محمد زهير الدين الهادي نطق على مطالبه ومقاصده ونظرت فيه باسنان
 طالبا لجماده ومقاصده وزنته بتقويم الحق الذي سمع جوابه وكررت المطالعة والمعاينة وثبتت المقابلة
 الموازنة متفصلا بالمطالعة وتبعته اياها بالمناوذة فوجدت معيار الحق بل الحق ان الكتاب يطق الحق
 لما هو الحق حرا بالجماد والحق شتما على الصواب تتجافيا عن المفاسد وما فيها من المسائل المختلفة اعطاه الله
 التقليد وعدمه وان مقتصر على احد من الائمة الاربية وان التزم احد تقليد واحد منهم بازم في مدة عمره فحسب
 المعيار اثبت علم وجوبه برائون الساطع حجج القاطعة وما اورده في الاوستة الى الكتاب السنة
 ما الى بدعوة الاوستة عليه بروايات الثقات والنقول المعتمدة من كتب مساوات الخفية ولعمري ان الحق
 واسنة واتقال المجتهدين اجماع المسلمين يؤيد قوله ولا يؤيد ما يظن بوجوه قوله وليس قولى هذا

بالتقليد وانفاء بالانابرل قلته بعد التحقيق وصرف الانظار والى قد صرفت برهته من الزمان مضطربة
من الامام من قبل ذلك في تحقيق تلك المسئلة فصنفت لذلك كثير من الكتب والرسائل القديمة والحديثة
ومعنت اقوال المتقدمين المتأخرين حتى صرحت منها على اليقين فليدركه وعلى سداجره حيث
او قد شمرع الهداية في زمان شيع الطلعة ونطق بالحج وقت خمول السنة ومفروع البعثة وما
اورد في تنوير الحج من اثبات وجوب التقليد والتزامه بشخص معين من الحج والبراهين كافي لك محدثه عند
نفسه شبعة فيه احسن العالين بجمع فيه من الدلائل لاثبات المرام وتكلف في تلك المقام فهو
ظاهر البطلان ما نزل مدبا من سلطان وما الحكم الالهي اللدانية والشفقة وعليه التكاليف
وصلى الله على خير خلقه محمد وآله واصحابه وعلماؤهم ما لا حيت النجوم وتلفت القرآن اللهم اهدنا
لما اختلف فيه باذكركم تهادس من تشاء الى صراط مستقيم بوجتكم يا اكرم الراحمين
بسم الله الرحمن الرحيم

صورت تحرير عالم محقق وفاضل بدق مولوى احمد الله خطا من شاگرد رشيد مولانا ابو عبد الله موصوف سلمه
الحمد لله والصلوة على رسوله ابا بغير قول حضرة الحقيقة بل الشافعي في الحقيقة الحمد لله جعل الله في الدنيا خير
اولاه الى طالعت معيار الحج لنا وحد الكمال محط رحالنا فاضل محلي سنة ماحي البعثة وحميد زمانه فويل
اوانه سوا ما اوبى النفس وليست المشتري في الخافين سيد محمد خير حسين جزاه الله عنا خير الجزاء في الدنيا
وطلعت ذلك الكتاب من اهل الى اخره واطلعت على باطنه وظهره وخرجه من محلي بواجبات التحقيق
وجواهر ودرسه يد التزقيت وزواجره جامع للمواسم اللطيفة والمطالب الشريفة سرفات للمصنف
منزل الحج الى الدرجات العلمية والخاصة للنجاح في طريقت الصدق من الظلمات الدجي فانه خلاصته
توضيح المحققين وتنقيح المتقين كل طالبه مبين وقيل مقاصده شبر من غايت تقرير نهايت
بكره ما طالب الحق لا يغتنم وعنه تحول العلماء مسلم واجعل عقد الجديك والفوز به عبيدك
فانه اور وفيه النصوص القطعية من آيات والا حاديت والنقول المعتمدة من فقهاء من ذهب لابر
سويده لمداه موكدة لما اوداه بحيث لم يبق لمخالفة دليل ولا لافار من الحج بسبيل لا تغتفر
بعثت الله القوم عرفانه لادليل من صحاح الحديث لا الكتاب المنير والحق ما افاده مولانا في المعيار كالا
يخفى على الاجابا فجعل الله حجة بالغة وكلمته عاليته صلى الله عليه وسلم على خير خلقه محمد وآله واصحابه وعلماؤهم اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة مآثره الفاضل الكامل العارف الواصل جامع المعقول والمنقول كشاف
معضلات الفروع والاصول اسوة الاتقياء زبدة الفقهاء الموفق من عند الله
الصمد مولانا مولوي محمد بنجابي خلف الصدوق مولوي بابر الله سلفه
الحمد لله الذي بدأنا بهذا وما كنا لننتهي لولا ان بدأنا الله والصلاة والسلام على رسول الله
ثم آمن به وتبعه اهتدى ومن اعرض عن الاقتداء جنل غوصي وعلى آله واصحابه الذين هم
نجوم الهدى اما بعد فهذه الكتاب المطابق باسمي معيار الحق بل عين الحق تحقيق بالقبول
الامجال للعدول عنه لابل الحق والاضاف ان انكره ابل التعصب الاعتصاف الفه استاذ
وسولا المحقق المدق الكامل في فن الفقه من الاصول الفروع والتفسير والحديث السيد
محمد نذير حسين دام الله فيوضه ولقد كنا مترددين في هذه المسئلة المعضلة فكشف
عنها حجابها فاستنارت كالقمر ليلة البدر جزاه الله عنا وعن سائر المسلمين خير الجزاء في الدارين
قال الله تعالى وان الذين جاهدوا فايدنا لنهدينهم سبلنا وان الله مع الصالحين
وانا العبد الضعيف المفتقر الى الله محمد بن محمد بن بابر الله غفر الله له
ولو الدية وسائر المؤمنين آمين

صورة مآثره ونظمه عند السادات مصدر الخيرات والحسنات مجمع البركات
والكمالات وحيد عصره فريد دهره الفاضل الاعلى العالم اللوذعي افع علام الشريعة
قائم آثار الشكر والبيعة اصوفي الصافي الاسعد جناب مير حسن شاه قاوربنا مولانا
الحمد لله الذي بدأنا انما استطعنا بالنور المبين والصلاة والسلام على رسول الله محمد سيد المرسلين
وعلى آله وصحبه الذين فاروا منه بالخط بحسيم من نور اليقين اما بعد فلما كان علم الفقه اعظم العلوم
قدرا واعليها منزلا وارفعها شاننا واسنا ما برأنا وكان مسئله وجوب تقليد امام واحد عدم
وجوبه من ادق مسائله واعظمها قد تحيرت فيها افهام الاذكياء وتقصير عن تحقيقها اذ

الفضلاء فصنف فيها الفاضل النحرير العلامة والفاضل الجليل الغياث صدر الفضلاء
 المدرسين فخر العلماء الراغبين الفقيه الذي تزينت بدرسه المساجد والمدارس واحتاج
 تفريع منظومة ومفهومه كل التذكرة والدارس حيا ودرس المدارس ولزائن دروسها
 وجل صدر المجالس اطلع شمسها عمدة المفتين المحققين قدوة المحدثين المدققين المبرزين
 الشين مولانا سيد نذير حسين لازالت شمس فضائمه لامعة وانوار جلاله ساطعة
 كتابا استماه معيار الحق بالهام المد الملبم للصواب وعمدته ان ذلك لكنا
 لا ريب في انه في هذه المسئلة فضل الخطاب يسلك بمن يتامل فيه سبيل الرشاد ويخلع
 ربقته وجوب تقليد الامام الواحد من اعناق العباد فانه بين فيه على ما هو الحق الحقيقي
 من ان التقليد لامام من ائمة الهدى واجب وتقليد الامام الواحد المعين غير لازم كيف
 وهو هو من هو ياستهم لم ياتوا عليه سلطان مبين وما يدوه الا باقوال المقلدين
 لا مجتهدين فضلا عن النص لصريح احدث الماثور من سيد المسلمين جزاه الله عنا خير الجزاء
 وجعل سعيه مشكورا وكلامه بين اهل الحق مقبولا ومشهورا الحمد لله رب العالمين وصلى
 على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين **المقراضعت** وادامير حسن شاه قادري قاضي

صورة ما كتبه وسطره واقف علوم عجيبة بمر فنون عزيزة فاضل اجل وعالم
 اكمل مولوي حافظ عسر الدين موشيار پوري دام ظله العالی
 الكتاب المعيار الذي صنفه مولانا المحقق المدقق قدوة العلماء المتبحرين اسوة الفضلاء
 والمحدثين سيد نذير حسين ادام الله فيوضه في الملوك كتاب يشتمل على الحق والحق لا
 عنه والباطل لا يحوم حوله والحق ان يكون ان كان طريق السلف والخلف وما كان احديهما
 تقليد احد واجبا على احد ولقد رايت في الطحطاوي موافقا لما هو في هذا الكتاب حيث
 قال قوله وفي نكاح الخلاصة لوقيل نحفي ما ذهب الامام الشافعي في كذا وجب ان يقول
 قال ابو حنيفة رحمه الله كذا او ذلك لانه يجب على الشخص التكلم بالصواب بالخطا وقوله
 الغير في اعتقاد الخفي خطا يحتمل الصواب وتقدم في المحطمة ان محصل هذا في المجتهد بالقلد
 فلما يجب عليه في الاعتقاد بل الصواب على جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل مع ان

المفهوم خطاه الكثر وقد اشار الى ذلك صاحب البحر في بعض رسائله ولذا قال الشريف
 المحمدي ثم لا يخفى في كلام الخلاصة الذي قوسى به صاحب النزهة من النظر انتهى بلطفه وايضا
 فيه واعلم ان الاقوام يقول مالک هو عين التقليد ولا نزاع في جواره بشرط عدم التفتيق على
 ما ذكره الشيخ الحسن افرد به رسالة ويخالفه ما ذكره العلامة ابن الملا فروع حيث فصرح بجواب
 العمل بالتفتيق اطال في ذلك على وجه التحقيق وافرد به رسالة ايضا وعزا القول بجواب التفتيق
 لابن الهمام في التحرير ولصاحب البحر في بعض رسائله وانه قال سى صاحب البحر منع العمل
 بالتفتيق خلاف المذهب كما آخزه وما توفيقى الابا بعد عليه توكلت واليه ائيب وانا العبد الذليل
 المعروف بحافظ عمر الدين هو شيار پوری غفر الله له ولوالديه

صورة مکتبه وقرطه العالم الكامل الفاضل العادل ارشد الصالح واستغنى
 مولوى برهان الدين صاحب ادم التمتع

الحمد لله رب العلمين والصلوة على سيد المرسلين وعلم الله واضحا اجمعين
 ما بعد فماتحققة العلامة المدقق الفهامة المحقق سند المحدثين حجة المفسرين رايح التوحيد والسنة
 ما حى الشكر والبدعة طالب حسين بن ادين السيد المولوى محمد
 نذير حسين رزقه الله خدمته سنة سيد الثقلين في معيار الحق
 فهو عند الحق المأمور به المطمع والعمرى هو التحقيق الحق بالاتباع بـ

محمد حکے عبارت واغلاطه لوى صفحہ ۲۰ پر ہے	حفظا صفحہ ۲۰ پر ہے	محمد حسین مفت معيار الحق	محمد حسین حکے عبارت صفحہ ۲۰ پر ہے	محمد اسد علی اسلام آباد سى
غلام علی قصورى حکے عبارت صفحہ ۲۰ پر ہے	غلام علی قصورى حکے عبارت صفحہ ۲۰ پر ہے	حسین علیم الدین حکے عبارت صفحہ ۲۰ پر ہے	حسین علیم الدین حکے عبارت صفحہ ۲۰ پر ہے	شباب الدین میرانوالہ ضلع کوثر نوالہ
احمد حکے عبارت صفحہ ۲۰ پر ہے	برهان الدین حکے عبارت صفحہ ۲۰ پر ہے	محمد عبد الحکیم حکے عبارت صفحہ ۲۰ پر ہے	حافظ الدین واغلاطه لوى	محمد حسین بنالوى

